الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

جامعة أبي بكر بلقايد – تلمسان

كلية العلوم الاقتصادية والتسييروالعلوم التجارية

الموضوع

آفاق تنظيم سوق العمل للإقتصاديات في حالة تحول -دراسة حالة الجزائر-.

أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الإقتصادية.

تخصص:إقتصاد التنمية

إعداد الطالبة:

ديدوح شكرية

تحت إشراف الأستاذ الدكتور:

طويل أحمد

لجنة المناقشة:

- أ.د. بونوة شعيب أستاذ التعليم العالي بجامعة تلمسان رئيسا
- أ.د. طويل أحمد أستاذ التعليم العالي بجامعة تلمسان مشرفا
- أ.د.يوسفي رشيد أستاذ التعليم العالي بجامعة مستغانم ممتحنا
- د. شريف مصطفى أستاذ محـــــــاضر بجامعة تلمسان ممتحنا
- د. بن سعيد محمد أستاذ محـــــــاضر بجامعة سيدي بلعباس ممتحنا
- د.بوفنيق فاطمة أستاذة محاضـــــرة جامعة وهران ممتحنة

السنة الجامعية:2012-2013

كلمة شكر وتقدير

أتقدم بالشكر الجزيل و الإمتنان العظيم للأستاذ الدكتور طويل أحمد الذي أشرف على إعداد هذا العمل، حيث لم يبخل علـــينا بمعلوماته الواسعة و توجيهـــاته الدقيقـــة و الضرورية التي كانت سببا في إتمام هذا العمل.

كما أتقدم بجزيل الشكر إلى أعضاء اللجنة الموقرة و الذين وافقوا على مناقشة هذه الأطروحة.

إلى كل من ضحوا لأجل هذا الوطن،

و لكل مخلص له أهدي هذا العمل.

المقدمة العامة:

إن الدور المتنامي للتبادلات التجارية في الإقتصاد العالمي، و المرتبط بإنخفاض الرسوم التجارية لعدد متزايد من السلع، يقودنا إلى الإهتمام بأثر العولمة على الشغل و الأجور في العديد من الدول. هذا الإهتمام ينصب خاصة على الدول في طريق التحول. فخلال العشريتين الأخيرتين، عرفت هذه الدول تغيرات مهمة، فالعديد منها وجهت استراتيجياتها للتنمية نحو سياسات السوق، المنافسة الدولية، و قلصت من دور الدولة في اقتصادياتها. زيادة على ذلك، فُتحت العديد من هذه الاقتصاديات أمام الأسواق العالمية، مطبقة برامج التصحيح الهيكلي و خوصصة العديد من المؤسسات الحكومية. لكن بالموازاة لهذه التصحيحات و التوجه ناحية إقتصاد السوق يتبين أن الإنفتاح الإقتصادي يبقى بعيد المنال ما دام أن هناك تحديات عديدة تظهر. من بينها نجد ما هو مرتبط بسوق العمل.

السؤال الجوهري الذي واجه هذه الدول بعد الإنفتاح التجاري هو: كيف سيؤثر هذا الإنفتاح على سوق العمل عند الدول في طريق التحول و التي و لمدة طويلة كانت مغلقة على نفسها، حيث عرفت احتكار للدولة في خلق مناصب الشغل، و التي أصبحت معرضة للمنافسة الخارجية نتيجة تحرير التجارة الخارجية و الإستثمارات الأجنبية؟

المؤيدين للإنفتاح التجاري يبينون أن الانفتاح العالمي يؤدي إلى تقسيم إيجابي للعمل لكل المشاركين في التبادلات. المزايا المقارنة هي في الأَصل اعادة تخصيص مثالية للموارد داخل كل اقتصاد. اعادة التخصيص هذه يمكن على سبيل المثال أن تساعد على نقل الموارد للصناعات حيث كل اقتصاد له مزايا مقارنة، بالمقابل، بعض الإقتصاديون يروا أن الإنفتاح التجاري و إعادة التخصيص يمكن أن تسبب فقد في بعض مناصب العمل نتيجة غلق بعض المؤسسات في الصناعات التي لا يملك فيها البلد مزايا مقارنة.

من هنا نلاحظ أن هناك عملية خلق لمناصب الشغل و بالتوازي فقدانها و هذا حسب العوامل الخاصة لكل بلد. تزايد أو ضعف الشغل ينتج تغير في طلب اليد العاملة.

عرفت الفترة 1970 و 1980، الإنفتاح التجاري، تزايد الإستثمارات العالمية و النقل السريع للتكنولوجيا في الصناعات. هذه المؤثرات أعطت الفرصة لظهور مناطق جديدة للإنتاج الصناعي، متأثرة أيضا بالتوطين، مثل دول شرق آسيا و أمريكا اللاتينية، التي استطاعت أن ترفع من حصتها في الإنتاج العالمي خلال سنوات 1990 حصة قطاع الصناعة من الناتج الداخلي الخام وصلت 34 بالمائة بالنسبة لـــدول شـــرق آســـيا و جنوب شرق آسيا، 26 بالمائة بالنسبة لدول أمريكا اللاتينية و الصادرات الصناعية (البنك العالمي، 2001). اضافة لهذا، لعبت هذه الدول دور مهم في التقسيم العام للعمل منذ سنوات 1970، فقد توجهت بقوة من التجميع اليدوي نحو انتاج الآلات، و من السلع التي تحتاج لكثرة اليد عاملة ذات القيمة المضافة الضعيفة، إلى السلع التي تحتاج إلى يد عاملة مؤهلة. فكان من الضروري استبدال اليد العاملة الغير مؤهلة باليد العاملة المؤهلة، و المساهمة في تغيير توزيع الشغل حسب التأهيل في هذه الدول.

الدراسات حول أثر الإنفتاح التجاري أهتمت بالدول في طريق النمو إلا حديثا خاصة دول شرق آسيا و أمريكا اللاتينية. زيادة على ذلك، التحاليل اهتمت أكثر بما يخص سلوك و هيكل سوق العمل لهذه الدول نتيجة الإنفتاح التجاري.

ما يلفت الإنتباه في تجارب الدول في طريق النمو هو، خاصة دول امريكا اللاتينية، شبه التحدى لتنبؤات النظرية التقليدية للتبادلات (Arbache et Menezes، 2000). في الواقع، الإنفتاح الكبير للتبادلات كان عادة مرافقا لنمو أكثر في الطلب على العمل المؤهل و الأجر المرتبط به.

في حين أنه، في الدول شرق آسيا ساهم هذا الإنفتاح في رفع الطلب على اليد العاملة الغير مؤهلة. (Wood، 1997) بين أن في حالة هذه الدول التبادلات التجاريةكانت السبب في انخفاض التفاوتات الأجرية. البحث بأكثر دقة على سبب ارتفاع الطلب على العمل المؤهل في الدول في طريق النمو ، ساهم في ابراز العديد من الملاحظات، حيث التجارة و التبادلات التكنولوجية كانت من بين أهم العوامل. بعض الإقتصاديين يستعملون نظرية هكشر أولين ساموبلسون بأكثر تعقيد لشرح هذه الظاهرة. حيث يبينون أن الصناعات التي تعتمد بقوة على الشغل الغير مؤهل كانت محمية قبل الإنفتاح التجاري. أيضا، الإنخفاض الكبير في الرسوم الجمركية وضعت هذه الصناعات في مواجهة مع المنافسة الخارجية (Revenga, 1997, Goldberg et Pavcnik 2001 et Hanson et Harrison 1999). هذا الإنخفاض له أثر نهائي في تراجع الطلب على العمال الأقل تأهيلا، و على أجورهم.

هناك حجة ثانية تفترض أن وضعية دولة في طريق النمو في عالم أكثر تفتحا يجب أن تترجم حسب وضعيتها الخاصة، من جهة تخصيص العوامل مقابل شركائها التجاريين. في حالة ما كانت التبادلات مع شركاء يعتمدون على العمل المؤهل، الطلب على العمل الغير مؤهل يمكن أن يرتفع، و في حالة العكس، إذا كان التعامل مع شركاء يعتمدون على العمل الغير مؤهل، الطلب على العمل المؤهل يمكن أن يرتفع (David,1996).

من جهة أخرى، تزايد الطلب على العمل المؤهل يمكن أن ينتج أيضا عن طريق التبادل التكنولوجي.القراءة الجديدة للنظرية تبين أن التبادلات التجارية و الإستثمارات المباشرة الأجنبية بين الدول المتطورة و الدول في طريق النمو تولد تغير تكنولوجي في هذه الأخيرة (Robbins,1996 ;Acemoglu, 2003 ; Wood, 1997) . و الحجة في ذلك أن التكنولوجيات الموردة من طرف الدول المتطورة إلى الدول النامية أكثر تطورا من المستعملة محلية. و بالتالي الطلب على العمال المؤهلين يرتفع لأن التكنولوجيا المحولة عادة ما تعتمد على هذا العامل. هذا التوجه ناحية العمال المؤهلين يؤثر على الطلب في سوق العمل بطريقة أنه حتى أجور العمال المؤهلين يمكن أن ترتفع و بشرط أن عرض العمل المؤهل يبقى ثابت. بمعنى أن في حالة ما عرض العمل المؤهل ارتفع، التغير التكنولوجي الموجه ناحية المؤهلين يرفع الأجور إذا أثر التحول التكنولوجي يكون أكثر أهمية من أثر عرض العمل. دخول سلع تجهيزية متطورة تكنولوجيا يؤدي إذا إلى تغيرات هيكلية في الطلب على العمل، ما دام أن هناك عدد متنامي من العمال المؤهلين ضروري لأجل تشغيل الآلات و التجهيزات.

إذا مما سبق، الإستثمارات الأجنبية المباشرة تشارك في انشاء المزايا المقارنة لبلد ما. فيصبح من الضروري على الدول الإبتعاد على تحطيم هذه المزايا المقارنة عن طريق تشجيع تثبيت هذه الإستثمارات. بمعنى آخر، استمراريتها داخل الوطن. يكون هذا ممكنا بالتحريض على خلق ترابط بين الشركات الأجنبية و المنتجين المحليين (تبادل، تعاون تكنولوجي ...)

الإستثمارات الأجنبية المباشرة تعتبر كعامل لنقل التكنولوجيا، ما هو جد مهم للإنطلاق و صعود القطاعات المحلية نحو السلع ذات التكنولوجيات العالية، و بالتالي عن طريق الإستثمارات الأجنبية المباشرة تتحقق العولمة المنتجة.

تعتبر الاستثمارات الأجنبية المباشرة ضرورية للنمو في البلدان النامية. نظرا لتأثيراتها المتعددة، حيث تساهم في استخدام أكثر للكفاءات. فأصبحت سياسة جذب الإستثمار الأجنبي المباشر الجديد حتمية للسياسة الصناعية على المستوى العالمي. لكونها أصبحت جزءا مكملا لنظام اقتصادي عالمي مفتوح و فعال و يشكل واحد من أهم محفزي التنمية. مزايا الإستثمارات الأجنبية المباشرة تختلف بلد إلى آخر، و بين القطاعات في البلد الواحد.

السياسات الوطنية و الإطار العالمي للإستثمار يلعبان دورا مهما في جذب الإستثمارات الأجنبية نحو العديد من الدول في طريق النمو. و بالتالي كان على الدول توفير المناخ لهذا النوع من محفزات التنمية.

كل الدراسات حول الإستثمارات الأجنبية المباشرة بينت أن هذه الأخيرة مرتبطة بالإستقرار الإقتصادي و السياسي و التوازنات على المستوى الكلي. إلا أن هناك دراسات عديدة اهتمت بتدفقات IDE في الدول المنبثقة و PECO.

(Janicki et Wunnava، 2004)، حللوا محددات الإستثمارات الأجنبية المباشرة في دول أوروبا الوسطى و الشرقية و التي مصدرها دول الإتحاد الأوروبي و بينوا أن العوامل التي تشرح هذه التدفقات في هذه المنطقة تعكس المحيط الإستثماري في الدول المستقطبة. كانت النتائج مماثلة في الدراسة التي قام بها(Carstensen et Toubal ، 2004)، اللذان بينا أن العوامل التقليدية للجذب (قوة السوق، تكلفة اليد العاملة،..)، كانت لها آثار ظاهرة إضافة لعوامل جديدة مثل خطر البلاد، درجة و خطوات الخوصصة لها دور مهم في شرح تدفقات ل IDE في دول أوروبا الشرقية و الوسطى.

من جهة أخرى،(.Garibaledi et Al، 2001)، درسوا 25 دولة في طريق التحول في الفترة الممتدة من 1990 إلى 1999 لتحليل IDE بدلالة خصائص الإقتصاد الكلي للدول مثل التصحيحات الهيكلية، الإطار المؤسساتي و القانوني، سعر الصرف، الإصلاحات الإقتصادية و البيروقراطية، فبينت هذه الدراسة أن لهذه العوامل الأثر الكبير على جذب IDE لمختلف الدول.

في حين أن دراسة أعدها كل من (Bevan et Estrin، 2004)، تخص نفس المنطقة ل PECO التي كانت محل الدراسة ل (Garibaledi et AL ، 2001)، بينوا أن العوامل الأكثر أهمية لتدفقات IDE هو التكلفة الوحدوية لليد العاملة بالنسبة لوحدة منتجة، البعد، و حجم السوق.في حين أن خطر البلاد لم يكن له أثر على جذب IDE.

(Frenkel, Funke et Stadtman، 2004)، قاموا بدراسة حول IDE في الدول المنبثقة بينوا أن بعض الخصائص الإقتصادية مثل الخطر و النمو الإقتصادي في الدول المستقطبة هي محددات ذات أهمية كبيرة و التي تترجم التدفق ل IDE نحو الصين بينوا أنه بجانب العوامل الأخرى الإستقرار السياسي يعد من بين العوامل التي تشرح تدفقات لIDE.

في ما يخص الدول العربية،(Sadik et Bolbol، 2001)، بينوا أن سياسة الإستثمار في البلد المضيف و تحسين مناخ الأعمال هي أهم محددات الإستثمار الأجنبي المباشر. و بذلك يبينون أن الدول العربية ليست لها سياسة ناجحة في جذب رؤوس الأموال الأجنبية. و بينت دراسات أخرى

أنه توجد علاقة ايجابية بين النمو المطرد و عامل استقرار للإستثمار الأجنبي المباشر، و أن هذه الأخيرة كانت عامل ايجابي في استقرار النمو.

(Bouoiyour et al، 2008)، بينوا في دراسة قاموا بها على دول شمال إفريقيا أنه يجب على الدول الفقيرة إمتلاك على الأقل الحد الأدنى من الرأس المال البشري حتى تأثر الإستثمارات الأجنبية المباشرة بطريقة إيجابية على النمو. من خلال ما سبق، أصبح من الضروري على الدول النامية، الإندماج في الإقتصاد العالمي حتى تتمكن من احداث معدلات نمو.

تعد مسيرة إنظمام الجزائر إلى منظمة التجارة العالمية، و التي بدأت في 1987 حين كانت لا تزال منظمة الجات قائمة، الأطول من بين المفاوضات. رغم هذه المدة الزمنية من المحاولة إلى الإنضمام لا زال هناك العديد من المسائل العالقة التي يجب حلها للوصول إلى إتفاق. الإنتقال من الجات إلى منظمة التجارة العالمية عقدت الأمور أكثر كون أن منظمة التجارة العالمية لها متطلبات أكثر من الجات من ناحية الإنفتاح و خاصة في ما يخص قطاع الخدمات. طول المدة هذه يعكس من جهة الصعوبات التي تواجه السلطات الجزائرية في إيجاد حل للدخول إلى هذه المنظمة، و من جهة أخرى، يعكس مدى أهمية هذا الإجراء لأجل الإقتصاد. فهل من مصلحة الجزائر الإنظمام لهذه المنظمة؟ و ما هي الآثار المترتبة على ذلك؟.

فيجب أن تكون هناك دراسات قطاعية عميقة حول المخاطر و النتائج المترتبة عن هذا الإنظمام. في الواقع، هناك مسألة رئيسية في المناقشات مع المنظمات الدولية (صندوق النقد الدولي، البنك الدولي و منظمة التجارة العالمية)، إلا أن الجزائر إستطاعت أن تحقق شراكة مع الإتحاد الأوروبي في سبتمبر 2005. و ذلك في إطار اتفاقيات الشراكة مع الإتحاد الأوروبي تتمثل في خلق مؤسسات جديدة مسؤولة عن الحكم الراشد للإقتصاد (Philippe BARBET et all, 2009) .و المؤيدين لهذا الإنظمام يروا أنه يجب فرض قوى السوق، لإفتقار الجزائر على الشفافية. حسب تقرير دافوس للتنافسية الدولية لسنة 2009 - 2010، و الذي أجري حول تسهيلات التجارة الخارجية، يرتب الجزائر في المرتبة 74 دوليا على 121 دولة من ناحية شفافية الإدارة في الحدود، المرتبة 105 في ما يخص فعالية ادارة الجمارك، و المرتبة 88 في فعالية إجراءات استراد تصدير. في حين تونس، و في نفس التقرير و لنفس المؤشرات على الترتيب، تحتل المراتب التالية، 37، 30، 39 .

عدم إنظمام الجزائر إلى منظمة التجارة العالمية ناتج عن عدم امتلاك الجزائر لميزة تنافسية، حيث لا زال قطاع المحروقات يلعب دورا مهما في تجهيزه و إعانته ، حيث لحد يومنا هذا لا زالت نسبة صادرات المحروقات تمثل 98 بالمائة ، و بالتالي يجب على الدولة البحث على موارد أخرى للعملة الصعبة غير هذا القطاع حتى تستطيع الإعتماد عليها في منافسة المنتوجات الخارجية التي أصبحت

تغزو الأسواق الوطنية، و خاصة بعد الأزمة البترولية لسنة 1986. حيث لا زال هذا القطاع يمثل عائق أمام تنمية القطاعات الأخرى المنتجة لقيم مضافة حقيقية.

فأصبح أمام الدولة الجزائرية تحدي كبير هو النهوض بالقطاعات الأخرى لإبرازها و توفير عملة صعبة من خلالها. لهذا فسحت الدولة المجال الواسع للقطاع الخاص للنهوض بالبلاد فأخذت على عاتقها تدعيمه، إلا أنه تخصص في قطاع التجارة و الخدمات، حسب نتائج الديوان الوطني للإحصاء لسنة 2011.

كل هذه الأوضاع المزرية انعكست على سوق العمل الجزائري و الذي يتميز بعدم مرونته، حيث و رغم الإحصائيات الرسمية بأن الدولة إستطاعت أن تخفض معدلات البطالة من حدود 30 بالمائة سنة 1999 إلى 10 بالمائة سنة 2010 إلا أن هذه النتائج ستكون معاكسة لو أنه أخذ بعين الإعتبار طبيعة الشغل و الذي اتصف في الآونة الأخيرة بأنه مؤقت في مجمله. في الواقع، طبيعة الشغل في الجزائر تدل على ضعف نمو الإنتاجية الكلية و انتقال الإقتصاد نحو اقتصاد السوق، و يدل على عدم امتلاك الجزائر لقطاع منتج الذي بإمكانه أن يرجع الشغل أوتوماتيكي، و هذا يدل على أن مناصب الشغل المحدثة لحد الآن تعتمد على الجرعات المالية التي تضخها الدولة في السوق عن طريق الرفع من نفقاتها. و بالتالي الشغل في الجزائر ما هو إلا شغل سياسي (Ahmed TOUIL ، 2007).

تعد الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج سالبة في الجزائر و نموها بدوره يسجل معدلات سالبة من جهة الإنتاج للعامل الواحد خلال العشرية الأخيرة. الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج تبين فعالية عوامل الإنتاج و النمو التكنولوجي، فهي تعتبر عند العديد من الإقتصاديين كمؤشر للمحركات الحقيقية للنمو الإقتصادي. انخفاض معدلاتها يعكس العجز في التنمية البشرية، عدم مرونة سوق الشغل و عدم شفافية الدولة التي تمنع من الإبتكار، و خلق مؤسسات مستقلة (Dorothée B et all، 2009).

لهذا سنعتمد على انتاجية العمل و دراسة تطوراتها في مختلف القطاعات الجزائرية، حتى نتمكن من تحليل الوضعية المزرية التي وصل لها الإقتصاد.

نظرا للطلبات العديدة للحكومة الجزائرية للإنظمام لمنظمة التجارة العالمية دون جدوى سنحاول الإجابة على السؤال التالي: هل يمتلك الإقتصاد الجزائري قطاع أو قطاعات ذات ميزة تنافسية تضمن له فتح أسواقه عند الدول الأخرى خارج قطاع المحروقات؟ هل ساهمت الواردات التجهيزية نتيجة فتح التبادلات التجارية من نقل التكنولوجيا إلى الإقتصاد الجزائري؟ و ما هو أثر

الإنفتاح على اليد العاملة المؤهلة و الغير مؤهلة الجزائرية؟ و كيف أثرت الشراكة مع دول شرق آسيا و الدول العربية على سوق العمل الجزائري في غياب الإستثمارات الأجنبية المباشرة؟

لمناقشة هذا الموضوع و تحليله، قسمنا العمل إلى جزئين:

الجزء الأول: جزء نظري، قسم إلى فصلين:

الفصل الأول: تنظيم الأزمات: حاولنا من خلاله استقراء بعض النظريات الحديثة التي تعد كإمتداد للنظريات التقليدية، الكلاسيكية و الكينيزية، محاولين ابراز مكانة الدولة عند هاته المدارس التي بقي الجدال مستمرا بينها حول مكانة الدولة في الحياة الإقتصادية للأفراد.

الفصل الثاني: اتجاه نحو التخصص و تقسيم العمل على المستوى الدولي في ظل عولمة الإنتاج: لأن العولمة تعتبر كعامل جديد وضعت تقسيمات جديدة و رسمت خريطة إقتصادية جديدة، نتيجة ما أفرزته عواملها كحركة رؤوس الأموال، التوطين، هجرة العمال، التفاوتات الأجرية، فقد خصصنا لها فصل كامل قمنا من خلاله إبراز التحويلات الكبرى التي أفرزتها العولمة سواء عند الشمال المتقدم أو عند الدول في طريق التحول.

الجزء الثاني: جزء تطبيقي قسم إلى ثلاث فصول:

الفصل الأول : المرحلة الإنتقالية لسوق العمل الجزائري من 1990-2000: مرحلة انتقالية في سوق العمل لأنها المرحلة التي عرفت مرحلة الإضطرابات الكبرى في الحياة الإقتصادية الإجتماعية و السياسية، و أعلن فيها التوجه ناحية السوق، و تخلي الدولة عن دورها في الحياة الإقتصادية للأفراد. من خلال هذا الفصل وضحنا أسباب فشل المرحلة الإشتراكية في البلاد و النتائج التي أفرزتها. و آثارها على سوق العمل.

الفصل الثاني: بأثر التحرر التجاري على ديناميكية الشغل في الجزائر: و يعتبر الفصل الجوهري في هذا العمل، إذ من خلاله بينا فشل الإقتصاد الجزائري في خلق مناصب شغل دائمة، نتيجة ضعف القطاع الصناعي. من خلال هذا الفصل سنوضح أن الإقتصاد الجزائري لا يمتلك القدرة على الإنضمام إلى منظمة التجارة العالمية ما دام لا يمتلك ميزة تنافسية خارج قطاع المحروقات الذي يبقى الممول الوحيد للإقتصاد بالعملة الصعبة.

الفصل الثالث: حصة الجزائر من الحركة الدولية لليد العاملة: في هذا الفصل إعتمدنا على الدراسات الحديثة المقدمة من طرف MIREM ، CARIM و CREAD، و التي كانت في جلها عبارة عن احصائيات. من خلال هذا الفصل أسقطنا الضوء على الدوافع الداخلية التي تسببت في هجرة

الجزائرين سواء عمال مؤهلين أو غير مؤهلين، موضحين كيف تعتبر هجرة اليد العاملة المؤهلة كخسارة للبلاد و الإقتصاد، من جهة أخرى بينا دور هذه الفئة الواسعة من المجتمع في تمويل التنمية عن طريق التحويلات الحكومية. بينا أيضا العمال الأجانب الذين يزاولون نشاطاتهم في البلاد.

الكلمات المفتاحية:

-الإنفتاح التجاري-تنافسية الإقتصاد –الإنتاجية الحدية-البطالة – طبيعة الشغل-الهجرة -العمال المؤهلين -العمال الغير مؤهلين.

مقدمة:

العولمة، التي كانت إمتداد و تطبيق للفكر الكلاسيكي الجديد، و التي أُستحدثت نتيجة رأسمالية تدعو لحرية السوق، و تطبيق هذا الفكر على مختلف الدول في الشمال و الجنوب. أدت إلى ظهور شمال قوي فرض شروط على جنوب يتطلع للرقي و التطور الإقتصادي و بالتالي تحقيق تنمية. تمثلت هذه الشروط في تطبيق برامج التصحيح الهيكلي و الذي كان يهدف إلى تخلي الدولة عن مهامها و ترك قوى السوق تعمل بحرية. فارتبطتالإقتصاديات ببعضها البعض، ماليا و تجاريا عن طريق البورصات والتبادلات التجارية، لهذا امتدت آثار الأزمة المالية عبر كل أنحاء العالم.

نتجت هذه الأزمة بعد أن أكدت المدرسة الحديثة و المسيطرة على أن الوقوع في أزمة إقتصادية أصبح أمرا مستحيلا، إلا أن وقوع الأزمة المالية الحديثة و التي ادت إلى حدوث أزمة اقتصادية أوضحت عدم فعالية هذه النظرية و بالتالي سقوطها (Christian Chavagneux, 2011).

المدرسة الكلاسيكية الجديدة تعد كإمتداد للنظرية الكلاسيكية التقليدية، التي عرفت من قبل بريادة أدم سميث و الإقتصاديين الكلاسيك، و التي تدعو إلى الحرية الفردية و انسحاب الدولة من

الحياة الإقتصادية و الإجتماعية و أن أي اختلال سيصحح عن طريق قوى السوق التي تعمل بحرية، إلا أن الأزمة المالية الحديثة لم تأكد مبادئ هذه المدرسة حيث أنه كان لابد من تدخل الدولة لحل هذه المشكلة.

ليعود من جديد النقاش حول فعالية الدولة و دورها في حياة الأفراد و الجماعات، حيثتحتل مكانة جد واسعة في التفكير الإقتصادي. فهي كيان يؤثر في حياة الأفراد من كل الجوانب الإقتصادية و الإجتماعية لهذا ظهرت العديد من النظريات و المذاهب منها من يؤيد تدخلها و منها من يرى أنها معرقل.

فالملاحظ اليوم أن التدخل الحكومي أصبح لا يقاوم فأصبحت الدولة في قلب النقاشات بين الإقتصاديين، ذلك كونها تلعب دورا هاما في التنظيمات الإقتصادية و الإجتماعية، فالدولة تتدخل في الإقتصاد لثلاث أسباب رئيسية هي(PhilippeABECASSIS، 1996):

1)لتحسين الفعالية الإقتصادية عن طريق تصحيح أخطاء السوق.

2)لتحقيق العدالة و الإنصاف لأشخاص لم ينتفعوا من عمل السوق.

3)لتحريض أو تخفيض الإستهلاك لبعض المواد أو لتحديد أو منع استهلاك مواد أخرى.

في هذا الفصل سنبين بعض النظريات الحديثة التي تأكد على عدم فعالية دور الدولة و أخرى أكدت دورها، هذا النقاش الذي سينتهي في الأخير بتدخل واسع للدولة في حل مشكلة الرهن العقاري و التي كان سببها قوى السوق التي عملت بحرية مفرطة.

المبحث الأول: طبيعة و تحليل تدخل الدولة عند مختلف المدارس التقليدية:

أعتبر مفهوم الدولة مفهوم غامض ، يمكن أن يقصد به الوطن، أو بأكثر دقة الأشخاص الذين يمثلون الحكومة، و من بين بعض المفاهيم للدولة تعتبر كمسير، و لكن أن تكون هي الكفيل الوحيد لضمان النظام السياسي الإقتصادي و الإجتماعي، فيكون هذا الدور هو الأكثر إنتقادا.

1-الدولة في الفكر الخلدوني:

يرجع ابن خلدون[1] ظهور المجتمع إلى الضرورة الملحة التي تدفع الناس إلى الإجتماع بهدف إنتاج وسائل المعيشة. و يحاول إعطاء تفسير مادي لسعي الناس إلى الإجتماع و هو حاجتهم إلى الكسب و التعاون من أجل تحصيل الرزق(بن حمودة سكينة، 2006).

يرى ابن خلدون أن التحول من البدو إلى الحضر ومن سكنى الأرياف إلى سكنى المدن ظاهرة قانونية، وأن سكان الأرياف ينتقلون إلى سكن المدن مع تحسن مستواهم المعيشي و لا يعودون بعد ذلك إلى البداوة و الزراعة. فالبدو أصل للمدن و الحضر، فخشونة البداوة قبل رفه الحضارة، لهذا نجد التمدن غاية البدوي "إن وجود المدن و الأمصار من عوائد الترف و الدعة التي هي متأخرة من عوائد الضرورة المعاشية" و مع نشوء المدن تنشا الدول و السلطات. و بذلك يعتبر إبن خلدون العمل (الإنتاج المادي) كقوة محركة دافعة للمجتمع إلى الأمام. و ينظر إلى الدولة على أنها تشكل الحياة الإجتماعية التي تفن بفناء المادة الضرورية لها و هي المجتمع.

إحتل مفهوم دور الدولة و تكوينها مكانة متميزة في التحليل الخلدوني، و هذا ما يظهر من خلال كتابه المقدمة، فهو قد سبق المفكريين الأوروبيين في طرح هذا الإشكال، و ذلك حين يصف المجتمع المغربي في القرن XIV^{ème}، على أنه لم يجد قوى داخلية تساعده على التجديد و تحريك المجتمع، علميا و إقتصاديا. هذا الوصف الذي قام به ابن خلدون يظهر اللاتناسق بين مستوى التنمية للقوى المنتجة و مميزات النظام الإقتصادي و الإجتماعي في ذلك الحين. اللاتناسق هذا سيولد مجموعة من التأخرات التاريخية، بمعنى، اللاتوافق بين الدولة و القاعدة الإجتماعية و الإقتصادية المنتجة التي أخفت تراكمات رأس المال ، لكن هذا امتص تدريجيا عن طريق الضرائب و تعرقل عن طريق التدخلات الطفيلية للدولة.

و حتى تحصل هناك تنمية اقتصادية و اجتماعية، يجب وجود قوى إنتاجية، التي تساعد على المراقبة و التنسيق بين وسائل الإنتاج، تعمل على إحداث تحولات هيكلية و بالتالي يحدث هناك ابداعات و استثمارات، دون تدخل الدولة.

من خلال ما سبق يظهر من تحليل إبن خلدون أنه يعتمد على قانون السببية في ربط الوقائع الإجتماعية و الأحداث الإقتصادية و أن هناك تسلسل واضح في الأحداث.

[1] هو ولي الدين أبو زيد عبد الرحمان بن محمد بن الحسن ابن جابر بن محمد بن براهيم بن عبد الرحمان بن خلدون، ولد عام 1332 م الموافق ل 732ه بتونس من أسرة أندلسية نزحت إلى تونس.

يضيف إبن خلدون في كتابه المقدمة، الفصل السابع عشر، أن للدولة أعمارا طبيعية كما للأشخاص، و يبين أن الدولة تنتقل في أطوار مختلفة و حالات متجددة، "و يكتسب القائمون بها في كل طور خلقا من أحوال ذلك الطور لا يكون مثله في الطور الآخر، لأن الخلق تابع بالطبع لمزاج الحال الذي هو فيه، و حالات الدولة و أطوارها لا تعدو في الغالب خمسة أطوار"[2]،و الأطوار هذه حسب إبن خلدون هي مرحلة البداية و التأسيس ، توطيد الحاكم نفوذه إلى أن يصبح حاكما مطلقا، يبعد نفسه عن عصبيته، يعتمد على المرتزقة في الدفاع عن الدولة.

بمعنى أن سلوك الدولة في الإنفاق و جمع المال و حماية الأفراد يختلف من عمر إلى آخر، و هذا ما يبينه حين يتطرق لكيفية طروق التدخل للدولة في الفصل السابع و الأربعون من كتابه المقدمة، يوضح إبن خلدون أن الدولة في بدايتها تكون بدوية، فيكون هناك "رفق بالرعايا و القصد في النفقات و التعفف عن الأموال فتتجافى عن الإمعان في الجباية و التحذلق و الكيس في جمع الأموال و حسبان العمال، و لا داعية حينئذ إلى الإسراف في النفقة فلا تحتاج الدولة إلى كثرة المال"[3]، و هذا ما يعني أن في هذه المرحلة تحتاج الدولة إلى توطيد مكانتها و بناء قاعدتها التحتية، و لا يتأتى لها ذلك إلا عن طريق الحماية الإجتماعية ما قصد به "رفق الرعايا" و التقليل من النفقات، و لا تثقل كاهل الرعية بالجباية حتى تزيد من إيراداتها كون حسب الفكر الخلدوني و حسب قرائته للأحوال أناذاك، و القصد هو أن الملك و حاشيته لا يحتاجون لهذه الأموال الزائدة في هذه المرحلة، أما في مرحلة القوة و الترف و وصول الدولة إلى قمتها يتغير سلوك الدولة و يكثر الإنفاق بسببه"[4]، وهنا يتغير سلوك السلطان و رعيته أي شعبه، فتزيد نفقات الدولة و يحصرها إبن خلدون في أعطيات الجند و أرزاق أهل الدولة و يعظم الترف و يكثر الإسراف في النفقات. و يقول إبن خلدون أن حتى الرعية تتبع السلطان في سلوكه، فتزداد المكوس أي ترتفع الجباية،"...و يحتاج السلطان إلى ضرب المكوس على أثمان البياعات في الأسواق لإدرار الجباية لما يراه من ترف المدينة الشاهد عليهم بالرفه و لما يحتاج هو إليه من نفقات سلطانه و أرزاق جنده..."[5] (مقدمة إبن خلدون، 2005)و يبين إبن خلدون أن نفقات الترف تعظم و تضاعف الدولة من جبايتها فيستفحل الأمر.

---

[2]العلامة عبد الرحمان بن محمد بن خلدون ضبط و شرح و تقديم د. محمد الإسكندراني"مقدمةإبن خلدون" دار الكتاب العربي 2005، ص 171

[3] "مقدمة إبن خلدون" ، مرجع سابق الذكر، ص277.

[4]"مقدمة إبن خلدون" ، مرجع سابق الذكر، ص277.

[5]"مقدمة إبن خلدون" ، مرجع سابق الذكر، ص278.

من خلال الطور الثالث لحياة الدولة، يعطي إبن خلدون للدولة دورا متقدما في الحياة الإقتصادية و الإجتماعية، في هذا الطور يبين أن الملك يعمل في هذه المرحلة على تحصيل المال، "فسيتفرغ و سعه في الجباية و ضبط الدخل و الخرج و إحصاء النفقات" (مقدمة إبن خلدون، 2005)، و هو بذلك يبين كيفية تحصيل الجباية للبدءببناء القاعدة الإقتصادية و حماية الدولة من الأعداء، و يظهر هذا في قوله "...و تشييد المباني الحافلة و المصانع العظيمة و الأمصار المتسعة و الهياكل المرتفعة...، و بث المعروف في أهله. هذا مع التوسعة على صنائعه و حاشيته في أحوالهم بالمال و الجاه واعتراض جنوده و إدرار أرزاقهم و إنصافهم في أعطياتهم لكل هلال حتى يظهر أثر ذلك عليهم في ملابسهم و شكبهم و شاراتهم يوم الزينة فيباهى بهم الدول المسالمة و يرهب الدول المحاربة" (مقدمة إبن خلدون، 2005).

أعطى إبن خلدون أهمية كبيرة لإتساع قطر الدولة، هذا يعني إيرادات كبيرة للدولة و متنوعة من خلال الضرائب و الرسوم و غيرها، و أيضا الإستفادة من اليد العاملة التي ستساهم في تنشيط الإقتصاد.

من هنا، يظهر أن إبن خلدون أعطى أدوارا مختلفة للدولة مع رعيتها حسب أعمارها، معتمدا على قانون السببية بمعنى أن أسباب سلوك الدولة في المرحلة الأولى، مرحلة بنائها يختلف عن سلوكها في المراحل الأخرى.وبذلك يعترف العلامة بضرورة تدخل وجود جباية تسنها الدولة على التجار إلا أنه يتفطن لأمر ضروري و هو خفض هذه الضرائب و عدم رفعها لأن ذلك ينفر الناس من الأعمال المنتجة، و هذا يعود بطبيعة الحال مرة أخرى إلى رفع قيمة الضرائب.

على العموم، يرى ابن خلدون أن الطلبات الحكومية تخلق الرواج الإقتصادي عن طريق تحريك طلب واسع نحو مختلف السلع و الخدمات و يؤدي إلى زيادة عرضها، حيث يمكن للدولة أن تقوم بدعم أية صناعة بالتدخل لصالحها عن طريق الطلبات الحكومية (رفيقة حروش، 2011).

1-1 تصنيف الأعمال عند إبن خلدون:

يرى العلامة أن هناك انواعا من الأعمال تسمى معاشا طبيعيا و هناك أنواعا أخرى تسمى غير طبيعية. و يمكن تعداد الأنواع الطبيعية و الغير طبيعية بتعدد المهن و سنجد أن كل نوع فيه عمل ظاهر و إنتاج يعود بالنفع العام على المجتمع بكيفية ملموسة فهو إذن معاش طبيعي (رفيقة حروش،

2011). و ما سوى ذلك فانحراف و تمويه بالعمل تختلقه المجتمعات الحضرية و كثيرا ما يمتص فوائد المعاشين الرئيسيين و هما الزراعة و الصناعة. المعاش الطبيعي فيتلخص في ثلاث مهن و هي : الزراعة و الصناعة و التجارة.

فالزراعة متقدمة على كل الأعمال الأخرى لأنها بسيطة فطرية" لا تحتاج إلى نظر و لا علم" (عبد المجيد مزيان) ، و الصناعة تعتبر المعاش الطبيعي الثاني، و هو ناتج عن المجهود الذي يبذله الإنسان و الشيء المنتج ذو منفعة ظاهرة بالنسبة للمجتمع يمكن أن تشاهد مشاهدة العيان.

أما التجارة فمن خلالها يرى ابن خلدون أنه بالإمكان الحصول على المداخيل و الوسائل المعيشية من خلال التجارة و الصنائع و قد سمي الدخل الناتج عن التجارة ربح (بن حمودة سكينة، 2006). و التجارة هي عبارة عن نشاط يمكن أن ينظر إليها من وجهين، إما عن استيراد البضائع من أقطار بعيدة أو تصديرها، و إما شراء البضائع بالرخيص و بيعها بالغالي بدزن احتكار و مختالة و خادعات، فهي معاش طبيعي أما إذا كانت بإحتكار فإنهامعاشغير طبيعي (رفيقة حروش، 2011).

من خلال ما سبق يتضح أن ابن خلدون عرف الدولة بأنها كائن حي له طبيعته الخاصة به، و يحكمها قانون السببية، و هي مؤسسة بشرية طبيعية و ضرورية كما أنها وحدة سياسية و إجتماعية لا يمكن أن تقوم الحضارة إلا بها.

2-الجدال عند المدارس التقليدية حول دور الدولة:

2-1 المدرسة الكلاسيكية:

همشت هذه الأخيرة دور الدولة في السوق، و لا يظهر للدولة أي دور في العلاقات الإقتصادية، فآدم سميث يعطي للدولة ثلاثة وظائف:

1-حفظ الأمن و إحترام القوانين 2-تضمن الحماية ضد الهجمات الأجنبية 3-لها مسؤولية بعض الخدمات العمومية كالمدارس و المستشفيات.

فلا يجب منح مسؤوليات تدخل كثيرة للدولة، أكثر من مسؤوليات مساعدة، التي ممكن أن تلحق أضرارا للسير الحسن للحياة الإقتصادية، و وفقا لهذا المبدأ فإن المنظمين و أصحاب رؤوس الأموال يستطيعون أن يبدؤوا مـــــــــشاريعهم الإقتصادية و هم

بعيدين عن تدخل الدولة و توجهها.

من جانب آخر، نجد أن بعض المفكرين الكلاسيكيين إهتموا بتدخل الدولة فمثلا جون ستيوارت ميل كان أول من أوصى الدولة على السيطرة بالرسوم لأجل الوصول إلى أحسن مساواة في الأجور.

J.B.Say هو الآخر لح على تدخل الدولة في حماية البطالين نتيجة أخذ الآلة منصب العامل الرجل، وذلك بمنحهم مناصب شغل ذات المنفعة العامة.

DUPONTWHITE يبين أن هناك أمور تعد وقود للاقتصاد و تخص كل أفراد المجتمع على الدولة أن تتدخل فيها، فهو يرى أن الدولة تكبر عندما المجتمع يتحسن، في حين يرى LEROY-BEAULIEUمن جديد ضرورة التخطيط.

LEONWALRASأحد مؤسسي المدرسة النيوكلاسيكية ناد بضرورة الإستناد على دولة قوية (DENIS CLERC،2001)، تتكفل بالفائدة العامة، و لها مسؤولية الإحتكارات الطبيعية و الخدمات العمومية آخذت مواردها من ملكيتها للأرض فكان ينادي بضرورة تكتل العمال في جماعات زيادة تأميم الأراضي ، فالدولة لا تتداخل و السوق ، و لكن تضمن السير الحسن له لأن السوق هو الوحيد الذي يسمح بإخفاء الريوع، و الإحتكارات و الإقطاعية المالية و الأرباح الغير مستحقة، فهو يعتبر أن التيار التعاوني يجلب الربح للتطور الإقتصادي.

2-2-المدرسة الكينيزية :

نشوب الحرب العالمية الأولى، أزمة الثلاثينات و الحرب العالمية الثانية أجبرت الدولة على التوسعة من نفقاتها و ظهرت لنا الدولة الكريمة، حسب قانون بيفريدج، بين كيتز أن المراقبة المركزية ضرورية لضمان التشغيل الكامل يقتضي توسيع في مهام الدولة القديمة، فأصبح لها دور فعال و هام بمراقبة و ضمان الحماية الإجتماعية للعمال و البطالين، تنمية القدرة الشرائية للطلب و خلق أيضا ما يسمى بالإستخدام الكلي للموارد و الذي يتضمن الموارد البشرية، و بهذا تكون هناك سهولة في تنمية استهلاك الجماهير .

أعطى كيتز الدولة دورا متقدما في الحياة الإقتصادية عن طريق توسع مهامها، فلم تعد تلك الدولة المحدودة المهام كما كانت عند الكلاسيك و النيوكلاسيك فأصبح لها دور فعال و هام بمراقبة و ضمان الحماية الإجتماعية للعمال و البطالين، و محاولة تطوير مهامها التقليدية فيمكنها أن تنمي من

القدرة الشرائية للطلب و خلق أيضا ما يسمى بالإستخدام الكلي للموارد و الذي يتضمن الموارد البشرية، و بهذا أصبح أكثر سهولة بعد تنمية إستهلاك الجماهير منه في سنوات الثلاثينات. و برز دور الدولة في إطار مخططات الإستثمار خلال فترات ركود الإقتصاد، ومن جهة أخرى، المقاييس الإجتماعية مثل قوانين النقابات، التي تقوي الطلب.

تزامنا مع كتابات كيتز ظهر إقتصاديون بقيادة F.V.HAYEK(Henri LEPAGE، 1998)نادوا بالحرية الفردية، و هم الذين فكروا أن السوق يمكنهم من الوصول إلى مجتمع متناسق و بالتالي إلى العدالة، فركزوا على اختلافات القدرة لتبرير حرية المؤسسة و تباين الدخل الذي تنتجه، و يوجد في هذه الرؤية عدم المساواة، فإعتبروا التدخل الحكومي كقوة مخلة، و إعتبروا أن كل مشروع للدولة له طموح التخفيض من عدم المساواة يكون له خطر كسر إلغاء الحافز الأساسي للنمو الإقتصادي و فتح الطريق للتدخل أكثر.

لهذا السبب F.V.HAYEKكتابه DROIT LEGISLATION ET LIBERTE ركز على فكرة الحياة الإجتماعية منه على الحياة الإقتصادية، و يطرح تساؤل عن العدالة الإجتماعية و استخلص ضرورة حفظ الدولة في صورة مصغرة ETATMINIMAL ، و ذهب إلى حد إلغاء التأميم على النقود و اعتبر الدولة تملك قدرة نقدية مفرطة، لما تراقب البنك المركزي و عن طريق تزويد حسابها الخاص بالسيولة التي تتحول إلى نفقات، أو خطر التحول إلى التضخم، حيث أثار الإختلال بالنظام تظهر حتى و لو كانت ضعيفة. وبهذا يجب أن ترجع السلطة النقدية للمتعاملين الخواص يعني البنوك و بعد ذلك الزبائن الأحسن بينهم، وهذا يظهر الإختلاف بين F.V.HAYEKالحرية الفردية و الدولة المصغرةو كيتز و الدولة التدخلية، و أكد HAYEKعلى أن النقود هي دائما نشيطة بمعنى أنها مضرة (IEAN- PIERRE DELAS،1992) و ليس فقط في المدى القصير منتقدا بذلك فريدمان و نادى بضرورة الإبتعاد على إحتكار البنك المركزي للسوق النقدي.

بذلك حسب F.V.HAYEK(IEAN- PIERRE DELAS،1992) ، حتى معنى العدالة الإجتماعيةلا يتمتع بمعناه و يظهر ذلك في النقاط التالية:

1-يرفض عدالة التوزيع: ففي سوق حر،الأجور تتعلق بالمصادفة أكثر من الجهد و الموهبة.

2-يرفض تكافؤ الفرص:عدم التكافؤ يحصل من صدفة الولادة و أيضا من قرارات الأجيال السابقة، فتكافؤ الفرص لا يعطي السبب للأباء ببذل جهد أكبر للرفع من فرص أطفالهم (في التربية و العائد...)

حسب HAYEK دائما، مقابل كل مواجهة للدولة لإعادة توزيع عادلة، تجر هذه الأخيرة إلى الدخول في حلقة حلزونية من التنظيم و الردع أو القمع، حيث أن هذه السياسة العادلة ستقود الدولة إلى الشمولية أي إلى الهيمنة على الحياة الإقتصادية و الإجتماعية و هذا ما سيورطها في واجبات كثيرة و صعبة.

من جهة يعتبر Milton FRIEDMAN أن النقود نشيطة في المدى القصير ، و حيادية في المدى الطويل. حيث يعطي للإصدار النقدي أثر مؤقت الذي يؤدي إلى الخداع النقدي ، لكن عن طريق التوقعات المكيفة ، الأفراد يستطيعون تفادي الخدع الإسمية.

عن طريق هذا المفهوم للنقود أعطى فريدمان إنتقادات للسياسات التدخليةلكينز حيث يعتبر فريدمان أن لها أثر مؤقت و منقصة لمعدلات البطالة حيث تعمل على إجبار معدلات البطالة للنزول تحت معدلاتها الطبيعية ، الأثر الوحيد الدائم هو التضخم المتراكم الذي يعرقل حسابات المتعاملين و يعرقل أيضا عمل ميكنزمات إعادة التوازن. فيعتبر فريدمان أن الإنعاش الكينيزي له فعالية مؤقتة . بالعكس ، الدقة و الصرامة النقدية ترفع أولا معدل البطالة ، حيث أن المتعاملين يماثلون بين إنخفاض الأجر الإسمي و الإفقار الحقيقي.حيث يرتكز فريدمان على فرضية التوقعات المكيفة حيث أن الأفراد يتعلمون الإنتقال من الإسمي إلى الحقيقي.

خلاصة المبحث:

يتضح أن المدارس السابقة اختلفت في منظورها لدور الدولة في تنظيم الإقتصاد، فمنهم من إعتبر أن تدخلها لا نفع فيه و منهم من عزز مكانتها لحفظ الإقتصاد من الإختلال و دعم الأفراد.

المبحث الثاني:طبيعة و تحليل عدم تدخل الدولة عند مختلف المدارس الحديثة:

في هذا المبحث سنحاول تناول وجهات نظر مختلف النظريات الحديثة التي تحدثت عن عدم وجوب تدخل الدولة، لكن وجهات النظر هذه بدورها فيها إختلاف، كون أن بعضهم ينطلق من مبدأ أن الإقتصاد فعال، لا يكون للدولة أمر كبير للقيام به. البعض منهم يعتقد أن الدولة غير فعالة في الإقتصاد، في حين أن الصنف الثالث من الإقتصاديين اللذين نادوا بعدم تدخل الدولة، يتحدثون عن وجود أثر لها في الإقتصاد إلا أنها غالبا ما تساهم في تفاقم الأمور إلى الأسوأ.

1-نظرية الدورة الإقتصادية الحقيقية: عدم نفعية التدخلات:

يعتبر إقتصاديوا نظرية الدورة (الإقتصادية) الحقيقية بقيادة **Ed Prescott** (Joseph E.Stiglitz-CarlE.Walsh،2004)أن تقلبات النشاط الإقتصادي تحدث من خلال أزمات خارجية و أن الأسواق تتفاعل بسرعة و بفعالية ضد هذه التقلبات. مثلا: صعود أسعار البترول لسنوات 1973 و 1979، التغيرات في إنتاجية الإقتصاد مثل ما عرفه الإقتصاد الأمريكي خلال سنوات التسعينات إلى غير ذلك. لهذا يعتقد أصحاب هذه النظرية أن الأسواق تصحح نفسها بنفسها و بسرعة، ذلك كون أن الأسعار و الأجور مرنة في ما فيه الكفاية لتعاود إيجاد مستوى تشغيل كامل، و هذا بالتأكيد سيأخذ وقت أقل مما لو تتدخل الدولة.

حسب هذه النظرية، دائما، التقلبات التي نلاحظها ليست هي الإشارات للإنحراف عن القيمة الإحتمالية للمنتج. بمعنى أن PIBالإحتمالي هو نفسه الذي يتغير، الأسعار و الأجور تصحح لضمان توازن الأسواق. إذا عرف الإقتصاد انخفاض مؤقت في الإنتاجية، الإنتاج ينخفض، المؤسسة تخفض من عدد العمال، الأجور تنخفض هذا ما يؤدي إلى إنخفاض عرض العمل. و بالتالي ارتفاع نسبة البطالة، لكن بالمقابل، هذا يبين ردة الفعل الفعالة للإقتصاد نتيجة التغيرات في الإنتاجية.

2-نظرية الكلاسيك الجدد : عدم فعالية التدخل:

يعتقد أصحاب هذه النظرية أن مجال تدخل الدولة جد ضيق و محدود لأن الأجور و الأسعار تصحح بسرعة (Joseph E.Stiglitz-CarlE.Walsh،2004)، بحيث يسبق القطاع الخاص السياسات الإقتصادية على حذف آثار الإختلالات.

فحسب هؤلاء حتى لو أن كل التغيرات لا توافق دائما ردود فعل فعالة، فإن الدولة في كل الأحوال غير قادرة على التصرف على مستوى الإنتاج في المدى القصير. فإذا أرادت أن تنعش

الإقتصاد، بتغيير مكان DGI نحو اليمين، كل المشاركين في السوق سيتوقعون أن هذا سيؤدي إلى ارتفاع معدل التضخم. و ذلك، يساعد على التصحيح و عليه تكون التصرفات و التوقعات على مستوى الأسعار و الأجور.

حيث يعتقد أصحاب هذه النظرية أن المتعاملين قادرين على القيام بتوقعات عقلانية (Joseph E.Stiglitz-Carl و E.Walsh،2004)، و بالتالي يفسدون أو يحبطون محاولات التغيرات النقدية.

منحنى التصحيح للتضخم في المدى القصير AICT ينتقل نحو الأعلى، مع إرتفاع كبير في التضخم

و إنتاج حقيقي ثابت، في المخطط التالي :التوازن ينتقل فورا من النقطة E0 إلى E1 عند انتقال منحنى DGI حسب الشكل[6] التالي:

المخطط 01 : عدم نفعية السياسة الإقتصادية.

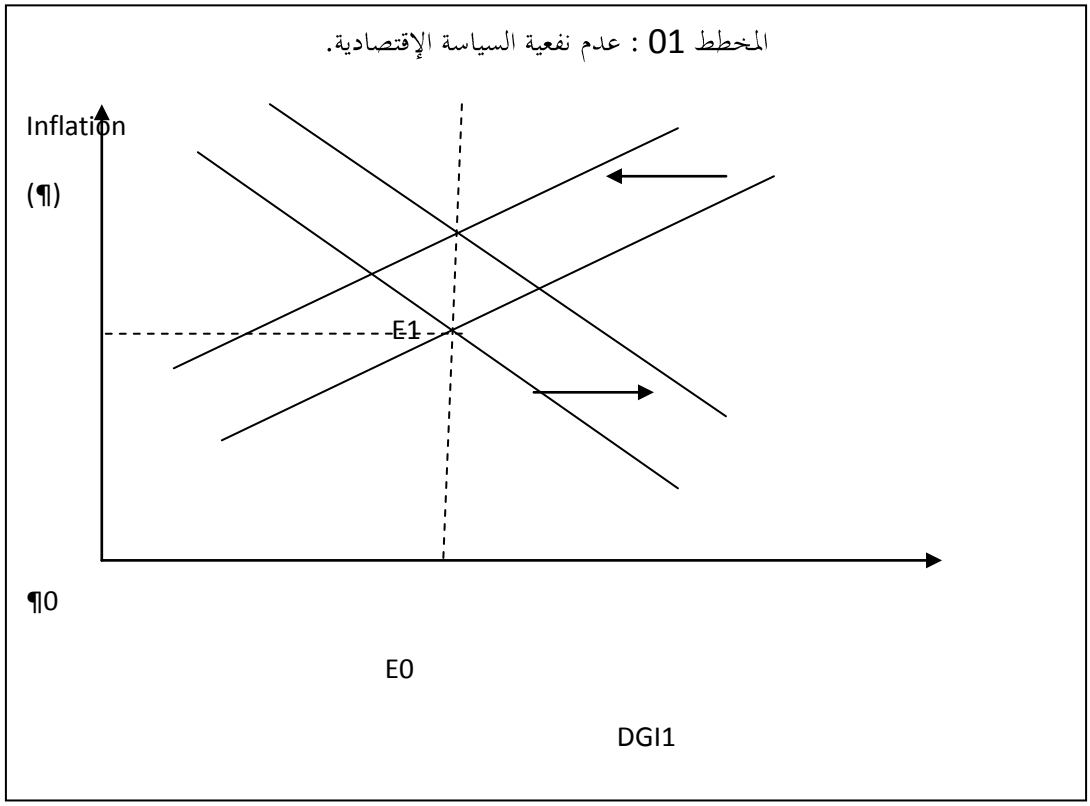

حسب بعض الإقتصاديين الذين ينادون بعدم منفعة تدخل الدولة، يقولون أن، كل سياسة اقتصادية تتوقع أقل أثر على الإنتاج . إذا إنتقلت السياسة النقدية من DGIنحو اليسار، المتعاملون

[6] Joseph E.Stiglitz-CarlE.Walsh , « principe d'économie moderne » Edition, de BOECK 2ème édition 2004, PAGE 828.

الإقتصاديون يتوقعون حالا معدل تضخم أكثر ارتفاعا، هذا ما يؤدي إلى انتقال منحنى AICTنحو الأعلىالإقتصاد في هذه الحالة ينتقل من مستوى توازن أولي E0إلى مستوى توازني جديد E1. يبقى الإنتاج و العمل على حالهما لاكن معدل التضخم يكون أكثر ارتفاعا.

حسب المدرسة الكلاسيكية الجديدة، يمكن التخفيض من التضخم دون الرفع من البطالة. لنفترض أن الإقتصاد متواجد في النقطة E1حسب المخطط، حتى تخفض من معدل التضخم إلى 0، السلطات النقدية تنقل DGIنحو اليمين، فإذا المشاركين في السوق اقتنعوا بهذا التغيير في التضخم سيغيرون من تصرفهم من ناحية السعر و الأجور. المنحنى AICTينخفض فورا و يصل الإقتصاد إلى مستوى E0و هو مستوى أقل من التضخم ، و يمكن الوصول إليه بدون تكلفة.

من ما سبق يظهر أن الكلاسيك الجدد، بقيادة ROBERT LUCAS جامعة شيكاغو، يؤيدون أطروحة أن السياسات الإقتصادية الكلية المتوقعة ليست قادرة على تغيير الإنتاج الحقيقي و مستوى التشغيل.

3-نظرية تدخل الدولة عامل ضد الإنتاج:

إقتصاديوا هذه المدرسة يعتقدون أن الدولة لا تستطيع التحسين من النتائج على مستوى الإقتصاد الكلي، و يعتقدون أن هذا التدخل هو ضد الإنتاج لسببين (Joseph E.Stiglitz-CarlE.Walsh ،2004):

السبب الأول:هو أن الدولة تحتاج لوقت كبير حتى تستطيع الحصول على معطيات و تحليلها و اتخاذ قرارات لسياسات اقتصادية مناسبة. فالمعطيات حسب هذه المدرسة حتى ولو كانت مؤقتة، فلا يمكن معرفتها إلا بعد مرور وقت معين، ثم تكون محل مراجعات متعاقبة و عادة ما تكون المعلومات المتاحة متناقضة.

فالمسؤولون عن السياسة الإقتصادية هم دائما أمام عقبة كبيرة من عدم الثقة عندما يتوجب عليهم تشخيص الظواهر الإقتصادية. ارتفاع عدد الأشخاص الطالبين لمنحة البطالة في شهر معين هل هو مؤشر ركود في الإقتصاد؟ أو هي مجرد تغيرات التحول قابلة للتغير من الشهر القادم؟ و حتى تتمكن السلطات من تفهم الظاهرة و اتخاذ القرارات الملائمة و تطبيقها سيؤخذ هذا وقت كبير؟ و بالتالي حسب هذه المدرسة، لما تأخذ المعايير لسياسة إقتصادية و يأخذ القرار في تطبيقها و العمل بها،

فإن آثارها لا يمكن الحصول عليها في الإقتصاد إلا بعد أجل بمعنى بعد تأخر..بمعنى أن هذه السياسات لا يمكن أن تكون لها آثار إلا في نهاية مرحلة معينة، فمثلا لا يمكن الشعور بتحسن حالة الإقتصاد راكد إلا في نهاية المرحلة بعد تطبيق سياسة اقتصادية للإنعاش.

السبب ثانيا :هو أن معظم المسؤولين السياسيين يريدون أن يكون الإقتصاد في حالة جيدة قبل الإنتخابات، هذا ما يؤدي إلى ارتفاع النفقات العمومية، فتكون هناك آثار جيدة على مستوى التشغيل

قبل الإنتخابات ، لكن تكاليف هذه النفقات الإضافية يظهر في إرتفاع التضخم، و هذا ما يظهر بعد مرحلة الإنتخابات . و لهذا الغرض فإن العديد من الدول تحاول في السنوات الأخيرة التقليص من تأثير المسؤولين السياسيين على السياسة النقدية.

خلاصة المبحث:

تعتبر هذه النظريات من أهم النظريات التي نادت بعدم ضرورة تدخل الدولة في السوق رغم إختلاف التبريرات لذلك، و على العموم، تعتبر كإمتداد للنظريات التقليدية. هذه النظريات ستثبت فشلها نتيجة حدوث أزمة 2008.

المبحث الثالث:طبيعة و تحليل ضرورة تدخل الدولة عند مختلف المدارس الحديثة:

في هذا المبحث سنحاول إبراز بعض الحجج المقدمة التي تعطي أهمية لتدخل الدولة في الحياة الإقتصادية تعتمد على فكرتين رئيسيتين هما (Joseph E.Stiglitz-CarlE.Walsh2004):

الفكرة الأولى: أن التقلبات الإقتصادية لا تعتبر الوحيدة كإجابة للتغيرات في الإنتاجية، كما يبينه أصحاب نظرية الحلقة الحقيقية، ولكن يجب الأخذ بعين الاعتبار أن الأجور لا تسوى بسرعة للمحافظة على التوازن بين العرض و الطلب في سوق العمل، هذا البطء في التصحيح يؤدي إلى إنخفاض في النفقات الكلية، و بالتالي ظهور البطالة الدورية.

الفكرة الثانية:هي أن فترات البطالة يمكن أن تطول فحسب أصحاب فكرة عدم التدخل للدولة الأسواق تعود إلى التوازن بسرعة و البطالة ما هي إلا مسألة وقت قصير. لكن مؤيدي فكرة تدخل الدولة LesInterventionnistesيعتبرون أنه حتى لو نظام التصحيح بالأجور و الأسعار يقود الإقتصاد إلى

توازن التشغيل التام، يمكن أن يسرع بواسطة سياسة اقتصادية، ففي الواقع، الحكومات الديمقراطية يكون من اللازم عليها التدخل بواسطة سياسات اقتصادية في حالة ما عرف الإقتصاد هبوط حاد في النشاط الإقتصادي.

حسب مؤيدي تدخل الدولة فإنه يمكن للسياسات الإقتصاديةأن يكون لها دور أحسن من الإقتصاد على تنشيط الإقتصاد في حالات الكساد الإقتصادي،كما يمكن لها المساعدة على تفادي وقوع حالات الكساد الحادة و بالتالي المساهمة في إحداث استقرار عام للإقتصاد.

يسمى التيار الحالي الذي ينادي بضرورة تدخل الدولة بإحداث الإستقرار– LeNéo Keynésianisme ، هذا التيار يتقاسم الفكرة مع كيتر القائلة أنه ممكن لخطر البطالة أن يدوم، حتى و لو كانت هناك قوى سوق ستعمل على إعادة الإقتصاد إلى مستوى التشغيل التام، فحسبهم عمل هذه القوى هو أكثر بطأ منه لو تتدخل الدولة، بالنسبة لهؤلاء الإقتصاديين ، مثل ما هو للعديد من الإقتصاديين الكلاسيك و إقتصاديوا الدورة الحقيقية نظريات الإقتصاد الكلي يجب أن تبنى على أساس نظريات سلوك كل من العائلات و المؤسسات التي تكون الإقتصاد.

حسب LesNéo-Keynésiens، إذا كانت هناك قوى قادرة على تصحيح الإقتصاد و تمتص الصدمات الخارجية، يوجد هناك أيضا قوى داخلية التي تعظم في بعض الأحيان هذه الصدمات و تجعلها تدوم طويلا. التيارات التي نادت بعدم تدخل الدولة تعتمد على القوى الأولى، حين تخفض المؤسسات من الإنتاج حينما يكون هناك فائض في المخزون، الأجور و الأسعار تنخفض. بدوره معدل الفائدة الحقيقي ينخفض و تصبح تكلفة القرض ضعيفة، هذا يحرض العائلات على ثراء السلع الدائمة أو منازل جديدة، في حين أن المؤسسات يكون لها اتجاه نحو تنمية نفقاتها في الإستثمارات، هذه القرارات المختلفة تساهم في الرفع من النفقات العامة و تكمل إذا بجزء في أثر البطء الناجم عن انخفاض للصادرات.

التباطؤ الإقتصادي الأولي يمكن أن يِدي إلى إرتفاع الخسارات و بالتالي إدراك الخطر الذي يتشارك مع القروض البنكية، البنوك إذن تحاول تخفيض عدد و مقدار القروض، مجبرة بذلك العائلات و المؤسسات على التخفيض من النفقات. و بالتالي، البطء الأولي يمكن أن يتحول إلى إنخفاض كبير في الطلب الكلي، الإنتاج و العمل.

الإقتصاديونالكيتزيون الجدد يصرحون أن التصحيحات في معدلات الفائدة، الجور و الأسعار يمكن من جهة أن تكمل تأثيرات عدم الإستقرار، فمثلا إنخفاض معدل الفائدة يحرض المؤسسات على الإستثمار في حالات الركود، لكن هذه التصحيحات لها أهمية أو تسارع غير كاف لتضمن أن تكون البطالة الدورية قليلة.

خلاصة المبحث:

من خلال هذا المبحث ذكرنا أهم المدارس التي نادت بتدخل الدولة إلا أنه يوجد مدارس عديدة تبنت هذا التيار و اختارته كأحسن طريق لتصحيح الإختلالاتبإعتبار الدولة هي الضمان الوحيد للأفراد في حالات الركود من خلال تدخلاتها في الحياة الإقتصادية و الأخذ على عاتقها مسؤولية توفير أحسن الظروف المعيشية لجميع الأفراد على عكس المستثمرين الذين يبحثون على تعظيم الربح و تحقيق المنفعة الفردية.

المبحث الرابع : دور الدولة في حل الأزمة المالية الحالية:

شهد العالم منذ ستينات القرن التاسع عشر عدة "انهيارات" مالية في انجلترا باعتبارها في ذلك الزمن المركز المالي الأساسي للعالم، ثم حدثت أزمات مالية حادة في أوروبا في بداية القرن العشرين ترتبت عليها الحروب العالمية الأولى،ثم انتقلت الأزمة إلى الشاطئ الآخر من الأطلسي حيث وقع الانهيار المالي الذي خلف الركود الكبير في سنوات 1929-1933 و استمر عشرة أعوام بعد ذلك.

قبل التطرق إلى الأزمات الحديثة و تحليلاتها إرتأينا أن نبين تعريف هذه الحالة المستعصية للإقتصاد عند أحد كبار المفكرين المسلمين و هو المقريزي.

1-الأزمة الإقتصادية عند المقريزي:

عالج المقريزي[7] الأزمة الإقتصادية في مجتمع سبق المجتمع الرأسمالي حيث قام بدراسة منهجية للمجاعات، يبين المقريزي أن الأزمة الإقتصادية هي نقص المنتجات و السلع و ارتفاع أثمانها، و حسبه دائما فأسباب الأزمة هي أسباب طبيعية و أسباب غير طبيعية، فالسباب الطبيعية في معظمها تعود إلى جفاء الطبيعة مثل قصور جريان النيل في مصر، و عدم نزول الأمطار و بعض الكوارث

[7] ولد تقي الدين أحمد بن علي المقريزي سنة 1364م المرافق ل 766 ه و اقام بمصر و توفي سنة 1442 م الموافق ل 845 هـ تلقى تعليمه على يد العلامة ابن خلدون. له عدة مؤلفات باعتباره من أكبر مؤرخي مصر في العهد الإسلامي منها كتب موسوعية اهتم فيها بتاريخ مصر الإسلامية، "إغاثة الأمة بكشف الغمة" أو "تاريخ المجاعات في مصر" سنة 1404 و غيرها من المؤلفات.

الطبيعية، أما الأسباب غير الطبيعية فهي أسباب اجتماعية بعضها سياسي و بعضها الآخر اقتصادي و يكون عرضها كالتالي (رفيقة حروش، 2011):

1-1-الأسباب السياسية:

- ✓ فساد الإدارة : يكون لهذا العنصر الأثر المباشر على الإنتاج خاصة عند الدول التي تلعب فيها الدولة دورا مركزيا.
- ✓ السياسات الإحتكارية: يكون الإحتكار لأهل الدول حيث يتصرفون في كميات كبيرة من الغلال من خلال فرض ضرائب مرتفعة على الناس.

1-2-الأسباب الإقتصادية:

- ✓ ارتفاع الريع الإقتصادي في الزراعة (أجرة الفدان من الطين)
- ✓ ارتفاع كلفة الحرث و البذر و الحصاد لإرتفاع أسعار البذور و أجور العمال.

الأسباب السابقة الذكر هي اسباب تمس مجال الإنتاج، و هناك اسباب اقتصادية اخرى تتعلق بالمظهر النقدي للحياة الاقتصادية، حيث يرى أن كمية نوع معين من النقود المعدنية، سببا في ارتفاع مستوى الأسعار، و يرى المقريزي أن زيادة كمية العملة النحاسية –التي تلت العملة الذهبية و الفضية – على حساب العملات الأخرى سبب ارتفاع الاسعار.

من خلال السبب النقدي الذي تعرض إليه المقريزي في دراسته لأسباب الأزمات الإقتصادية نجد أنه سبق مفكرين اقتصاديين منهم فيشر و هو اقتصادي أمريكي تناول سرعة تداول النقود و خاصة ما تناوله في كتابه "أصل النقود و طبيعتها و تطورها"

2- الأزمة الإقتصادية الحالية:

في الجداول التالية[8] سنحاول إظهار مختلف الأزمات التي مر بها الإقتصاد العالمي عبر التاريخ مع ذكر أسبابها:

الجدول رقم 01:عرض أولى الأزمات (1637–1720–1797).

الأزمة	الأسواق	الميكانزمات

[8]الجداول من مداخلة للدكتور الداوي الشيخ" الأزمة العالمية، انعكاساتها و حلولها" الأزمة العالمية و كيفية علاجها من منظور النظام الاقتصادي الغربي و الاسلامي"، جامعة الجنان، طرابلس-لبنان/ 2009.

	المالية المعنية	
أزمة 1637	السندات لأجل	فبراير 1637، بعد عدة سنوات منالمضاربةبأوروبا،انخفضتالأسعارفجأةمسببةإفلاسالمضاربينواعتبرهاالمؤرخونأولىالأزماتا لماليةالناتجةعنالمضاربة
انهيار1720	الأسهم	أزمتينمتتاليتينتفرقبينهمابضعةأشهربفرنساوانجلترا بخصوصأسهمالشركاتالتيتستغلمواردالعالمالجديد.
الأزمةالنقدية 1797	البنوك	26فبراير1797،بنكانجلترايعرفانحصارافي الاحتياطيويقررتعليقالتخليصنقداممماخلقالذعربين المواطنينوالشركاتالذينسارعوااإلىسحبمدخراتهم وأرباحهممنالبنوكوالتسببإفلاسجماعيوهيأولأزمة ناتجةعنالذعرالجماعي.

الجدول رقم 02:عرض أزمات القرن التاسع عشر(1810-1819-1825-1836)

الأزمة	الأسواق المالية المعنية	الميكانزمات
أزمة 1810	البنوك	بعدحصارانجلترامنطرفنابليون،سقطنظامالائتمانبها خاصةوأنهالمتستطعتحصيلحقوقهاعلىشركاتجنوب أمريكامماسببأزمةسيولةوموجةبطالةتبعتهاميلاد حركاتنبذالتألية فيالمصانع.
أزمة 1819	البنوك	هيأولأزمةماليةبالولاياتالمتحدةالأمريكية،نتجتعن

		صرفالأموالفيحرب1812وسياسةالتقشفالتيفرضهاالبنكالمركزيالأمريكي.
أزمة 1825	الأسهم	بعدالمضاربةالشديدةعلىالاستثماراتالمتواجدةبأمريكا اللاتينية)البنوك،التأمينات،تسليحالسفن،بناءالقنوات(...، انحدرتقيمأسهمهاانحداراشديدافيبورصةلندنفأفلست بنوكعديدةوأكثرمن3300مؤسسة؛رغمأنهذهالأزمة تركزتفيبريطانياالعظمىإلاأنهاتعتبرأولىالأزمات التيمستالبورصة.
إنهيار1836	الأسهم و البنوك	شهدتانجلترااانهياراآخرللبورصةبعدقرارالرئيس الأمريكي" آندروجاكسون "اشتراطبيعالأراضيمقابلمعادن ثمينة،وهوماشكلضربةقاضيةللمضاربةفيسوقالعقار بأمريكا؛وبماأنالبنوكالأمريكيةكانتتقترضمنبريطانيا فقدتلقتهذهالأخيرةالجزءالأصعبمنالصدمةقبلأن تنتقلالأزمةإلىأمريكافيحدذاتهاسنة1837
انهيار 1873	الأسهم	9ماي1873،بورصتيفيناوالنمسابدأتامايسمىبفترة الكسادالكبيرللاقتصادالعالميسببالمضارباتالضخمة التيلمتقابلهاسوىضماناتمتدنيةبالإضافةإلىأنهالمتكن مغطاةبإنتاجاقتصاديحقيقيمماسببانهياراكليااانتشر علىألمانيا،أوروباوالولاياتالمتحدةالأمريكية.

الجدول رقم03:عرض أزمات القرن العشرين (1929-1974-1979).

الأزمة	الأسواق المالية المعنية	الميكانزمات
انهيار 1929	الأسهم	قوى ازمة اقتصادية عالمية في القرن الماضي.
أزمة 1974	البنوك	إفلاسالبنكالألماني" هيرستات "بسببالتفاوتفي التوقيتبينألمانياوالولاياتالمتحدةالأمريكيةوهي أولمرةيتمفيهاالتعرفعلىمفهومالخطرالنظامي
1979	البنك الفيدرالي الأمريكي	قاممحافظالبنكبرفعأسعارالفائدةتدريجياوكليوم حسبالحاجةمنأجلامتصاصالتضخموهيسياسة نقديةأثبتتنجاحهاآنذاك.

الجدول رقم 04:عرض أزمات ثمانينات القرن العشرين(1982-1985-1987)

الأزمة	الأسواق المالية المعنية	الميكانزمات
1982 أزمة الديون البنكية	البنوك أسعار الفائدة و الأخطار النظامية	بعدأحداث1973فيقطاعالمحروقات،تراكمت ديونالدولالنامية،بالإضافةإلىذلكلمتستعمل القروضفيالاستثمارو إنمافيتغطيتالعجزفي موازينالمدفوعاتممازادمنحدةوقعأزمة البترولالثانيةفي1978حيثأجبرتهاالدول

		على الاستدانة بأسعار فائدة عالية وعلى المدى القصير مما أثقل كاهلها وجاءت أزمة المكسيك كأول رد فعل وسبب تالديون المعلقة حالة ذعر عالمية.
1985	بنك نيويورك خطر نظامي	توقف نظام التشغيل ببنك نيويورك لمدة 28 ساعة سبب التوقف الكلي لعمليات السحب والدفع للقروض الحكومية مما استدعى التدخل المستعجل للبنك المركزي ب 20 مليار دولار الذي يعتبر سابقة تاريخية.
انهيار 1987	سوق السندات الحكومية ثم سوق السهم خطر نظامي	بسبب انخفاض قيمة الدولار كسعر صرف ارتفعت أسعار الفائدة المتعلقة بالمدى الطويل، وبعد ذلك واصلت أسواق الأسهم بالنمو ولكن عند بلوغ الارتفاع في أسعار الفائدة 400 نقطة جاء الانهيار مسجلا أكبر انهيار تاريخي في يوم واحد في بورصة الأسهم وانتهت كذلك بتدخل البنك المركزي الأمريكي.

الجدول رقم 05:عرض أزمات تسعينات القرن العشرين(1990-1992-1994-1997-1998)

الأزمة	الأسواق المالية المعنية	الميكانزمات
1990	المحروقات	مع حرب الكويت
1992	النظام النقدي الأوروبي إعادة الهيكلة الفرنسية	20 سبتمبر 1992
الأزمة الاقتصادية المكسيكية 1994	أسعار الفائدة خطر نظامي	ارتباطالعملةالمكسيكيةبالدولارالأمريكيشكلضمانةوهميةشجعتالاستدانةالأجنبيةمماسببعجزافيميزانالمدفوعاتاستدعىالتدخ
أزمة الاقتصادية الاسيوية 1997	البنوك	نفسماحصلللمكسيكتكررفيتايلانداوانتقلإلىدولشرقآسيا.
أزمة 1998	أسعار الفائدة خطر نظامي	أطولأزمةاقتصاديةفيتاريخروسياودولالاتحادالسوفياتيسابقوهددتالنظامالماليالعالمي

الجدول رقم 06:عرض أزمات الألفية الثالثة (2000–2001–2007)

الأزمة	الأسواق المالية المعنية	الميكانزمات
2000	الانترنيت الاسهم	تهافتالمؤسساتعلىالبيععنطريقالأنترنيتدونوضعاللوجستيكوالتوزيعبعينالاعتبارسببأزمةفيمارس2000
2001	خطر نظامي	نتجعنأحداث11سبتمبر2001،تدميرالعديدمنفروعالأسواقالماليةالدوليةبالإضافةإلىتضررشبكاتاتصالحيويةكأنظمةالمقاصةوتا البنكالمركزيالأمريكيمنخلالتوفيرالسيولةاللازمةللبنوكالمتضررةولمدةأسبوعكاملخوفامنالخطرالنظاميوبدورهالبنكالمركزيالأورو

في كل هذه الانهيارات كانت المسببات تختلف ظاهريا، أي السبب الذي يفجر الأزمة كان مختلفا و لكنها كانت تشترك في ظاهرة أساسية تنتهي إليها و منثم يبدأ الانهيار، و هي ظهور أو بروز دين كبير يفوق طاقة الاقتصاد أو السوق، و تتشابه أيضا في النتائج التي تتبع ذلك و هو ركود اقتصادي ينتج عنه هبوط في الإنتاج ثم عطالة كبيرة و قد اعتبرت العطالة أخطر هذه المشاكل.

ما يستخرج أيضا من السرد التاريخي السابق، أن وقوع مشاكل اقتصادية في الاقتصاد الحقيقي أي الركود و هبوط الإنتاج و العطالة ليس أمرا جديدا، و لكن عدد المشاكل يزيد و يتكاثر حجما و يمتد و يتشابك نسبة لظهور ظاهرة الاتصال و التمازج العالية و التي تسمى بالعولمة.

السبب في كل هذه الأزمات واحد، هو الدين المبالغ فيه و الذي لا يبرره النشاط الحقيقي و إنما يسنده نشاط مرتبط و مساعد على نمو الدين نفسه.

ثلاث ملاحظات تستخرج من السرد التاريخي السابق يتضح :

1- أن وقوع مشاكل مالية ينتج عنها مشاكل اقتصادية في الاقتصاد الحقيقي أي الركود وهبوط الإنتاج و العطالة ليس أمراً جديداً. ولكن عدد المشاكل يزيد ويتكاثر حجماً

وتمتد ويتشابك نسبة لظهور ظاهرة الاتصال والتمازج التي أسميت أخيراً بالعولمة. حيث إذا ظهرت المشكلة في اقتصاد معين. انتقلت بسرعة إلى أماكن أخرى كما وجدت في جنوب شرق آسيا في نهاية التسعينات و كما يحدث الآن في العالم كله بالتدريج.

2- إن السبب في كل هذه الأزمات واحد.. هو الدين المبالغ فيه والذي لا يبرره النشاط الحقيقي وإنما يسنده نشاط مرتبط ومساعد على نمو الدين نفسه.

3- إن التدخل لإصلاح الأوضاع من قبل حكومات كان دائماً هو رد الفعل الاساسى عن طريق إعطاء جرعات مالية إضافية أو جرعات تنظيمية عن طريق صندوق النقد الدولي أو شبكات المانحين لتبرير التدخل السياسي [كما حدث في فلسطين والعراق وأفغانستان والسودان] وذلك عندما برزت إلى السطح الاشتراطات السياسية في معالجة الاختلالات المالية.. ولعل أبرزها هو معالجة دين العالم الثالث عن طريق آلية ال Hipic (الدول الأكثر مديونية) وهى تدخل انتقائي سلبي ليس بإعطاء موارد ولكن بإعفاء ديون.

التدخل الدائم للدولة لحل هذه المشكلات عن طريق جرعات مالية إضافية أو جرعات تنظيمية، من خلال هذا كله، يتضح أن الحرية الليبرالية قد أثبتت فشلها من جديد و أصبح من الضرورة تدخل الدولة في تنظيم السوق حيث أصبح لها دورا مهيمنا في تصحيح الإختلالات و امتصاص ما تسببت فيه ميكانيزمات السوق و هذا يطرح من جديد جدلية الدولة أم السوق في تنظيم الإقتصاد؟

3-أسباب الأزمة المالية الحديثة:

حولت العولمةالتيبدأتفيسبعيناتالقرنالعشرين،المراكزالرأسماليةالكبرى،حيث انتقلتبموجبهاالرأسماليةالغربيةخاصةالولاياتالمتحدة،بعملية" لاتصنيع " أونزعالتصنيعdésindustrialisationمنالاعتمادعلىالأسواقالمحلية – القوميةإلىالشكلالحاليمنالعولمةعبرنقلالصناعاتالثقيلةإلى الصينوالهندوغيرهما.

وترافقذلكمع تحريرأسواقالمالونزعكلالقيودالمنظمةلها،مماأدىإلىهجرةجماعيةللرؤوسالأموالإلى آسياوأيضًاإلىتقسيمعملدوليجديد[9]:

بدأت الأزمة المالية الحالية نتيجة التوسع في الإئتمان العقاري بعقود تجعل القسط يرتفع مع طول المدة، و عند عدم السداد لمرة واحدة تؤخذ فوائد القسط 3 أضعاف عن الشهر الذي لم يتم سداده. و مع ارتفاع اعباء قروض العقارات و إرهاق الأقساط المتزايدة، عجز الكثيرون عن السداد و بدأت أسعار العقارات في الإنخفاض. و في ظل مخاطر عدم السداد قامت البنوك و شركات العقار ببيع ديون المواطنين في شكل سندات لمستثمرين عالميين بضمان العقارات، الذين لجؤوا بدورهم بعد تفاقم المشكلة لشركات التأمين التي أوجدت من الأزمة فرصة للربح بضمان العقارات فيما إمتنعمحدودوا الدخل من السداد.

و عندما تفاقمت الأزمة و توقف محدودوا الدخل عن السداد، اضطرت الشركات و البنوك لمحاولة بيع العقارات محل النزاع و التي رفض ساكنوها الخروج منها، فعجزت قيمة العقارات عن تغطية التزامات البنوك أو شركات العقار أو التأمين، مما أثر على السندات فطالب المستثمرون بحقوقهم عند شركات التأمين، فاعلنت أكبر شركة تأمين في العالم .A.I.G عدم قدرتها على الوفاء بالتزاماتها تجاه 64 مليون عميل مما دفع بالحكومة الأمريكية الى منحها مساعدة بقيمة 85 مليار دولار مقابل امتلاك 79.9 بالمائة من رأسمالها، و لحق بها كثير من المؤسسات المالية الأمريكية، وقدرت خسائر الدول و المؤسسات المالية حول العالم في سنة 2008 بنحو 435 مليار دولار أمريكي (الأهرام الإقتصادي،2008).

كانت هذه الأزمة نتيجة منطقية، لتحول النشاطات، فبسبب غياب الإستثمار الحقيقي و الإعتماد على الإقتصاد القائم على المضاربة و السمسرة و تراجع القطاعات الإنتاجية و الخدمات الحيوية.

و يقف وراء حدوث الأزمة العالمية أسباب متعددة منها ما يلي(عبد العزيز قاسم محارب، 2011):

[9]سنتطرق لهذا بالتفصيل في الفصل الثاني.

- ✓ الإعتماد الكلي على نظام الفائدة كآلية جوهرية لإدارة النظام المصرفي، مما أدى إلى إنحرافالإئتمانعن القيام بدوره في عمليات الإنتاج و الإستمار.
- ✓ ضعف الرقابة على عمليات الإئتمان الممنوحة سواء الناحية الكمية أو الكيفية.
- ✓ ضعف الضمانات المقدمة مقابل عمليات الإئتمان الممنوحة مما ترتب عليه تزايد الديون المعدومة.
- ✓ ضعف ممارسة البنوك المركزية لدورها في الرقابة على البنوك و ضعف استخدام البنوك المركزية للأدواتالفنية المتاحة مثل سعر الخصم و الإحتياطي و عمليات السوق المفتوحة.
- ✓ تركيز منح الإئتمان في مجال التمويل العقارين و بالتالي فقد تلاتب على اضراب هذا القطاع اهتزاز الجهاز المصرفي كله.
- ✓ فقد جزء كبير من الموارد في تمويل النفقات الحربية التي تكبدتها الدول التي ظهرت فيها الزمة المالية، و التي زادت على 700 مليار دولار في الو .م.أ. وحدها.
- ✓ تباطؤ صندوق النقد الدولي و البنك العالمي في القيام بدورها المنشود من تقدم المشورة الفنية و الحلول العملية السليمة.

هذاالتطورلميؤدفقطإلىخلقبطالةواسعةالنِّطاقفيالغرب،بلأيضًاإلىتوسعهائللأسواقالماليةالتي انفتحتبسرعة،فباتالقطاعالماليفيبريطانيا،علىسبيلالمثال،مسؤولاعننصفالنموالاقتصادي،وكذاالأمر بالنسبةللقطاعالماليالعقاريفيأمريكاحتىعام2006(الداوي الشيخ، 2009)،وكلاالقطاعيناعتمدابشكلكاملعلىالمضاربةوليس علىالاقتصادالحقيقي.

هناك جذور اقتصادية لهذه المشكلة، تعود إلى زيادة في حجم القروض العقارية الممنوحة برهانات عقارية من قبل المؤسسات المالية الأمريكية بمعدل فائدة متغيرة، تزداد كلما رفع البنك المركزي أسعار الفائدة، و دون وجود ضمانات كافية.

كشفت هذه الأزمة عن هشاشة الأنظمة المالية و معاناتها من مواطن ضعف تمثلت أهم مظاهرها في انهيار بنوك دولية عملاقة في ظل اقتصاد يعاني أصلا من عجز ميزانه التجاري إلى جانب العجز في الميزانية.

و يعتبر المصرف أحدث مؤسسة عملاقة في عالم المال الأمريكي ينهار بسبب الأزمة في أقل من أسبوعين بعد مصرفي الأعمال ليمان براذرز و ميريل لينش إضافة إلى مجموعة التأمين أي أي جي،(Guilhem Bentoglio, Guillaume Guidoni، 2009) .

هذا الإعصار المالي الذي عصف بالسوق المالي الأمريكي امتد أثره إلى باقي الأسواق العالمية، و يتنبأ الكثيرون بامتداد أثره فترة طويلة من الزمن، و قد أعلنت عدة دول أن اقتصادها دخل فعلا مرحلة الكساد، و يخشى من تحول الكساد إلى انهيار عالمي يقضي على شركات و دول برمتها.

فمنذعقدينمنالزمنتطرقالاقتصاديالفرنسيالحائزعلىجائزةنوبل فيالاقتصاد موريسآلي إلىالأزمةالهيكليةالتييشهدهاالاقتصادالعالميبقيادة "الليبراليةالمتوحشة " معتبراأنالوضععلىحافةبركان،ومهددبالانهيارتحت وطأةالأزمةالمضاعفة،المديونيةوالبطالة . واقترحللخروجمنالأزمةوإعادةالتوازنشرطينهما (عبد العزيز قاسم محارب، 2011):

-تعديلمعدلالفائدةإلىحدودالصفر.

-مراجعةمعدلالضريبةإلىمايقارب2%.

وهذامايتطابقتمامًامعإلغاءالرباونسبةالزكاةفيالنظامالإسلامي.

4-نتائج الأزمة:

نتيجة إفلاس هذه البنوك، أفلست بدورها بعض شركات التأمين التي قامت بالتأمين على سندات البنوك المفلسة حيث اضطرت شركات التأمين إلى دفع قيمة التأمين.

أدى إفلاس البنوك و إفلاس شركات التأمين إلى أزمة ثقة تمثلت في إحجام المودعين عن استثمار أموالهم بإيداعها لدى البنوك بشكل عام، و أدى أيضا إلى قيام المودعين الحاليين بسحب أموالهم كليا أو جزئيا من البنوك، مما ساهم بدوره كعامل إضافي في ضعف سيولة البنوك و إفلاس المزيد منها.

البنوك التي لم تفلس بعد فقد تأثرت بخسارتها الناتجة عن توقف بعض عملائها عن سداد أقساط القروض، و تأثرت بسحب المودعين لأموالهم نتيجة لأزمة الثقة و بالتالي فهذه البنوك تعاني من

ضعف في السيولة، و تعاني هي نفسها من أزمة ثقة في إعطاء المزيد من القروض مما نتج عنه انحسار الإقراض بشكل عام.

و كنتيجة طبيعية لانحسار الإقراض فقد تضررت معظم الشركات نتيجة ضعف السيولة لديها بسبب عدم استعداد البنوك لإقراضها سواء للتوسع أو حتى للاستمرار في الأنشطة الجارية لهذه الشركات.

ضعف السيولة لدى الشركات أدى إلى انحسار أنشطة هذه الشركات، و اتجهت هذه الشركات إلى وسائل من شأنها تعويض نقص السيولة بتخفيض التكاليف مثل تسريح بعض العمال و تخفيض حجم الإنتاج مما أدى إلى أن يصبح المعروض من منتجات هذه الشركات من سلع و خدمات أقل مما سبق، و بالتالي فإن الشركات الأخرى التي تشتري هذه المنتجات من سلع و خدمات اضطرت إلى تقليص حجم إنتاجها و تسريح عمالتها.

و مع استمرار أزمة السيولة لدى الشركات، و استمرار إحجام البنوك عن الإقراض فقد اضطرت الشركات إلى بيع ما لديها من سلع و خدمات بتخفيضات متوالية بهدف توفير السيولة و نتج عن ذلك انخفاض أرباحها أو تحقيق خسائر تقودها إلى إنكماش إضافي عما سبق.

الإنخفاض المستمر لأسعار السلع و الخدمات أدى إلى إحجام الشركات التجارية عن الشراء مخافة إنخفاض الأسعار و بالتالي سوف يصبح ما لديها من مشتريات مساويا لقيمة سوقية أقل من تكلفة الشراء و بالتالي فإن فرق السعر سوف يمثل خسارة لهذه الشركات.

انحسار حجم أنشطة الشركات المنتجة للسلع و الخدمات و ما يتبعه من إنحسار حجم أنشطة الشركات التجارية و تحقيق كلاهما لخسائر أو إنخفاضفي الأرباح أدى إلى إنخفاض قيمة أسهم هذه الشركات في أسواق الأوراق المالية ، و يؤدى ذلك بدوره إلى إحجام المستثمرين في الأوراق المالية عن هذا النوع من الإستثمار نتيجة الضعف العام لمراكز الشركات ، و ذلك فضلاً عن خسائر المستثمرين الحاليين .

نتيجة ضعف المراكز المالية للشركات بسبب إنحسارأنشطتها من جهة و بسبب إنخفاض قيمتها في سوق الأوراق المالية من جهة أخرى ، فهذا الضعف يؤدى بدوره إلى إحجام البنوك بشكل مضاعف عن إقراض هذه الشركات مما يؤدى إلى إفلاس أو إنحسار المزيد منها .

الموظفين و العمال الذين تم تسريحهم من البنوك و شركات التأمين و الشركات المنتجة للسلع و الخدمات و الشركات التجارية التي أفلست أو خفضت حجم العمالة لديها ، أصبحوا الآن عاطلين بسبب فقدان وظائفهم ، إلى جانب أن فرصهم للحصول على عمل جديد تقارب الصفر بسبب إنحسار سوق العمل بشكل عام نتيجة ما سبق من أسباب فضلاً عن المنافسة الطبيعية في سوق العمل و فضلاً عن نسبة البطالة الطبيعية .

أدى ذلك إلى ضعف القوة الشرائية لهؤلاء المواطنين و يؤدى ضعف القوة الشرائية إلى ركود حركة التجارة مما يؤدى بدوره إلى ضعف إضافي للشركات المنتجة و تقليص إضافى لحجم إنتاجها و تسريح إضافي لعاملين آخرين و هكذا .

جزء كبير من البنوك و شركات التأمين و الشركات المنتجة للسلع و الخدمات و الشركات التجارية هي نفسها منشآت عالمية متعددة الجنسيات تعمل في إطار اقتصاد ضخم كالاقتصادالأمريكى له علاقات متشابكة مع مختلف الدول ، و إفلاس بعضها و انحسار حجم نشاط البعض الآخر و بالتالي ضعف مراكزها المالية يؤدى بدوره إلى نتائج مشابهة فياقتصاديات الدول الأخرى .

و تأثر اقتصاديات الدول الأخرى بموقف هذه الشركات و الذي تسبب في حركة ركود اقتصادي لدى هذه الدول ، يؤدى بدوره إلى التأثير في شركات أخرى داخل هذه البلاد منها شركات محلية و شركات عالمية متعددة الجنسيات تؤدى بدورها إلى تأثير سلبيفيإقتصاديات دول مختلفة ، و هذا هو أحد النتائج الطبيعية لحركة العولمة .

الآن تسعى الحكومات في مختلف الدول إلى ضخ مبالغ ضخمة في البنوك في شكل إيداعات أو قروض للبنوك أو حتى شراء هذه البنوك كلياً أو جزئياً ، و كلها وسائل من شأنها توفير سيولة لإنقاذ البنوك من الإفلاس و تجنب باقي التوابع السابق الإشارة إليها .

5-آثار الأزمة المالية العالمية على مختلف الدول:

تعتبر أزمة 2008 من أخطر الأزمات التي شهدها النظام الرأسمالي منذ 1929م، فقد تفوقها في الحجم و في سرعة انتقالها إلى مختل دول العالم، و ذلك نتيجة الإنتشار الواسع للعولمة، و من خلال الروابط التجارية و الروابط بين الأسواق المالية في الولايات المتحدة الأمريكية و باقي الدول، و قد أثر على العديد من المجالات كأسواق راسالمال، نقص السيولة النقدية،و الركود الإقتصادي.

آثار هذه الأزمة لا تظهر بشكل مباشر في الحياة اليومية للأفراد، حسب تقرير الأمم المتحدة اللجنة الإقتصادية لأفريقيا 2009، حيث تتجسد بالنسبة للدول غير المتضررة مباشرة بالأزمة المالية من

خلال انخفاض الصادرات و الخدمات الموجهة للخارج بما فيها السياحة و تحويلات المهاجرين ركود اقتصاد الدول المتأثرة بالأزمة بشكل مباشر.

في ظروف الأزمة، تعمل المؤسسات على تخفيض التكاليف. هذا يترجم بتسريح عدد كبير من العمال و التوقف عن خلق مناصب عمل جديدة هذا ما سوف تترجمه الأرقام التالية، وقد إخترنا سوق العمل الأمريكية لأنها كانت مصدر هذه الأزمة التي إنتشرت في الإقتصاديات الأخرى.

من أجل توضيح أثر الأزمة المالية على اقتصاد بعض الدول نستعرض الجداول التالية، من خلال الجدول 01 يتبين أن الأزمة طالت كل الدول المتطورة و التي مستها العولمة بدرجات عالية كتايوان، سانغفورا، هونكونغ و التي تراجع فيها الناتج الداخلي الخام بدرجات عالية حيث سجلت هذه الدول أكبر انحراف المعياري (δ)، و خاصة سنة 2008 أين تأزمت الأوضاع أكثر.

و على العموم يظهر هذا التدهور إثر انخفاض هذه المعدلات تحت متوسطها الحسابي (m) المسجل خلال هذه الفترة (2006–2009)، أما الدول أكثر تضررا من هذه الظاهرة خلال هذه الفترة هي: و.م.أ، أسبانيا، المملكة المتحدة، إيطاليا، هولندا، النمسا، سويسرا.

في الولايات المتحدة الأمريكية حسب نفس التقرير للامم المتحدة لسنة 2009، تمت مراجعة الناتج الداخلي الإجمالي للثلاث أشهر الثلاثة نحو الهبوط بمعدل -0.5 بالمائة عوض -0.3بالمائةالمشار إليه في التقريرات الأولية. و يعود تدهور الظرفية الإقتصادية أساسا إلى إنهيار الطلب الداخلي. إذ إستمر، بالفعل، مؤشر ISMالصناعي في الهبوط خلال شهر ديسمبر، منتقلا من 36.2 إلى 32.4. و خلال مجمل السنة 2008 فقدت الو.م.أ. بالأرقام الصافية 2.6 مليون منصب شغل. و تشير التقديرات الأخيرة الخاصة بالو.م.أ. إلى معدل نمو بنسبة 1.1بالمائة في 2008 مقابل 2 بالمائة في 2007.

حسب نفس التقرير سجلت اليابان، تراجع النشاط الصناعي في نهاية 2008 بسبب الضعف الكبير للطلب الخارجي. و سجل الإنتاج الصناعي هبوطا بنسبة 11.2بالمائة خلال الثلاث أشهر الأخيرة من 2008، و هو ما يمثل أقوى هبوط مسجل على الإطلاق. و يعود هذا التراجع إلى تقلص النشاطات في القطاعات المتصلة بتجهيز النقل –214 بالمائة، و كذلك بالنسبة لقطع الإلكترونيات - 11.6 بالمائة، و الآلات-9.7 بالمائة، و القطاعات التي تتوقف إلى حد كبير على الطلب الأجنبي. و قد وصلت البطالة في هذا السياق إلى معدل 3.9بالمائة في نوفمبر.

وفقا لأحدث المؤشرات، سوف تزداد البطالة في 2009 كنتيجة للأزمة المالية و الإقتصادية العالمية. و ذكر تقرير منظمة العمل الدولية لعام 2009 عن اتجاهات التوظيف العالمية أنه بعد أربع سنوات متعاقبة من الإنخفاض، ارتفعت نسبة البطالة العالمية من 5.7% إلى 6.0%في2008، و ارتفعت هذه النسبة بين الرجال إلى 5.8% و بين النساء إلى 6.3% (منظمة العمل الدولي 2009) و في إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، انخفض معدل البطالة في السنوات الخمس الماضية بنسبة 0.6% و استقر عند نسبة تقدر ب 7. 9% في 2008.غير أن مما له مغزى أن توظيف الضعفاء كان يشكل أكثر من 75%، حسب نفس المصدر دائما.

يوضح الجدول أن أسواق العمل كلها تأثر بالأزمة المالية نتيجة انخفاض ناتجها الداخلي، اسبانيا الو.م.أ، بلجيكا، المملكة المتحدة، اليابان، السويد، أستراليا عرفت ارتفاعا على مستوى معدلات البطالة التي فاقت متوسطها الحسابي(m) خلالالفترة 2006–2009، خاصة أسبانيا التي وصل معدل البطالة فيها سنة 2009 إلى 14.7 بالمائة، التي سجلت أكبر انحراف معياري (δ)، هذا ما يعكس الاهتزاز الاجتماعي الذي عرفته هذه الدولة.

نجحت الأزمة المالية في دفع المتقاعدين والموشكون على التقاعد في أمريكا إلى مراجعة خططهم والعودة إلى سوق العمل لما أسفرت عنه من تدهور الادخار في البورصة والارتفاع الحاد في كلـــفةالحياة(BIT, 2009).

ويتوقع الخبراء أن يضطر 7 **موظفين من كل** 10 **فوق الـ**45 **عاما إلى العمل بعد سن التقاعد، بحسب دراسة لجمعية المتقاعدين.**

الجدول رقم07[10]:معدلات نمو الإجمالي المحلي الحقيقي لبعض الإقتصاديات المتقدمة

2009–2006

[10]صلواتشي هشام سفيان، "عوامل ظهور الأزمة المالية العالمية الراهنة و عواقبها على بعض الإقتصاديات"، مجلة تصدر عن مخبر الإصلاحات الإقتصادية التنمية و استراتيجيات الإندماج في الإقتصاد العالمي، المدرسة العليا للتجارة، رقم 07-2009 ،ص11.

δ	m	2009	2008	2007	2006	الدول / السنوات
1.1325	1.6250	0.1	1.6	2.0	2.8	الو.م.أ.
0.6028	2.4333	-	1.8	2.5	3.0	ألمانيا
1.0116	1.3500	0.2	0.8	2.2	2.2	فرنسا
1.0472	0.7500	-0.2	-0.1	1.5	1.8	إيطاليا
1.9613	2.2000	-0.2	1.4	3.7	3.9	اسبانيا
1.1676	2.5500	1.0	2.3	3.5	3.4	هولندا
1.2816	1.8250	0.2	1.4	2.8	2.9	بلجيكا
1.4477	1.5750	0.8	2.0	3.1	3.4	النمسا
1.4863	1.6750	-0.1	1.0	3.0	2.8	المملكة المتحدة
0.7874	1.6000	1.2	0.7	2.1	2.4	اليابان
0.7632	4.4250	3.5	4.1	5.0	5.1	كوريا
1.1558	1.9250	1.2	0.7	2.7	3.1	كندا
1.3889	4.2250	2.5	3.8	5.7	4.9	تايوان
1.5286	1.8500	1.4	1.2	2.7	4.1	السويد
2.5489	5.7500	3.5	3.6	7.7	8.2	سانغفورا
1.7098	5.2500	3.5	4.1	6.4	7.0	هونكونغ
1.0436	1.8250	1.5	0.7	3.2	1.9	نيوزلندا
0.8907	2.9000	2.2	2.5	4.2	2.7	استراليا
1.3074	2.2750	0.7	1.7	3.3	3.4	سويسرا

Source : Turbulences financières, ralentissements et redressements, FMI,octobre 2008, page 56.

وتتكهن الدراسة بأن يواصل 64% من الذين لن يتقاعدوا بالكامل في سن الـ65 عاما العمل لأسباب تتراوح بين الحاجة إلى المال ودعم أفراد العائلة.

ومن جهتها أكدت ديبرا راسل المكلفة بالعلاقات مع أسواق العمل في جمعية المتقاعدين، أن المسنين الذين يقتربون من سن التقاعد في ازدياد مطرد حيث سجل عدد الذين تجاوزوا سن 65 عاما 36.8مليون نسمة مقابل 20 مليون مع نهاية السبعينات وهو ما يشكل ضغطا على سوق العمل التي تعاني نسب متصاعدة من البطالة، ويعمل ما لا يقل عن 16% من الأشخاص الذين تجاوزوا 65 عاما، مقابل 12% مع نهاية التسعينات.

ووفقا لمكتب إحصاء العمل لسنة 2008، مع بلوغ أجيال ما بعد الحرب العالمية الثانية سن التقاعد، قفزت نسبة الموظفين الذين تجاوزوا 55 عاما من العمر ليشكلوا 29% بين العاملين 2002و2007، وتوقع انه يرتفع العدد إلى46% بحلول عام 2016.

الجدول رقم08[11]: معدلات البطالة لبعض الإقتصاديات المتقدمة من2006-2009

الدول/السنوات	2006	2007	2008	2009	m	δ
الو.م.أ.	4.6	4.6	5.6	6.9	5.425	9443.
ألمانيا	9.8	8.4	7.4	8.0	8.4	0.8831
فرنسا	9.2	8.3	7.7	8.3	8.375	0.6184
إيطاليا	6.8	6.2	6.7	6.6	6.575	0.2277
اسبانيا	8.5	8.3	11.2	14.7	10.675	2.5907
هولندا	3.9	3.2	2.8	2.9	3.2	0.4301
بلجيكا	8.3	7.5	7.1	8.6	7.875	0.6015
النمسا	4.8	4.4	4.2	4.4	4.45	0.2179
المملكة المتحدة	5.4	5.4	5.4	6.0	5.55	0.2598
اليابان	4.1	3.8	4.1	4.5	4.125	0.2487
كوريا	3.5	3.3	3.1	3.0	3.225	0.1920
كندا	6.3	6.0	6.2	6.3	6.2	0.1224
تايوان	3.9	3.9	3.9	4.1	3.95	0.0866

[11]صلواتشي هشام سفيان، "عوامل ظهور الأزمة المالية العالمية الراهنة و عواقبها على بعض الإقتصاديات"،مرجع سابق الذكر.

السويد	7.0	6.1	6.6	7.1	6.7	0.3937
سانغفورا	2.7	2.1	2.1	2.2	2.275	0.2487
هونكونغ	4.8	4.1	3.5	3.6	4.000	0.5147
نيوزلندا	3.8	3.6	0.7	1.5	2.4	1.3322
استراليا	2.7	4.2	4.0	4.3	3.8	0.6442
سويسرا	3.0	2.5	2.6	2.8	2.725	0.1920

Source : Turbulences financières, ralentissements et redressements, FMI,octobre 2008, page 56.

وتشير الدراسة نفسها، إلىأن60% من متقاعدي الطبقة المتوسطة يوفرون أكثر من مدخراتهم. ولتقليص احتمالات الحياة في عوز يضطر هؤلاء إلى تقليص مستوى حياتهم إلى الربع.وتتزايد مخاوف الأمريكيين من تراجع القدرة على الوفاء بتكاليف المعيشة مع بدء ظهور بوادر الركود على اقتصاد بلادهم.

وأعلنت الحكومة الأمريكية تراجع الناتج المحلى الإجمالي في أكبر اقتصاد في العالم بنسبة 0.3% **خلال الربع الثالث من عام** 2008.**ويعتبر هذا أول انخفاض في النشاط الاقتصادي منذ الربع الرابع من عام** 2007 **ويأتي وسط اكبر أزمة اقتصادية عالمية ناتجة عن أزمة الرهن العقاري وأزمة الائتمان.**

ويعكس هذا الانخفاض ضعف القوة الاستهلاكية وإنفاق الشركات وانخفاض النشاط الإسكاني الذي عوض عنه جزئيا ارتفاع الصادرات والإنفاق الحكومي.

أعلنت الحكومة الأمريكية أن 240 ألف شخص فقدوا وظائفهم خلال أكتوبر من سنة 2009 مما تسبب في ارتفاع نسبة البطالة إلى 6.5%وهو الأعلى منذ مارس 1994 بعد أن ظل عند مستوى 6.1% خلال الشهرين السابقين ليصل إجمالي الوظائف المفقودة في العام 2009 إلى1.2 مليون وظيفة[12].

وذكر تقرير وزارة العمل الأمريكية ارتفاع عدد الحاصلين على إعانات البطالة بواقع 122 ألف شخص ليصل إلى 3.84مليون شخص أواخر أكتوبر الماضي وهو أعلى رقم يتم تسجيله منذ 25 عاما.ويأتي ذلك التراجع في ظل حالة القلق التي مازالت تنتاب المستثمرين إزاء تداعيات الأزمة المالية العالمية والتي أحكمت قبضتها علي الاقتصاديات الدولية.

[12] نتائج الأزمة المالية العالمية على أسواق العمل الدولية2009.

في الواقع، لقد تراجعت مناصب العمل فيالو.م.أ. دون توقف في الأشهر العشر الأخيرة لسنة 2009. فقد قدر بفقدان 1.2 مليون منصب عمل خلال هذه الفترة.

فقط قطاع الصناعة فقد ما يقارب 90.000 منصب عمل في شهر أكتوبر من سنة 2009. قطاعات البناء، النقل و التجارة بالتجزئة فقدت 49.000، 40.000 و 38.000منصب عمل.

ارتفع معدل البطالة في كندا، حسب مركز الإحصاء الكندي لسنة 2008، بنسب قليلة خلال شهر أكتوبر من 2008 فقد وصل إلى 6.2% ، رغم خلق 9500 منصب عمل.هذه المناصب الجديدة قد فاجأت الاقتصاديين الذين اعتقدوا أن مناصب العمل ستنخفض ب 10000 منصب.مركز الإحصاء الكندي يفسر هذا الارتفاع في معدل البطالة بارتفاع عدد الأشخاص الباحثين على مناصب عمل، وهذا حسب الاقتصاديين، يفسر ثقة المواطنين بالاقتصاد.

حسب مركز الإحصاء الكندي دائما، يبين أن الوظيف العمومي قد وظف حوالي 40.000موظف جديد. في نفس الفترة قد انخفض معدل التوظيف ب –27000 في قطاع الفندقة و المطاعم.

منذ بداية السنة، استطاع الاقتصاد الكندي من خلق 200000 منصب عمل، و يسجل معدل بطالة يقدر ب 6.2% ، و هو أقل من معدل البطالة الأمريكي الذي سجل 6.5. %

لقياس أثر الأزمات المالية على النشاط الإقتصادي، قام (Christophe Blot & all, 2009)، باستعمالبرنامجVARالهيكلي لفرنسا و الولاياتالمتحدة الأمريكية النموذج يتكون من مجموعة من المتغيرات الهيكلية كلية، (الإنتاج، الأسعار، معدلات الفائدة) و دمج المتغيرات القابلة لكشف الأزمات المالية. تكون spread ما بين البنوك (لإستقطاب السيولة)، عمليات البورصة و أسعار العقارات (لإستقطاب آثار الثروة) و في الأخير تذبذبات عملياتالبورصة (لقياس أثر عدم ثقة في قرارات الإستثمار و استهلاك المتعاملين). ارتفاع متذبذب في عدم الثقة، يترجم بتدهور في الإنتاج. في الأخير، أثرspread ما بين البنوك له تأثير في فرنسا. أيضا هذا التحليل يؤكد أثر الأزمات المالية، مهما كان نوعها. آجال الإنتقال هي عادة سريعة في حدود شهر إلى 6 أشهر، ويصل حسب الأزمات و الدولة إلى أقصى مدة تصل بين 8 و 15 شهرا. في حالة فرنسا، أزمة العقار هي التي ارتدت على النشاط، متبوعة بأزمات تذبذب و على نشاطات البورصات و في الأخير على السعار و ما بين البنوك. في حالة الولايات المتحدة الأمريكية الأزمات البورصية و العقارية لها آثار قريبة على

النشاط. أثر سلبي في التذبذب يخفض الإنتاج الصناعيب 4 أشهر. هذه الدراسة بينت أن عدم الثقة هي عامل مهم في نقل الأزمات المالية. في الأخير بينت هذه الدراسة أن مختلف الأزمات تأثر على النشاط الصناعي. الأزمات المالية تشارك في حلقة الإنتاج. في الفترة الحالية، يفسر ما بين 90 و 110 بالمائة من تراجع النشاط الصناعية في فيفري 2009. حسب هذه الدراسة، يبين المحللين أن للأزمات المالية آثار بارزة على النشاط الحقيقي سواء لفرنسا أو الولايات المتحدة الأمريكية. و بالتحديد منذ سنوات 1990. و بالتالي من المهم و المحتم ليس فقط وضع سياسات اقتصادية تسمح باستقرار افقتصاد عند حدوث الأزمات المالية، و لكن التفكير في طرق لتنظيم على مستوى افقتصاد الكلي و التي تسمح في المستقبل من وضع نهاية لحدوث و اتساع هذه الأزمات المالية.

في دراسة أخرى ل (Pearson et Chin, 1998.)بينوا أن انخفاض عمليات البورصة و أسعار العقارات تؤدي إلى انخفاض الإنتاج الصناعي.

6-لمحيط الدولي و الأقليمي في ظل الأزمة:

يعتبر انتقال آثار الأزمة من المجال المالي إلى المجال الحقيقي مصدرا للانشغال. إذ انهار بالفعل الإنتاج و التجارة العالميين خلال الشهور الأخيرة من 2008، حيث تشير إحصائيات تطور التجارة الدولية إلى تراجع النمو منذ 2006، حسب تقرير منظمة التجارة العالمية لسنة 2008 ، بالرغم من التدابير التي اتخذتها السلطات العمومية للتخفيف من الآثار السلبية. و قد دفع عدم اليقين الكبير الذي تسبب فيه هذا الوضع الأسر و الشركات إلى تأجيل نفقاتها، مما قلص الطلب على السلع الاستهلاكية و التجهيزات. و في الوقت ذاته، حدت الاضطرابات المعممة في أسواق القروض من نفقات الأسر، الأمر الذي أعاق الإنتاج و التجارة.

فيالو.م.أ ، هبط الناتج الداخلي الإجمالي بمعدل -0.5% عوض -0.3% و يعود هذا إلى تدهور الظروف الاقتصادية إلى انهيار الطلب الداخلي. و قد راجعت منظمة التعاون و التنمية الاقتصادية تقديرات النمو لسنة 2008 نحو الهبوط بالنسبة لمنطقة اليورو بنسبة 1.3% مقابل1.7% بسبب الإنكماش. أما في اليابان،حسب تقرير الأمم المتحدة اللجنة الإقتصادية لأفريقيا،2009، فقد تراجع النشاط الصناعي في نهاية 2008 بسبب الضعف الكبير للطلب الخارجي. و سجل الإنتاج الصناعي هبوطا بنسبة 11.2% خلال الثلاث أشهر الأخيرة من 2008، و هو ما يمثل أقوى هبوط مسجل على

الإطلاق. و يعود هذا التراجع إلى تقلص النشاطات في القطاعات المتصلة بتجهيز النقل –214 %، و كذلك بالنسبة لقطع الإلكترونيات– 11.6%، و الآلات - 9.7%، و القطاعات التي تتوقف إلى حد كبير على الطلب الأجنبي. و قد وصلت البطالة في هذا السياق إلى معدل 3.9% في نوفمبر (BIT, 2009).

و حسب نفس التقرير للأمم المتحدة الخاص بأحوال إفريقيا، فقد قومت الدول في طور البروز للحفاظ على نموها خلال الستة أشهر الأولى من 2008، بفضل ديناميكية الطلب الداخلي في هذه الدول أساسا، أما بالنسبة للستة أشهر الثانية من 2008 و الآفاق لسنة 2009، فقد تسببت الإنكماشات في الدول المصنعة جزئيا في فقدان النشاط المتوقع في البلدان في طور البروز. و الدول الأكثر تضررا هي المكسيك، و الأرجنتين التي انتقل نمو الناتج الداخلي الاجمالي فيها من 8.7%في2007 إلى 6.5% في 2008 و إلى 3.6%في 2009، و دول أوربا الوسطى و تركيا. كما تأثرت اقتصاديات آسيا الأكثر انفتاحا على التجارة الدولية (سنغفورة، هونكونغ، ماليزيا، و طايوان)، و يتوقع أن يحدث تباطؤ قوي. أما الدول الغير متضررة مباشرة بالأزمة المالية، ستنخفض الصادرات و الخدمات الموجهة للخارج بما فيها السياحة و تحويلات المهاجرين بسبب ركود إقتصادالدول المتأثرة بشكل مباشر.

7-الحلول المقترحة:

تشتركجميعالحلولالمقترحةفيبلدانالعالمبضخأموالفيشراييناليورو كلضماناستمرارهافيالإقراضوعدمإ حجامهاعنهخشيةالدخولبمرحلةكسادعالمي،إضافةإلىضمانالودائعالمصرفيةالشخصيةلضمانتدفقالأموالمن المودعينفيشراييناليورو.حسب(krugman،2009)، إعادة الحياة إلى أسواق الإئتمانيكون عن طريق حافز مالي من النوع الكينيزي التقليدي الجيد.

و بالفعل حذت الولايات المتحدة الأمريكية حذى الدول الأوروبية في طرح حوافز مالية . فقد شملت الخطة البريطانية (سامر مظهر قنطقجي، 2008)، خطةلضخملياراتالجنيهاتالإسترلينيةلإنقاذاليورو كالبريطانيةتشملضخما يصل250مليارجنيه)نحو450مليارد ولار (منأموالالحكومةفيأكبر يورو كالبلاد .وتوفرخطةالإنقاذالبريطانيةخمسينمليارجنيه) 86مليارد ولار(منأموالدافعيالضرائبلضخهافيبنوكها).

عرضسيولةقصيرةالأجلعلىالبنوكوإتاحةرؤوسأموالجديدةلها،إضافة
إلىتوفيرأرصدةكافيةللنظاماالمصرفيمنأجلمواصلةتقديمقروضمتوسطة الأجل، (BIT, 2009).

حسب نفس المصدر السابق، كان تأثير الزمة في
فرنسأقلبسببالقيودالتيتفرضهاالحكومةعلىبنوك الاستثمار .
أماألمانيا،قاطرةالاقتصادالأوروبي،فكانتالأقلتأثرابسببإتباعها
سياساتمالية أكثر استقلاليةعنبريطانياوالولاياتالمتحدة،لكنهاتعدخطة
إنقاذمنشأةتصلقيمتهاإلى549مليارد ولارتشملضخرأسمالقيمته
مليارااتالدولاراتفيبنوكهاوضماناتللإقراضبينالبنوك.

وأعلنتقمةدولمنطقةاليوروقمةالدولال15التيتتبنىاليوروعملة
رسميةلهاستناقشالخطةالتيتدعوإلىضمانالإقراضبينالبنوكوالذي تجمدبشكلشبهكاملفيكلأنحاءالعالم.

واعتبرجانكلودتريشيه،رئيسالمصرفالمركزيالأوروبي،أنمؤسسات
الاتحادالأوروبيليستمهيأةلإطلاقخطةإنقاذمصرفيةمماثلةللخطةالجاري
إقرارهابالولاياتالمتحدةلعدموجودميزانيةفدراليةبالاتحادالأوروبي.طرحفكرةإقامةصندوقإنقاذمصرفيأوروبي
حجمه300مليار يورو(4.418مليارد ولار). لكنرئيسلجنةوزراءماليةمنطقةاليوروأيدموقف
ألمانيابعدمضرورةتكوينصندوقأوروبيللبنوكالمتعثرة،وهوالموقفنفسه.

في الولايات المتحدة الأميركية حسب تقرير لجنة الأمم المتحدة لسنة 2009، اعتمدت خطة إعادة إطلاق الإقتصاد و التي خصص لها مبلغ قدره 1000 مليار دولار أمريكي. و تهدف هذه الخطة إلى إنشاء أربعة ملايين منصب شغل و تقديم قروض بقيمة 17.4 مليار دولار لشركة جينرال موتورز و كريزلر. كما قامت الخزينة، علاوة على ذلك، في شهر ديسمبر بتخفيض المعدل الموجه إلى 0.25بالمائة، وهو تخفيض لم يسبق له مثيل.

خلاصة المبحث:

أكدت الأزمة المالية الحديثة عدم فعالية قوى السوق في تسيير الحياة الإقتصادية و الإجتماعية، حيث رجعت للدولة مصداقيتها في التسيير و حل مشاكل الأزمة التي تحدثها قوى السوق. فأصبح ظاهرا للعيان فشل المدرسة الكلاسيكية الحديثة كما فشلت من قبل و أحدثت الأزمة الإقتصادية لسنة 1929م.

الخاتمة:

من خلال هذا الفصل حاولنا إستعراض أهم النظريات التي حاولت تبرير عدم نفعية أو نفعية تدخل الدولة في الحياة الإقتصادية و الإجتماعية، و يبقى هذا الجدال قائما بين التيارين،لاكن ما هو أكيد أن الحياة العملية أبرزت مؤخرا من خلال الأزمة المالية العالمية أن للدولة الدور البارز في التدخل لتصحيح الإختلالات و عدم ترك المجال الواسع للسوق و ذلك من خلال التأميم على البنوك الذي راحت تعمل به جل الدول الصناعية الكبرى و من بينها الولايات المتحدة الأمريكية و بريطانيا،و ضخ الأموال في السوق نتيجة الأزمة المالية الحالية.

يبقى سوق العمل هو المتضرر الأكثر من الأزمات سواء كانت أزمات مالية أو إقتصادية، بمعنى آخر أنه يعتبر السوق الذي يلتقي فيه السوق المالي بالسوق الحقيقي، لهذا سوف نهتم بهذا السوق (سوق العمل) كونه المتؤثر بكل العوامل سواء الداخلية أي بما يحدث داخل الوطن، أو العوامل

الخارجية أي بما يحدث خارج الوطن من أزمات مالية أو إقتصادية سواء أكان هذا الإقتصاد منفتح على العالم الخارجي و يسجل معدلات مرتفعة من التحرر التجاري أو لا زال يبحث على مكان في الإقتصاد العالمي في دوامة العولمة.

مقدمة:

أدخلت الأزمة المالية لسنة 2008، الإقتصاد العالمي في ركودإقتصادي نتيجة انخفاض الإستهلاك و تقليص انفاق الشركات و النشاط الإسكاني، و انعكس ذلك على الدول المتطورة، و مس حتى الدول النامية نتيجة انخفاض الإستثمارات الأجنبية المباشرة، و بالتالي انخفاض الطلب على الطاقة، و انهيار اسعار المحروقات مما سيأثر على الدول التي تصدر البترول، بحيث تخفيض حصيلة الصادرات، ما يشكل ضغوطا متزايدة على الموازنات العامة و مستوى الإنفاق و معدلات النمو. فحسب تقرير البنك العالمي لسنة 2009، تنبأ أن يبلغ معدل النمو في البلدان النامية 4.5 بالمائة سنة 2009مقابل7.9 بالمائة سنة 2007. هذه الإحصائيات المعلنة عن انخفاض النمو في الدول النامية، نتيجة أزمة مالية ظهرت في دولة متطورة ناتجة عن الإرتباط الشديد للعديد من الدول النامية باقتصاديات الدول المتطورة نتيجة الإنفتاح التجاري و الإستثمارات الأجنبية المباشرة، التي نتجت عن العولمة.

نتيجة لهذا الركود تشير الإحصائيات المعلنة من طرف الإتحاد البرلماني الدولي لسنة 2007، أن البطالة زادت على صعيد العالم بأكثر من 20% في السنوات العشر الماضية، حيث ارتفعت نسبة الشباب العاطلين عن العمل 86.9 مليون من12 إلى 13.7 % أو 44% من مجموع العاطلين عن العمل في العالم. و حسب نفس المصدر دائما، يوجد نحو 80 % من القوة العاملة العالمية في البلدان النامية، و ذلك يعني أنه يتعين إيجاد 430 مليون فرصة عمل في السنوات العشر المقبلة، أو 43 مليون فرصة عمل سنويا في تلك البلدان وحدها.

رسمت العولمة خريطة جديدة للإقتصاد العالمي، فأصبحت الإقتصاديات مرتبطت ببعضها البعض هذا ما سرع من انتشار الأزمة الحالية بسرعة هائلة و ظهرت البطالة في كل بلدان العالم نتيجة الركود الإقتصادي هذا ما سيقودنا للبحث في هذا الفصل عن ماهية العولمة و مدى تأثيرها على أسواق العمل المتطورة و الناشئة.

المبحث الأول: ماهية العولمة:

يترجم صندوق النقد الدولي المصطلح الأنجلوسكسوني Globalization إلى Mondialisation، و هو يعرفه كالتالي « تطور تاريخي، و كثمرة للإختراع البشري و التطور التكنولوجي، الذي يؤدي إلى التكالمتنامي لإقتصاديات الدول، نحو سوق يفضل الفعالية عن طريق التنافس و تقسيم العمل »[13]. لكن عادة ما اختصرت العولمة " في تكامل أسواق السلع و الخدمات و رؤوس الأموال، نتيجة حذف الموانع أو القيود التجارية و الإستثمارات"[14].

يرى HolunetSorensen أن العولمة "هي تكثيف للعلاقات الإقتصادية ، و السياسية و الإجتماعية و الثقافية عبر الحدود"[15]. من جهتهما Thompson&Hirst ، فقد عرفا العولمة على أنها "زيادة في احجام و معدلات نمو التدفقات التجارية و تدفقات رؤوس الأموال المستثمرة فيما بين الدول ، كما تتضمن العولمة وفقا لهذا التعريف التحركات المتزايدة للأفراد و الرسائل و الأفكار فيما بين الدول"[16] .

يعطي RobertCox تعريفا للعولمة يتفق فيه مع رأي الإقتصاديين السابقين حيث يرى أن " العولمة تتسم بمجموعة من الخصائص التي تشمل على تدويل العملية الإنتاجية، و

[13]FMI , « la mondialisation : faut-il s'en réjouir ou la redouter ? », Washington, 2000.
[14] MICHEL-HENRY BOUCHET , CERAM Sophia-Antipolis, » la globalisation Introduction à l'économie du nouveau monde », publié par Pearson Education , France 2005, page 51.
[15]Hans-Henrik HOLUN &George SORENSEN, world order westview press, boulder, 1995, p1.
[16]Jan art scholte ; globalisation in : acritical introduction (st martin's press, inc., new york, 2000, p15.

التقسيم الدولي للعمل ، و حركات الهجرة البشرية من الجنوب إلى الشمال، فضلا عن تهيئة البيئة التنافسية التي تهيئ لذلك كله، و بما يتطلبه ذلك أيضا من اضعاف لدور الدولة"[17].

تعرف العولمة على أنها ارتفاع في التبادلات للسلع و الخدمات و تحركات رؤوس الأموال و الأشخاص. منذ عشرين سنة، اشتدت العولمة، سامحة بذلك لصعود قوى جديدة كالصين و التقليل من الفقر في الدول النامية. في نفس الوقت، تراجعت في البلدان المتطورة وضعية العمال الأقل تأهيلا، التي ولدت بطالة أو التفاوتات الأجرية[18].

من جهة أخرى لطالما اعتبرت العولمة غير عادلة، بين الدول، و داخل الدول، فهي تضع شمال غني أمام جنوب فقير، تقوي و ترفع عدم المساواة بين العمال في الدول المتطورة و حتى الدول المنبثقة أو في طريق النمو.

خلاصة المبحث:

من خلال ما سبق، قد اتضح أن العولمة، هي عملية تضمن ازالة الحدود و القيود الإقليمية و تحرير التجارة، و السماح بظهور سوق عمل عالمي، و ذلك بالسماح بحرية انتقال رؤوس الأموال و السلع و المواد الخام و اللأفراد لزيادة كفاءة ادارة الموارد على المستوى العالمي من خلال الإستفادة من مزايا التخصص و تقسيم العمل.

المبحث الثاني: أثر العولمة على سوق العمل في الدول المتطورة:

أثرت العولمة على سوق العمل بطريقة مختلفة عن تأثيرها عليه في الدول النامية و هذا ما سنحاول إستعراضه في هذا المبحث.

حسب دراسة (للمديرية العامة للخزينة و السياسة الإقتصادية2006)، يمكن للعولمة أن تأثر على سوق العمل في البلدان المتطورة على الأقل بثلاثة قنوات:

*أثر تصحيح وقتي: مع فتح التبادلات، كل دولة يمكن لها أن تتخصص في القطاعات حيث تملك مزايا مقارنة. في الدول المتطورة الصناعات التي لها قيمة مضافة ضعيفة تتراجع، في حين القطاعات التي لها قيمة مضافة عالية تتنامى و تزيد، و بالتالي يكون من المفروض على العمال الأقل تأهيلا تغيير القطاع.

[17]Baylis&smith ; the globalisation of world politics oxford, university press, london, 1997, p15.
[18]Direction générale du trésor et de la politique économique, « diagnostics prévisions et analyses économiques », » mondialisation et marché du travail dans les pays développés », N°96 janv.2006.

*أثر دائم على الطلب على العمل: مع التخصص في القطاعات ذات القيمة المضافة المرتفعة، الطلب على العمال المؤهلين أصبح بحجم أكبر، في حين الطلب على العمال الأقل تأهيلا إنخفض، إذا كانت الأجور مرنة فهذا سيؤدي إلى زيادة التفاوت، و إذا لا فسيؤدي هذا إلى إرتفاع البطالة عند شريحة العمال الأقل تأهيلا.

*أثر ديناميكي على التقدم التكنولوجي: نمو التبادل يرفع بصفة دائمة المنافسة و الحاجة للإختراع الدائم، التطور التكنولوجي الناتج عن هذا يكون جيدا للإقتصاد، ما دام التكنولوجيات الجديدة تتطلب أكثر فأكثر للكفاءات، و هي بذلك تخفض من الطلب على العمل الغير مؤهل أو الأقل تأهيلا.

من خلال نتائج هذه الدراسة يتضح لنا أن للعولمة ، و من ثم للتجارة الدولية آثار سلبية على سوق العمل في الدول المتطورة و هذا ما سنحاول إبرازه في هذا المبحث.

1-الإنفتاح و التخصص بين القطاعات:

لطالما أعتبرت العولمة كمسؤول على إرتفاع البطالة ، تسريحات العمال و التفاوتات الأجرية و زاد هذا الإحساس مع ظهور دول جديدة كالهند و الصين و دول أسيوية أخرى كقوى في التجارة العالمية.

فالعولمة تعرف على أنها إنفجارفي التجارة العالمية منذ 1945، حيث انخفاض الرسوم الجمركية و النقل كانا هامين، بصفة عامة، فهي تتعلق بالتبادلات الدولية الكبيرة و المتنوعة، سواء كانت سلع و خدمات، وتحركات في رؤوس الأموال و الأشخاص.و تتميز بالتحركات الغير منتظمة في مختلف القطاعات (النقل، الإتصال، المال ....) التي جعلت من السهل أن تكون هناك ديناميكية و تحرك دولي للموارد البشرية و المعلوماتية.. و التي تنمي المنافسة العالمية(Luc Eyraud،2002).

و مادام أنفي التجارة هناك دائما كاسب و خاسر، فعلى أصحاب القرار السياسي دائما التركيز على الفئة الأكثر تأثرا نتيجة هذه التبادلات الدولية، سواء لأسباب الأجور المنخفضة أو البطالة.

يعتبر سوق العمل كأحد الأسواق الناقصة (حسب تقرير للمنظمة الأوروبية لتحسين شروط الحياة و العمل)، حيث أنه لا يمكن للعمال الإنتقال من قطاع يعاني هبوط نحو قطاع في حالة توسع دون أن يعرفوا بطالة وقتية أو دائمة إلا في حالة الإزدهارالإقتصادي، فيكون من المهم أن يكون هذا التحول سريع فكلما بقي العمال في

حالة بطالة كان من الصعب إيجاد منصب عمل جديد، في بعض المناطق من الدول الغنية للإتحاد الأوروبي لا زالت تعاني من آثار الأزمة في الصناعة الثقيلة خاصة الناتجة عن المنافسة الأجنبية.

في الأصل، التجارة هي عملية بين دولتين لهما قدرات إنتاج مختلفة، عادة ترتكز على الموارد الطبيعية المختلفة. سنة 1960 التجارة كانت بين الدول المتطورة،و كان التبادل يحدث من خلال منتجات متشابهة، نحو سنوات الثمانينات، ظهرت بعض الدول كالنمور الأسيوية و التي بدأت تمول الدول المتطورة بسلع وسيطيةبتكاليف منخفضة مع تخصص أكثر. الإستثمار الأجنبي المباشر لعب دور مفتاحي في تطور هذه الإقتصاديات، و التي أعطت لنفسها مكانة في شبكة الإنتاج العالمية، و الذي يدار أساسا من قبل الشركات المتعددة الجنسيات الأمريكية و اليابانية.

التطورات الدائمة في مجال التكنولوجيا و المعلوماتية و الإتصال سمحت بتناسق أكثر فعالية في شبكات التموين العالمية و التبادلات في مجال الخدمات، هذا ما فتح امكانية التخصص بدرجة مرتفعة في التموين و سمح أيضا في تجارة عالمية ليس فقط في المنتوجات النهائية، لكن في وظائف و مهام داخل المؤسسة، إذا تحققت هذه الفكرة سيكون لها تطبيقاتعلى طبيعة التغيرات الهيكلية و التصحيحات المصاحبة لسوق العمل (حسب تقرير للمنظمة الأوروبية لتحسين شروط الحياة و العمل، 2006):

أولا: الخدمات تمثل 70% من الشغل في أوروبا لكنها لحد الآن غائبة بقدر كبير عن التبادل الدولي فتصحيح سوق العمل سيكون بطريقة لم يسبق لها.

ثانيا: هذا التصحيح لن يكون بين مختلف المؤسسات و القطاعات كما كان في السابق و لكن ستكون في قلب المؤسسات و في مختلف فروع القطاعات. و هذا سيكون له نتائج على السياسات الحالية، في مختلف الميادين و طبيعة القطاع. في حين، لغياب نظرة قطاعية واضحة التصحيحات الهيكلية أصبحتغير متوقعة أكثر.

1-1- تطور التخصص:

لفهم أكثر هذا التخصص سنستعين في المرحلة الأولى بنظرية المزايا المقارنة، التي تطبق خاصة عند التجارة بين دول متطورة و أخرى في طريق التطور، نموذج هكشر أولين، الذي يعتبر أن هناك عاملي إنتاج، عمل مؤهل و عمل غير مؤهل يبين أن الإنفتاح يولد ليس فقط نمو في التفاوتات الأجرية لكن أيضا انخفاض الأجور الحقيقية عند العمال الأقل

تأهيلا في الدول المتطورة، في حين الدول في طريق التطور تستفيد من انخفاض في التفاوتات بالربط مع تطور الأجور الحقيقية عند العمال الأقل تأهيلا و ذلك عن طريق التخصص.

نظرية هكشر أولين ساموبلسون: لفهم هذا الميكانيزم ، لتكن لدينا الفرضيات التالية:

1-نعتبر اقتصاد دولة متطورة، دولة من الشمال مفتوحة على العالم الخارجي.

2-تنتج بعوائد ثابتة، عن طريق عاملي إنتاج، عمل مؤهل Lq ، وعمل غير مؤهل Lnq منتوجين على الترتيب منتوج ذو جودة Q و NQ.

3-أسعار المنتوجين هي Pq و Pnq قد حددت دوليا.

4-أسعار المنتوجين Wq و Wnq على الترتيب.

5-المنافسة التامة و الحرة ستفرض.

6-هذا الإقتصاد المفتوح مصنع و متخصص في العمل المؤهل.

السؤال هو: ماذا يحدث للسلعة المنتجة من قبل العمل الغير مؤهل نتيجة الغاء الحدود بين الشمال والجنوب وبالتالي التكامل المتنامي للدول ذات الأجور المنخفضة في التجارة العالمية؟

عنوان المخطط02[19]:تطور التخصص

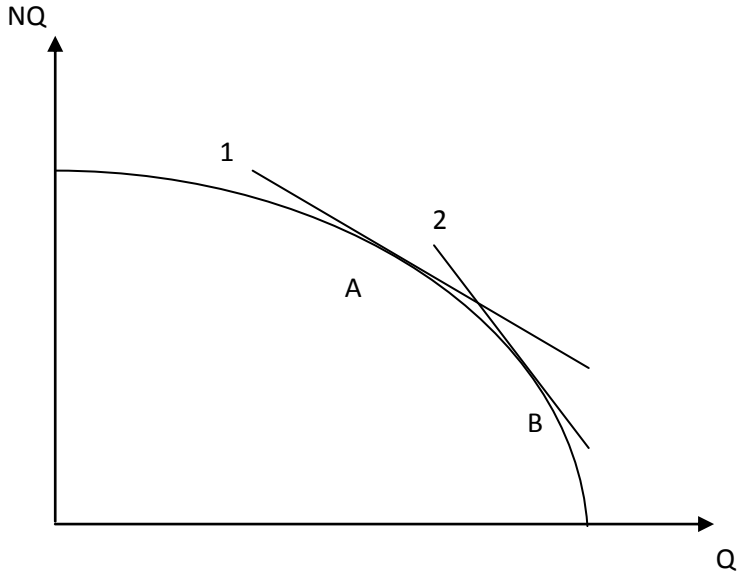

[19] Jean-Marie Card

من المنحنى السابق يتضح أن، نتيجة انخفاض سعر السلعة المنتجة من طرف العمل الغير مؤهل، يكونمن المهم لمؤسسات الشمال انتاج المنتوج Q حيث السعر النسبي ارتفع، بدلا من NQ . و بالتالي الإقتصاد سيتخصص في إنتاج Q. أولا السعر المتعلق بالمنتوج Qيعطى عن طريق الإنحدار عند 1، عند التماس عند النقطة Aالتي تبين حدود امكانيات انتاج الإقتصاد. عند انخفاض سعر المنتج NQ ينقل هذا المحور من 1 إلى 2 و بالتالي يكون التوازن الجديد هو B عوضا A.

تطور التوازن بين Aو B يظهر التخصص الجزئي للبلد في انتاج Q.لاكن هذا التخصص لا يحصل الا اذا استطاعت اليد العاملة الانتقال بحرية بين القطاعات.

*تحويلات الشغل بين القطاعات والتفاوتات الأجرية بين العمال:

تخصص الدولة في المنتج Q لم يحدث الا لأن الموارد الإنتاجية ،كان من الممكن و ، من السهل تحويلها من القطاع المنتج للسلعة NQ نحو القطاع الذي أنتج Q. هذه التحولات في الموارد تولد تحولات وتطورات في أجور هذه الموارد.

التخصص في السلعة Q ، يؤدي بهذه الدولة إلى إنتاج السلعة NQ بكميات قليلة و بالتالي سيؤدي هذا إلى تسريح العمال، بنسب أكبر عند العمال الغير المؤهلين، عنه عند العمال المؤهلين. و بالتالي ما سيحدث في البلد الموازي، هو فائض في العمال الغير المؤهلين و ندرة في العمال المؤهلين، و هذا يكون نتيجة تطور التخصص.

هذه الإختلالات في سوق العمل سيتولد عنها تطورات في الأجور الحقيقية للنوعين من العمال، إنخفاض الأجور الحقيقية للعمال الغير المؤهلين و ارتفاع أجور العمال المؤهلين و هذا ما يحدث نقص في التشغيل أي عدم إمكانية الوصول إلى حالة التشغيل الكامل. هذه التحولات ستدفع بمجموع المؤسسات على تشغيل أكثر للعمال الغير مؤهلين و تشغيل أقل للعمال المؤهلين اللذين أصبحوا مكلفين بالنسبة للمؤسسة.

هذا التخصص في القطاعات التي تحتاج إلى رأس مال و عمل مؤهل مكثف و التخلي عن المنتوجات التقليدية مثل النسيج و الأحذية التي تحتاج إلى اليد العاملة الغير مؤهلة يظهر عند قراءتنا لنظرية Stolper-Samuelson.

2-الإنفتاح و الأجور:

في أحدث دراسةلنظريةستولبرساموبلسون تشرح ارتفاع التباين في الدول المتطورة عن طريق تخصصها في القطاعات التي تحتاج بكثرة للرأسمال و العمل المؤهل و التراجع المستمر في المنتوجات التقليدية و اليد العاملة (المنسوجات الأحذية الخ...) التي تستعمل بقوة العمل الغير مؤهل، هذا ما سيوفر مناصب عمل في الدول الضعيفة الدخل.

تتلخص نظرية ستولبرساموبلسون(Bernard GUIUOCHON, Annie KAWECKI،2006) في أنه اذا قررت دولة ما الإنتقال من اقتصاد مغلق إلى حالة التبادل الحر، العامل الأكثر استعمالا في القطاع حيث السعر النسبي مرتفع يستفيد من الزيادة في عائده في حين العامل الآخر سيؤول مردوده إلى الإنخفاض.

و بالتالي، فالبرهان التحليلي لنظرية ستولبرساموبلسون يظهر أن إنخفاض الأجور الحقيقية للعمال الغير المؤهلين مرتفع بالنسبة لإنخفاض سعر السلعة NQ. في حين أن ارتفاع الأجور الحقيقية للعمال المؤهلين سيكون مرتفع بالنسبة للقيمة المطلقة لإنخفاض الأسعار للسلعة NQ (Jean-Marie Cardebat، 2002)

توضح هذه النظرية(Bernard GUIUOCHON, Annie KAWECKI،2006) أن التجارة تحرض على التحركات في اليد العاملة بين القطاعات، بين المؤسسات و حتى داخل المؤسسة نفسها. هذا الإطار النظري يسمح بتحليل آثار التبادل بين الدول المتطورة و التي في طريق النمو أو في حالة تحول.

2-1-أثر الإنفتاح على الأجور القطاعية حسب نظرية ساموبلسون:

في حالة اقتصاد مفتوح، السعر Pينتمي إلى المجال [0،∞ [، إذا$0 \leq P \leq P_B$، يكون الإقتصاد متخصص كليا في المنتوج (1) (ينتج إلى غاية B(المخطط03))، و الأجور تبقى على حالها و تساوي $(w/r)_B$ في المخطط 04. إذا$P\gamma P_B<P$، الدولةتنتج منتوجين و الأجور تكون مختلفة و تختلف من

$(w/r)_B$ و $(w/r)\gamma$). إذا $P\gamma<P$، الدولة متخصصة كليا في المنتوج (2) و تنتج إلى غاية النقطة C على المخطط 03[20] و الأجور تكون ثابتة و تساوي $(w/r)\gamma$.

المخطط رقم 03:توازن البلد في اقتصاد مفتوح

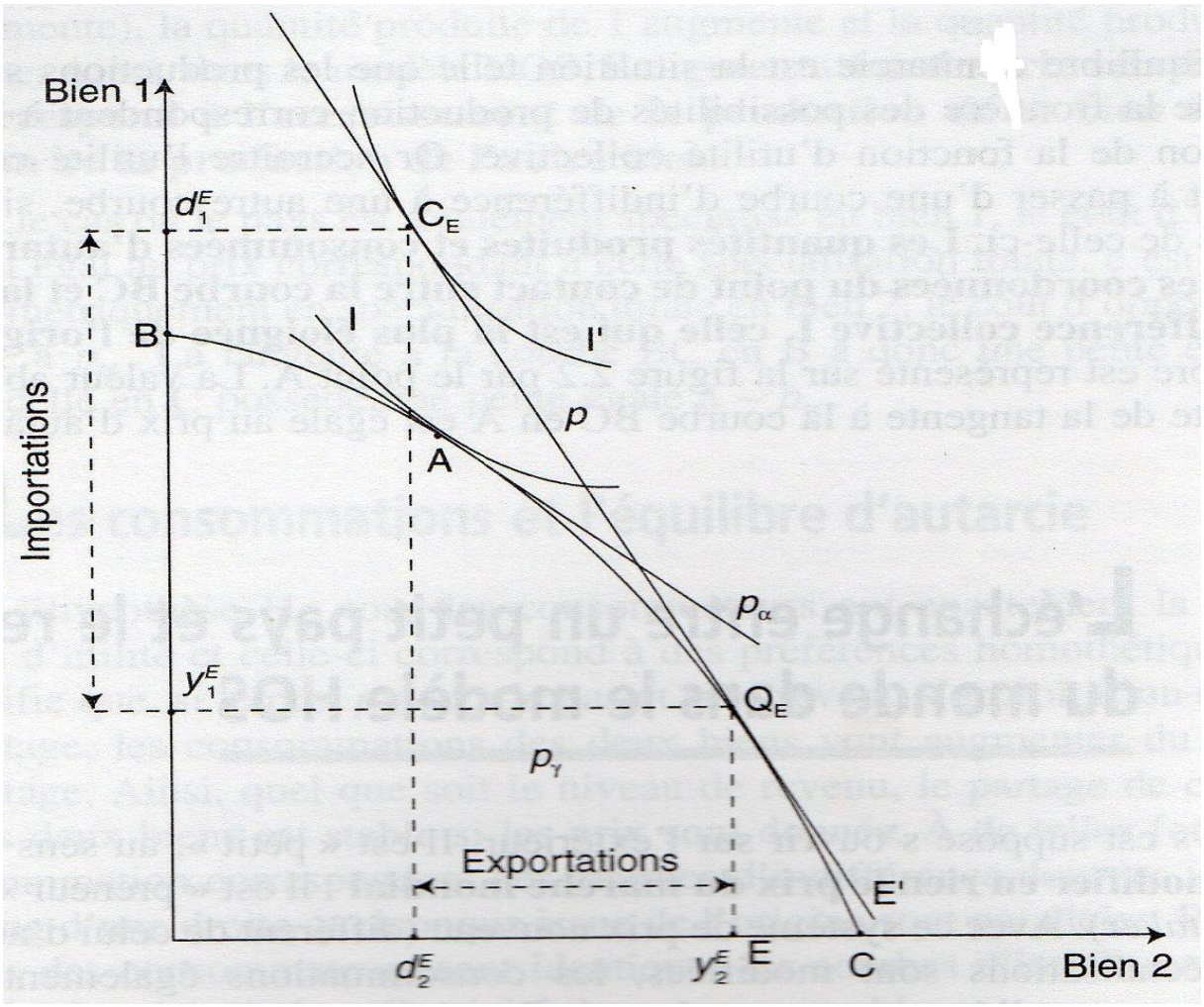

أيضا المنحنى الذي يوضح العلاقة بين P و w/r في اقتصاد مفتوح. ليس Γ في مجموعه ولكن المنحنى 'ZUVZ في المخطط 04[21].

المخطط رقم 04: الأجور و العوائد في حالة اقتصاد مفتوح

[20]L'économie internationale, ouvrage déjà cité, page 36.
[21]L'économie internationale, ouvrage déjà cité, page 37.

نموذج هكشر أولين ساموبلسون.

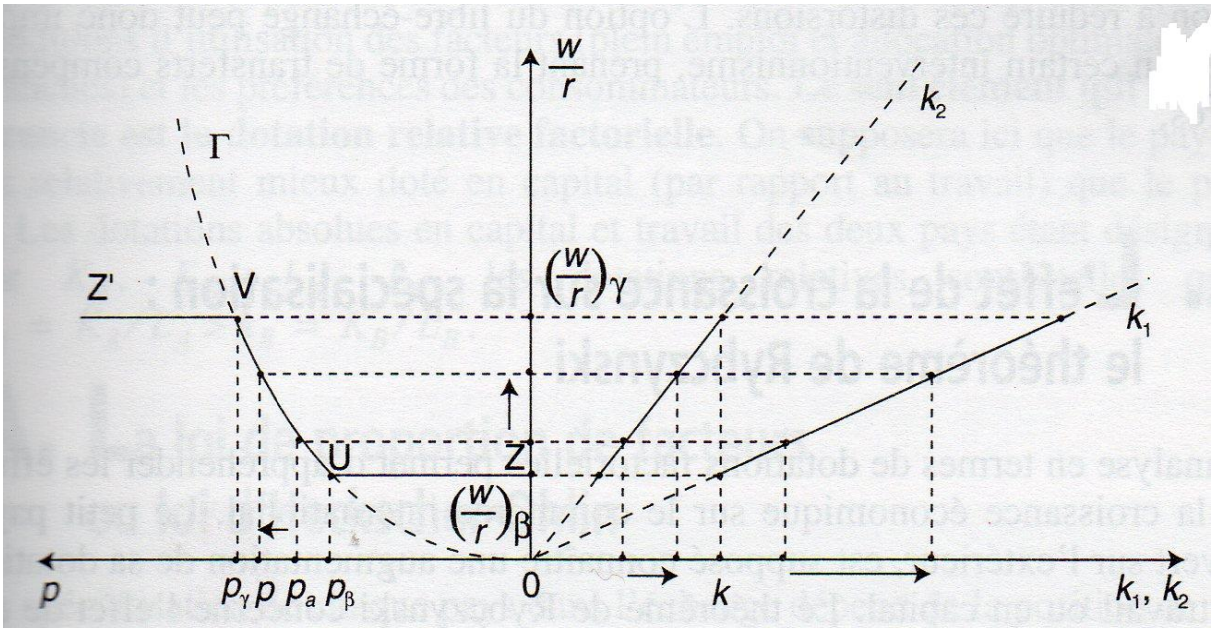

الإنتقال من نظام الاكتفاء الذاتي إلى التبادل الحر يترجم بالتعديلات في الأسعار النسبية للمنتوجات P، المتعلقة ب w/r ، في مثالنا هذا ارتفاع P(الذي ينتقل من P_a إلى P^-) يولد ارتفاع في w/r، و بالتالي K_1 و K_2 من المخطط 4 .في حين w الأجر، يتغير مثل الانتاجية الحدية للعمل في الفرع الأول، و هذا ينمو إذاK_1يرتفع، حيث أن فعل كل عامل، أن يضع كمية كبيرة من الرأسمال ترفع من فعاليته. الأجر يرتفع إذن بالتماثل، r مردود الرأسمال يختلف حسبإنتاجيةالرأسمال. في حين أن هذه الأخيرة تنخفض لما K_1يرتفع. و بالتالي مردوديةالرأسمال تنخفض، يتضح أن العمل هو العامل الأكثر استعمالا من الناحية النسبية في الفرع الثاني الذي يستغل الأسعار ل 2، في حين الرأسمال يتحمل انخفاض عائده. هذا ما وفر مناصب عمل في الدول الضعيفة الدخل.

إن تطور التدفقات الإستثمارية المباشرة من الشمال إلى الجنوب تنمي تخصيص (الهبات) في الرأسمال ناحية هذه الدول، أيضا، التحولات التكنولوجية المرتبطة بالمبادلات أو الإستثمارات المباشرة تنمي التخصص. لهذه الدول في الرأسمال البشري أو العمل المؤهل. الميكانزمات الداخلية لتراكم عوامل الانتاج لها دور هي الأخرى. و بالتالي، منتوجات دول الجنوب و خاصة الدول الجديدة أو ما يسمى الدول المنبثقة les pays émergentes(الموجودة جنوب شرق آسيا و أمريكا اللاتينية) تنافس دول الشمال في القطاعات الرأسمال البشري.

هذه الديناميكية في التخصص الدولي، هذا الإستدراك للجنوب على الشمال يولد اذا ضغط على الشغل و الأجور في قطاعات الصناعة في الدول المتطورة. لكن هذا الضغط يكون قوي خصوصا

و أن القطاع مكثف بالعمل الغير مؤهل حتى لو انتشر بشدة في مجموع القطاعات. و بالتالي يكون العمال الغير المؤهلين هم الذين يعانون عند انفتاح التبادلات.

الجدول التالي يبين ارتفاع حصة الدول في طريق النمو من الصادرات العالمية (IssacJohsua،2006). نمو بطيئ ، لكن قوي و متواصل حتى سنة 2004 أكثر من 40 بالمئة، لكن في هذا الصعود هناك تراجعين، المرة الأولى سنوات الستينات حيث أصبحت اليابان في صف الدول المصنعة، و المرة الثانية في سنة 1980، الناتجة عن التراجع النسبي لدول أمريكا اللاتينية و افريقيا.

الجدول رقم 09:حصة الصادرات العالمية (%)

	1960	1970	1980	1990	2000	2004
PVD	29.6	25.4	34.3	27.9	37.2	40.7
ASIE*	9	5.7	8.3	13.2	19.9	21.4
AL	7.8	5.5	5.5	4.1	5.5	5.1
AFRIQUE	5.1	4.1	4.7	2.5	1.9	2.2

Source : FMI, statistiques financières internationales, annuaires 90,99,2005.

و بالتالي، ستنافس منتوجات دول الجنوب، وخاصة الدول المنبثقة، منتوجات دول الشمال في القطاع الرأس مال البشري، هذه الديناميكية في التخصص الدولي، ستولد اذن ضغط على الشغل و الأجور في قطاعات الصناعة في الدول المتطورة.

من خلال كل ماسبق، يظهر أن التبادل الدولي للسلع هو بطريقة غير مباشرة تبادل لعوامل الإنتاج ما دام ، لإنتاج السلع المصدرة الدول تستعمل العمل و الرأسمال و المواردالطبيعية.

يظهر الشكل التالي، أن هناك ارتفاع للبطالة، في دول OCDE ، عند العمال الأقل تأهيلا من 2 إلى 3 مرات عنه عند العمال المؤهلين و هنا نأخذ مثال ألمانيا، و انخفاض الأجور عند بعض الدول كإنجلترا و الولايات المتحدة الأمريكية.

المخطط رقم 05 [22]

[22] DGTPE (2006) : « mondialisation et marché du travail dans les pays développés », n°96-janv. 2006.

تطور معدلات البطالة حسب مستوى التكوين في ألمانيا

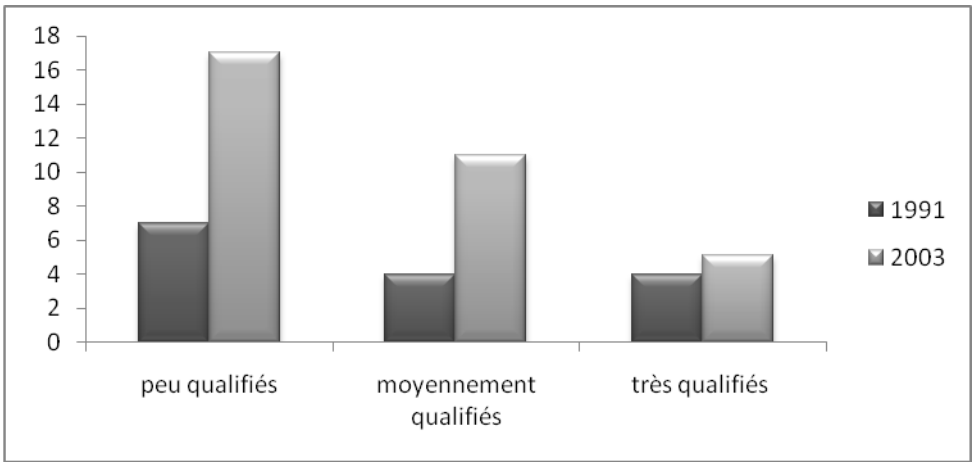

Source: OCDE, regards sur l'éducation 2005

الجدول رقم 10[23]:تطور العائد المتعلق بمستوى التكوين في الولايات المتحدة الأمريكية بأساس 100 للعمال "المتوسطي التأهيل" 1997/2003

	الأقل تأهيلا	الأكثر تأهيلا
1997	70	168
2003	66	172

Source : OCDE , 2005.

يقصد بالمصطلح الأقل تأهيلا، بالنسبة للأشخاص من 25 سنة إلى 64 سنة الذين لديهم مستوى تعليم أقل من الثانوي، الصفة متوسط التأهيل الذين لديهم مستوى باكالوريا، أو باكالوريا +2، و الأكثر تأهيل المتحصلين على مستوى تعليم عالي.

و بالتالي يمكن استخلاص أن تجارة الدول المتطورة مع الدول الفقيرة التي تمنح أجور منخفضة لعمالها المؤهلين يمكن أن تكون طرف في ظهور البطالة و ازدياد الفارق بين أجور العمال المؤهلين و العمال الغير مؤهلين في الدول المتطورة. فرهان التخصص ولد ندرة في اليد العاملة المؤهلة و زيادة في اليد العاملة الغير مؤهلة(Jean-Marie Cardebat، 2002).

في النموذج لهكشر أولين ساموبلسون((DGTPE (2006 يكون من الممكن شرح تباين الأجور في دول الشمال بسبب التخصص. العمال الغير مؤهلين يجدون دائما فرصة عمل عند انخفاض الأجور. في نفس الوقت، اذا وجدت صعوبة في انخفاض الأجور (الأجر الأدنى مثلا) يكون الفعل

[23]Direction Générale Du Trésor Et De La Politique Economique, « prévisions et analyses économiques », n°96 JANVIER 2006

الفوري للتصحيح هو التخفيض في عدد العمال الغير مؤهلين و بالتالي ظهور البطالة عند هذا الصنف من العمال. التباين بين العمل المؤهل و الغير مؤهل لا يترجم الأجر و إنما بالعمل. للبعض هذا ما يفرق بين أوروبا و الولايات المتحدة الأمريكية مقابل نفس المشكل و هذا ما ذهب اليه(krugman , 1995)[24].

من خلال ما سبق، يظهر أن التبادل الدولي للسلع هو بطريقة غير مباشرة تبادل لعوامل الإنتاج ما دام لإنتاج السلع المصدرة. الدول تستعمل العمل و الرأسمال و موارد طبيعية. فمثلا الدولة Aتصدر المنتوج 1 المكثف الرأسمال و تستورد المنتوج 2مكثف العمل، و بالتالي يكون مصدر للرأسمال و مستورد للعمل، و بالتالي يكون البلد الثاني B في الحالة العكسية.

هذه العلاقة ل هيكشر أو لين ساموبلسون تبقى نفسها في الحالة العامة كما تظهر نظرية هيكشر أولين فانيك (vanek) .H.O.V في حالة تعدد السلع، في هذه النظرية لا يُهتم فقط بنوع السلع المستوردة و المصدرة و لكن بقيمة الصادرات و الواردات.

لنفرض أن دولتين، الدولة d المحلية و الدولة الأجنبية e تنتجان أربع سلع بأربع عوامل انتاج L_Q العمل المؤهل، العمل الغير مؤهل L_{nQ} الرأسمال k و الأرض T . دو الإنتاج تكون نفسها في البلدين لكل سلعة، و تتماشا مع الفرضيات السابقة، نفرض أن زيادة التخصيص النسبي للعوامل للدولتين يكون:

$$L_Q^d / L_Q^e < L_{NQ}^d / L_{NQ}^e < K^d/K^e < T^d/T^e$$

في مثالنا هذا، الدولة المحلية مصدر صافي للأرض، و مستورد صافي للعمل المؤهل. ما دام أن هذا البلد متخصص نسبيا في الأرض مقارنة مع الخارج و غير متخصص بكثرة في العمل المؤهل. الدولة الأجنبة تكون في الحالة العكسية. بالنسبة للعاملين الآخرين العمل الغير المؤهل و الرأسمال وضعية كل بلد تتعلق بشروط الطلب.

نظرية ستولبرساموبلسون توضح أن التجارة تحرض على تحركات في اليد العاملة بين القطاعات(Bernard GUIUOCHON, Annie KAWECKI،2006)، بين المؤسسات و حتى داخل المؤسسة نفسها، هذا الإطار النظري يسمح بتحليل آثار التبادل بين الدول المتطورة و التي في طريق النمو أو حالة تحول.

2-2-الآثار الغير مباشرة للإنفتاح على التطور التكنولوجي:

[24]La mondialisation et l'emploi , ouvrage déjà cité, page 10.

أرباح الإنتاجية في القطاعات المفتوحة على المنافسة الدولية لها في الواقع علاقة مع التجارة. ثلاث ميكانيزمات يمكن ذكرها (DGTPE، 2006):

*المنافسة تحرض المؤسسات على الإختراع لمواجهة و تقوية المنافسة.

*تقوي و تحرض على نقل التكنولوجيا عن طريق الإستثمارات المباشرة في الخارج أو عن طريق التكيف مع تكنولوجيات عمل بها في الخارج.

*تقود إلى نمط الإختيار بين الشركات الفعالة (و /أو الأكثر إختراعا).

هذه الميكانزمات لها اثر إيجابي على العمال الذين يملكون مهارات و أصحاب التأهل المرتفع، لأنها تعتمد على الإختراع، و بصفة واسعة داخل المؤسسات.

بين كل من Cortès et Jean(1997)في دراسة قاموا بها عن كل من الو.م.أ. و ألمانيا و فرنسا، أن كل إرتفاع بنقطة واحدة في معدل الواردات في قطاع له أصل من الدول في طريق النمو أو الدول المتطورة يولد بالترتيب إرتفاع ب 1.3 بالمائة و 0.7 بالمائة في إنتاجية العمل الخاصة بهذا القطاع في الدولة المعنية.

في دراسة أجرها كل من keller et Yeaple(2003) قدرت أن 14 بالمائة من أرباح الإنتاجية المسجلة في الو.م.أ. ما بين 1987 و 1996 ناتجة عن الإنفتاح للإستثمارات المباشرة. و بهذا حسب هذين الباحثين دائما، الآثار المنتقلة عن طريق الواردات لا يمكن إيضاحها بسهولة.

من جهة أخرى بين Bontout et Jean(1998)أنه في ايطار نموذج التوازن العام، مع الأخذ بعين الإعتبار النظريات الحديثة للتجارة العالمية، أن أثر عدم المساواة (إنخفاض الأجور الحقيقية للعمل الغير مؤهل، و إرتفاع الأجور الحقيقي لمجموع العمال المؤهلين و الرأسمال) الناتج عن تزايد التجارة شمال/جنوب في البلدان المتطورة مغال فيه عن طريق الأخذ في الحسبان التطور التكنولوجي الداخلي الذي يساهم في تهديم العمل الأقل تأهلا.

تنامي التجارة شمال /شمال لا يعدل من الأجور النسبية للعمال الغير مؤهلين إلا عن طريق الأثر الداخلي الناتج على الإنتاجية لكنها، في كل الأحوال، تنمى من هذه الأخيرة لصالح العمال الغير مؤهلين.

الدراساتالسابقة بينت أن الآثار الناتجة عن التجارة الخارجية لا يمكن إهمالها خاصة على سوق العمل، و بالخصوص عند التعامل مع الدول في طريق النمو. حتى ولو أن التطور التكنولوجي المتدفق عن المنافسة الناتجة عن العولمة، ليس هو المسؤول الوحيد عل ارتفاع الطلب على العمل المؤهل.

3-أثر العولمة على العمل الغير مؤهل في الدول المتطورة:

لما دول الشمال (الدول الغنية) تتاجر مع دول الجنوب(PED)، الأول يصدر منتوجات ذات عمل مؤهل و تستورد سلع ذات عمل أقل تأهيلا. تكون مشترات و منتجة بسعر أقل من طرف دول الشمال قبل أن تمارس التجارة. من هذا المنطلق، و حسب نموذج HOS ، أجور العمال الأقل تأهيلا في الشمال يكون عندهم انخفاض، في حين أن العمال المؤهلين، الذين يستفيدون من انفتاح فروع التصدير، ترتفع أجورهم.

كلما كانت الواردات، منافسة للإنتاج المحلي، تولد انقاص أو انخفاض حاد في العمل في القطاعات المنتجة لهذه الواردات (النسيج، الألبسة، الجلد، إلخ...). هذه التخفيضات تكون أكثر ارتفاعا في حين الأجر يكون غير قابل للإنخفاض، خاصة قواعد الحماية الإجتماعية (الأجر الأدنى المضمون).

تجارة الدول المتطورة مع الدول الفقيرة التي تمنح أجور منخفضة لعمالها المؤهلين ساهمت في ظهور البطالة، ازدياد الفارق بين أجور العمال المؤهلين و العمال الغير المؤهلين في الدول المتطورة، بين بداية 1980 و بداية سنوات 2000.

حسب دراسة (FMIلسنة 1998)، من 1970 إلى 1994، الواردات الصافية التي منشأها الأصلي الدول الناشئة قد حذفت، بطريقة مباشرة أو غير مباشرة (مع إرتفاع الإنتاجية)، 1.6 بالمئة من العمل الصناعي في الدول الأوروبية. هذه التخفيضات لا تمثل سوى جزء بسيط من انخفاض العمل في قطاعات السلع الصناعية، كما يبين (Fontagne L. et J.H. Lorenzi, 2005)،حسب هذا التقرير، إسهام الواردات من الدول الناشئة في انخفاض العمل المتعلق بالصناعةبين 1970 و 2002، كان بالمتوسط 15.3 بالمئة من مجموع الدول المتطورة و ب 9.7 بالمئة في فرنسا، 16 بالمئة في الولايات المتحدة الأمريكية، و 20 بالمئة باليابان، لكن هذه التخفيضات في العمل تسارعت في بداية القرنXXI^{e}و كان تركيزها على بعض القطاعات.

و حسب تقرير للعولمة سنة 2007[25]،في سنة 2005، أصبحت الصين رابع قوة عالمية، مع أكثر من 5% من الناتج الداخلي الخام العالمي، و هي بذلك تزاحم ألمانيا بنسبة 6.4 بالمئة، الهند تحتل المرتبة العاشرة ب 1.7 بالمئة وراء اسبانيا ب 2.4 بالمئة، و ظهرتا كقوتين جديدتين في التبادلات الدولية.

[25] www.rdv-mondialisation.fr/Les dossiers de la mondialisation « "mondialisation et grands pays émergents: la concurrence de la chine et de l'inde détruit-elle des emplois?"/dossier n°07/septembre 2007.pdf.

فخلال العشر سنوات الأخيرة حصة الصين في صادرات المنتوجات الصناعية ارتفعت بثلاث مرات كانت 10 بالمئة سنة 2005، و الهند ارتفعت حصتها بأربع مرات في صادرات الخدمات،2 بالمئة سنة 2005.

بروز هاتين القوتين الجديدتين في السوق العالمي قد أخل بالتبادلات الدولية، فقد سارعت في فقدان مناصب العمل في القطاع الصناعي في الدول الأوروبية الواردات التي منشأها دول ذات أجور منخفضة تفقد أو تهدم حوالي ثلاث مرات أكثر مناصب عمل منها من الواردات التي أصلها دول غنية. بالإضافة، أن المناصب المفقودة في قطاع الصناعة تتحول حول قطاع الخدمات. و الذي أصبح يتوسع أكثر فأكثر.

الأثر العام على الشغل في الدول المتطورة يتعلق بسوق العمل، بقدرته على خلق مناصب عمل جديدة التي تتجاوب مع احتياجات اقتصاديات الدول المنبثقة و تتكامل مع مناصب العمل المفقودة، فلا توجد هناك علاقة مباشرة بين وزن الواردات التي منشأها الأصلي الصين و معدل البطالة في الدولة، في الدنمارك مثلا تستورد من الصين 1.4 بالمئة من الناتج المحلي الخام سنة 2005 أكثر من فرنسا 1.2 بالمئة، لكن معدل البطالة منخفض.

الإقتصادي (RICHARD FREEMAN2005)، يبين أنه بين 1980 و 2000، الإندماجالإقتصادي العالمي لكل من الصين الهند و روسيا نقل عدد العمال المتحركون من 1.5 مليار إلى 3 مليار فرد، مغيرا جذريا للعلاقة بين الرأسمال و العمل، فهناك مرتين أكثر عمال في حالة تنافس على العمل، و هذا ما سيؤدي إلى انخفاض الأجور على المستوى العالمي،عدد السكان العالمي في سن العمل ارتفع فعليا منذ 30 سنة و إذا رجحناه مع ارتفاع مشاركة الدول في السوق العالمي، فهي تتضاعف كل 15 سنة. في المستقبل، الضغط الممارس من قبل الصين سينقص لأن معدل انفتاحه سيستقر و الأجور ستعاود الإرتفاع.

Paul Samuelson (2004)، يقدر أن حالة الصين يمكن أن تجعلنا نعيد النظر في نظرية المزايا المقارنة، مبدأ" رابح/رابح"، الذي كان سبب التبادلات التجارية. ان تركيز دول الجنوب على منافسة دول الشمال في بعض الفروع، يحملها مسؤولية تراجع وضعية العمال الغير مؤهلين في دول الشمال و هذا ما يعارض نظرية ستوبلرساموبلسون.

بين من جهته (strauss-kahn، 2003)في فرنسا حوالي 25 بالمئة من الصدمة يتحملها العمال الغير مؤهلين بين 85 و 1993، الشمال تخلى شيأفشيأ عن الأعمال البسيطة. و هذا أيضاhizen،

hine وcoujيبينون أن انجلترا، بين 1982 و 1997، ثلث عدم المساواة في الأجور بين العمال الغير مؤهلين و المؤهلين يتولد من l'outsourcing بمعنى واسع(الواردات ، التوطين ,soustraitance).

3-1-تحولات الشغل بين أو داخل القطاعات:

استعيد النمو الأمريكي بعد أزمة طويلة سنة 2001، لكن دون خلق مناصب عمل. المعايير الجبائية و الليبرالية للرئيس بوش كانت غير قادرة على تخفيض البطالة، و العولمة(بمعنى المنافسة الصينية و أثرها على عجز الميزان التجاري الأمريكي) دفع ثمنها ملايين من الأمريكيين بدون عمل.

مع ظهور الثورة التكنولوجية، حدث فقدان كبير لمناصب العمل خلال الكساد لسنة 2001. و ارتفع عدد الخسارات بسرعة. قطاع الصناعات لوحده فقد حوالي 3 ملايين منصب عمل بين 2000 و 2003 (Michel-henry Bouchet, CERAM, Sophia-Antipolis،2005) . سنة 2005 وصل معدل البطالة إلى 5.1بالمائة، و كان هذا أدنى معدل منذ سنة 1970، و هو منخفض مرتين عن ما هو في فرنسا 10 بالمائة، سنة 2004 كانت السنة التي خلق فيها أكبر عدد من مناصب العمل منذ سنة 1999، حوالي 2.2 مليون منصب عمل جديد. بداية سنة 2005 عرفت انطلاقةفي خلق مناصب بمستوى يفوق 260.000منصب في شهر فيفري، المدة المتوسطة للبطالة انخفضت خلال 9 أسابيع و نصف و عدد الذين كانوا في بطالة طويلة الأجل (مدة تفوق 15 أسبوعا) لم يمثلوا سوى 36 بالمائة من المجموع(ACOSTA FRAZER A.HEDERMAN R.S.، 2005).أقل من 12 بالمائة من السكان دون عمل كانوا منذ بداية السنة.

في فرنسا بلغ معدل البطالة حوالي 10 بالمائة منذ حوالي عشرين سنة، في حين دول OCDE استطاعوا أن يرجعوا معدلاتهم الى حوالي 6.7 بالمائة. انجلترا خفضت معدل البطالة الى 4 بالمائة سنة 2005، فقط ثلاث دول لها معدل أكبر من فرنسا و هي بولونيا، سلوفاكيا، و إسبانيا. لكن الدولتين الأولتين هما من دول NDI التي لا تزال في مرحلة برامج التصحيح الهيكلي، و إسبانيا لا تزال تدفع ثمن الإنتاجية الجد مرتفعة منذ حوالي عشرين سنة و الرفع من مستوى اقتصادها الى المستوى الأوروبي.

معدل البطالة للأقل من 25 سنة وصل إلى أقصى حد هو 23.5بالمائة في فرنسا. معدل الشغل للفرنسيين بين 55-64 سنة ليس سوى 39 بالمائة، 51 بالمائة بالمتوسط بالنسبة لدول 56OCDE بالمائة في انجلترا، و 60 بالمائة في و.م.أ.

يمكن قياس مرونة سوق العمل عن طريق حساب مدة البقاء بدون عمل. البطالة لمدة طويلة تعكس صعوبة البطال على تحسين معلوماته، لتنقل نحو منطقة أكثر ديناميكية أو إلى قطاع آخر .

إن رهان التخصص يولد ندرة في اليد العاملة المؤهلة و زيادة في اليد العاملة الغير مؤهلة، إعادة التوازن في سوق العمل حسب نظرية هيكشر أولين ساموبلسون عبر انخفاض الأجور المتعلقة بالعمل الغير مؤهل و بالتالي نمو عدد العمال الغير مؤهلين في مجموع القطاعات في اقتصاديات الشمال (Jean-Marie Cardebat،2002).

لكن عوض الرفع، من معدل عمال الغير مؤهلين / عمال مؤهلين انخفض منذ 1980 في معظم الدول الصناعية. انخفض من 5 بالمائة إلى 15 بالمائة في القطاعات المنيفاكتوريا الأساسية الأمركية من 1980 إلى 1990، (FrançoisetNelson ,1998).

بالإضافة لذلك، الشركات العابرة القارات الأمريكية ركزت نشاطاتها الإنتاجية في المكسيك، نتيجة ظاهرة ما يعرف بالتوطين[26]،على حساب التبادلات مع فروعها المتواجدة في البلدان المتطورة و الأخرى المتواجدة في أمريكا اللاتينية. بين 1983و2000 ، الشغل إرتفع بحوالي 1 بالمائة في الفروع الأمريكية المتمركزة في الدول المتطورة مقابل 60 بالمائة في الدول في طريق النمو، بالمقابل، معدلات الصادرات لفروعها في البلدان نحو الو.م.أ. جد مرتفعة: 25 بالمئة بالنسبة للفروع الموجودة في آسيا و نحو 40 بالمائة بالنسبة للفروع المتواجدة في المكسيك.

الجداول التالية تعطي معطيات دقيقة حول الواردات الفرنسية. نلاحظ أنه ما يقارب النصف من الواردات لها أصل من المنطقة المحيطة للإتحاد الأوروبي هي من التجارة بين المجموعات، ما معناه أن خارج السوق منظم من طرف المؤسسات حصة الواردات ما بين لمجموعات الواردات من الصين ترتفع إلى 70 بالمائة. الواردات الفرنسية ذات أصل من الدول المنبثقة و أوروبا الشرقية هي نتيجة للتقسيم الدولي للعمل المعمول به من طرف الشركات. الواردات ذات المنشأ من شمال أمريكا و الإتحاد الأوروبي هي أيضا نتيجة منظمة الإنتاج من طرف المؤسسات المتعددة الجنسيات. على المستوى العالمي ، 40بالمائة على الأقل من التبادلات التجارية هي تبادلات بين المؤسسات و بين الفروع، المنجزة خارج السوق .

الجدول رقم 11[27]

تطورات الشغل في الفروع[a] الخاصة بالشركات الأمريكية

	1983	2000	%التطور
الدول المتطورة	2871900	2904500	1.1+

[26]سوف يعطى تعريف كامل و شامل لهذا المصطلح في المبحث الثالث من هذا الفصل.

[27] Julien MIANNAY (2007), «l'industrialisation des pays émergents :autonomie de l'émergence ou émergence d'une nouvelle dépendance ? »,pdf.

الدول في طريق النمو	1357700	2162900	59.3+
المجموع	**4229600**	**5067400**	**19.8**

	واردات الشركات الأم الأمريكية من فروعها[a] في الخارج (%)			الصادرات للشركات الأم الأمريكية من فروعها[a] الخارجية (%)		
	1983	2000	الفارق	1983	2000	الفارق
الدول المتطورة	63.5	58.7	4.8–	80.0	64.8	15.2–
آسيا في طريق النمو	16.1	16.7	0.6+	9.3	13.7	4.4+
المكسيك	4.5	20	15.5+	4.5	16.4	11.9
باقي أمريكا اللاتينية	9.7	3.4	6.3–	4.3	4.5	0.8–
باقي الدول في طريق النمو	9.7	3.4	6.3–	0.9	0.6	0.3–
مجموع الدول في طريق النمو	36.5	41.3	4.8+	20.0	35.2	15.2+
العالم	**100.0**	**100.0**		**100.0**	**100.0**	

	معدل الصادرات نحو الو.م.أ. للفروع[a] من الشركات الأمريكية، مقارنة مع مجموع مبيعاتها(%)		
دول التوطن	1983	2000	الفارق
الدول المتطورة	10.6	12.3	1.7+
الدول في طريق النمو	16.9	24.4	7.5+

حيث آسيا	44.0	25.1	18.9-
حيث أمريكا اللاتينية (خارج المكسيك)	5.7	10.4	4.7+
حيث المكسيك	16.1	39.4	23.3+
المجموع	**11.6**	**15.3**	**3.7+**

a :filiales dont la majorité du capital est détenue par les firmes américaines.Industriemanufacturière.

Source :BEA :operations of U.S. parent companies and their foreign affiliates,1983,2000;cite in pottier(2003)

حصة الواردات الفرنسية ما بين الشركات حسب الجهات في 2005 (%)	
أمريكا الشمالية	47
الصين	71
أوروبا الشرقية	54
ALENA	78
UE à quinze	81

Lecture:47% des importations en provenance d'Afrique du nord se font entre filiales d'un même groupe.

Source : Aubert et Sillard (2005).

في فرنسا حصة العمل الغير مؤهل في مجموع العمل تنتقل من 33 بالمائة سنة 1984 إلى 29 بالمائة سنة 2000(AudricLerenardEtTanay2000). مع التذكير أن في هذه الدول العمل الغير مؤهل يرتفع منذ منتصف سنة 1999 بعد التحريض على خلق مناصب عمل غير مؤهلة في الخدمات.

هذه الإحصائيات تعارض نظرية هكشر أولين ساموبلسون، إلا أنه مع ظهور بطالة عند العمال الغير مؤهلين، الذي يبقى مقبول. ارتفاع عدد العمال المؤهلين في الإقتصاد يمكن أن يفهم توازيا مع تطور التخصص و زيادة أهمية الفروع التي لها عمل مؤهل مكثف في اقتصاديات الشمال. في هذا الإطار(Jean-Marie Cardebat،2002)، يجب التركيز على التحولات بين القطاعات لليد العاملة المؤهلة للقطاعات في حالة ركود نحو القطاعات في حالة توسع. العمال الغير مؤهلين المسرحون من القطاعات في حالة ركود لا يوجدون سوى جزئيا في القطاعات في حالة توسع.

$$\Delta L_q=\sum \Delta L_i.\acute{L}_{qi}+\sum \Delta L_{qi}.\acute{L}_i$$

حيث:

L_i: يمثل حصة العمل في القطاع i من مجموع العمل في البلد.

L_{qi}:حصة العمل المؤهل في الشغل في القطاع i

$\acute{L}_{qi}$:تمثل المتوسط في الفترة المدروسة.

عند ارتفاع حصة العمال المؤهلين في الإقتصاد يمكن أن ينتج عن نمو مهم في القطاعات التي تحتاج إلى يد عاملة مؤهلة على فرص عمل أخرى. في سنة 2003 أكثر من ثلث الفرنسيين البطالين دامت مدة بطالتهم أكثر من سنة، مقابل 30 بالمائة في متوسط دول OCDE و فقط11.8بالمائة في و.م.أ..

يرجع السبب الأول للتجارة العالمية و بالأخص للتخصص، الذي يقتضي تحرك اليد العاملة بين القطاعات في تراجع و الأخرى في حالة توسع. الثاني يرجع للتطور التكنولوجي الذي يبرر التحركات العمالية بين القطاعات، حيث يفضل الطلب على العمل المؤهل في كل القطاعات، و هو الحالة بالنسبة للإعلام الآلي الذي أصبح يستعمل في كل القطاعات.

تكلفة البطالة في فرنسا من ناحية ميزانية الدولة، يمكن ملاحظتها بحجم النفقات العمومية الموجهة لها و مقارنتها مع الأشخاص الموجهة لهم. حوالي 70 مليار اورو سنويا، هذه التكلفة أعلى ب 3 بالمائة في الناتج الداخلي الخام. و هو موجه للموظفين المشتركين في المساعدة على العمل، اتفاقيات الشباب، المساعدة على التكوين، تعويضات البطالة،...الخ، وهو من بين التكاليف الأكثرارتفاعا في OCDE، باستثناء الدول المنخفضة، فنلندة و ألمانيا. و يمكن مقارنة هذه الكلفة في الميزانية مع حجم الأشخاص دون إعانات. هذا الأخير في فرنسا يناهز 15 بالمائة من مجموع اليد العاملة النشيطة. هذا ما ساعد على الحد من ظاهرة حذف مناصب العمل الأقل تأهيلا، بين 1982و 1994، العمل الأقل تأهيلا عرف إنخفاضا منتظما (−800000 ما يعادل 4.4 بالمائة من الشغل المؤجور سنة 1982) في حين بين 1994 و 2002 عرف نموا سريعا مسجلا بذلك +400000 منصب عمل,(2004) Cf. Gafsi et all).و بذلك نقيس ضعف مرد ودية النفقات العمومية مقارنة مع دول أخرى.

في دول إقتصادياتOCDE، أصبحت الصناعة تقل، في حين أن الدول في طريق النمو أصبحت إما اقتصاديات مصنعة مثل دول NPI، أمريكا اللاتينية و أوروبا الشرقية، او مهيكلة و متخلفة مؤسساتيا مثل دول أفريقيا و الكارايبي .

إنخفاض حصة الصناعة في الناتج الداخلي الخام هي ظاهرة يتقاسمها دول OCDE (Michel-henry Bouchet, CERAM, Sophia-Antipolis، 2005) منذ بداية عشرية 70. و يظهر هذا جليا في ألمانيا، اليابان، و إنجلترا. في بداية القرن 20 م، 60 بالمائة من الناتج الداخلي الخام الأمريكي من

الفلاحة و فقط 22 بالمائة من الخدمات. الحربين العالميتين غيرتا هيكل الناتج الداخلي الخام، في سنة 1947، 29 بالمائة من اليد العاملة كانت موجودة في الصناعة، و فقط 8 بالمائة في الفلاحة، في 2002، قدرت 80 بالمائة من الوظائف في قطاع الخدمات و ليس أكثر من 1.2 بالمائة في قطاع الفلاحة. البطألإقتصادي سنة 2001 عزز هذه الظاهرة في و.م.أ. فقدان الوظائف في قطاع الصناعة بين2000 و 2003 ووصل إلى 2.85 مليون شخص. و هي تخص نشاطات النسيج، السلع التجهيزية و الإلكترونية. هذا الانخفاض في المناصب عوض بخلق وظائف في قطاع السياحة، الخدمات المالية، التعليم و الصحة، الحكومة.

الدراسات تبين أنه بين 2002 و 2020 ، (الخزينة الإقتصادية 2007)، سيرتفع الشغل في قطاعات الكيمياء، النقل و الآلات و التجهيزات مع خلق مناصب شغل تفوق 10 بالمائة. على العكس، الشغل سيتناقص في القطاعات الأخرى الصناعية و بخاصة صناعة النسيج.من اليوم إلى غاية 2020، تخصص الشركاء الأوروبيين في القطاعات التي يملكون فيها مزايا مقارنة و قوة الإحلال رأسمال/عمل في هذه القطاعات (المعرفة هنا بالتقدم التكنولوجي) يجب أن تعدل بطريقة مخففة في الطلب على العمل حسب التأهيل. التقديرات تبين أن العولمة ستكون لصالح العمال الأكثر تأهيلا على حساب العمال الأقل تأهيلا. هذه الآثار ناتجة عن التخصص الناتج عن التجارة أكثر من التقدم التكنولوجي المولد.

قارن آثار التجارة و التبادل التكنولوجي على فوارق الأجور فيالو.م.أ. خلال فترة عشرين سنة، إلا أن التأقلم مع التكنولوجيات و ارتفاع الإنتاجية له تأثير قوي 5 مرات من منافسة الواردات من الدول التي فيها انخفاض أجور (WILLIAM CLINE).

التكنولوجيا و الآلاتأثرا كثيرا و بقوة على الصناعة و على قطاعات أخرى كالخدمات. النتيجة، الأسعار تنخفض، و الحصة القطاعية للصناعة تنخفض في الناتج الداخلي الخام، حتى أن الإستهلاك ينتقل نحو سلع غير مادية، لصالح الخدمات.المخطط رقم 06[28]التالي يبن تطور الطلب على العمل المؤهل لغاية 2020.

ارتفعت حصة قطاع الخدمات في الناتج الداخلي الخام الفرنسي بسرعة لتصل إلى 72 بالمائة سنة 2004 مقابل حوالي 45 بالمائة سنة 1960. حصة الخدمات في مناصب العمل الكلية تمثل اليوم حوالي ¾ .في آن واحد، حصة الصناعة من التوظيف العام انخفضت بأكثر من الثلث سنة 1960 و هي تمثل فقط 22 بالمائة سنة 2004.

[28]Trésor-éco (2007), « effets des nouvelles caractéristiques de la mondialisation sur les marchés du travail européens », n°11 mars 2007.

هذا التطور الخدماتي مشترك في كل دول OCDE ، دراسة لCAEلاحظت أن في فرنسا سجلت تخلي عن الصناعة بصفة كبيرة و التي تتعلق بظواهر داخلية بالخصوص الأثر السلبي لإنخفاضالإستثمار. فرنسا في بداية القرن 20 كانت فلاحية، بعد الحرب العالمية الثانية حتى بداية سنوات 1960، كانت أكثر صناعيا. و هي اليوم أكثر خدماتيه. الخدمات تحتل مكانة غالب في الناتج الداخلي الخام و الشغل، الإعنات المالية للقطاعات التي فقدت السرعة (النسيج، الفلاحة، الفحم،....)، فعمقت السلطات العجز في الميزانية دون التغير الدائم في المعادلة بين العرض و الطلب في الشغل. أحلت التصحيح الهيكلي، المحتم و الضروري، السوسيو اقتصادي الغير مرن لإستهلاك السلع و الخدمات في القرن 21.

المخطط رقم :06

تطور الطلب على الشغل حسب التأهل في الصناعة المانيفاكتورية بين 2002-2020

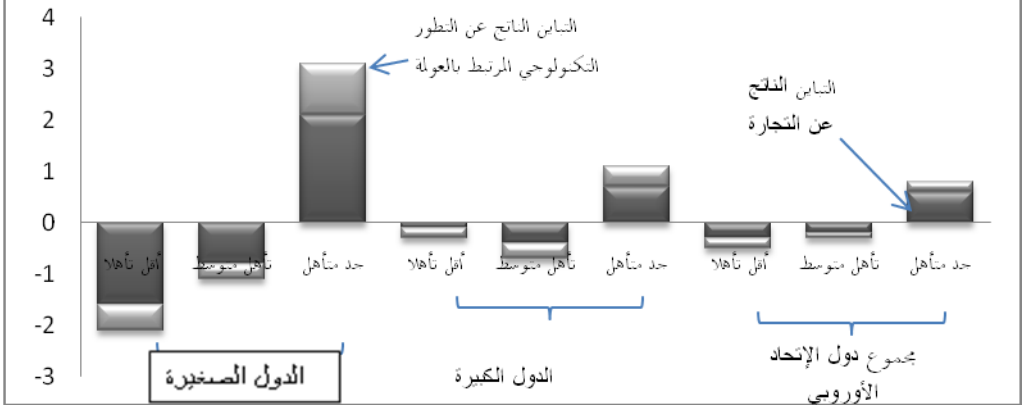

Source :STAN(OCDE) enquête emploi (INSSE),projectionDGTPE.

المخطط التالي يبين انخفاض حصة الصناعة و مصاحبة ارتفاع قطاع الخدمات خلال عشرية 1990 في أوروبا الغربية .

المخططرقم 07[29]:ارتفاع مشاركة قطاع الخدمات في الناتج الداخلي الخام بين 1991-2003

[29]« La globalisation » ouvrage déjà cité, page 226.

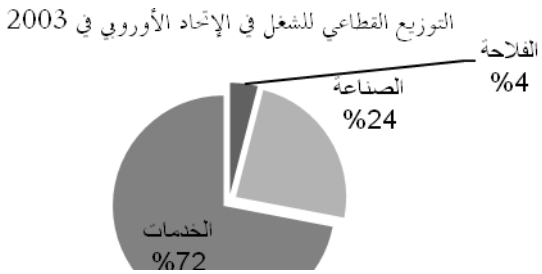

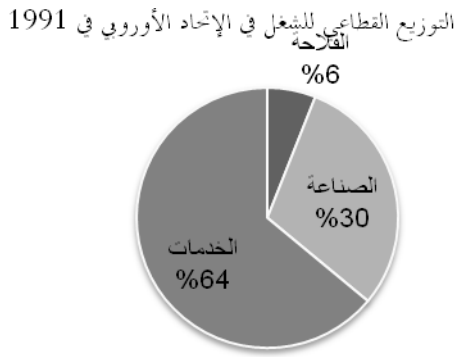

المصدر:OCDE و الإتحاد الأوروبي

الجدول رقم[30] 12

القطاعات الأكثر تأثرا بالواردات المباشرة من السلع الصناعية ذات المنشأ من الدول المنبثقة

حصة الواردات ذات المنشأ من الدول المنبثقة من الواردات الصناعية المباشرة في القطاع

%	1993	2000	2003	2005
ألبسة و جلود	45.6	51.7	57.9	72.3
تجهيزات منزلية	18.2	25.2	39.0	38.5
تجهيزات إلكترونية و كهربائية	10.4	26.6	23.8	27.3
النسيج	13.9	21.9	25.7	27.3
الكيمياء، caoutchouc، البلاستيك	6.0	8.5	12.0	11.4
التعدين	18.8	20.7	20.6	17.2
مركبات إلكترونية	11.5	25.6	26.3	34.9
مجموع الصناعة المانيفاكتورية	9.4	15.1	15.8	16.9

[30]SESSI « l'industrie en France et la mondialisation »(2006.)

Champ :entreprises industrielles de 20 salariés et plus
Sources : douanes ,sessi-EAE

في دراسة قامت بها L'economicpolicyinstitute(MICHEL-HENRY BOUCHET , CERAM Sophia-Antipolis ،2005) بقياس أثر التجارة مع الصين على الشغل في الو.م.أ. من مقاربة قطاعية و جهوية مفصلة، استخلصت هذه الدراسة أن الواردات من منشأ صيني منذ 1989 حرضت على الغاء الإنتاج الوطني بما يعادل 1.5 مليون شغل. و هو يخص بالخصوص قطاع الصناعات و تقسيم الوظائف المؤهلة. بالمتوسط السنوي، البطالة الناتجة عن "صنع في الصين" ستكون حوالي مئة ألف منصب عمل. و بينت أن القطاعات المهددة بالخطر الصيني هي التي توظف العمال أقل كفاءة في سنوات 1980 (النسيج ، الجلد، الأحذية، الملابس)، و القطاعات مثل (الإلكترونيك، الإعلام الآلي، تجهيزات الإتصالات). التحليل يعتمد على أن أثر المضاعف بين التجارة و العمل، ايجابي فيما يخص الصادرات، سلبي في ما يخص الواردات. عجز الرصيد التجاري يعطي أثر المضاعف من 1 إلى 12، هذا يعني عجز تجاري بمليار دولار يؤدي إلى فقدان إلى أكثر من 12 ألف عمل في و.م.أ..

هذه النتيجة أكدت بطريقة غير مباشرة من دراسة قام بها MICKINSEY،(MICHEL-HENRY BOUCHET CERAM Sophia-Antipolis،2005) وهي تظهر أن مناصب العمل التي فقدت في الو.م.أ. كانت ناتجة ليس لعجز تجاري مع الصين و لكن نتيجة انخفاض الطلب العام، المحلي و الخارجي. و هي تظهر أن فقط 11 بالمائة من 2.85 مليون منصب عمل مفقود من قطاع الصناعة (يكون حوالي 314.000منصب في 4 سنوات) متعلقة بالتجارة العالمية، زيادة على انخفاض الصادرات منه عن ارتفاع الواردات. هذا الانخفاض في الصادرات أصله في ضعف هيكل معدل الادخار الأمريكي. على العموم، أثر النمو الضعيف للطلب الداخلي، مضافا إلى أرباح الإنتاجية و قوة الدولار إلى غاية 2002، تشرح الجزء الكبير من فقدان مناصب العمل. بالخصوص، ارتفاع الإنتاجية لعبت دور هام في العمل حيث أنها لم تتصاحب مع ارتفاع جزئي في الطلب، لأجل معدل نمو معين للإنتاجية (مقاسة بالعلاقة بين التباينات الإنتاج و العمل)، الإنتاج يجب أن يرتفع على الأقل بنفس الريتم حتى لا يؤدي إلى انخفاض الشغل.في حين انخفاض الطلب الكلي الداخلي و الخارجي في محيط ترتفع فيه الإنتاجية انجر عنه، ميكانيكيا، ارتفاع البطالة حتى نهاية 2003. وراء ذلك، أثر تغير مقاييس جبائية و ارتفاع الدولار أدى إلى قفزت في الإقتصاد مع خلق مناصب عمل بين 2004 و 2005.

حافظت معدلات النمو العالمية على مستوياتها في الثلاثي الأول (2008OCDE)، الطلب على الواردات تزايد ب 6.7 بالمائة في السنة، هذه الديناميكية في التبادلات مستودة بصفة كبيرة للدول المنبثقة +11.5 بالمائة في السنة في الثلاثي الأول سنة 2008. بين 2005 و بداية 2008، صادراتها ارتفعت ب 39 بالمائة، بثلاث مرات أكثر في منطقة OCDE. النمو في هذه البلدان لا يتسارع بقوة،

لكن بقي محافظا على رقمه 8 بالمائة. فهي تستفيد إما من ريع (مصدروا السلع القاعدية) أو من قابلية المنافسة للتكلفة ملائمة (مصدروا السلع الصناعية). في السنوات الأخيرة، الدول الأسيوية ، وجدت هي الأخرى بدائل للنمو لتعويض التباطؤ في الواردات الأمريكية، بواسطة العملة الصعبة تحت تقدير و تدعيم الطلب الداخلي الذي يساعد أكثر و أكثر نموها.

خلاصة المبحث:

على العموم، كان للعولمة الأثر المباشر على أسواق الشغل في الدول المتطورة من خلال تأثيرها على العمل الغير المؤهل و الذي أصبحت السلع المستوردة من الدول ذات الميزة في إنخفاض الأجور تحتل مكانة في الأسواق الأوروبية هذا ما دفع بالعمال في انتقال مستمر بين القطاعات، من جهة أخرى، ساهمت هذه الظاهرة في احداث تفاوتات أجرية.

المبحث الثالث: أثر التوطين على سوق العمل الدولي:

تغيرت طبيعة التجارة الدولية منذ نظرية المزايا المقارنة المعروفة من طرف اقتصادي القرن التاسع عشر، حيث كانت التجارة في تلك الفترة محصورة على السلع النهائية. عبر الزمن، تطورت التجارة الى مستويات التخصص في سلسلة التموين العالمية. في الأصل التجارة هي عملية أساسا تقوم بين دول تمتلك قدرات انتاجية مختلفة، معتمدة عادة على موارد طبيعية مختلفة، في 1960، التجارة كانت بين الدول المتطورة، متبادلة بذلك أنواع من المنتوجات شبه المتماثلة. نحو سنوات الثمانينيات، ظهرت عدة دول كالنمور الأسيوية، و اصبحت هذه الأخيرة تمول الدول المتطورة بمنتوجات وسيطية بتكلفة ضعيفة و بأكثر تخصص.

وقد لعبت الإستثمارات الأجنبية المباشرة دورا مفتاحيا في نمو هذه الإقتصاديات، التي حصلت على مكانة في شبكات الإنتاج العالمية و الموجهة خاصة من طرف مؤسسات متعددة الجنسيات أمريكية أو يابانية.

1-التوطين:

هناك عدة تعريفات للتوطين، نكتفي بذكر البعض منها :

- التوطين (Jean-Marie Cardebat،2002)هو" نقل نشاطات اقتصادية من التراب الوطني نحو تراب دولة أخرى".
- أيضا دراسة قام بها (P. Aubert et P .Sillard, 2005 ما بين 2004-2005)أعتبراأنه إذا لاحظنا انخفاض حاد في الإنتاج لمؤسسة، إنخفاضمتزامن في الشغل و تغير في التبادلات الخارجية (إنخفاض الصادرات أو إرتفاع الواردات)، إذن هناك مؤشر أن المتعامل الإقتصادي قد وطن جزء أو كامل نشاطه.في دراستهمهذه ، التي اهتمت بمرحلة سابقة سنة 2000 ، ثم مرحلة 2000-2003، بين المحللون أن 150000 هو عدد مناصب الشغل المفقودة في كل سنة نتيجة التوطين، في حين تخلق 8500 منصب عمل جديد في الدول المنبثقة.

التوطين هو إذن نقل النشاط من مكان إلى آخر. ما كان ينتج في البلد "أ" يتحول إلى البلد "ب". المؤسسة أو المجموعة التي تأخذ هذا القرار تحتفظ بنفس الإنتاج لكنها تغير المكان. مكونات الإقتصاد الكلي لا تأخذ بعين الإعتبار هذا التغيير على مستوى المؤسسة.

و بالتالي فكرة التوطين هذه تأخذنا إلى فكرة الإستثمار الأجنبي المباشر. و الذي ذهب بعض الكتاب إلى تعريفه بأنه "تكوين منشأة أعمال جديدة، أو توسيع منشأة قائمة، وذلك عن طريق مقيمي دولة معينة ضمن حدود دولة أخرى"[31]. أو أنه نشاط استثماري طويل الأجل يقوم به مستثمر غير مقيم في بلد مضيف، بقصد المشاركة الفعلية أو الإستقلال بالإدارة و القرار، و انتهى آخرون إلى تعريفه بأنه" الحصة الثابتة للمستثمر المقيم في اقتصاد ما في مشروع مقام في اقتصاد آخر".

2-أثر التوطين على الأجور في الدول المتطورة:

إذاأرادت المؤسسات القيام بتحويل نشاطها كليا أو جزئيا، تكون متزامنة بذلك مع فقدان مناصب عمل في قطاع معين. (MESSERLIN(1995،درس 38 قطاع فرنسي خلال الفترة 1988-1992، هذا الإقتصادي أنشئ جدول حيث يوجد معيارين يتقاطعان خلال كل قطاع: تطور الشغل و شدة الإستثمارات الأجنبية. هناك علاقة إيجابية موجودة بين شغل القطاعات الفرنسية و شدة الإستثمارات الأجنبية المباشرة الفرنسية. هذه الإستثمارات المباشرة هي أساسا منجزة من خلال قطاعات خلقت مناصب شغل. نلاحظ أن القطاعات التي فقدت مناصب شغل تكون نسبيا قد قامت باستثمارات أجنبية في الدول ذات الأجر الضعيف أكثر منها في الدول المصنعة. بالمقابل، الحالة

[31]الكاساني، بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع، الجزء 6/ ، دار الكتاب العربي، لبنان، الطبعة الثانية 1402، ص 88.

العكسية تقضي للقطاعات التي خلقت مناصب شغل: الإستثمارات المباشرة التي وجهت نحو الدول المصنعة.

و بالتالي، كل تنصيب لمؤسسة أجنبية في التراب الوطني تخلق أوتوماتيكيا شغل بطريقة مباشرة أو غير مباشرة. انطلاقا من دراسة ل (2000)DriffieldEtTaylor، موضحين فيها قناتين أخرتين لانتقالات الإستثمارات الأجنبية المباشرة، الداخلة على أسواق العمل الوطنية. أولا دخول شركة متعددة الجنسيات في تراب دولة مصنعة يترافق مع ارتفاع في الطلب على العمل المؤهل. و بالتالي الإستثمارات الأجنبية المباشرة الداخلة تساهم في التفاوتات الأجرية، ثانيا، هذه الإستثمارات الداخلة تكون في المجمل مرادفة لنقل التكنولوجيا. عند الإقامة في بلد مضيف.

الشركات المتعددة الجنسيات تحمل الكثير أو القليل من التكنولوجيا التي تنتشر في فروعها و حتى في النسيج الإقتصادي للدولة المضيفة. بقدر ما تعتبر الإستثمارات الأجنبية المباشرة كعامل للتطور التكنولوجي، تعتبر أيضا كمقوي للتفاوتات الأجرية.

في المجموع، أثر الإستثمارات الأجنبية يكون من الصعب حصرها، يظهر أن هذه الأخيرة الخارجة نحو الدول ذات الأجور المنخفضة، مخفضة للطلب على العمل الغير مؤهل، أما الداخلة تساهم في تحويل التكنولوجيا و بالتالي رفع الطلب على العمل المؤهل، و التفاوتات. بالإضافة إلى ذلك، الإستثمارت الأجنبية المباشرة الخارجة نحو الدول ذات الأجور المنخفضة تتركز في القطاعات المسماة تقليدية(نسيج...إلخ).

الجدول[32] يبين مدى قوة التكاليف الأجرية على المستوى العالمي. في بولونيا، أول توجه للإستثمارات الأجنبية المباشرة من بين مجموع دول أوروبا الوسطى و الشرقية (PECO)، تكلفة اليد العاملة تقارب عشر مرات أقل من اليد العاملة في ألمانيا. اليد العاملة في فرنسا تكون حوالي أربع مرات أعلى من اليد العاملة في الصين، حسب تقديرات BUREAULABORSTATISTCS، 2005.

الجدول رقم 13:أثر الإستثمارات الأجنبية على الأجور في الدول النامية.

الدول	الأجور		الدول	الأجور	
	1996	2006		1996	2006
ألمانيا	[a]125	139	إسرائيل	51	49
منطقة الأورو	104	118	سنغبورة	53	46

[32]« L'Industrialisation des pays émergents : autonomie de l'émergence ou émergence d'une nouvelle dépendance ?», ouvrage déjà cité.

السويد	116	116	البرتغال	30	32
فرنسا	126	114	المجر	15	28
المملكة المتحدة	77	114	طايوان	31	27
أستراليا	89	102	جمهورية التشيك	15	[b]24
الولايات المتحدة أمريكية	100	100	الأرجنتين	33	22
كندا	85	98	سلوفاكيا	13	22
إيطاليا	95	97	بولونيا	15	21
اليابان	109	82	البرازيل	32	20
إسبانيا	70	74	المكسيك	10	13
كوريا الجنوبية	42	57	الفلبين	6	5
نيوزيلاندا	57	54	الصين	–	3

Indice: Etats-Unis =100 [a] (1997) [b](2005)Source : bureau of Labor statistics

3-أثر التوطين على سوق العمل في الدول المنبثقة:

قبل سرد هذه الاثار لا بد من ذكر تعريف للدول المنبثقة. الانبثاق يتعلق بمرحلة انتقالية. الدول المعنية تتبع مسار لتطور في نظامها السوسيو اقتصادي نحو نموذج "ديمقراطية اقتصاد السوق". و بذلك الإنبثاق هو مفهوم له بعدين، حيث يعبر عن تطور هذه البلدان اقتصاديا و امكانية اندماجها في الإقتصاد العالمي و أيضا التقارب أو الرفع من المستوى المعيشي في هذه البلدان و تقريبه من المستوى في البلدان المتطورة (JulienMIANNAY، 2007). و بهذا يمكن القول أن الإنبثاق هو مفهوم للإندماج في العلاقات الإقتصادية العالمية و تكيفها مع العولمة.

ما تتميز به الدول المنبثقة على العموم في مجموعها مقارنة بالدول المتطورة هو، قلة تكلفة اليد العاملة و الأجور، و تطور هياكلها الإنتاجية الصناعية الفعالة نسبيا و اندماجها في النظام الإنتاجي العالمي. و كان أول من أعطى هذا المفهوم للدول المنبثقة و خصائصها هو PIERRE-NOEL GIRAUD (1996) " الدول ذات أجور منخفضة و قدرة تكنولوجية".

حيث أنه ألغى فرضية أن شروط العمل لها مجال للمقارنة بين هذه الدول المنبثقة، حيث هذا المعيار هو جد مختلف بين هذه الدول، و لا حتى الإعتماد على أن الهياكل الإنتاجية هي متوازنة بين هذه الدول، لاكن المهم في تعريف هذه الدول هو مقارنة الأجور في هذه الدول مع الدول المتطورة، حيث في المجموع و على العموم هو أقل منها. العامل الآخر للتعريف بها هو أن الأنظمة الإنتاجية لهذه الدول تمكنها من الإندماج في النظام الإنتاجي العالمي.

البيانات التالية تبين أن حصة الدول المنبثقة من الناتج العالمي الخام كانت أقل من 20 بالمائة ما بين 1960–1970، و أعلى من 30 بالمائة منذ أواخر الثمانينات. في هذه الفترة، معدل النمو في هذه البلدان تضاعف مقارنة مع الدول المتطورة.

الجدول رقم 14:

	الحصة [33]منPIB العالمي حسب مجموع الدول (%)		
	1972–1960	1985–1973	2005–1986
الشمال[34]	73.40	70.25	62.38
الجنوب المنبثق[35]	22.03	25.41	33.74
الجنوب في حالة تطور[36]	4.57	4.34	4.88

	هيكل التبادلات للجنوب المنبثق (%)					
	الصادرات			الواردات		
	1960– 1972	1973– 1985	1986– 2005	1960– 1972	1973– 1985	1986– 2005
السلع الأولية خارج قطاع المحروقات	60.80	37.76	17.05	26.60	19.71	13.94

[33]« L'Industrialisation des pays émergents : autonomie de l'émergence ou émergence d'une nouvelle dépendance ?», ouvrage déjà cité.
[34] 23 PAYS DE L'OCDE
[35] 22 pays émergents :Argentine, Brésil, Chili, Colombie, Mexique, Pérou, Venezuela, Chine, Hong Kong, Inde, Indonésie, Corée, Malaisie, Pakistan, Philippines, Singapour, Thaïlande, Turquie, Egypte, Israël, Jordanie, Et Afrique Du Sud
[36] 60 pays en développement.

السلع الأولية البترولية	16.78	23.65	9.00	7.38	17.00	9.45
السلع المانيفاكتورية	23.33	38.59	73.95	66.02	63.29	76.61

Source : Akin et Kose (2007).

هذا الاندماج المتنامي للدول المنبثقة في الإقتصاد العالمي ترافق مع تغيرات كبيرة في تركيبة تبادلاتها. حصة الصادرات من السلع المصنعة تمثل الربع من الصادرات الكلية للدول المنبثقة في سنوات الستينات، مقابل ¾ خلال العشرين سنة الأخيرة.

بالمقابل، العلاقات بين الدول المنبثقة عرفت قطيعة كبيرة مع ممارسات الماضي، حصة التبادلات بين هذه الدول انتقلت من 9 بالمائة من تبادلاتها الكلية سنة 1960 إلى 36 بالمائة سنة 2005.و بهذا ، تعتبر الدولة كدولة منبثقة بمسارها المتميز و بقدرتها على الاندماج في النظام الإنتاجي الحديث و العالمي، و أيضا بمميزاتها الإقتصادية و الإجتماعية التي تميزها عن الدول المتطورة.

في الواقع، استعمال خاصية "الدول المنبثقة" في الدراسات الحديثة أعطى أو منح للدول المعنية درجة كبيرة من الاستقلالية ،من جهة تصنيعها و تحكمها في تبادلاتها في الإقتصاد العالمي. منافسة الدول ذات الأجور المنخفضة تسارعت سنوات 1980-1990، فقد أربكت القطاع الصناعي في الدول المتطورة. في سنوات التسعينات وصلت المنافسة لحد الخدمات مع ظهور الهند كمصدر قوي لخدمات الإعلام الآلي و خدمات المؤسسات أصبحت الهند تحتل حاليا المرتبة الثانية في تصدير خدمات الإعلام الآلي بعد إيرلندا.

المخطط رقم 08: مخزون الإستثمارات الخارجية المباشرة ب % من PIB 2000و 2004.

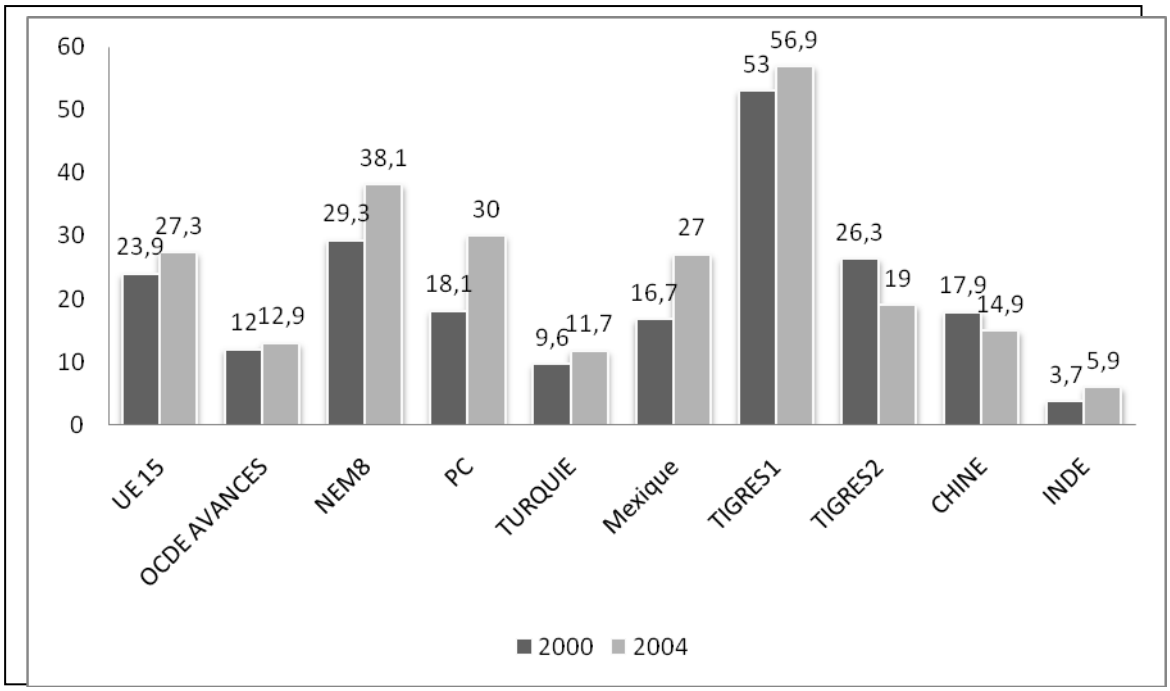

source : restructuration et emploi : l'impact de la mondialisation dans l'UE.
NOTE : UE 15= états membres de l'UE avant l'élargissement de 2004.
OCDE avancés=Australie, Canada, Islande, Japon, Nouvelle Zélande, Norvège, Suisse, Etat-Unies
NEM8 :nouveaux états membres qui ont rejoint l'UE en 2004, Hormis Malte Et Chypre
PC := pays candidats : Bulgarie, Roumanie, Croatie
Tigre1 :Hong Kong, République De Corée, Singapour, Taiwan
Tigre2 : Indonésie, Malaisie, Philippines Et Thaïlande

التطورات اللاحقة في مجال التكنولوجيا المعلومات و الإتصالات سمحت بتناسق جد فعال في سلاسل التموين العالمية و التبادلات في مجال الخدمات. هذا وفتح امكانية درجة من التخصص جد مرتفعة في سلسلة التموين سمحت أيضا بتجارة عالمية، ليس في السلع الكاملة أو النهائية، و لكن في وظائف في قلب المؤسسات.

في الصين و الهند، (ملفات العولمة ، 2007) ، النمو الإقتصادي السريع خلال العشرين سنة الأخيرة سمح للعديد من الأشخاص بالخروج من الفقر. في نفس الوقت، هذان الدولتان اثرتا على الأسواق العالمية للسلع و الخدمات و فقدت الدول الغنية العديد من مناصب العمل في مجالات أو القطاعات التي وجدت لها منافسين في الدول ذات الأجور المنخفضة. في 2005، الصين أصبحت رابع قوة عالمية. مع أكثر من 5 بالمائة من الناتج العالمي الخام، فهي تزاحم بذلك ألمانيا ب 6.4بالمائة،و الهند تتمركز في المرتبة العاشرة 1.7 بالمائة بعد اسبانيا 2.4 بالمائة.

خلال العشر سنوات الأخيرة، وزن الصين في الصادرات للمنتوجات الصناعية تضاعف ثلاث مرات (وصلت سنة 2005 إلى 10 بالمائة) و بالنسبة للهند تضاعفت بأربع مرات في قطاع صادرات الخدمات 2 بالمائة سنة 2005.صعود هاتين القوتين أثر على التبادلات الدولية. فقد سرعتا من فقدان المناصب الصناعية في الدول المتطورة. الواردات ذات أصل الدول ذات الاجور المنخفضة تهدم ثلاث مرات اكثر مناصب الشغل منها عن الواردات ذات المنشأ الدول الغنية. بالإضافة لذلك، الأثر العام صعب قياسه حيث المناصب المفقودة في الصناعة يمكن أن تعوض نحو الخدمات، التي تأخذ مساحة أكبر و أكبر، كما بينا في المخطط رقم 07.

النمو الإقتصادي في كل من الصين و الهند له أيضا آثار إيجابية على الشغل في الدول المتطورة: بطريقة مباشرة لأن الطلب على الواردات من السلع و الخدمات ذات أصل من الدول المتطورة يرتفع، لكن بطريقة غير مباشرة، لأن متطلباتهم للتوريد تلعب دور القاطرة بالنسبة للدول

المصدرة للسلع الأولية للطاقة (روسيا، الدول الإفريقية، و أمريكا اللاتينية)، خالقة بذلك أسواق في توسع دائم بالنسبة لمؤسسات الدول المتطورة.

الأثر العام على الشغل في اقتصاديات الدول المتطورة يتعلق أكثر بعمل سوق العمل، وعلى قدرته على خلق مناصب شغل جديدة و التي تتماشا مع متطلبات الأسواق المنبثقة و بالتالي تكون عوضت مناصب الشغل المفقودة.

بين سنوات 1985 و 1998 (Julien MIANNAY،2007) ، الشركات المتعددة الجنسيات ساهمت في خلق 12 مليون منصب شغل في الدول النامية مقابل 9 ملايين في الدول المتطورة، هذا ما يمثل معدل نمو للشغل ب 171 بالمائة في الدول الأولى مقابل 15 بالمائة في الثانية (Pottier2003). توزيع الشغل من طرف الشركات المتعددة الجنسيات بين الدول المتطورة و السائرة في طريق النمو له تأثير كبير: 11 بالمائة من عددالعمال الإجمالي مشغل عن طريق التوطين في الدول في طريق النمو سنة 1985، هذه النسبة إرتفعت إلى 22 بالمائة سنة 1998.

لكن التحدي الذي يمثله الإستثمار الأجنبي المباشر ، حسب (لونكتاد، لسنة 2005) في أفريقيا هو تحد أزمة الثمانينات. حيث تلقت القارة نسبة ضئيلة جدا من التدفقات العالمية لم تزد إلا قليلا عما متوسطه السنوي 2 بالمائة من تلك التدفقات في الفترة 2000–2004 مقابل 4.4 في السبعينات.

فقد خلف التاريخ الإستعماري أسواقا صغيرة و مركزا غير متوازن في التقسيم الدولي للعمل. و تركزت تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر تركيزا شديدا و ذلك في البلد الأم و في البلد المضيف على حد سواء، في جيوب للإنتاج الأولي الموجه إلى التصدير و المعتمد على استخدام التكنولوجيا و المدخلات الوسيطة المستوردة.حسب نفس المصدر، في التسعينات كان ما يصل إلى 80 بالمائة من التدفقات السنوية لا يزال يتجه إلى القطاع الأولي فيما كانت مناطق نامية أخرى تسير في اتجاه مختلف.

و لم تتغير تركيبة الإستثمار الأجنبي المباشر و تقلبه مع الإنتعاش الذي طرأ على التدفقات مؤخرا. و في واقع الحال، مثلت عمليات الدمج و الشراء، بما فيها عمليات تخصيص الخدمات العامة لمرة واحدة (مبلغ اجمالي قيمته نحو 34 بليون دولار في الفترة 2000–2004) ، أكثر من نصف التدفقات فأضافت إلى تقلب الإستثمار الأجنبي المباشر في بعض السنين و البلدان.

4-تطور هيكل الشغل في الدول في طريق النمو:

الجدول[37] التالي يوضح بالتفصيل التغيرات في حصة الشغل في بعض القطاعات بين 1980-1997. فهو يبين انه لأجل 24 دولة موضحة حصة العمل انخفضت في قطاع الفلاحة، في حين ارتفعت حصة الشغل في قطاع الخدمات في كل البلدان ما عدا البنغلاداش.

من خلال الجدول دائما يمكن ملاحظة أنه عند عدد معتبر من الدول ارتفعت حصة الشغل في الصناعة. مثلا كوريا، حصة الشغل في الفلاحة تراجعت بنسبة كبيرة و ارتفعت في كل من الخدمات و الصناعة. الباكستان، التغيرات سجلت في قطاع الصناعة أكثر منه في قطاع الخدمات. في دول افريقيا، كزامبيا و كينيا، حافظت الفلاحة على حصتها المرتفعة من حصة الشغل.

التطور العام في 24 بلد يختصر إذا في اعادة تخصيص الشغل ناحية قطاع الصناعة، و الخدمات، مقابل انخفاضه في قطاع الفلاحة.

الجدول رقم15: تغيرات حصة الشغل حسب القطاع بين1980-1997 (%)

الدولة	الفلاحة		الصناعة		الخدمات	
	1980	1997	1980	1997	1980	1997
الأرجنتين	13	11.5	21.3	18.3	53.4	57.1
البنغلاداش	72.6	60.1	7.4	19.9	18.7	18.1
البرازيل	36.7	15.6	16.9	8.3	39.4	62
الشيلي	20.9	17.5	15.1	16.7	53.7	57.1
الصين	74.2	70.9	10.3	11.8	11.8	13.3
الهوندراس	57.2	32.7	10.3	16.6	28.1	45
الهند	69.5	60.1	10.7	14.9	17.4	21.8
كينيا	82.2	78.1	3.9	4.9	11.5	14.2
كوريا	37.1	5.7	20.9	31	36.4	53.2
ماليزيا	40.8	19.2	13.1	18.4	40.5	55
المكسيك	36.3	23.1	16.7	15.5	34.6	56.2
نيجيريا	54	36.1	4.7	3.2	37.8	57.9
باكستان	63.2	45.5	8.2	14.1	28	33.5

[37]BhoratHaroon et LundallPaul , « Employment and labour market effect of globalisation : selected issues for policy management. » ILO, employment strategy papers.2004/3.

الفلبين	52.3	41.7	10.7	9.9	32.6	42.8
رومانيا	34.8	12.6	30.5	43.3	24.5	33.4
سينيغال	80.7	74.1	5.1	8.1	13.1	17.5
سنفورة	1.6	0	26	30	56.8	68.1
افريقيا الجنوبية	17.3	11.2	18.2	14.2	48.1	58.5
تايلاندا	70.9	59.8	7.8	11.6	18.8	23.9
طوغو	68.8	63.6	6.3	6.7	21.6	26.2
ايريغواي	16.7	12.5	20.4	19.6	55.2	61.1
زامبيا	76.1	73.7	3.2	3.6	15.8	17.6

المصدر:Bhorat et Lundall 2004.

الجدول رقم 16يبين تغيرات حصة الشغل المؤهل في بعض الدول في طريق النمو في أول و نهاية سنوات التسعينات. من خلال الجدول، يمكن ملاحظة أن حصة الشغل للعمال المؤهلين ارتفعت في كل الدول، ما عدا المكسيك حيث انخفض من 48 بالمائة إلى 44 بالمائة خلال فترة الدراسة.

Wacziarg, R. et Wallack, S.J. (2004)،درسا أثر التحرر التجاري على حركة العمال عبر القطاعات، بينت نتائج الدراسة أن مدة الإنفتاح لم تتبع باعادة تخصيص في العمل، أيضا Ghose, A. (2000)، في هذه الدراسة بين المحلل كيف يمكن للإنفتاح التجاري توليد إعادة تخصيص العمل الصناعي الموجه للتصدير نحو الصناعات الموجهة نحو الواردات في الدول الحديثة التصنيع خلال الفترة 1980 و 1990، بين من خلال دراسته أن التحرر التجاري يسرع من نمو الشغل في القطاعات الموجهة للتصدير و القطاعات الموجهة للإسترداد بالنسبة لمعظم الدول. المحلل Ghoseبين أيضا نمو كبير للأجور الحقيقية في هذه الدول، الصين، الهند، اندونيسيا، ماليزيا، الفلبينو طايوان.

الجدول رقم 16: حصة الشغل للعمال المؤهلين في الشغل الكلي لكل الإقتصاد (%)

الدولة	بداية 1990	نهاية 1990 (أو 2000)
الفلبين	34	39
سنغفورة	55	57
تايلاندا	22	31
مكسيك	48	44

ايريغواي	61	64
كوريا	48	56
الهوندراس	32	40
الباكستان	28	32
البرازيل	41	43
الشيلي	50	54
ماليزيا	45	49

المصدر: Bhorat et Lundall 2004.

بالمقابل، Bhorat et Lundall2004، لاحظوا حسب نفس قاعدة البيانات، أن حصة الشغل عند العمال الغير مؤهلين تكبد تطورا معاكسا.

المخطط التالي، يبين تغير الشغل المتعلق بالعمال المؤهلين مقابل العمال الغير مؤهلين. يبين أنه عندكل الدول ماعدا المكسيك، معدل الشغل بين العمال المؤهلين و الغير مؤهلين ارتفع. مثلا في الشيلي، المعدل انتقل من 1.01 سنة 1993 الى أكثر من 1.16سنة2000، في حين أنه في كوريا معدل ارتفع من 0.94 سنة 1993إلى1.16 سنة 2000، موضحين بذلك أن التغير مستمر في المعدل بين العمال المؤهلين و الغير مؤهلين في الإقتصاد.

المخطط رقم 09: حصة العمال المؤهلين مقابل العمال الغير مؤهلين على مستوى الإقتصاد

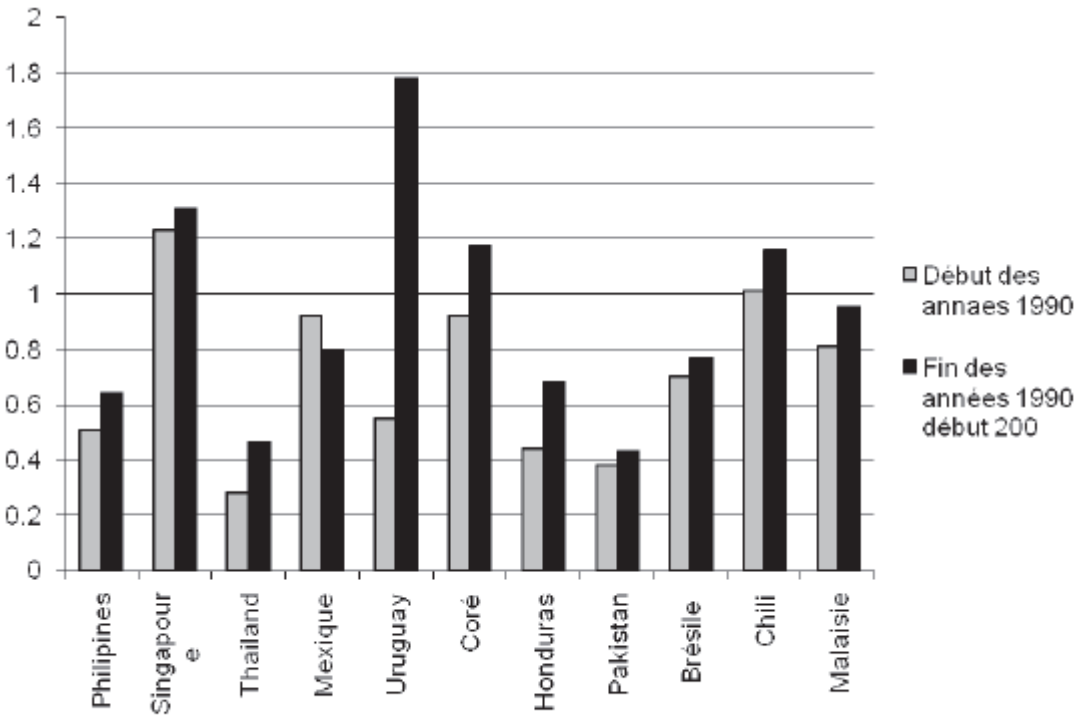

Source : Bhorat et Lundall(2004)

Bhorat et Lundall 2004، يوضحان تطورين مهمين من خلالهاته المعطيات. الأول،بالنسبة للدول التي لديها دائما معدل الشغل المؤهل مرتفع، النتيجة هي تدعيم ونمو معتدل لهذا المعدل. بالنسبة للدول التي لديها معدل مبدئيا منخفض، يظهر أن هناك ارتفاع اكثر سرعة في حصة العمال المؤهلين. للفحص الأكثر تعمقا قام المحللان بترتيب العمال في عدة فئات، و لاحظوا نمو الشغل للعمال الأكثر تأهيلا.

الجدول التالي يبين التغير في حصة العمال الأكثر تأهيلا في مجموع الشغل في كل الإقتصاد. و من ذلك في قسمة حصة العمال الأكثر تأهيلا على عدد العمال داخل نفس الإقتصاد.

الجدول رقم17: حصة العمال الأكثر تأهيلا في الشغل الكلي(%)

الدولة	بداية 1990	نهاية 1990
الفلبين	7	8
سنغفورة	17	21
المكسيك	4	5
اوروغواي	15	16
الهندوراس	9	8
الباكستان	6	6
البرازيل	7	8
الشيلي	12	14
ماليزيا	12	15

المصدر:Bhorat et Lundall 2004.

من خلال الجدول يتضح أن حصة العمال الأكثر تأهيلا في مجموع الشغل منخفضة تقريبا في كل الدول المدروسة. لكن بالعكس هذه الحصة سجلت أرتفاعا في جميع الدول، ما عدا الهوندراس بين بداية و نهاية سنوات التسعينات. مثلا، ارتفعت هذه الحصة من 12 بالمائة إلى 14 بالمائة و من 12 بالمائة إلى 15 بالمائة في الشيلي، و ماليزيا على الترتيب، خلال سنوات التسعينات.

من خلال دراسة أخرى، لكل من Te-Velde &Morrissey (2004)،تدرس تغيرات حصة العمال المؤهلين في مجموع الشغل عند ثلاثة دول أسيوية هونغ كونغ، كوريا، و تايلاندا. المخطط رقم10 يبين هذا التطور. المخطط يبين أن الدول الثلاثة توظف أكثر فأكثر العمال المؤهلين مع مرور الزمن. هونغ كونغ و كوريا سجلا تطورا سريعا في حصة العمال المؤهلين من مجموع الشغل. في تيلاندا نمو هذه الحصة بدأ إلا خلال بداية سنوات التسعينات.

على العموم، يمكن القول أن بعض الدول في طريق النمو، التي لديها قاعدة ضعيفة في العمل المؤهل، قد نمت الشغل لهذه الفئة مقارنة بالشغل الغير مؤهل.

المخطط رقم10: تطور حصة الشغل عند العمال المؤهلين.

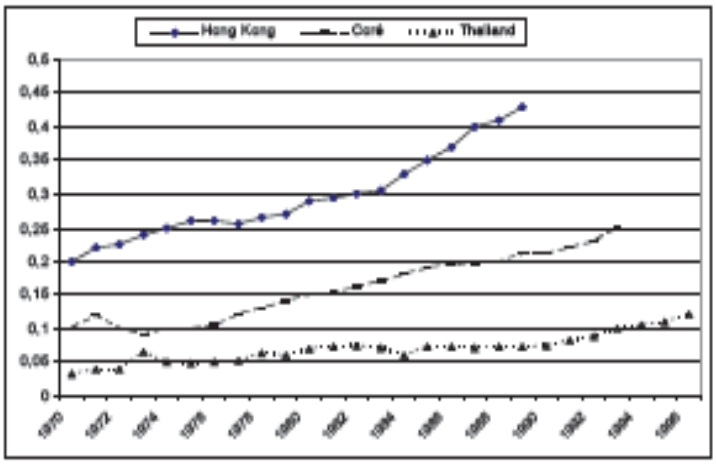

Source : Te-Velde et Morrissey (2004)

5-تطور الأجور في الدول في طريق النمو:

هذا التطور في الشغل المؤهل و الغير مؤهل قد أنتج تغير في نمو الأجور بالنسبة لكلتا الفئتين. الجدول التالي يبين تغيرات الأجور في قطاع الصناعة. الجدول يتفحص تطور المعدل بين العمال الأجراء المؤهلين و العمال الغير مؤهلين في هذا القطاع خلال سنوات التسعينات (الملاحظة الأولى بداية سنوات التسعينات، الملاحظة الثانية نهاية سنوات التسعينات).

الجدول رقم18 : معدل أجور العمال المؤهلين مقابل العمال الغير مؤهلين في قطاع المانيفاكتوريا حسب الدولة خلال السنوات 1980-1990

الدولة	الملاحظة الأولى	الملاحظة الثانية
البنغلاداش	0.91	1.36
الصين	1.17	1.33

الهندوراس	1.42	3.59
الهند	0.93	1.15
كوريا	1.72	1.40
المكسيك	1.01	1.40
تايلاندا	1.94	2.10
الإيريغواي	1.38	2.02
نيجيريا	2.02	1.11
الفليبين	1.14	1.18
سنغفورة	2.13	2.00

المصدر:2004 Bhorat et Lundall

من خلال الجدول، نلاحظ أن، في مجموع الدول ماعدا (كوريا، نيجيريا و سنغفورة)، معدل الأجر النسبي للعمال المؤهلين بالنسبة للعمال الغير مؤهلين داخل قطاع الصناعة ارتفع. نلاحظ أيضا أن هذا المعدل انخفض في سنغفوره، في كوريا و نيجيريا.

في دراسة أخرى لكل من Te-Velde &Morrissey (2004)وTe-Velde (2003)، تبين التفاوتات الأجرية بين العمال المؤهلين و الغير مؤهلين في بعض دول شرق آسيا (كوريا، سنغفورة، تيلاندا،و الفلبين المخطط رقم 11)و أميركا اللاتينية(كولومبيا،و بوليفيا المخطط رقم 12) خلال السنوات 1980 و 1990. التفاوتات الأجرية سجلت بالنسبة للأجر للعمال المؤهلين و العمال الغير مؤهلين خلال سنة الأساس 1990 حيث عدم المساواة ثبت ب 1. المنحنيات تبين أن الأجر النسبي ارتفع في بداية الفترة ثم انخفض في كوريا، بقي ثابت في سنغفورة. و ارتفع ارتفاعا خفيفا في الفلبين و بنسبة عالية في تيلاندا.

في الدول في أمريكا اللاتينية Te-Velde (2003) أنشأ نفس التطور بالنسبةلكولومبيا و بوليفيا. الإتجاه العام يبين نمو الأجر النسبي في كلتا الدولتين خلال مدة الدراسة.

المخطط رقم 11: التفاوتات الأجرية (الأجر النسبي) (1990=1)

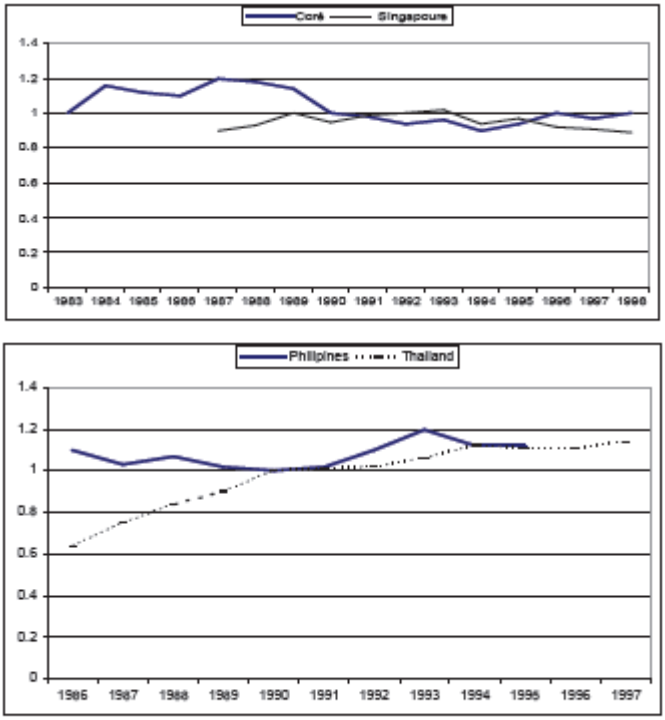

Source : Te Velde et Morrissey (2004)

المخطط رقم12: الأجر النسبي في بوليفيا و كولمبيا (1990=1)

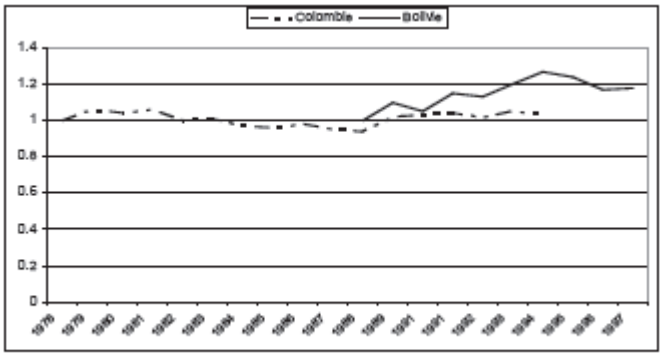

Source : Te Velde (2003)

هناك عدة دراسات تحليلية اهتمت بالتفاوتات الأجرية بين العمال المؤهلين و الغير مؤهـــــلين، Fuentes,O et Gilchrist, S(2005)، بينوا أنه في الشيلي ارتفعت هذه الحصة ب 16 بالمائة في مجموع قطاعات الصناعة بين 1979 و 1995، ما يقتضي أن الفارق في الأجر بين العمال المؤهلين و الغير مؤهلين ارتفع خلال الزمن.

التطور العام في سوق العمل في الدول في طريق النمو يمكن أن يلخص بالطريقة التالية:

1) الشغل النسبي

للعمال المؤهلين ارتفع على العموم عند معظم الدول.

2) الأجور النسبية

بين العمال المؤهلين و العمال الغير المؤهلين لها اتجاه عام نحو النمو (ما عدا دول جنوب شرق آسيا).

3) يتضح أن

التفاوتات في الأجور النسبية كانت أكبر منها في الشغل النسبي.

6-أثر الأزمة العالمية على معدلات النمو في الدول المنبثقة:

كانت سنة 2004 السنة التي عرفت فيها الدول في طريق النمو أعلى مستويات النمو منذ 30 سنة حسب (2004) DREE، حيث تزامنت مع معدل قدر ب 4 بالمائة بالنسبة لمعدل نمو العالمي، مقابل 1.7 بالمائة سنة 2002، و 2.7 بالمائة سنة 2003.البنك العالمي بين أن التسارع في النمو في دول OCDE ، انتقل من 2 بالمائة إلى 3.5بالمائة بين 2003 و 2004. لعب الطلب الصيني من 2000-2003، حسب احصائيات المنظمة العالمية للتجارة في الواردات العالمية (خارج التجارة داخل الدول الأوروبية) قد انتقلت من 4.3بالمائة إلى 6.9 بالمائة. حسب البنك العالمي لأول مرة يفوق النمو في الدول المنبثقة النمو في الدول المتطورة و التي وصلت إلى 6.1 بالمائة سنة 2004، الأكثر ارتفاعا منذ 1974. على العموم كان التسارع الصافي 3.4 بالمائة سنة 2002، 5.2 بالمائة سنة 2003، و 6.1 بالمائة سنة 2004 لمجموع الدول في طريق النمو إلا أنه يختلف من دولة لأخرى : إستقر في آسيا الشرقية و افريقيا، و استعاد النمو قوته في دول امريكا اللاتينية (تباين ب 3 نقاط من PIB) و في اوروبا الشرقية و آسيا الوسطى، تراجع في دول المتوسط بعد سنة 2003 التي عرفت فيها أسعار البترول ارتفاعا.

خلال الأزمة العالمية عرف معدل النمو في منطقة أمريكا اللاتينية 5.4 بالمائة سنة 2007 حسب (MEDEF (2008)وهو مسنود بالطلب الداخلي، المدعوم بالشغل و القروض للعائلات. التباطأ الأمريكي لطف من نمو الصادرات نحو الو.م.أ. التي تمثل أكثر من 20 بالمائة من الناتج الداخلي الخام للمكسيك و فترويلا، في نفس الوقت لعبت السياسات conta-cycliques في تخفيف التضخم و تخفيضالنمو .

في دول أوروبا الشرقية فاق في سنة 2007 أرقامه في سنوات 2000 و 2004 (7.2بالمائة حيث روسيا 8.1 بالمائة). كما في المناطق الأخرى كان نتيجة الطلب الداخلي المرتفع نتيجة إرتفاع الأجور، و نتيجة القروض و سياسات pro-cycliques.

في آسيا استقرت معدلات النمو في الثلاثي الأخير من سنة 2007، تماشيا مع الدولتين العملاقتين للمنطقة، لكن احتفظت الصين بمعدلات نمو مرتفعة. الصادرات نحو الإتحاد الأوروبي و الو.م.أ. تمثل 210 مليار دولار.معدلات التضخم شكلت ارتفاع الأسعار ب 8.3 بالمائة في أفريل، تحت ضغط المنتوجات الغذائية +22.1 بالمائة ، و حتى اسعار الإنتاج في الصناعة.صعوبة السياسة النقدية يمكن أن تضغط على النمو أكثر من على تقويم الين الذي سيأثر على قطاع الصادرات الصيني.

التهديد الرئيسي للنمو في مناطق المنبثقة هو تسارع التضخم، خاصة في الدول التي تعاني من إرتفاع في أسعار السلع الغذائية و البترول.

في دراسة ل(OCDE، 2006) بينت أن مناصب الشغل في قطاع الخدمات القابلة للتحول نحو الدول ذات الأجور المنخفضة عن طريق التوطين، تمثل ما يقارب 20 بالمائة من مجموع الشغل في أوروبا و هي قابلة للإرتفاع نتيجة التطور العلمي. قطاع البنوك و المالية، خدمات الإعلام الآلي، البحث العلمي، و التجارة بالعملة هي مجالات لنشاطات لها القابلية أكثر للتوطين في الدول المنبثقة. مناصب الشغل في قطاع الخدمات تتطلب قدرة تقنية و مهنية عالية وهي مهددة أكثر من المهن الأخرى. و بالتالي منافسة الدول المنبثقة بدأت تطال المجالات أين هناك الكفاءة المهنية العالية.

تضيف الدراسة ، أن ليس للتوطين أثر سلبي على مناصب الشغل في قطاع الخدمات للدول المتطورة ذلك لأن التقدم التقني و الحرية في التبادلات التجارية الدولية ستساهم في خلق خدمات جديدة و بالتالي مهارات جديدة و يعني ذلك مناصب شغل جديدة، نمو الصين و الهند كقوتين عالميتين ستمثل قوة طلب كبيرة حيث بقيت الدول المتطورة محافظة على الريادة في تصدير الخدمات، في الهند مثل ماهو في الصين أصبح العمل على الرفع من البحث العلمي و تحسن مستوى التكوين الجامعي و ذلك للرفع من الكفاءات المهنية، و التي بقيت بعيدة عن الكم و الكيف الذي تتطلبه المؤسسات.

في الأخير يبقى القول أن كل من الهند و الصين تبقيا دول مانحة في مجال الكفاءات العلمية لكن بشرط تحسين مواردها البشريةعن طريق الرفع من المستوى العلمي و التكوين الجامعي عندها، حسب نفس الدراسة دائما.

في المقابل، عرفت حصة التدفقات العالمية التي شهدتها البلدان النامية زيادة غير مسبوقة 37٪ في عام 2008. شهدت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى أفريقيا زيادة كبيرة قدرها 27٪ مقارنة بدول غرب اسيا 16٪ . ومع ذلك، تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في البلدان النامية بدأت في الانخفاض في نهاية عام 2008، بعد عام تقريبا من بداية الركود في البلدان المتطورة.على العموم، (CNUCED2009) . تدهور الوضعية الاقتصادية غير من طبيعة التحركات للشركات العاربة للقارات في رغبتها فيالتوسع عالميا، فتغير الدافع من الرغبةللوصول إلىأسواق جديدةأوتوسيع الأسواقإلى تحديد وخفضالتكاليف.

خلاصة المبحث:

كانت عمليات التوطين أو حركة رؤوس الأموال الأجنبية المباشرة، الوجه العام لأثر العولمة على الدول في طريق النمو، أو دول الجنوب، حيث ساهمت هذه الأخيرة في نقل التكنولوجيا فكان لها الأثر في الرفع من العمال المؤهلين عكس ما حدث في الدول المتطورة. فساهمت من الرفع في معدلات النمو و حتى من احداث قفزت في عمليات الإنتاج و أصبح هناك تخصص في بعض الصناعات التي كانت احتكارا على الدول المتطورة. بالمقابل، فإن لأزمة 2008 كان هناك الأثر على الإستثمارات الأجنبية في بلدان شرق آسيا و دول شرق أوروبا حيث أصبحت هذه التحركات تبحث عن تخفيض تكاليفها، فإنتعشتإقتصاديات بعض دول إفريقيا نتيجة هذا التوجه الجديد.

الخاتمة:

على العموم، في ما يخص الدول في طريق النمو، يمكن القول أن أثر الإنفتاح التجاري على سوق العمل لم يتضح تماما. الدراسات المنجزة و التي سجلناها خلال هذا الفصل، كانت نتيجة تطبيق نظرية هيكشر أولين ساموبلسونو التي لا يمكن لوحدها أن تفسر التطورات الحاصلة في هذه الدول. حيث يوجد دراسات أخرى تبين أن الإنفتاح التجاري أدى إلى إعادة تخصيص العمل الغير مؤهل في القطاعات التنافسية مع الواردات نحو القطاعات التي تصدر.

مقدمة الجزء التطبيقي:

يدخل العالم القرن الحادي و العشرين في ظل نظام اقتصادي عالمي جديد أفرزته التطورات و التغيرات الجذرية في النظام الإقتصادي العالمي، وقيام منظمة التجارة العالمية.فاتجهت العديد من الدول النامية إلى تحرير اقتصادياتها و تطبيق سياسة الإصلاح الإقتصادي بزيادة دور القطاع الخاص في ادارة الشؤون الإقتصادية للإعتقاد بأن هذا الأخير أكثر كفاءة من الدولة في تخصيص الموارد و تحقيق النمو الإقتصادي، و أخذت بالإنظمام في تكتلات جنوب/ شمال، أو حتى جنوب /جنوب، للرفع من تبادلاتها التجارية.

حذت الجزائر مسار هذه الدول، و اتجهت نحو التحرر الإقتصادي، بحكم أن القطاع الخاص أصبح يمثل عجلة التنمية الرئيسية نظرا لما يتميز به من خصائص كمرونة الإدارة و الكفاءة و القدرة على التحكم في الإنتاج و توفير العديد من مناصب الشغل.و أصبح التحدي الحقيقي للإقتصاد الوطني هو إيجاد مصادر للعملة الصعبة في قطاعات أخرى منتجة كالفلاحة أو الصناعة خارج قطاع المحروقات. فقامت بتحرير تجارتها الخارجية و دعمت القطاع الخاص ليساهم في تغيير هيكل ميزانها التجاري، عن طريق تنويع الصادرات و الإبتعاد عن الجباية البترولية في جلب العملة الصعبة.

و حتى تكمل مشوارها في التوجه أو التحول في طرق التسيير راحت السلطات الجزائرية تعمل جاهدة في مفاوضات مع الجات سابقا ثم مع منظمة التجارة العالمية للإنظمام إليها، إلى أن هذه المفاوضات وصفت بالأطول من نوعها، إذ إمتدت من 1985 إلى سنة 2010 دون جدوى، و هذا لعدم إمكانية الإقتصاد الوطني من إيجاد قطاع أو ميزة تنافسية يمكن أن تكون ورقة عبور إلى هذا التكتل الأكبر من نوعه. إلا أنه في سنة 2005 تم الدخول الفعلي للجزائر في شراكة مع الإتحاد الأوروبي. بالتوازي، حسب تقرير ل(UNCTAD,2011) لم تتمكن الجزائر من جلب مستثمرين أجانب خارج قطاع المحروقات، رغم أنها وافقت على 83 معاهدة لجلب المستمرين الأجانب أين 46 كانت عبارة عن اتفاقيات ثنائية و 6 اتفاقيات دولية، إستطاعت المغرب و تونس الرفع من تدفقات الرؤوس الأجنبية من 3 إلى 31.4 مليار دولار ، و من 7.6 إلى 42 مليار دولار على الترتيب خلال المرحلة 1990–2010 ، إلا أن الجزائر و في نفس المرحلة انتقلت التدفقات من 1.6 إلى 19.5 مليار دولار فقط، حسب نفس المصدر دائما.

في الواقع، إنتاجية القطاع الفلاحي جد ضعيفة مقارنة مع القطاعات الأخرى، في الجزائر، الشغل في قطاع الفلاحة تراجع بنسبة تقارب 16 بالمائة بين 1994 و 2000، و ما يقارب 4 بالمائة من

سنة 2000 إلى 2010[38]رغم التشجيعات المقدمة من طرف الدولة للقطاع الخاص و العام لتطوير هذا القطاع من خلال منح قروض معفاة من الفوائد و غيرها من التسهيلات، هذا ما يدل على أن الأموال المقترضة يمكن أن تكون قد وجهت لنشاطات أخرى خارج هذا القطاع، قطاع الصناعة خارج المحروقات سجل انخفاضافي القيمة المضافة ب 85 بالمائة خلال نفس الفترة حسب معطيات الديوان الوطني للإحصاء لسنة 2009. على العكس، في الدول المتطورة، تراجع الفلاحة يكون من ناحية الشغل أكثر منه في القيمة المضافة، و هذا ما يترجم بإرتفاع الإنتاجية في مجموع الإقتصاد .(Chevallier &Unal-kesenci, 2001).

لكن هل استفادت الجزائر من أخطاء التسيير للمرحلة السابقة و بحثت على مداخيل بالعملة الصعبة خارج مجال المحروقات؟. إذ عرفت الجزائر معدلات مرتفعة في الإنفتاح التجاري خلال العشريتين الأخيرتين، هل إرتفاع معدلات الإنفتاحهذا كان نتيجة تنوع صادراتها أم أنها بقيت دائما حبيسة ريوعها من البترول؟ هل ساهم القطاع الخاص في تحسين تنافسية الإقتصاد؟ و مص البطالة؟ و كيف سيساهم تراجع القطاع الصناعي أمام قطاع الخدمات و التجارة على الشغل العام؟ بالمقابل، كيف ستؤثر عدم مرونة عمل سوق الشغل الجزائري على العمل المؤهل؟ بالمقابل لماذا لم تستطيع الجزائر جلب مستثمرين أجانب و الإستفادة من نقل التكنولوجيات للعملية الإنتاجية إلا في مجال المحروقات؟

للإجابة على هذه الأسئلة قسمنا هذا الجزء إلى ثلاثة فصول:

الفصل الأول : المرحلة الإنتقالية لسوق العمل الجزائري من 1990–2000: مرحلة انتقالية في سوق العمل لأنها المرحلة التي عرفت تراجع لدور الدولة و ترك الجال الواسع للحرية الإقتصادية.

الفصل الثاني: أثر التحرر التجاري على ديناميكية الشغل في الجزائر: حاولنا في هذا الفصل أن نحلل وضعية الإقتصاد الجزائري عن طريق البحث عن توازناته على المستوى الكلي. بالمقابل، سنحاول إبراز كيف أن القطاع الخاص فشل في تنويع الصادرات خارج قطاع المحروقات و أن المعدلات المرتفعة للإنفتاح التجاري كانت نتيجة ارتفاع الواردات، و خاصة السلع الإستهلاكية النهائية، و بالتالي سنوضح أن الإقتصاد الجزائري لا يمتلك القدرة على الإنضمام إلى منظمة التجارة العالمية ما دام لا يمتلك ميزة تنافسية خارج قطاع المحروقات الذي يبقى الممول الوحيد للإقتصاد بالعملة الصعبة.

الفصل الثالث: حصة الجزائر من الحركة الدولية لليد العاملة: في هذا الفصل إعتمدنا على الدراسات الحديثة المقدمة من طرف MIREM ، CARIMوCREAD، و التي كانت في جلها عبارة عن احصائيات.

[38] أجريت هذه النتائج انطلاقا من معطيات الديوان الوطني للإحصاء لمختلف السنوات.

من خلال هذا الفصل بينا طبيعة الشغل في الجزائر، و ارتفاع الشغل المؤقت الذي كان نتيجة تراجع القطاع الصناعي. و كيف سيساهم هذا في الرفع من معدلات الهجرة في أوساط الشباب المؤهل خاصة.

مقدمة:

في سنة 1964، اعتمدت الجزائر على خطة للتنمية الاقتصادية ارتكزت فيها على ضرورة تقوية القطاع العام، و حتى يقوم هذا القطاع بدور فعال يجب عليه تهيأت أساسيات التحكم في الحياة الاقتصادية للبلاد.

و عليه أعطيت للدولة دورا متقدما في الحياة الاقتصادية و إحداث التنمية، فكانت فكرة خلق الصناعة الثقيلة ضرورية للانطلاق بالاقتصاد الوطني بصفة عامة، و ضروريات الزراعة المتطورة بالخصوص، و بذلك اعتبرت الصناعة الخاصة كنشاط تكميلي للقطاع العام.

بعبارة أخرى القطاع الخاص يجب أن يوجه نحو نشاطات خاصة، و لكن يجب مراقبته حتى يبقى في حجم مصغر لا يجوز أن يتحول إلى مصدر للسيطرة الاجتماعية و حتى لا يفرض قراراته السياسية أو الاقتصادية على السلم الوطني.

اعتمدت في سياسة التشغيل التي كان الهدف الأساسي منها يكمن في سياسة التصنيع معتمدة في ذلك على نموذج G.DESTANNE DE BERNIS، التي كانت تعتمد على تكنولوجيات متطورة، و للقيام بهذا اعتمدت على مخططات سطرتها لإنجاز مشاريع استثمارية في مختلف القطاعات، لأن القطاعات مرتبطة في ما بينها.

و لأن عملية التنمية، تتعلق أكثر بالفرد منها على تراكم الثروات المادية سخرت الدولة كل جهودها لتحسين الحياة، و الرفع من المستوى المعيشي و الصحي للأفراد، فبعدما كان يمثل 10.4 م نسمة سنة 1962 ، انتقل إلى 18.7 مليون نسمة سنة 1980 ، و يصل إلى 31.466.000 نسمة سنة 1999 .بمعدل نمو قدره 4.7 %ما بين 1980-1990.

و حتى تكون فردا مؤهلا، يحمل على عاتقه التنمية و يساير التكنولوجيا الحديثة، قامت الدولة بعدة إصلاحات على المنظومة التربوية، و البرامج المقررة في كل المستويات، و وفرت الدولة في مراحلها الأولى مناصب عمل، و خفضت من البطالة إلى 9.1% سنة 1985.

في سنة 1986، عصفت بالاقتصاد الجزائري أزمة ارتبطت ارتباطا وثيقا بانخفاض أسعار البترول ، حيث أن إنهيار هذه الأخيرة أعطى الإشارة لبداية ركود مستمر زاد من حدته ظهور اختلالات خطيرة في الجهاز الإنتاجي الوطني، نتيجة لنمط الإقتصاد و تسييره الذي تم اختياره آنذاك و الذي كان يحمل في طياته بذور إخفاقه.ترتب عن هذه الأزمة ديون متراكمة، أزمة مالية خانقة

التي اقتضت في ما بعد العمل ببرامج التصحيح الهيكلي، و هذا يعني إحداث قطيعة مع الممارسات السابقة و تخفيض نفقات الدولة، خوصصة جزء من القطاع العام، و فتح المجال الواسع للقطاع الخاص.

التحول من الإقتصاد المخطط إلى الاقتصاد الحر، أثر على الحياة اليومية للمواطنين بصفة عامة، حيث أحس المجتمع الجزائري بتراجع مستواه المعيشي و هو الذي شهد منذ الإستقلال تحسين متزايد في مستواه المعيشي، و توجهت الدولة إلى القروض القصيرة الأجل من الخارج، و أصبح للدولة المهام الجديدة التالية، (Hocine Benissad، 1997):

-تقليص الواردات من المواد الغذائية، انكماش الاقتصاد و تزايد معدلات البطالة.

-تعويم معدل الصرف للدينار، منذ أكتوبر 1987.

-ترشيد سياسة الإقراض.

-في 1987، تحويل ملكية الأراضي الفلاحية من الدولة إلى الفلاحين، حيث الإستغلال موجه إلى عمال الأراضي على شكل كراء.

-الإعلان عن استقلالية المؤسسات و التسيير الذاتي لها، عوضا من الاستنجاد بالخزينة العمومية في أداء مهامها.

-تقليص نفقات الحماية الاجتماعية، توظيف العمال و الاستثمار العام.

العمل ببرامج التصحيح الهيكلي كان بداية سقوط أو إنهيار الدولة المانحة l'Etat providence، مما أدىإلى إتساع الفجوة بين الشعب و السلطة، و ولد عدم استقرار سياسي، سنة 1988، انهارت من جديد أسعار البترول مما أدى إلى الزيادة في تقليص الواردات من المواد الغذائية ذات الاستهلاك الواسع مثل (القمح، الحليب، و غيرها...)، و أصبحت خدمة الديون و حدها تمتص 78% من مداخيل العملة الصعبة. دون إعطاء فرصة لأي مشروع واعد قصد محاربة البطالة، لأن التشغيل يعتبر بمثابة الحلقة الرئيسية في التنمية الإجتماعية.

في هذا الفصل سنحاول سرد نتائج سوء التسيير للمرحلة السابقة، عن طريق الإعتماد الكلي على الجباية البترولية و التي أدت إلى إبرام اتفاقيات مع صندوق النقد الدولي و البنك العالمي اللذان اشترطا اعتناق مبادئ المدرسة الكلاسيكية الجديدة و التي تمثلت في فتح الاقتصاد و تشجيع القطاع الخاص.

المبحث الأول: أسباب الفشل الاقتصادي لمرحلة الاشتراكية:

عادة ما ترجع أسباب الفشل الاقتصادية إلى مؤشرات اقتصادية تلعب دورا هاما على مستوى الإقتصاد الكلي و السياسة الاقتصادية و التنموية للدولة و سنحاول التطرق لبعض هذه المؤشرات التي من جهة تعد أهم الدعائم التي تقوم عليها الحركة التنموية في البلاد نذكر:

1) ضعف معدلات الاستثمار:

يعتبر مؤشر الاستثمار على المستوى الكلي من أهم المؤشرات الحيوية للإقتصاد، و هذا ما إرتكز عليه كيتر العالم الإقتصادي في تحريك الإقتصاد عن طريق مضاعف الإقتصاد و كيفية قضاءه على البطالة، لكن عند تفحصنا لمعدلات الاستثمار نلاحظ أن الجزائر كانت من بين الدول التي سجلت خلال ثلاثين سنة معدلات مرتفعة دوليا. فقد كانت حصة الاستثمار من الناتج الداخلي الخام الجزائري، (William C .Byrd، 2003) ، تقارب 32 % ما بين سنة 1971 إلى سنة 2000، مقارنة مع معدل 24 % لجهة إفريقيا الشمالية و الشرق أوسطية و 21 %للعالم أجمع.

و حسب تقرير لصندوق النقد الدولي لسنة 2003 ، أوضح أن الاستثمار في العنصر البشري و تطويره عرف نفس الريتم و ساير التطور المخصص لوسائل الإنتاج . فالجزائر تكون 13000 مهندس سنويا مقابل 15000 في فرنسا و هذا ما يبين أن السبب ليس في الرأس المال البشري.

و لهذا السبب يبين صندوق النقد الدولي في دراسته على أنه إذا الرأس المال البشري و المادي ارتفعا بسرعة فاقت الزيادة في الإنتاج فهذا له تفسير وحيد و هو أن نمو الإنتاجية الكلية لعوامل الانتاج PTF[39]كانت سلبية، و بالتالي هذا يعني أن المشكل تجسد في اختيار و انجاز المشاريع الاستثمارية.

قبل التطرق لنمو الإنتاجية الكلية للعواملPTF، يجب الاشارة إلى أن دراسة توجيه الإستثمار (Ahmed TOUIL،1999) ترتكز على الجانب الكلي أكثر من الجانب القطاعي و بالتالي

[39] La **P**roductivité **T**otale des **F**acteurs.

تكون المؤشر لمدى إنجاز أو عدم إنجاز هذه المشاريع لأهدافها، و بالتالي لمعرفة التوجهات الكلية للاستثمار يجب أن نشير أن المخصصات للاستثمار تنفذ في المخططات الخماسية و ليس في المخططات الرباعية حسب الاصلاحات التي قامت بها الدولة و بالتالي سنحلل الفترة التي امتدت من 1980-1990.

في هذه المرحلة استفاد الاقتصاد الجزائري من مخصصات للاستثمار قدرت ب 952 مليار دينار جزائري و هو مبلغ يمثل اربعة مرات ما خصص للعشرية السابقة، الجدول التالي يبين توزيع الاستثمار على القطاعات .

الجدول رقم 19:توزيع الاستثمارات حسب القطاعات و حسب المخططات

الفترات	1984-1980	النسبة	1989-1985	النسبة
القطاعات الاقتصادية	بالملايير	%	بالملايير	%
الفلاحة	47.1	11.7	79	14.4
الصناعة	155.5	38.5	174.2	31.7
القطاع الثالث	199	49.6	294.8	53.6
حيث: التربية و التكوين	42.2	10.5	45	8.2
كل الاقتصاد	401.6	100	550	100

Source :rapport MPAT

كما يوضح الجدول يخصص للقطاع الصناعي أهم نسبة من مخصصات الاستثمار و يفسر ذلك كون أن قطاع المحروقات هو الذي يستحوذ على النسبة الأكبر كما يوضح الجدول رقم 20، و بالتالي فقد كان الاهتمام بقطاع المحروقات على حساب القطاعات الاخرى كالفلاحة التي تعتبر من اهم القطاعات في خلق مناصب عمل و تحقيق نوع من الإكتفاء الذاتي و بالتالي التوفير في العملة الصعبة، فكان**الإعتماد المبكر على قطاع الصناعات الثقيلة سببا في تهميش قطاع الفلاحة الذي سبب التبعية الغذائية**.من أهم أسباب الفشل الإقتصادية و التي سنتطرق لها في ما يلي هذه النقطة.

الجدول رقم 20:الاستثمار الصناعي بملايير الدينارات

الفترات	1984-1980		1989-1985	
الفروع	الحجم	%	الحجم	%
المحروقات	**66**	**42.4**	**50.9**	**29**
المناجم	2.5	1.6	3	1.7
ISMME	46.5	29.9	72.9	41.8
مواد الانجاز	8.9	5.7	14.4	8.3
صناعة البلاستيك	5	3.2	5.7	3.3
مجموع صناعات القاعدية	**128.9**	**83**	**146.9**	**84.1**

5.0	8.7	7.2	11.2	الصناعة الغذائية
4.6	8.1	4.8	7.4	الصناعة النسيجية
0.8	1.4	0.4	0.66	الجلود
2.1	3.6	2.7	4.3	صناعة الورق
3.2	5.5	1.9	3	مختلف الصناعات الأخرى
15.7	**27.3**	**17**	**26.56**	**مجموع الصناعات التحويلية**
100	174.2	100	155.50	مجموع الصناعات
62	123.3	57.5	89.5	مجموع الصناعات خارج قطاع المحروقات

Source :rapport MPAT

استعمل صندوق النقد الدولي في تفسير سلبية نمو الإنتاجية الكلية للعوامل عن طريق اعتماده لدالةCobb Douglasبرأس المال البشري و المادي و العمل كعوامل إنتاج. فبدلا من إنشاء تقييم واحد لنمو PTF ، فقد إعتمد صندوق النقد الدولي على سلسلة من المعطيات معتمدة على حالتين: **الحالة الأولى** (الفرضية المنخفضة) و هي معتمدة على ثلث بالنسبة لرأس المال المادي و الثلثين للشغل و الرأس المال البشري هذه الحالة بينت أن PTF كان ضعيف(– 2.1%) في المتوسط السنوي، و كان هذا ناتج عن النمو السريع في الرأس المال البشري.**الحالة الثانية**(الفرضية المرتفعة) و قد إعتمدت على تقديرات أكثر حفظا للنمو رأس المال البشري (4.5 % في المتوسط كما هو الحال بالنسبة لرأس المال المادي) مع الأخذ بعين الإعتبارإرتفاع حصة الرأس المال إلى النصف. و حتى في هذه الحالة التي كانت أكثر تفاؤلا من الحالة الأولى بقي معدل النمو لPTFسالبا (-0.5% في السنة).

الجدول رقم 21:محاسبة مفسرة للنمو 1965-2000

الرأس المال البشري (hyp. Haute)	الرأس المال البشري (hyp. Basse)	الشغل	الرأس المال المادي	PIB	PTF (hyp. Haute)	PTF (hyp. Basse)	النسبة / السنوات
0.0	5.0	0.3	2.2	6.4	5.2	3.9	70-1965
4.1	9.1	3.3	7.1	5.2	0.2-	1.3-	75-1970
9.8	14.8	6.8	10.3	6.2	3.2-	4.6-	80-1975
6.3	9.0	3.5	5.3	5.2	0.9-	2.3-	85-1980
3.5	8.5	1.4	3.0	0.1	2.6-	4.2-	90-1985
4.0	9.0	3.5	1.0	0.3	2.1-	4.3-	95-1990
3.7	8.7	4.7	1.3	3.1	0.3	1.8-	00-1995
4.5	9.5	3.4	4.5	3.8	0.5-	2.1-	-1965 2000

SOURCE : FMI Algeria Country Report 03/69 Mars 2003-Selected Issues And Statistical Appendix.

من خلال الجدول دائما يلاحظ أنه كان هناك تحسن نوعا ما في نمو PTF وقد سجل ذلك سنة 1995، رغم أنها بقيت سالبة ، و هذا ما تزامن مع الإصلاحات التي أطلقتها السلطات، و نمو الاستثمارات في قطاع المحروقات.ومع ذلك يبقى النمو ضعيف جدا حيث لا يستطيع أن يوفر فرص عمل لليد النشيطة التي تنمو بسرعة.

2)ارتباط الاقتصاد بقطاع المحروقات:

ما يعرف على الإقتصاد الجزائري أنه إقتصاد ريعي يعتمد على قطاع المحروقات في الحصول على العملة الصعبة لأجل تمويل المشاريع التنموية أو لأجل إسترداد ما يلزم للإقتصاد من العالم الخارجي. و بذلك فهو مرتبط إرتباطا قويا بالأسواق العالمية و تذبذباتها.

منذ سنة 1977، تعد حصة الصادرات من المحروقات 95% و أصبح في متوسط 97% سنة1998. لكن هذا الإرتباط القوي للإقتصاد بالموارد الطبيعية منذ أربعة عقود أثر سلبا على مجموع الهياكل الإقتصادية بالشكل التالي:

- ✓ ضعف خلق مناصب الشغل في القطاع الصناعي، و ذلك بسبب ضعف كثافة اليد العاملة في قطاع المحروقات.
- ✓ تقلبات أسعار المحروقات على مستوى الأسواق العالمية تولد إختلالات في ميزان المدفوعات، ميزانية الدولة، و الكتلة النقدية، و بهذا تعد كمصدر هشاشة لمجموع الإقتصاد و التناسق مع سيرورة السياسات العامة و المخططات الإقتصادية.

الريع المحصل عليه من قطاع المحروقات منح للإقتصاد الوطني مداخيل بالعملة الصعبة و بالتالي القدرة على تحقيق معدلات نمو سريعة. إلا أن توقيف أي مبادرة استثمارية و خلق جو دائم من عدم الثقة على المدى البعيد من طرف الطبقة الحاكمة، لا يشجع إلا على نشاطاتالمضاربة. رغم إرتفاع مستويات المداخيل تبقى عدم الثقة هي المسيطرة على المستثمرين المحليين و الأجانب.

3)-إرتفاع مستوى الفساد المرتبط بالمشاريع الإستثمارية:

حسب دراسة للبنك العالمي تحتل الجزائر مكانة جد متراجعة مقارنة مع جيرانها كما يبين الجدول التالي:

الجدول رقم 22 :الحوكمة حسب مؤشراتها

	فعالية الحكومة	نوعية التنظيم	دولة الحقوق	الفساد
الجزائر	23	16	14	32
المغرب	54	71	68	70
تونس	88	82	77	79
مصر	62	50	61	53
اسرائيل	81	74	80	84

الاردن	67	80	73	59
تركيا	49	43	52	39
اوروبا الوسطى	68	74	73	70
ماليزيا	69	56	64	61
كوريا	68	62	70	69
برتغال	83	82	80	88
فرنسا	87	75	87	84

source :BanqueMondiale-Composite Governance Indicators Dataset[40].

فقد اعتمد في فترة سابقة على تشجيع انجاز المصانع و تعظيم الاستيراد من المدخلات (و بالتالي تعظيم صفقات غير شرعية بالعملة الصعبة) منه على تشجيع الإنتاج الداخلي. هذا ما يفسر الرقم الخيالي لمخصصات الإستثمار، المسجل في سنوات 1970 ،(Omar BENDERRA et Ghazi HIDOUCI، 2004).

4)الإنتاجية:

تعتبر الإنتاجية كمؤشر مهم للتنمية، إلا أنه حسب دراسة قام بها البنك العالمي، إحتلت الجزائر المرتبة 85 على 93 دولة خلال الفترة 1970-1990، و هذا ما يشير له الجدول التالي:

الجدول رقم 23:النمو العقدي للإنتاجية لمجموعة من الدول

	1960	1970	1980	1990	performance	الترتيب على 93 دولة
الجزائر	1.44	-0.42	-2.66	-1.78	-2.46	85
المغرب	4.59	-0.36	-0.44	-1.20	-1.04	66
تونس	1.43	1.45	-0.36	1.02	0.76	15
مصر	1.78	1.34	-1.23	0.45	0.15	40
اسرائيل	3.05	0.49	0.65	0.36	0.60	19
الأردن	-	2.30	-3.45	0.55	-0.83	62
تركيا	2.01	0.53	1.41	-0.84	-0.24	51
كوريا	1.09	-0.96	2.21	0.18	0.48	23
ماليزيا	0.21	0.56	0.02	0.44	0.33	33
فرنسا	1.75	-0.09	0.69	-0.31	-0.07	47
برتغال	2.66	0.01	0.31	-0.04	0.11	42
الولايات المتحدة	0.74	-1.33	1.05	0.74	0.45	25

[40] http://www.worldbank.org/wbi/governance/govdata2001.htm

الأمريكية						

Source : banque mondiale[41].

تاريخيا، الإنتاجية الكلية للاقتصاد الجزائري ارتفعت في السنوات التي تلت مباشرة الاستقلال ثم عرفت تطور سلبي في سنوات 1970.هذا التطور صادف نموإنتاج المحروقات، الذي ارتفع بانتظام ليصل سنة 1978 بمستوى 2.7عنه عن سنة 1962.إنطلاقا من 1979، إنتاج البترول كان في حالة نزول قبل ان يعاود الارتفاع من جديد سنوات التسعينات، في الوقت الذي كان فيه هبوط الإنتاجية أقل حدة.

5)غياب النمو:

عرفت البلاد مرحلة مستقرة ومزدهرة في فترة 1970-1985 عرف فيها الناتج الداخلي الخام نموا بمتوسط 4.7 %. إلا أن نهاية سنة 1985 و بداية سنة 1986انهارت أسعار المحروقات و أعطت بذلك الإشارة لبداية ركود مستمر زاد من حدته ظهور اختلالات خطيرة في جهز الإنتاج الوطني، نتيجة لنمط الإقتصاد و تسييره الذي تم اختياره آنذاك و الذي كان يحمل في طياته بذور إخفاقه. و بالتالي تراجعت معدلات النمو و أصبح المتوسط السنوي 1.4%بين 1986 و 2000. و بين الفترتين، تطور الناتج الداخلي الخام انتقلإلى متوسط سنوي قدر ب 1.7% بانخفاض سنوي متوسط قدر ب 0.7 %(Omar BENDERRA et Ghazi HIDOUCI، 2004).

الجدول التالي يبين المقارنة بين الجزائر و إحدى عشر دولة من الجيران كالمغرب و تونس و بعض الدول المنبثقة. استعمل في هذه المقارنة نموذج يعتمد غلى الناتج الداخلي الخام للفرد، هذا النموذج يؤخذ بعين الإعتبار تدفقات التبادل، و جد ملائم للجزائر كون هذا البلد يستورد حصة جد عالية من المنتوجات النهائية، إضافة للمنتوجات التجارية و التي ليس لها أي قيمة مضافة، هذا التعريف يخص أيضا المنتوجات الغذائية و غيرها التي لا تندرج بصفة عامة في صنف المنتوجات النهائية.

الجدول رقم 24:معدل PIB للفرد في الجزائر مقارنة مع دول مختارة

	1970	1985	1998	2002
الجزائر	1.00	1.00	1.00	1.00
المغرب	0.47	0.21	0.80	0.73
تونس	0.60	0.42	1.31	1.26
مصر	0.42	0.35	0.83	0.76
اسرائيل	3.59	2.07	10.62	9.21
الاردن	0.64	0.69	1.03	1.02

[41]Jennifer Keller and T.G. Srinivasan Reform and Elusive Growth in the Middle-East-What has happened in the 1990s ?DipakDasgupta,

تركيا	0.95	0.49	2.00	1.61
كوريا	0.51	0.83	4.21	5.60
ماليزيا	0.75	0.72	2.01	2.26
فرنسا	5.37	3.44	14.94	13.58
برتغال	1.46	0.89	6.96	6.99
الو.م.أ.	9.38	6.42	19.62	21.14

Source :FMI-WEO[42] ; banque mondiale[43]

6)تسرب اليد العاملة المؤهلة:

لأن عملية التنمية تتعلق بالفرد منها على تراكم الثروات المادية سخرت الدولة كل جهودها لتحسين الحياة و الرفع من المستوى المعيشي و الصحي للأفراد فبعدماكان يمثل 10.4 م نسمة سنة 1962، انتقل إلى 18.7مليون نسمة سنة 1980، و يصل إلى 31.466.000نسمة سنة 1999 بمعدل نمو قدره 4.7%ما بين 1980-1990.

و حتى تكون فردا مؤهلا، يحمل على عاتقه التنمية، و يساير التكنولوجيا الحديثة، قامت الدولة، بعدة إصلاحات على المنظومة التربوية، و البرامج المقررة في كل المستويات، ووفرت الدولة في مراحلها الأولى مناصب عمل، وخفضت من البطالة إلى 9.1% سنة 1985.

إلا أنه رغم كل هذه الجهود المبذولة في التكوين لم تستطيع الجزائر الاستفادة من الخبرات المكونة و التي هجرة إلى بلدان أوروبية و دول الخليج و أحدثت هذه الهجرات تسرب في اليد العاملة المؤهلة و هو ما يعرف بهجرة الأدمغة. تعد الأسباب الإقتصادية و الإجتماعية وراء هذه الظاهرة و التي قدرت ب7% ما بين 1990-2000(DocquierFrédéric. Et AbdeslamMarkoufb، 2004)

وتُعتبر ظاهرة هجرة الكفاءات والعلماء من الدول العربية إلى الخارج، أحد أهم العوامل المؤثرة على تطور الاقتصاد القومي، وعلى التركيب الهيكلي للسكان والقوى البشري. وتكتسب هذه الظاهرة أهمية متزايدة في ظل تزايد أعداد المهاجرين، خصوصاً من الإطارات العلمية المتخصصة، وتتمثل أهم الآثار السلبية في حرمان هذه الدول الاستفادة من خبرات ومؤهلات هذه الكفاءات في مجال التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وتعاني مصر وغيرها من الدول العربية، من آثار هذه الظاهرة، حيث يقدّر الجهاز المركزي للتعبئة العامة في الإحصاء المصريين المتميزين من العقول والكفاءات التي هاجرت إلى الخارج بـــ(824) ألفاً، وفقاً لآخر إحصاء صدر في العام (2003) من بينهم نحو (2500) عالم. وتشير الإحصاءات إلى أن مصر قدّمت نحو (60%) من

[42] World economique outlook-avril 2003 –http://www.imf.org/external/pubs/ft/weo/2003/01/index.htm
[43] World development indicators-http://www.worldbank.org/data/wdi2002/index.htm

العلماء العرب والمهندسين إلى الولايات المتحدة الأمريكية، وأن مساهمة كل من العراق و لبنان بلغت (15%) بينما كان نصيب كل من سوريا والأردن وفلسطين نحو (5%).

وتشير إحصاءات جامعة الدول العربية ومنظمة الدول العربية وبعض المنظمات المهتمة بهذه الظاهرة، إلى أن الوطن العربي يساهم بـــ(31%) من هجرة الكفاءات من الدول النامية، وأن (50%) من الأطباء و(23%) من المهندسين و(15%) من العلماء من مجموع الكفاءات العربية يهاجرون متوجهين إلى أوروبا والولايات المتحدة وكندا بوجه خاص، وأن (54%) من الطلاب العرب الذين يدرسون في الخارج لا يعودون إلى بلدانهم، ويشكل الأطباء العرب في بريطانيا حوالي 34%) من مجموع الأطباء العاملين فيها، أو أن ثلاث دول غنية هي أمريكا وكندا وبريطانيا تتصيد نحو (75%) من المهاجرين العرب.

لكن اللافت أن الخسائر التي منيت بها البلدان العربية من جراء هجرة الأدمغة العربية (11) مليار دولار في عقد السبعينيات، وأن الدول الغربية هي الرابح الأكبر من (450) ألفاً من العقول المهاجرة، وأن الخسائر الاجتماعية نتيجة هذه الظاهرة تقدر بـــ(200) مليار دولار، وفي حين تخسر الدول العربية وفي مقدمتها مصر من ظاهرة هجرة العقول، فإن إسرائيل تستفيد من هذه الظاهرة بفعل الهجرة العالية التأهيل الآتية من شرق أوروبا وروسيا وبعض الدول الغربية.

وتحظى الولايات المتحدة بالنصيب الأكبر من الكفاية والعقول العربية بنسبة (39%) وتليها كندا (13.3%) ثمأسبانيا بنسبة (1.5%). وتتضمن هذه الأرقام العديد من الفئات في مهن وتخصصات مختلفة، وتتجلى الخطورة في أن عدداً من هؤلاء يعملون في أهم التخصصات الحرجة والإستراتيجية مثل الجراحات الدقيقة والطب النووي والعلاج بالإشعاع، والهندسة الإلكترونية والميكروإلكترونية، والهندسة النووية وعلوم الليزر وغيرها.. الثابت أنه لو عملت الدول العربية على احتضان هذه الكفاءات وتوفير المناخ العملي والعلمي لها، لاستطاع العرب بذلك ليس توفير مبالغ مالية طائلة، بل لاستطاع العرب مع هذه العقول أن يحتلوا موقعهم إلى جانب الدول المتقدمة.

خلاصة المبحث:

هذه الظروف و الأخطاء مجتمعة ساهمت في الرفع من حدة التراجع في النتائج على المستوى الإقتصادي و الإجتماعي، فأصبح الإقتصاد الجزائري مرتبط ارتباطا كبيرا بالجباية البترولية. أسعار البترول المرتبطة بالأسواق العالمية ستساهم في تفاقم الوضع و فضح أخطاء التسيير علنا، بعد أزمة 1982، و التي ستوصل بالجزائر إلى الرضوخ لشروط البنك العالمي و صندوق النقد الدولي.

المبحث الثاني:المناخالإجتماعي و الإقتصادي من 1990-2000:

برامج التصحيح الهيكلي التي بدأ العمل بها منذ الثمانينات و الإنخراط في منظمة التجارة العالمية في التسعينات قادت الدول المغاربية إلى فتح اقتصادياتها على المنافسة الدولية.

فإذا كانت برامج التصحيح الهيكلي قادت إلى تغيير النموذج الإقتصادي، فالإنخراط في منطقة التبادل الحر يقتضي تسيير و مجارات متطلبات العالم الخارجي.

خلال فترة طويلة 1980-2000، نتائج السياسات الإقتصادية الكلية الجديدة كانت عميقة على سوق العمل (verniers 1995) و تسارعت خلال الخمس السنوات الأخيرة من التسعينات، كانت نتائج برامج التصحيح الهيكلي في الدول في طريق النمو غير جيدة أو بالأحرى ذات نتائج سلبية على سوق العمل في المدى القصير ، فكانت النتائج المباشرة هو تراجع الشغل نتيجة تراجع النفقات العمومية و بالتالي صعود و ارتفاع نسب البطالة، و ظهور حالة جديدة في سوق العمل و هي بطالة في اليد العاملة المؤهلة (الجامعيين)، انخفاض الأجر الحقيقي، الفقر و ظواهر هيكلية و طويلة الأمد كالعمل المؤقت و توسع دائرة العمل الموازي، و ظهور تفاوتات بين متطلبات سوق العمل و عروض النظام التربوي و التكوين.

و كما بين (musette 2004) ، إقصاء الشباب من سوق العمل يعتبر كثابتة في الإقتصاد الجزائري، و يضيف على أنها ليست خاصة بالاقتصاد الجزائري وحده و إنما مست كل الإقتصاديات بما أن معدل البطالة عند الشباب مرتفع أكثر منه عند الفئات الكبيرة في العمر.

في ما يخص الجزائر، الإصلاحات الإقتصادية التي طبقت للخروج من الأزمة، نفذت خلال ثلاثة مراحل (musetteو آخرون، 2003):

- ✓ المرحلة الأولى خصت وضع القواعد الهيكلية لإقتصاد السوق و امتدت من 1980-1994.
- ✓ المرحلة الثانية العمل ببرامج التصحيح الهيكلي بالعلاقة مع الهيئات الدولية، حيث الهدف كان استقرار الإقتصاد و الحصول على معدلات نمو مساعدة لخفض نسبة البطالة أكثر من 30%.
- ✓ المرحلة ما بعد التصحيحات الهيكلية و انعاش الإستثمار، الإصلاحات خصت كل قطاعات الإقتصاد و مؤسساته. و أعطي القطاع الخاص مكانة متساوية مع القطاع العام بمقاييس جديدة كالقضاء على احتكار الواردات و التوزيع، التخلي على دعم الأسعار، و الخفض (المنظم) للحقوق الجمركية.

في ما يخص قطاع الفلاحة، خوصصة الأراضي الفلاحية ، قانون الخوصصة المقرر في 1995 و المعدل في 2001، يبين شروط و طريقة الخوصصة بعض المؤسسات الكبرى حل رأسمالها للمستثمرين الأجانب و مؤسسات أخرى خصصت (140 مؤسسة)، حسب للحكومة لسنة 2005.

(Musette 1998)، بين ثلاث مراحل لسوق العمل الجزائري:

- ✓ 1966-1985: مقاومة السوق لتراجع الإقتصاد العالمي، فمعدلات البطالة التي كانت 32.9% سنة 1966، هبطت إلى9.1 % سنة 1985، هذا التحسن الجيد كان نتيجة سياسة جريئة في محيط عالمي محبط، نتيجة الأزمة العالمية للبترول لسنة 1973.
  في هذه المرحلة للاشتراكية المنتصرة سوق العمل كان يرتكز على العرض أكثر منه على الطلب الإجتماعي للشغل. سياسة الشغل كانت مرتكزة على المتطلبات من اليد العاملة لآلة الإنتاج، السلطات العمومية للشغل كانت تنتهج سياسة استراد الإطارات و التقنيين الساميين للشركات الوطنية و المصالح العمومية، و تصدير العمال لأوروبا، و محاولة إعادة إدماج العمال المغتربين.
- ✓ 1986-1993: تزعزع السوق بمسيرة إعادة التنظيم.
- ✓ 1994-1997: قطع السوق الدوامة التي أحدثتها برامج التصحيح الهيكلي.

إن تقليص أو تخلي الدولة بشكل مفاجئ و شامل عن دورها الإقتصادي و الإجتماعي، و اقتصارها على تسيير اثار التصحيح الهيكلي السلبية بالنسبة للفئات الأكثر تضررا، ساهم بدرجة كبيرة في تفاقم الفقر و انتشاره في صفوف السكان. و خير دليل على تزايد حدة الفقر في البلاد، هو انخفاض القدرة الشرائية للمواطنين، تخفيض نفقات الميزانية بالقيمة الفعلية و لا سيما النفقات الإجتماعية، و انتشار ظاهرة الفقر.

الإنتقال إلى إقتصاد السوق، ضمنيا سنة 1980 ولّد أوضاع سياسية غير جيدة، ثم التسارع سنة 1990 و 1994 في تطبيق برامج التصحيح الهيكلي غير في الوظائف الأساسية للسياسة الإجتماعية التي كانت سنوات 60 و 70. في هذه المرحلة أي المرحلة الإنتقالية، عرف المستوى المعيشي للجزائريين انخفاض بأكثر من 75% خلال عشر سنوات و انتقل معدل البطالة من 8% سنة 1980 إلى 29.50% سنة 2000 حسب الديوان الوطني للإحصاء، حسب الإحصاء الوطني للسكان لسنة 1997. هذا المعدل قدر بأكثر من 30% لليد العاملة الشغيلة(R.Hammouda، 2000).

1 ظاهرة الفقر:

سمحت برامج التصحيح الهيكلي من تحصيل نتائج جيدة على مستوى الإقتصاد الكلي، و هذا ما سنتطرق له بالتفصيل لاحقا، لكن بالمقابل و على مستوى الإجتماعي فقد كانت النتائج سلبية للغاية. فقد سمحت هذه البرامج من مسح أو إقصاء للطبقة المتوسطة وعادت معدلات الفقر بنسب مرتفعة سنوات التسعينات، بمقاييس جديدة، خاصة مع تطبيق برامج التصحيح الهيكلي حيث عدد الفقراء ارتفع و مس الفقر كل فئات المجتمع: الشيوخ، النساء، البطالين، و ضحايا الإرهاب و المعوقين. استهلاك العائلات للفرد بدأ بالإنخفاض منذ 1997 حيث عرف الذروة سنة 1991.

العمل ببرامج التصحيح الهيكلي بمختلف تدابيره مع صندوق النقد الدولي كان يهدف إلى تخفيض الطلب العام، بالمعنى الحقيقي و بالتالي المستوى المعيشي للمجتمع. بالنسبة، لصندوق النقد الدولي، هذا التخفيض هو الوسيلة الأكثر حسما لإعادة التوازنات المالية الداخلية و الخارجية ، و بالتالي كانت العامل المركزي و الأساسي للتكلفة الإجتماعية.

التراجع الزاحف لغاية 1993، و المتسارع، لمستوى معيشة الأفراد و توسع ظاهرة الفقر تدل على انخفاض الإنتاج و الإستهلاك للفرد بين 1985-1995، خلال هذه المرحلة الاستهلاك per capitaتراجع من 1250 إلى 1040 دولار (Hocine benissad،1997).

المخطط رقم 13[44] : تطور الإستهلاك للفرد بالسعر الثابت

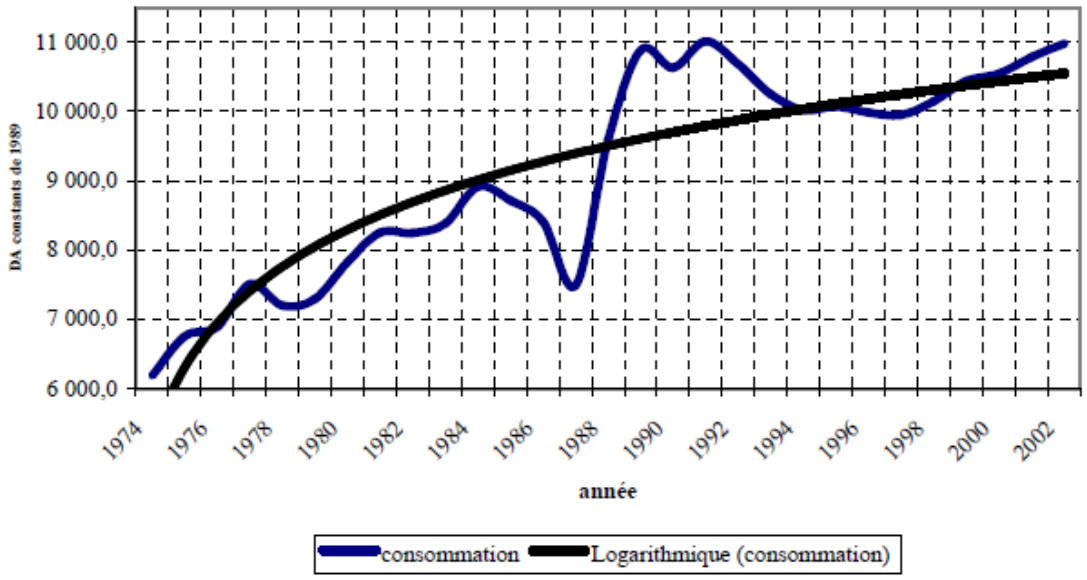

Source : Données de l'ONS , Alger

[44]Mohammed Saib Musette, Mohammed Arezki ISIL ,Nacer Eddine HAMMOUDA, « marché du travail et emploi en Algérie éléments pour une politique nationale de l'emploi profil de pays », bureau de l'OIT à Alger, 2003.

أصبحت ظاهرة الفقر مشاهدة وظاهرة للعيان شريحة مهمة من المجتمع أصبحت تعيش تحت عتبة الفقر تجاوزت، حسب تقرير للبنك العالمي لسنة 1999، 12.2 % سنة 1981إلى22.6 % سنة 1995، هذا المعدل عرف ارتفاعا بسيط ليرتكز بحدود 24% سنة 2000، هذه النتائج تبين التراجع في معدل التفقير 0.4%بين1995 و 2000 مقابل 2 % بين 1988 و 1995، حسب تقريرOIT 2003. مؤشر الفقر العام (2دولار للقدرة الشرائية) قدر ب 12.1 % سنة2000 و تراجع إلى 6.8%سنة2004، و بذلك يكون بمستوى أدنى عن ما كان عليه سنة 1988(8.1 %) و 14.1 %سنة 1995، حسب تقرير الأمم المتحدة لسنة 2005.

ما يميز ظاهرة الفقر في الجزائر أنها تخص المناطق الريفية مرتين أكثر من المناطق الحضرية.الجداول التالية تبين ثلاث عتبات للفقر على المستوى الوطني:

الجدول رقم 25:

الفقر في الجزائر لسنة1995

مناطق الإقامة	عتبة الفقر الغذائي	عتبة الفقر العام الدنيا	عتبة الفقر العام العليا
المناطق الحضرية	3.6	8.9	14.7
المناطق الريفية	7.8	19.3	30.3
المجموع	5.7	14.1	22.6

Source : ONS enquête sur les niveaux de vie 1995.

الجدول رقم 26:مقارنة للفقر في الجزائر بين 1988-1995.

	1988			1995		
	حضري	ريفي	وطني	حضري	ريفي	وطني
عتبة الفقر (DA/PERSONNE/AN)						
عتبة الفقر الغذائي	2181	2165	2172	10991	10895	10943
عتبة الفقر الدنيا	2771	2809	2791	14706	14946	14827
عتبة الفقر العليا	3158	3265	3215	17666	18709	18191
عدد الفقراء بالآلاف						
أقصى حدود الفقر	210.5	639.5	849.5	504.3	1107.10	1611.40
فقراء جدا	531.7	1352.7	1884.6	1246.80	2739.30	3986.80
فقراء	806.6	2041.40	2850.10	2059.40	4300.60	630.00

نسبة الفقر						
أقصى حدود الفقر	1.9	5.2	3.6	3.6	7.8	5.7
فقراء جدا	4.8	11	8.9	8.1	19.3	14.1
فقراء	7.3	16.6	14.7	12.2	30.3	22.6

SOURCE : ministère des finances 1998.

عدة عوامل تسببت في هذه الظاهرة من بينها، تعويم العملة الوطنية، رفع الدعم عن الأسعار للمواد الغذائية الواسعة الاستهلاك ، تدهور الأجور، صعوبة تقاضي الأجور و تأخرها في بعض المؤسسات العامة، النمو الديمغرافي المتزامن مع مستوى البطالة المرتفع و العمل المؤقت.

2: التضخم:

فشل السياسة الإقتصادية في هذه المرحلة كان جليا للعيان، فقد كانت معدلات التضخم جد مرتفعة، فمنذ 1991 تفاقمت معدلات التضخم الأمر الذي أقلق صندوق النقد الدولي، الجدول التالي يبين تطور معدلات التضخم خلال الفترة 1990-2000:

الجدول رقم 27:تطور معدلات التضخم 1990-2000 (%)

السنوات	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998
التضخم %	17.9	25.9	31.7	20.5	29.1	29.8	18.7	5.7	4.9
السنوات	1999	2000							
التضخم	2.2	0.3							

مصدر:من إعداد الباحثة عدة مصادر.

ارتفاع معدلات التضخم هذا كان ناتج عن عدة عوامل من بينها رفع الدعم عن العملة الوطنية و تراجع الدولة عن دورها في الحياة الإقتصادية و الإجتماعية و أيضا نتيجة لتطبيق برامج التصحيح الهيكلي.

رفع الدعم عن المنتجات الطاقوية أكتوبر 1994 و نزع الدعم التدرجي على المواد الاستهلاكية الأساسية زاد من التكلفة الإجتماعية التي سببتها برامج التصحيح الهيكلي:

الجدول[45] رقم 28:الأسعار بالدينار

	الوحدة	1990	1991	1995	جوان 1996

[45]Hocine benissad « le plan d'ajustement structurel » automne 1997.

الخبز	القطعة الواحدة	1	1.5	6	7
الدقيق	الكيلو	2	4.5	20	36
الزيت	اللتر	4	16	50	75
الحليب	اللتر	1.5	4	10	15
الحبوب الجافة	الكيلو	7	15	70	120

شهدت الأسعار ارتفاعا قويا خلال التسعينات، و خاصة في الفترة 1992-1995 إذ ارتفعت الأرقام البيانية العامة للأسعار بنسبة +23 % في سنة 1990، و +25 %في سنتي 1992-1993، و بلغت أعلى مستوياتها 41.3 %في سنة 1994، و تراجعت في 1995+31 %و ضعفت في السنة الموالية و ما بعدها، 19.7% في 1996 و 7.5% في 1997، حسب تقرير للمجلس الوطني الإجتماعي و الإقتصادي ، 1998.زاد تفاقم الأوضاع الإجتماعية إضافة إلى رفع الدعم و معدلات التضخم المرتفعة، تطور الأجور الذي بقي متواضع خلال عشرية التسعينات و هذا ما أدى إلى إنخفاض القدرة الشرائية للمواطنين و خاصة الفئات البسيطة و المحرومة بدرجة كبيرة.وهو ما يبينه المنحنى التالي:

المخطط رقم 14:تطورحصة الأجور من نفقات الإجتماعية للدولة من 1993-2000

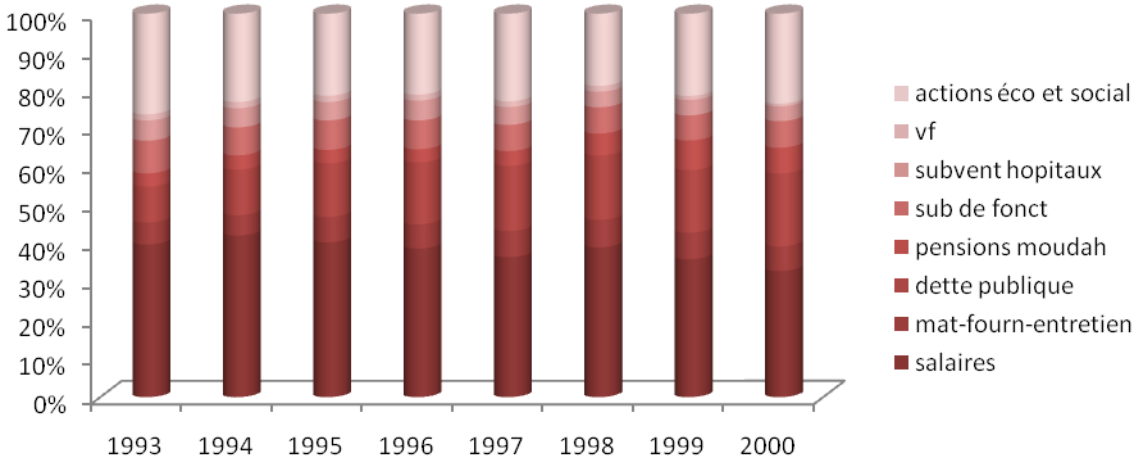

المصدر: من إعداد الباحثة، إنطلاقا من عدة مصادر.

3:تراجع النفقات الإجتماعية.

حسب دراسة لPNUD(2001)، ساهمت الدولة في الحفاظ على التطور في نفقاتها الإجتماعية و مؤشر التنمية البشرية للبلاد تحسن بالإنتقال من 0.641 سنة 1990 إلى0.693 سنة 1999، بمعدل نمو

8.1 %لهذه المرحلة.لكن هذا التحسن في المؤشرات لم يمس كل طبقات المجتمع حسب دراسة حول نفقات العائلات سنة 2000 قام بها الديوان الوطني للإحصاء ، تبين أن مؤشر جيني تراجع من 0.4 سنة 1988 إلى0.37 سنة 2000.

عند تفحص النفقات الإجتماعية للدولة خلال هذه العشرية يتضح أن النفقات العمومية بالمعنى الضيق عرفت انخفاضا، مقارنة مع الناتج الداخلي الخام، فكان هناك انخفاض معتبر قدر ب 8% سنة 1992 إلى أقل من 5%2000. و هذا ما يتضح في الجدول التالي:

الجدول رقم 29[46]:تطور النفقات الإجتماعية للدولة 1992-2000

	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000
نفقات التعليم	4217	4822	5820	6626	7194	8114	8816	10823	13728
نفقات إجتماعية	61219	47805	62217	64876	70821	81028	91218	87896	91248
الصحة	15106	15246	18418	21278	25537	27983	28781	31445	33236
العمل	1500	2000	2200	2550	2500	3000	3800	6250	7900
الإسكان	500	700	1500	5450	14500	16000	20000	16000	18500
الفلاحة	730	12330	6730	4240	9200	6200	6700	17200	13200
المجموع الكلي	83272	82903	96885	105020	129752	142325	159315	169614	177812
B.F.%	30.16	28.45	26.85	22.17	21.97	21.4	2018	20.16	21.42
PIB%	7.97	7.02	8.57	5.32	5.25	5.15	5.73	5.32	4.88

المصدر : وزارة المالية، الجزائر ، 2000.

تقرير للبنك العالمي (2001)، يبين أن تسيير النفقات العمومية، الموجهة للفعالية و المساواة تقتضي في تدابير عميقة على مستوى الطبقات المحرومة، اشتداد الفقر الذي مس طبقات واسعة من المجتمع أدى بالسلطات إلى التفكير في برامج لمحاربته.

4-ارتفاع العمل المؤقت:

[46]Mohamed saib MUSETTE et all, « marche du travail et emploi en algérieélement pour une politique nationale de l'emploi profil de pays », OIT, 2003.

ما يلاحظ في هذه المرحلة هو إرتفاع حصة العمل المؤقت تدريجيا و إنخفاض حصة العمل الدائم و هذا راجع لتراجع الدولة من الحياة الإجتماعية و الإقتصادية للأفراد، و غياب الإستثمارات و المشاريع الكبرى.

المخطط رقم 15:تطور الشغل المؤقت من1990-2001

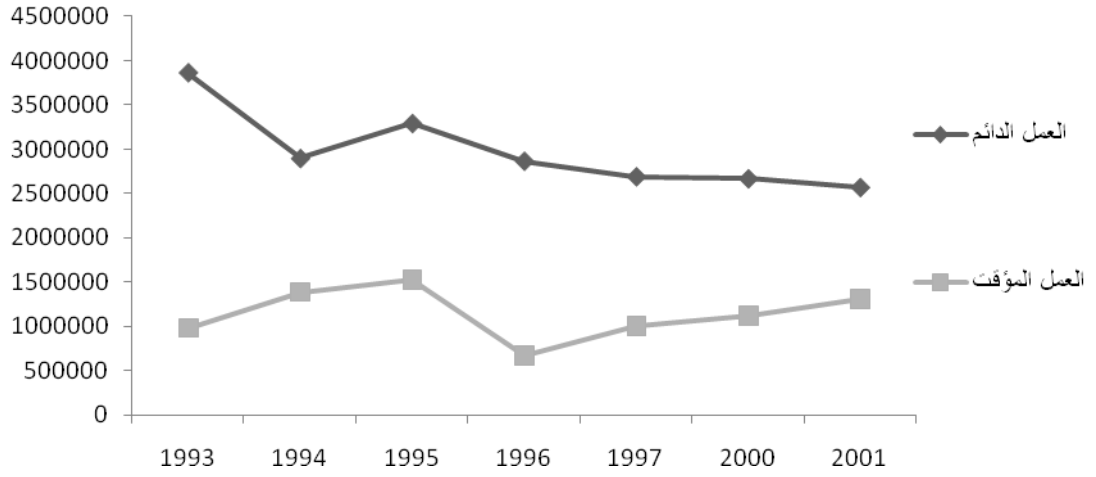

المصدر: من إعداد الباحثة إنطلاقا من معطيات الديوان الوطني للإحصاء.

من جهة أخرى، يرجع هذا كون أن الدولة عندما تقوم بعملية الإصلاحات فهي تفضل التشغيل المؤقت عن العمل الدائم، و هذا كون أن الدولة قامت بتقديم برامج للتشغيل المؤقت مثل تشغيل الشباب، TUPHIMO، الذي أنشأ 67.428 وظيفة مؤقتة إلى غاية سبتمبر 1997 حسب تقرير المجلس الإجتماعي و الإقتصادي لسنة 1999، عقود ما قبل التشغيل التي بدأ العمل بها سنة 1998 و غيرها من السياسات الأخرى.

و كون أن الدولة في هذه المرحلة تراجعت من الحياة الإقتصادية و الإجتماعية للأفراد عن طريق العقلنة في الإنفاق، و أيضا لإرتفاع تكلفة إنشاء منصب عمل دائم، حيث تكلفة منصب عمل واحد دائم في القطاعات المهيكلة سنة 1996، حسب الجريدة الرسمية لسنة 1999 كانت تكلف:

-الزراعة 10.4^6 دج
-الصناعة 10.7^6 دج
-البناء و الأشغال العمومية $10^6.5$ دج
-الخدمات $10^6.1$ دج
-الإدارة 1.510^6 دج.

خلاصة المبحث:

تخلي الدولة عن مهامها في هذه المرحلة فاقم الوضع الإجتماعي، عن طريق ارتفاع معدلات البطالة و التضخم.و ارتفاع الشغل المؤقت.

المبحث الثالث: تحولات سوق العمل خلال عشرية التسعينات:

عرفت هذه المرحلة اضطرابات كبرى، على مستوى كل الأصعدة الإجتماعية و الإقتصادية، يرجع ذلك لإعادة توزيع الأدوار بين الدولة و ميكانيزمات السوق، و العوامل الخارجية التي فرضت نفسها بقوة على الشؤون الداخلية للبلاد.

أفرزت برامج التصحيح الهيكلي جيشا جرارا من البطالين يضاف إلى قائمة الملتحقين لأول مرة بسوق العمل. هناك عدة تفسيرات لهذه النتائج السلبية على مستوى سوق العمل نذكر من بينها:

- ✓ النمو الديمغرافي الهائل الذي مس كل طبقات المجتمع الجزائري نتيجة تحسن الأوضاع الإجتماعية و الإقتصادية للأفراد في المرحلة السابقة حيث كان للدولة الدور الفعال في الإقتصاد أو بمعنى أصح المحتكر لتسيير الحياة الإقتصادية و الإجتماعية، و نتيجة لسياسة تعميم التدريس للجنسين فقد تحسن المستوى التعليمي لكل طبقات المجتمع و أصبح هناك وعي بضرورة مشاركة المرأة في سوق العمل.
- ✓ التفسير الثاني نتيجة هذا التحول الديموغرافي و تطور نسبة مشاركة المرأة في سوق العمل أصبح عرض الشغل يرتكز أكثر و أكثر على القطاع الخاص سواء كان رسميي أو موازي و قطاع الخدمات.
- ✓ هناك تفسير ثالث، وهو كما ذكرAgénor Et Aynaoui 2003( )، اللاتوافق في المعلومات في سوق العمل، الناتجة عن أن المؤسسات ليس لديها علم كامل بمستوى الكفاءات لدى طالبي الشغل، تقود هذه الوضعية إلى صعوبة عمل الهيئات. عدم التوجه إلى وكالات الشغل لأجل التوظيف، ولكن إلى العلاقات الخاصة التي تكشف عن مميزات طالبي الشغل لكن من جهة أخرى تؤدي إلى التفرقة و التحيز عند التوظيف. في الجزائر وكالة التوظيف ANEMOساعدت على توظيف أقل من 5% من اليد الشغيلة،(Rafik BOUKLIA HASSANE , Fatiha TALAHITE، 2007).

1: الطلب على الشغل:

في الواقع، مارس النمو الديمغرافي الذي عرفه المجتمع الجزائري سنوات 1970و1980 ضغطا كبيرا على سوق العمل. أصبح المستوى العلمي للوافدين الجدد يتطور و يتحسن نظرا للجهود المبذولة من طرف الدولة في تعميم التعليم و مجانيته، الذي طرح مشكلة جديدة، و التي تتمثل في تزايد معدلات البطالة عند اليد العاملة المؤهلة، وهو ما أصبح يمثل أهم انشغالات أصحاب القرار.

تطور اليد العاملة النشيطة يتعلق بعدد السكان في سن العمل و معدل المشاركة، هذا المعدل هو حصة اليد العاملة النشيطة بالنسبة لعدد السكان في سن العمل. السكان النشيطون بالنسبة لمجموع السكان تتكون من:

السكان النشيطون / العدد الإجمالي للسكان= (السكان في سن العمل / العدد الإجمالي للسكان)* معدل المشاركة

في الجهة اليمنى لهذه المعادلة الجزء الأول يبين العوامل الديموغرافية في حين أن الجزء الثاني يتمركز حول العوامل الإجتماعية و الثقافية التي تعرف إدماج السكان في سن العمل في سوق الشغل.

1-1)-العوامل الديموغرافية (التحول الديمغرافي):

سياسة تباعد الولادات التي بدأ العمل بها منذ 1983، ارتفاع المستوى العام للتمدرس و الأزمة الخانقة للسكن كلها عوامل ساعدت في انخفاض بسيط في معدل نمو السكان و بتالي دخلت البلاد في مرحلة من التحول الديمغرافي. قدر عدد السكان سنة 2002ب31.4مليون ساكن، حيث 50.5%رجال و 49.5% نساء و ما يقارب 62% يعيشون بالمناطق الحضرية. معدل النمو الطبيعي للسكان انتقل من 2.5% سنة 1990إلى1.5% . شريحة السكان الذين تتراوح أعمارهم بين 0-14 سنة انخفضت من 45%سنة 1987 إلى 32% سنة 2002، (K.BENMOUFFOK، 2006) ، و هذا ما يبينه المنحنى التالي :

المخططرقم 16[47]:تطور معدل نمو السكان الطبيعي (1990-2002)

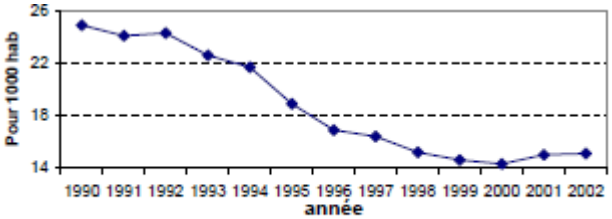

Source : ONS, 2003

[47]Mohamed saib MUSETTE et all, « marche du travail et emploi en algérieélement pour une politique nationale de l'emploi profil de pays », OIT, 2003.

هذا التحول الديمغرافي ، الذي يتواجد في كل بلدان MENA، يتزامن مع نمو سريع للسكان في سن العمل يفوق نمو الشرائح الأخرى المتعلقة بالسكان(السكان الذين لهم أقل من 15 سنة و أكثر من 64 سنة).في كل الأحوال، هذا التحول الديمغرافي،إنجر عنه تعديل في هيكل الأعمار للسكان، سيكون له عدة نتائج و آثار على سوق العمل. أيضا، LETAUXDEDEPENDANCEالذي يبين العلاقة بين السكان DEPENDANTE و السكان في سن العمل، انتقل من 100 سنة 1970 إلى أقل من 60سنة2005 و يواصل الهبوط حتى سنوات 2020–2030 كما يبين الجدول التالي:

الجدول رقم [48]30:تطور معدل الإرتباط

السنوات	1965	1970	1980	1990	2000	2005	2010	2015	2020	2030
معدل D	99	110	102	85	65	55	49	48	46	44

SOURCE :world population prospect en 2002.

في حين أنه، و رغم انخفاض معدل نمو السكان في سن العمل تبقى هذه الشريحة من السكان تمثل حصة متزايدة بصفة دائمة من مجموع السكان. معدل نمو هذه الشريحة و الذي انتقل من 4.2 بالمئة سنة 1980 إلى 2.9بالمئة من 2000 إلى 2004، يبقى منذ 1970 هو الأعلى في مجموع السكان.

هذا التزايد في الموارد البشرية يمكن أن يشكل مصدر للفقر عن طريق الضغط في رفع معدل البطالة الذي سيولده حينما يكون النمو الفعلي للسكان بعيد على المستوى الإقتصادي.

1-2)-العوامل الإجتماعية و الثقافية:

1-2-1 العمل الأنثوي :تنامت مشاركة العنصر الأنثوي في الحياة العملية و هذا ما زاد من حدة المشاكل الديموغرافية الزاحفة. نتيجة تطور العقليات و التقدم في مستويات التعليم لدى المرأة ، فقد أصبح هذا العنصر يبحث عن العمل خارج المترل. خلال الفترة 90، معدل النشاط الأنثوي ارتفع ب 6 نقاط بالمائة في الجزائر، Edward Gardner(2003).سجل في سنة 2003 أكبر معدل للمشاركة للعنصر الأنثوي و الذي قدر ب 14 بالمائة. فقد تضاعف معدل المشاركة للعنصر الأنثوي ب 5 مرات بين 1966 و 1998 و بمرتين بين 1998 و 2003. و بهذا أصبحت المرأة تتواجد أكثر و أكثر في سوق العمل، متجاوزة بذلك كل العادات و التقاليد و ضغوط المجتمع الممارسة في الماضي.

الديوان الوطني للإحصائيات (ONS) يعلن ، معدل المشاركة الخام و معدل التشغيل حسب طريقتين

[48]Rafik BOUKLIA HASSANE , Fatiha TALAHITE, « marché du travail, régulation et croissance économique en algérie »,janvier 2007.

الجدول رقم [49]31:معدل المشاركة الخام الأنثوي حسب ONS

	1966	1977	1987	1989	1992
معدل النشاط الخام 1	1.96	2.6	4.41	3.31	3.78
معدل النشاط الخام 2	2.16	2.6	5.43	7.50	6.21

Source : tableau composé à partir des données de l'ONS, rétrospective 1962-1991. Statistiques n°35, pp14-18, et rétrospective statistique 1970-1996, 1999, pp 19-24.

هناك عدة عوامل تفسر هذا الوصول الكبير للعنصر الأنثوي للنساء إلى سوق العمل حسب (Mohammed Saib Musette&all، 2003)

-ارتفاع مستوى التعليم الذي تسبب في تراجع سن الزواج.

-نتائج تعميم التعليم و النجاح في الدراسة، الإناث يمثلون 52 بالمائة من مجموع الطلبة في العشرية الأخيرة.

-ارتفاعمعدل الفقر فقد قدر 30 بالمائة من الأشخاص يعيشون تحت عتبة الفقر.

-ديناميكية السوق الموازي و توسعه في هذه المرحلة، ساهمت في إقحام المرأة لسوق العمل.

2-2-1 عودة المتقاعدين لسوق العمل:(Mohamed saib MUSETTE et all، 2003)تعد عودة المتقاعدين إلى سوق العمل بمثابة الرفض للموت الإجتماعي، و هو بذلك عامل نفسي. لا يمكن قياس هذه الظاهرة لكنها مرئية في سوق العمل و مرتبط بالتقاعد المبكر، و أيضا نتيجة لإنخفاض القدرة الشرائية نتيجة ضعف منحة التقاعد. و عادة ما عاد المتقاعدين إلى سوق العمل نتيجة للخبرة التقنية و المهنية و معارفهم، و قد عادوا نتيجة لإلحاح مؤسساتهم.

2: عرض الشغل:

2-1)التطور العام للشغل خلال عشرية التسعينات:

(Mohammed Saib Musette&all، 2003)، تميزت هذه المرحلة بضغوطات و اختلالات على مستوى الإقتصاد الكلي. ضعف النمو الإقتصادي، انخفاض الريوع البترولية، و قوة النمو الديمغرافي تسببت في عدم القدرة على التجاوب مع ارتفاع الطلب الإجتماعي و خاصة اختيار الحلول للخروج من هذه الأزمة المتعددة الأبعاد (Bourenane، 1996) التي تواجهها البلاد.

[49]Rafik BOUKLIA HASSANE , Fatiha TALAHITE, « marché du travail, régulation et croissance économique en algérie »,janvier 2007.

ترجمت هذه الأزمة، بعدم قدرة على الإقتصاد على خلق مناصب شغل. سجل الناتج الداخلي الخام أضعف مقاييسه ما يعادل الصفر من سنة 1990–1993. انخفاض إنتاجية العمل تواصلت لتصل إلى -0.9. هذا ما يفسر الضغوطات التي واجهها سوق العمل إضافة للضغط الممارس من طرف ما يعادل المليوني بطال و التي يضاف لها 250.000 شاب باحث عن العمل (Boufenik fatma).

الجدول رقم 32[50]:تطور الشغل حسب القطاعات (1990–2001)

بالآلاف

		1990		2001		التباين		
		العدد	%	العدد	%	العدد	% في القطاع	% في المجموع
الفلاحة		907	20.1	1 413	21.7	+506	+55.8	+1.6
الصناعة		701	15.5	690	13.7	+189	+27.0	-1.8
البناء و الأشغال العمومية		651	14.4	722	11.1	+71	+10.9	-3.3
التجارة		445	9.9	900	13.8	+455	+102.3	+3.9
الخدمات السلعية		495	10.9	760	11.7	+267	+54.2	+1.8
الخدمات الغير سلعية	الوظيف العمومي	1000	22.1	1458	21.6	+458	+45.8	-0.5
	نشاطات أخرى*	318	7.0	370	6.4	+52	+16.4	-0.6
المجموع		4515	100	6513	100	+1998	+44.3	

* Autre: service national, sécurité, emploi des jeunes.
Source: ONS, Alger

[50]Mohammed SAIB MUSETTE, Mohammed AREZKI ISLI, Nacer EDDINE HAMMOUDA, rapport du bureau de l'OIT à Alger « programme des emplois en Afrique », ouvrage déjà cité.

المخطط رقم:17 توزيع الشغل حسب القطاعات سنة 1990

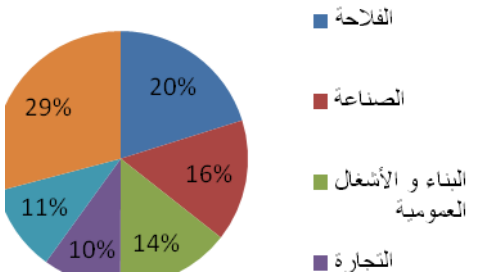

المخطط رقم 18:توزيع الشغل حسب القطاعات سنة 2001

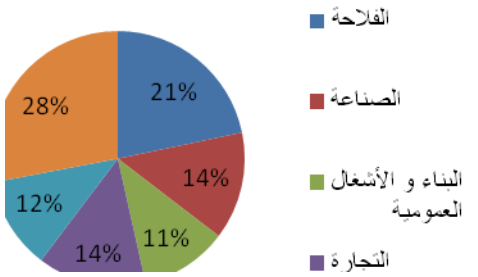

المصدر: أنجزت هذه المخططات إنطلاقا من الجدول السابق.

الجدول رقم 32 و المخططين السابقين يبينان تطور الشغل حسب القطاعات، ما يلاحظ هو الحفاظ على العمل الفلاحي بين 1990–2001 بمعدل نمو 1.6 بالمائة، و 3.9 بالمائة في قطاع التجارة، و 1.8 بالمائة في قطاع الخدمات السلعية. بالمقابل، القطاعات الأساسية المنتجة سجلت فقدن في مناصب الشغل مثل الصناعة –1.8 بالمائة و قطاع البناء و الأشغال العمومية –3.3 بالمائة.

2-1-1)–فقدان مناصب الشغل:

ظهر أول برنامج للخوصصة في أفريل1996 مدعوما من طرف البنك الدولي، حيث كان من المقرر أن يمس حوالي 200 مؤسسة محلية صغيرة، خاصة في قطاع الخدمات، و تم حل و خوصصة أكثر من 800 مؤسسة محلية، أما بالنسبة للمؤسسات العمومية الكبيرة فإنه مع نهاية 1998 تم اعتماد برنامج خوصصة نحو 250 مؤسسة خلال سنتي 1998–1999، إلا أن هذه العملية لم تستكمل بشكل كامل، لعدة أسباب منها موضوعية و منها ذاتية، كعدم استقرار الطاقم الحكومي، و بالخصوص الهيئات القائمة على عملية الخوصصة، رفض النقابات و العمال، و الوضع الأمني، غيرها.

و حسب تقرير للبنك الدولي، فإن الخوصصة مست أكبر قطاع في الإقتصاد الوطني و يمكن إعتبارهعلى أنه أساس القطاع العام الوطني الصناعي ألا و هو قطاع المحروقات، فحسب تصريح لوزير الطاقو و المناجم لأحدى الجرائد الوطنية فإنه سيتم عرض اسهم من شركة سونطراك للبيع سنة 2000.

فكما نعلم كانتالخوصصة أحد بنود برامج التصحيح الهيكلي إلا أن هذه السياسة إقتصرت على حل المؤسسات الوطنية و تقسيمها إلى فروع، بينما لا تزال الخوصصة الفعلية في بدايتها، بإستثناء بعض التجارب الناجحة كمشروع الشراكة بين ENADو HENKELالألمانية التي تساهم ب 60 بالمائة و مجموعة المشروبات الجزائرية مع مجموعة كاستل الفرنسية التي أخذت 54.48 بالمائة[51] من الحصص.

ابتداءا من نهاية نوفمبر 1996 و سبتمبر شرع في حل المؤسسات العمومية التي لا يمكن انعاشها، و تشير الأرقام حسب تقرير للبنك العالمي لسنة 2003، إلى أنه تم حل 815 مؤسسة بناهية شهر جوان 1998. منها83 بالمائة مؤسسات محلية، و 16 بالمائة مؤسسات عمومية، أن هذه العملية في الواقع مست حوالي 60 مؤسسة اقتصادية عمومية صناعية و 383 مؤسسة صناعية عمومية و هذا يعني أن 54 بالمائة من المؤسسات المنحلة هي مؤسسات صناعية.

من أول وهلة، نلاحظ الانخفاض المحسوس في اليد العاملة الشغلية، فحسب CNES لسنة 1999 البطالة لم تتوقف عن الإرتفاع فمنذ 1987، و قد مست أكثر من 2.3 مليون شخص إلى سنة 1997، هذه البطالة نتجت عن انخفاض خلق مناصب العمل و تسريح العمال 360.000 عامل مسرح من 1994 إلى 1998 و هو مايقارب8 بالمائة من اليد العاملة الشغيلة، فالبطالة في الجزائر تخص الرجال بأكثر من 77 بالمائة، و هذا نتيجة لإرتفاع اليد العاملة الذكرية عنها من الأنثوية، و هي تخص بالدرجة الأولى طالبوا العمل لأول مرة حوالي 68 بالمائة بطال، و بخصوص المتخرجين من قطاع التربية الذي يقصي كل سنة 200.000خصوصا بين 16 و 19سنة و حسب إحصائيات أخرى يقصي 250.000 تلميذ سنويا من المدارس الجزائرية(ABDELMADJID BOUZIDI،1999)،75 بالمائة من البطالين غير مؤهلين مقابل هذا ترتفع البطالة عند الجامعيين.

فإعادة هيكلة الإقتصاد الوطني نتج عنه حل 986 شركة عمومية وطنية محلية و جهوية و تسريح 260.000 عامل نهاية 1997، و هذا حسب دراسة للبنك العالمي أعدت سنة 2003.

حسب دراسة أعدها (CNES،2003) أكثر من نصف البطالين 52 بالمائة كانوا يعملون بالقطاع العام، و حسب نفس المصدر دائما، قدر العمال المسرحون خلال 6 أشهر الأولى لسنة 1998 ب 49.000 عامل، فمنذ1994 حوالي 264.000 عامل مسرح، مس هذا الإجراء قطاع البناء و الأشغال العمومية ب 61 بالمائة و قطاع الخدمات ب 21 بالمائة في نهاية جوان 1998 يرتفع مجموع المؤسسات المنحلة إلى 815 مؤسسة. و في نهاية جوان 1998 ما يقارب 175.000 عامل استفادوا من منحة التأمين على البطالة الممنوحة من طرف الصندوق الوطني للتأمين على البطالة . و هذا يعكس

[51] مجلة العلوم الإقتصادية و علوم التسيير فرحات عباس سطيف العدد 2002/1.

انخفاض التشغيل في قطاع الصناعة و البناء و الأشغال العمومية اللذان كانا يعذان أكثر القطاعات المانحة لعرض العمل، فقطاع الصناعة لوحده سرح 130.000 عامل إلى غاية 1999.

حسب (Mohammed Saib Musette&all، 2003) لسنة 1998، 815 مؤسسة حلت ، حيث EPE134، و EPL679. على العموم قطاع الصناعة هو الذي سجل أكبر عدد للمؤسسات المغلقة (54 بالمائة) من المؤسسات المنحلة. حسب نفس المصدر دائما، مجموع المناصب المفقودة خلال فترة التصحيح الهيكلي 1994-1997إرتفع إلى 405.000منصب عمل، حيث:

-212.960 عامل مسرح.

-50.700المستفدين من منحة الخروج الإيرادي

-100.840بطالة تقنية.

-40.531 تقاعد مسبق

نتج على حل المؤسسات تزايد عدد البطالين، نتيجة تسريح العمال، و إلتحاق جيش جرار من البطالين بالرصيف و هذا معناه إرتفاع البطالة، التي وصل معدلها إلى 29.77 بالمائة سنة 2000، حسب الديوان الوطني للإحصاء.

الجدول رقم 33[52]

توزيع مناصب العمل المفقودة حسب نوع المؤسسة

و فرع النشاط الإقتصادي من 1994-2001

القطاع	الفلاحة	الصناعة	البناء و الأشغال العمومية	الخدمات	المجموع
EPE	1.468	24.606	98.136	31.781	155.991
%	0.94	15.77	62.91	20.37	100.00
EPL	1.885	11.641	64.091	25.070	102.687
%	1.84	11.34	62.41	24.41	100.00
القطاع الخاص	420	379	611	195	1.605
%	26.17	23.61	38.07	12.15	100.00
المجموع	3.773	36.626	162.838	57.046	260.283
%	1.45	14.07	62.56	21.92	100.00

Epe :entreprise publique économique

[52]Mohammed SAIB MUSETTE, Mohammed AREZKI ISLI, Nacer EDDINE HAMMOUDA, rapport du bureau de l'OIT à Alger « programme des emplois en Afrique », ouvrage déjà cité.

Epl : entreprise publique locale
Source :annuaire statistiques du ministère du travail et de la sécurité sociale,2003.

الجدول رقم 34[53]

حصيلة حل المؤسسات حسب قطاعات نشاطها و اطارها القانوني إلى غاية 1998/06/30.

القطاعات	مؤسسة عمومية اقتصادية	مؤسسة عمومية محلية	مؤسسات خاصة	المجموع
الفلاحة	05	18	02	25
الصناعة	60	383	/	443
البناء و الأشغال العمومية	54	195	/	249
الخدمات	15	93	/	98
المجموع	134	679	02	815

المصدر: المجلس الوطني الإقتصادي و الإجتماعي، لجنة التقويم التقرير التمهيدي حول الانعكاسات الاقتصادية و الاجتماعية لبرنامج التعديل الهيكلي، الدورة العادية الثانية عشر، نوفمبر 1998 ص 55 المصدر الأصلي المفتشية العامة للعمل.

وللوقوف على وضعية القطاع الصناعي، يشير تقرير الديوان الوطني للإحصاء لسنة 2003، أن النسيج الصناعي الجزائري متكون من 400 مؤسسة منها 350 مؤسسة عمومية اقتصادية تمتلك 1117 وحدة انتاجية تشغل 480.000 عامل من مجموع 6 ملايين من اليد العاملة النشيطة كن القطاع الخاص يساهم حاليا خارج قطاع المحروقات ب 52 بالمائة من القيمة المضافة، و يمثل حاليا 88 بالمائة من قطاع الخدمات و 68 بالمائة من قطاع البناء و الأشغال العمومية، 66 بالمائة في الصناعة الغذائية، 34 بالمائة في مجال الصناعة، و 65 بالمائة في مجال الواردات، حيث يستورد الخواص ما مقداره 5.9 بالمائة مليار دولار عام 2000 أو ما نسبته 56 بالمائة من الواردات.

2-2)تجزئة سوق الشغل:

يتهيكل سوق الشغل من عدة أجزاء:

2-2-1**السوق الريفي**: وهو يضم في مجموعه القطاع الفلاحي، في 1977 شغل هذا القطاع 72.2 بالمائة من اليد العاملة الكلية و التي أصبحت تمثل فقط 42 بالمائة سنة 2003. الهجرة الداخلية الحادة نحو المناطق الحضرية نتيجة الأجور المرتفعة هناك، سيزيد من حدة البطالة في القطاع الرسمي.

[53] جامعة أبي بكر بلقايد ،مجلة الإقتصاد و المناجمنت" الفقر و التعاون" ، ص 214، عدد 2 مارس 2003.

2-2-2 **السوق الموازي:** توسع هذا السوق نتيجة الظروف الحادة التي يمر بها الإقتصاد منذ سنوات الثمانينات نتيجة لسهولة المكسب و عدم وجود لارقابة و لاضامنات. انبثاق هذا السوق شكل تنظيم سوسيوإقتصادي رادا بذلك على تراجع المهام العمومية و ضعف الإستهلاك. قدر سنة 199058.000 شخص منخرط في هذا السوق، و تضاعف خلال العشر سنوات التي تلتها.فأصبح هذا السوق يوفر مناصب شغل مساهما بذلك بالتقليص من ظاهرة الفقر. هذا التشوه المتصاعد في الإقتصاد نتج عن عدة ميكانيزماتالتي نذكر من بينها عدم التبليغ عن العمال و عدم فوترة العمليات.

الجدول رقم 35[54]

حصة الشغل الموازي من الشغل العام (%)

1996	**1995**	**1994**	**1993**	**1992**	**1991**	**1990**
17.5	17.1	16.1	15.3	13.0	12.5	11.7
2003	**2002**	**2001**	**2000**	**1999**	**1998**	**1997**
21.1	21.1	21.2	20.2	19.3	18.9	18.8

المصدر: الديوان الوطني للإحصاء

توسع هذا السوق أصبح ظاهر للعيان حتى على مستوى القطاع المهيكل. فهو يظهر بأشكال مختلفة فمثلا في المؤسسات الخاصة التي تعرض منتوجات مصنعة في البيوت من طرف النساء الماكثات في البيوت، أو عن طريق عمال غير معلن عنهم، عن طريق العمال الذين ينشطون في القطاع الخاص و يمارسون أعمال ثانوية بعد الدوام. في الأخير يمكن القول أن هذه الظاهرة تتنامى في الإقتصاد استجابة لعدة ميكانيزمات من بينها عدم الإعلان عن العمال و غياب الفواتير في التعاملات الإقتصادية و لغياب الرقابة الصارمة.

الجدول رقم 36[55]

[54]Mohammed SAIB MUSETTE, Mohammed AREZKI ISLI, Nacer EDDINE HAMMOUDA, rapport du bureau de l'OIT à Alger « programme des emplois en Afrique », ouvrage déjà cité.

[55]Mohammed SAIB MUSETTE, Mohammed AREZKI ISLI, Nacer EDDINE HAMMOUDA, rapport du bureau de l'OIT à Alger « programme des emplois en Afrique », ouvrage déjà cité.

توزيع اليد العاملة الشغيلة خارج قطاع الفلاحة في القطاع الخاص

حسب طبيعة النشاط و نوع تسجيل المؤسسة

	مسجل	مسجل جزئيا	غير مسجل	المجموع
أرباب العمل	72	23	6	101
احرار	261	301	513	1075
إعانات عائلية	88	35	26	149
مجموع العمل الذاتي	421	359	545	1.325
الأجراء الدائمون	244	56	13	313
الأجراء الغير دائمون	182	37	9	228
المتدربون	45	14	7	66
مجموع المستخدمون	471	108	28	607
المجموع العام	892	467	573	1.932
التوزيع حسب قطاع النشاط				
الصناعة	100	126	133	359
البناء و الأشغال العمومية	82	117	98	296
التجارة	452	124	201	777
الخدمات	263	96	140	499
مجموع العمال خارج قطاع الفلاحة	892	467	573	1.932

Source : exploitation enquête emploi, 1997, ONS.

3: البطالة:

خلال هذه العشرية، عرفت البلاد تحولات مهمة على مستوى الشغل، خاصة مع وصول كل سنة إلى سوق العمل عدد مهم من الشباب الملتحقون الجدد، نمو نشاط المرأة، و تزايد التسريحات

الناتجة عن الإصلاحات الإقتصادية، خاصة القطاع العام. هذه التحولات قادت إلى إرتفاع البطالة لدى الشباب، وخاصة لدى خرجي الجامعات أو معاهد التكوين، و ذلك في غياب عوامل لخلق مناصب الشغل و قلة الإستثمارات.

تطور معدل البطالة خلال عشرية التسعينات كان حسب الجدول التالي:

الجدول رقم 37

تطور معدل البطالة 1966-2001 (%)

1991	**1990**	**1989**	**1987**	**1985**	**1984**	**1983**	**1982**	**1978**	**1966**
21.2	19.7	18.1	21.4	9.7	8.7	13.1	16.3	22	32.9
2001	**2000**	**1999**	**1998**	**1997**	**1996**	**1995**	**1994**	**1993**	**1992**
27.3	28.89	29.24	28.02	29.2	28.0	28.1	24.4	23.2	21.3

المصدر حسب معطيات الديوان الوطني للإحصاء

المخطط رقم 19:تطور معدل البطالة من 1990-2001

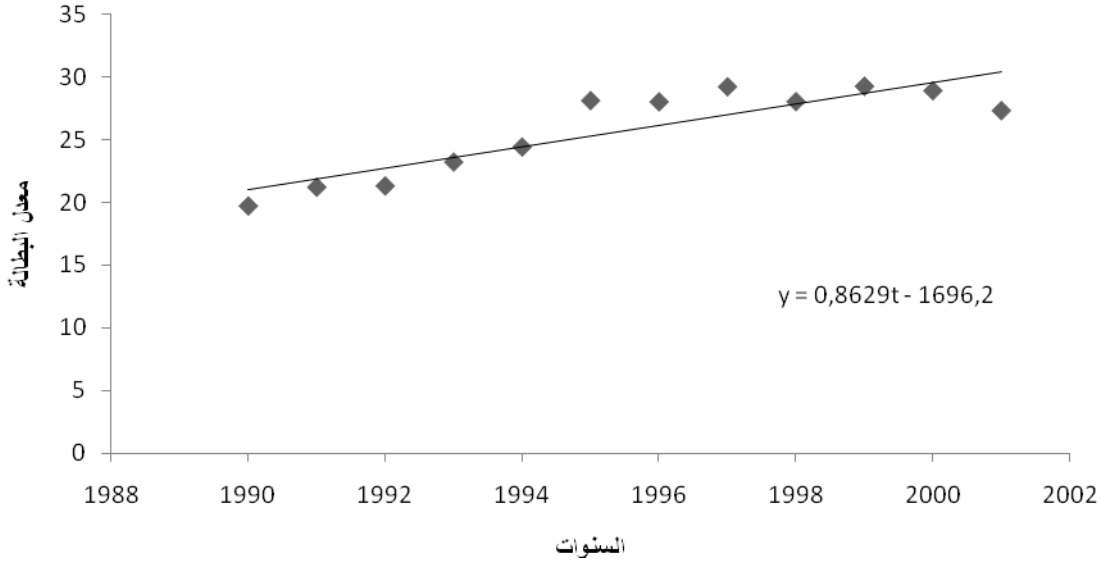

من خلال المنحنى نلاحظ أن معدل البطالة عرف علاقة طردية مع الزمن، وجدت المعادلة انطلاقا من طريقة المربعات الصغرى،و قد ترجمت بالمعادلة :

Y=0.8629 t-1696.2

R^2=0.7744

بمعنى أن حجم البطالة يزداد عبر الزمن بقوة ارتباط قدرها77.44 بالمائة و هي علاقة قوية جدا، و هذا يدل على أن الإصلاحات المتتالية خلال هذه الفترة لعبت دورا كبيرا في إرتفاع معدل البطالة، بعد أن عرفت معدلات منخفضة خلال سنة 1984 التي وصل فيها معدل البطالة إلى 8.7 بالمائة و التي يعتبرها معظم الاقتصاديون كسنة قطيعة في سوق العمل الجزائري و التي فصلت بين مرحلتين من التسيير الإقتصادي.

تعرف البطالة من منظور الجهاز الإحصائي للجزائر كالتالي، الذين يبحثون عن عمل مأجور هم العاطلون عن العمل (STR)، هؤلاء ينقسمون إلى قسمين: قسم سبق لهم العمل و تعطلوا عنه لسبب ما(STR1)، و قسم آخر، يدخلون سوق العمل لأول مرة (STR2) أي:

STR = STR1+STR2

تشكل النسبة بين عدد البطالينSTR و عدد السكان الناشطين PA، معدل البطالةU،حسب الديوان الوطني للإحصاء أي:

$$U = \frac{STR}{PA} \times 100$$

يتكون السكان الناشطينPA حسب الجهاز الإحصائي الجزائري من القوة العاملة PO، من العاملين في بيوتهمTD و الذين يبحثون عن عملSTR :

$$PA = PO + TD + STR$$

القوة العاملة حسب الديوان الوطني للإحصاء، هم أولئك الذين صرحوا بأنهم يمارسون نشاطا اقتصاديا خلال الأسبوع المرجعي و لديهم عمل، سواء كان ذلك داخل المنزل أو خارجه.

يجب الإشارة هنا، إلى أنه عند الإحصاء السكاني لسنوات 1966، 1977 و 1987، أعتبر أنه يدخل ضمن البطالين شريحة الأشخاص الذين تتراوح أعمارهم بين 15 سنة و 60 فأكثر مع أن التشريع الجزائري يعتبر السن القانوني لبداية العمل هو 16 سنة و سن التقاعد هو 60 سنة.

في حين بالنسبة لشريحة من يبحثون عن عمل لأول مرة، الإحصاء اعتبر أنه يدخل ضمن هذه الشريحة فقط الأشخاص الذين تتراوح أعمارهم بين 15 و 59 سنة، حسب الديوان الوطني للإحصاء دائما.

يدخل ضمن البطالين في تحريات M.O.Dالتي جرت في 1982، الأشخاص البالغين سن 16 فما فوق، أما شريحة الأعمار في تحريات 1983و1984 تتراوح بين 16 و 64 سنة. ابتداء من 1985، أصبح يعد ضمن البطالين كل الأشخاص الذين يبحثون عن عمل و تتراوح أعمارهم بين 16 و 60 سنة، حسب الديوان الوطني للإحصاء.

يعتبر المكتب الدولي للعمل كل شخص على أنه بطال إذا كان:

- بدون عمل و لا يزاول أي نشاط اقتصادي خلال الفترة المرجعية (لا يعتبر عاطلا من كان يعمل على الأقل ساعة واحدة خلال الأسبوع الذي يسبق الاستقصاء).
- مستعد للعمل خلال فترة لا تتجاوز 15 يوما.
- يبحث عن عمل بشكل جدي، شرط الجدية لا يؤخذ بعين الاعتبار في الدول ضعيفة الجهاز الإحصائي.
- وجدوا عملا و سيشغلونه لاحقا.

الأجهزة العمومية المكلفة بتسجيل عارضي العمل، غير قادرة على تقدير البطال بمفهوم المكتب الدولي للعمل و خاصة الشرط المتعلق بالفعلية و الجدية في البحث عن عمل عند كل شخص يريد الحصول على التعويضات التي تقدمها الدولة للبطالين الجدد أو المسرحين من العمل، فقد يستفيد من التعويض أشخاص هم في الأصل من الشريحة غير الناشطة أو من يعمل في السوق الموازي، مما يجعل عدد البطالين يزيد عن معدله الفعلي.

في المقابل هناك أشخاص تتوفر فيهم شروط البطال بمفهوم المكتب الدولي و لكنهم غير مدرجين، مثل أولئك الذين يغادرون بشكل إرادي منصب عملهم خاصة المؤهلين منهم. لا تسجل هذه الشريحة عادة نفسها في وكالات البحث عن العمل، لاعتقادها أن مناصب العمل المقترحة في هذه الوكالات لا تناسب مؤهلاتهم.

لا يعد النظام الإحصائي الجزائري ضمن البطالين الأشخاص الذين انقطعوا عن العمل بشكل مؤقت مع بقاء عقد العمل ساري المفعول، الديوان الوطني للإحصاء.

حسب دراسة أعدها ONS سنة 1996،ما يقارب 80 بالمائة من البطالين هم أقل من 30 سنة و هو يعادل 83 بالمائة سنة 1992 و وصلت نسبة البطالين الأقل من 30 سنة 2001 إلى 37.56 من مجموع البطالين.

تكون نسبة البطالة مرتفعة عند الشباب الأقل من 20 سنة ثم تبدأ في الإنخفاض، كلما زاد عمر الفئة النشيطة و هذا ما يدل على طول مدة البحث عن العمل، لأن معدل البطالة ينخفض، حسب الجدول، كلما إرتفع سن طالب العمل، فيرتفع إلى 51.35 بالمائة عند الفئة الأقل من 20 سنة و يصل إلى أدنى مستوى بين 55 و 59 سنة، و هذا في كلتا الحالتين سواء في المناطق الريفية أو الحضرية، إلا أن هذه المعدلات تكون منخفضة في المناطق الريفية عنها في المناطق الحضرية كون أن رب العائلة يوفر لنفيه و افراد عائلته العمل في الفلاحة و بذلك نلاحظ لإنخفاض نسبة البطالة عند الشباب الذين يتراوح سنهم في 20 في المناطق الريفية عنه في المناطق الحضرية أين تكتض المدينة بالسكان نتيجة الأوضاع الأمنية التي عرفتها البلاد خلال هذه العشرية و التي تسببت في إرتفاع نسبة البطالة عند سكان المناطق الحضرية في مختلف أطوار الحياة، فهي تقدرب28.84 بالمائة عند أهل المناطق الحضرية مقابل 25.10 بالمائة عند أهل الريف.

حسب نفس المصدر،التأكد على اتجاه البطالة نحو الأمد الطويل، حيث انتقلت مدة البحث عن مناصب الشغل 23 شهرا سنة 1989 إلى 27 شهرا سنة 1996 و بلغت نسبة البطالين الذين استغرقت مدة بحثهم عن منصب عمل أكثر من سنة 55 بالمائة و 35.4 بالمائة بالنسبة للذين استغرقبحثهم مدة تزيد عن السنتين.

و يضيف في دراسته، أن معدل البطالة عند النساء ارتفع ليصل 38 بالمائة، و تعد البطالة الأكثر ارتفاعا في أواسط الفئات الإجتماعية المحرومة إذ تقدر بنسبة 28 بالمائة عند العائلات التي ليس لها عائل.

حسب ONS لسنة 2000، تخص البطالة الرجال بأكثر نسبة و تقدرب77.3 بالمائة عند الرجال سنة 1995مقابل90.9 بالمائة سنة 1992.

و طبعا هذا راجع كما ذكرنا سابقا لحل المؤسسات و نقص الإستثمارات و ضعف القطاع الخاص الذي كانت الدولة تهيئ له المناخ حتى يقوى.

إرتفاع عدد البطالين الحاملين لشهادات عليا، حيث فاق عددهم 80.000 بطال سنة 1996، و ما يقارب 100.000 سنة 1998 (ABDELMADJID BOUZIDI،1999).

يعرف ثلث البطالين حالة بطالة تستوجب إعادة الإدماج و سترتفع هذه النسبة بسبب فقدان مناصب الشغل المسجلة خلال السنوات الأخيرة، من بينهم، 30 بالمائة من قطاع الأشغال العمومية و البناء، 17 بالمائة من الفلاحة، في قطاع الصناعة، التشغيل المهيكلانتقل من 550.000 سنة 1990، إلى547.000 سنة 1991، 541.000 سنة 1992مسببا فقدان حوالي 20.000 منصب عمل(ABDELMADJID BOUZIDI،1999).

الجدول التالي يبين أن هناك تفاوت بين العرض و الطلب على الشغل، الذي ولد مناصب عمل شاغرة، و يظهر أيضا عدم التوافق بين العروض و التوظيف، الذي أنت يد عاملة نشيطة تريد العمل لاكنها بالمقابل لا تجد مناصب عمل.

إرتفاع البطالة يمس بالدرجة الأولى الشباب الذين يبحثون عن العمل للمرة الأولى. نلاحظ أيضا إنخفاض عروض الشغل هذا ما يترجم بتوسع سوق العمل الموازي الذي يمص أغلبية الطالبين على الشغل، البطالة بذلك تعد نتيجة لساسية إعادة هيكلة الإقتصاد، و أيضا نتيجة لأن مناصب الشغل لا تنمو بقدر سرعة الوافدين إلى هذا السوق.و يمكن أيضا القول أن الشباب المتخرجين من المدرسة يسجلون مباشرة في قائمة البطالين في انتظار أن يجدوا عمل في القطاع الرسمي أو القطاع العمومي، و أن الكفاءات التي تحصلوا عليها في المدرسة لا تتماشى و متطلبات القطاع الخاص (EDWARD GARDNER(2003.

الجدول رقم 38:تطور سوقالشغل 1999-2003

السنوات	طلبات الشغل	عروض الشغل	التوظيف		التوظيف الكلي	المناصب التي بقيت شاغرة	البطالة في السوق	البطالة بعد توظيف المناصب الشاغرة
			توظيف دائم	توظيف مؤقت				
	A	B			*C	*B-C	*B-A	(B-A)-(B-C)*
1990	229.845	78.783	33.055	27.443	60.498	18.285	-151.062	-132.777

-93.250	-104.953	11.703	42.219	22837	19.382	53.922	158.875	1991
-117.747	-125.894	8.147	36.668	21.916	14.752	44.815	170.709	1992
-103.267	-110.867	7.600	35.431	20.258	15.173	43.031	153.898	1993
-91.383	-98.603	7.220	36.985	24.179	12.806	44.205	142.808	1994
-112.460	-119.692	7.232	41.463	29.885	11.578	48.695	168.387	1995
-93.432	-98.090	4.658	32.110	25.976	6.134	36.768	134.858	1996
-132.762	-135.866	3.104	24.830	19.740	5.090	27.934	163.800	1997
-136.479	-138.107	1.628	26.564	22.638	3.926	28.192	166.299	1998
-94.234	-96.583	2.349	22.377	18.650	3.727	24.726	121.309	1999
-74.669	-76.987	2.318	22.215	19.201	3.014	24.533	101.520	2000
-72.285	-74.251	1.966	23.696	20.505	3.191	25.662	99.913	2001
-112.245	-116.556	4.311	27.047	23.400	3.647	31.358	147.914	2002
-177.047	-187.036	9.989	57.046	32.509	6.696	47.057	234.093	2003

*calculerparl'auteur

Source: ONS, et ministère du travail de la protection sociale et de la formation professionnelle.

الجدول التالي يبين أنه في الجزائر كلما إرتفع مستوى التعلم كلما كان الشخص مهدد أكثر للبطالة.

الجدول رقم [56]39:معدل البطالة حسب السن و مستوى الشهادة

		بدون شهادة			مستوى متوسط			مستوى عالي		
		15-24	25-34	كل الاعمار	15-24	25-34	كل الاعمار	15-24	25-34	كل الاعمار
الجزائر	1997	36	23	18	52	25	30	43	21	19
	2001	19	15	10	43	28	28	56	31	25
المغرب	1997	18.4	13.1	9.8	40.6	28.8	26.0	60.1	39.6	22.5
	2001	23.4	16.4	11.8	44.2	29.0	27.1	61.8	45.1	26.3
تونس	1997	24.5	16.2	10.2	32.5	17.6	18.2	30.5	12.3	8.1

[56]JACQUES Charmes, SAIB Musette, « employabilité au Maghreb : cas des femmes et des diplômes de l'enseignement supérieur », colloque économie méditerranée monde arabe, 2002.

11.0			16.3			8.0			2001	

Source :sites internet nationaux et l'étude
Les données pour le Maroc concernent le milieu urbain .

من خلال الجدول السابق نلاحظ أنه خلال الفترة الممتدة من 1990-2001 و التي عرفت اضطرابات كبرى في عدة مجالات اقتصادية و إجتماعية، قد أثرت على سوق العمل بصفة كبيرة، حيث أن بدأ العمل ببرامج التصحيح الهيكلي و حل المؤسسات أدى إلى إنخفاض عروض الشغل، قابله إنخفاض في الطلب عليها، و ذلك راجع كون أن الأفراد لم تعد لهم ثقة في عملية التوظيف من قبل المؤسسات سواء الخاصة التي تطلب الكفاءة و المهارة و تشترط الخبرة و تفرض أجور منخفضة مستغلة بذلك الأوضاع الإقتصادية.

أو المؤسسات العمومية التي كانت تتعرض للحل و تسريح العمال، حيث حسب التقرير السنوي لوزارة الصناعةلسنة 2001،75 بالمائة من المؤسسات الموجودة في السوق هي مؤسسات تابعة للدولة أي عمومية، و حسب الجدول السابق يظهر أنه منذ البدأ بتطبيق برامج التصحيح الهيكلي سنة 1995 إلى غاية 30 جوان 1998، حلت 443 مؤسسة خاصة و عمومية و مس قطاع البناء و الأشغال العمومية ب 61 بالمائة، قطاع الخدمات ب 21 بالمائة و يرتفع مجموع المؤسسات المنحلة حوالي 815 مؤسسة حسب تقرير للمجلس الإجتماعي و الإقتصادي سنة 1999 حسب تقرير البنك العالمي، هذه الظروف كلها تفسر هذا الإنخفاض في عروض الشغل و الطلب عليه.

الجدول 40:توزيع العاطلين(1) عن العمل حسب الجنس و المستوى التعليمي في الجزائر(بالآلاف)

2001	2000	1997	1995	1991	مجموع الرجال و النساء
2339.40	2427.70	2049.00	2104.70	1266.00	المجموع
...	...	...	153.64	178.51	غير متمدرس
...	...	...	543.01	313.97	التعليم الابتدائي
...	...	...	627.20	377.21	التعليم المتوسط
...	...	...	435.67	324.00	التعليم الثانوي
...	...	...	237.83	.	تقني سامي و ما شبه
...	...	...	92.61	73.43	جامعي (تدرج و ما بعد تدرج)

غير معروف	.	14.73	...	...	...
ذكور	1991	1995	1997	2000	2001
المجموع	...	1626.00	1769.00	2132.70	1934.90
إناث	1991	1995	1997	2000	2001
المجموع	...	478.00	280.00	295.00	404.50

المصدر: www.ilo.org/laborsta 2003 (1)الأشخاص التي تتراوح أعمارهم من 15 سنة فأكثر

إضافة لكل ما سبق، نلاحظ أن التوظيف المؤقت[57] هو أعلى من التوظيف الدائم و يظهر ذلك منذ سنة 1992، وذلك راجع كون أن الدولة فضلت في هذه المرحلة الإقتصاد في النفقات و التوجه أكثر للعمل الغير دائم.

المناصب الشاغرة[58]، طيلة 12 سنة تظهر لنا مناصب شاغرة، فمثلا وصل عدد هذه المناصب 18.285 منصب شاغر، يفسر هذا بالشروط التي تضعها المؤسسات مثل الخبرة و التي كما ذكرنا لا تتوفر لدى العديد من طالبي الشغل لأول مرة، هذا من جهة، من جهة أخرى راجع كون أن هذه المؤسسات عادة ما تطلب عمال ذو كفاءات عالة، أو شهادات غير متوفرة، لدى خرجي الجامعات و المعاهد.

يمكن تفسير هذه المناصب الشاغرة، بعدم شافية سوق العمل، و عدم وجود مراكز بكل قطاع تقارب بين الطلبات و العروض، و بذلك تبقى المناصب شاغرة حتى و لو توفرت طلبات شغل مناسبة، زيادة لغياب مراكز خاصة للبحث عن العمل تعمل بجوار الوكالات العمومية، فالوكالات الخاصة سيكون لها فعالية أكبر لأن أرباحها ستكون حسب الصمعة عكس الوكالات العمومية التي تكون أجور عمالها مضمونة في نهاية كل شهر.

[57] تطرقنا لهذه النقطة في المبحث الثاني.
[58] نقصد بالمناصب الشاغرة العروض التي لم تجد لها مكانا في قائمة طلبات الشغل التي يتقدم بها المترشحون .

المخطط رقم 20:تطبيق منحنى بيفريدج على سوق العمل الجزائري
1990-2001

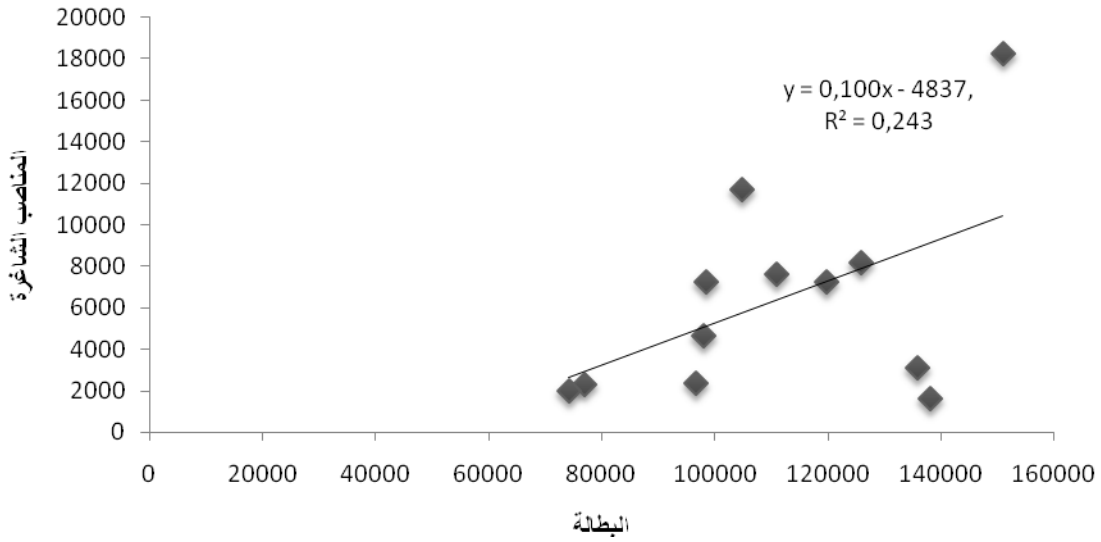

المصدر : أنجز من طرف الباحثة إنطلاقا من الجدول السابق.

من خلال المنحنى السابق[59]، تظهر لنا العلاقة التي تربط بين البطلة و المناصب الشاغرة، يظهر أن العلاقة و حسب طريقة المربعات الصغرى هي من الشكل:

$$Y=0.1009X-4837.9$$

$$R^2=0.2433$$

و هذا يدل من الناحية الإحصائية أن العلاقة بين البطالة و المناصب الشاغرة علاقة طردية بمعنى كلما زادت البطالة ستزيد المناصب الشاغرة بدورها، وهذا يدل على عدم شفافية سوق العمل من جهة و من جهة أخرى إلى غياب التناسق بين الطلبات و العروض على الشغل نتيجة عدم فعالية مراكز الربط بين هذين الأخيرين.

ميل المنحنى و معدل الارتباط ضعيفين و هذا يدل على علاقة ضعيفة بين المتغيرين، من الناحية الإحصائية، وهذا يعني أن الزيادة في حجم البطالة ليس بفعل المناصب الشاغرة فقط و إنما أيضا لوجود عوامل أخرى متعدد ذكرناها سابقا.

خلاصة المبحث:

تغيرت محددات سوق الشغل في هذه المرحلة فاقتحمت المرأة سوق الشغل، و توسع السوق الموازي بصفة كبيرة و الذي استطاع أن يوفر مناصب الشغل لمرونته عكس السوق الرسمي، الذي

[59] شيد المنحنى إنطلاقا من الجدول الخاص بتطور سوق الشغل الجزائر بين 1990-2001.

استمر في توفير مناصب شغل مؤقتة أو تسريح عماله الدائمين. فظهرت اختلالات سوق العمل بصفة واضحة في هذه المرحلة.

المبحثالرابع :تطور الأجور خلال الفترة 1990-2001:

نتيجة الأوضاع المزرية و إنخفاض القدرة الشرائية، التضخم الذي وصل إلى أعلى مستوياته 29 بالمائة سنة 1994 و 29.8 بالمائة سنة 1995، عملت الدولة على الرفع من الأجر الوطني الأدنى المضمون للعمال حتى تحسن نوعا ما من الدخل الشهري للعمال، الذين أثقل كاهلهم تحرير الأسعار و رفع الدعم عن المواد الغذائية الأساسية، و هذا في إطار الإتفاقيات مع صندوق النقد الدولي، وبهذا بدأ السباق بين السعار و الأجور، في الفترة 1990-1998، مؤشر أسعار الإستهلاك تضاعف ب 4.6 ((ABDELMADJID BOUZIDI،1999) ، بعبارة أخرى، أسعار السلع المتاحة في السوق تضاعفت بمتوسط 4.6 ، المنتوج الذي كان يكلف 5 دج في أصبح ب 23 دج سنة 1998.

لأن الأجورإرتفعت بريتم أقل بين 1994 و 1996، تراجعت القدرة الشرائية للأجور، الديوان الوطني لإحصاء يعلن أنه بين 1990 و 1996 الأجور فقدت 30 بالمائة من قدرتها الشرائية، في ما يخص الفترة الممتدة من 1994-1997، القدرة الشرائية للأجور تناقصت إلى حد -10 بالمائة سنة 1994، -7 بالمائة سنة 1995 ،- 3.5 بالمائة سنة 1996، و -0.5 بالمائة سنة 1997(ABDELMADJID BOUZIDI،1999).

في سنة 1997، بدأت الأوضاع تتحسن نوعا ما نتيجة إنخفاض معدل التضخم من 29بالمائة سنة 1994 إلى 5.7 بالمائة سنة 1996، -0.5 بالمائة سنة 1997(ABDELMADJID BOUZIDI،1999).

الجدول التالي يبين تطور الأجور الإسمية ابتداءا من 1997 و كما هو موضح يعود التطور في الأجور الإسمية اساسا إلى الزيادة التضخمية التي عرفتها البلاد في هذه المرحلة كما أوضحنا سابقا.

الجدول رقم 41[60]:التطور الإسمي و الحقيقي في الكتلة النقدية الأجرية

	1997	1998	1999	2000	2001
الكتلة النقدية الإسمية (1)	720.7	781.2	820.7	866.1	957
الكتلة النقدية الحقيقية (2)	145.8	150.4	153.9	161.9	171.1

[60] بوصافي كمال، شهادة الدكتوراه "حدود البطالة الظرفية و البطالة البنيوية في الجزائر خلال المرحلة الإنتقالية" ، جامعة العلوم الإقتصادية و التسيير الجزائر العاصمة ، سنة 2006.

المصدر(1) الديوان الوطني للإحصاء 2004.

(1) من إعداد الباحث

يظهر من خلال الجدول أن الزيادة الإسمية كانت معتبرة لكنها و نتيجة لمعدلات التضخم المتزايدة لم تأثر على القدرة الشرائية للعمال.

1-تطور الأجر الأدنى المضمون:

تطور الأجر الأدنى منذ 1990، و هذا نتيجة العمل النقابي الذي دافع على العمال بخصوص رفع الأجور و منحهم العلاواتو غيرها من المطالب، و نتيجة للظروف الإقتصادية المزرية التي وصلت إليها البلاد عملت النقابة جاهدة منذ 1990، للقيام بمفاوضات متتالية مع الدولة حتى تعمل جاهدة دون تخفيض الأجور و الرفع منها و العمل على خفض مدة العمل حتى تسمح بخلق مناصب عمل جديدة و الحد من تسريح العمال، كان هذا نتيجة إجتماعات الثلاثية (الحكومة، النقابة، أرباب العمل) المتكررة.

الجدول رقم 42

تطور الأجر الأدنى المضمون للعمال من 2001/1990.

السنوات	الأجر الأدنى المضمون
1990/01/01	1.000
1990/01/01	1.800
1991/07/01	2.000
1992/04/01	2.500
1994/01/01	4.000
1997/05/01	4.800
1998/01/01	5.400
1998/09/01	6.000
2001/01/01	8.000

Source: ministère du travail, de la protection sociale et de formation professionnelle, ONS.

يعد تحديد الأجر الأدنى المضمون، كمجال لتدخل الدولة ضمن سياستها الإقتصادية العامة، بالمقابل يضعها في مأزق ، فمن جهة يعلم أصحاب القرار أن رفع الحد الأدنى للأجور يؤدي إلى رفع التكاليف بالنسبة للمؤسسة الإقتصادية و بالتالي التشغيل ،من جهة أخرى فإن تثبيته في الوقت الذي يتميز به النظام الإقتصادي القائم على تحرير الأسعار، يجعل من القدرة الشرائية تنخفض فينخفض الطلب و كذلك يقل التشغيل و تزيد البطالة. كما يظهر تحديد الدولة للأجر من خلال سياستها الجبائية كتعيين نسبة الاقتطاعات الجبائية و الشبه الجبائية من الدخل

أما تأثير الزيادة فيه على بقية الأجور فقد ترك للمؤسسة الإقتصادية أو للفرع الذي تنتمي إليه المؤسسة للتصرف فيه بالشكل الذي تراه مناسبا حتى لا تؤثر الزيادة على توازنها الإقتصادي و المالي. و هذا راجع لتطبيق القانون 90-11 الذي لم يشرع الطرق التي تحدد بها العناصر المكونة للأجر و إنما ترك تحديدها للمؤسسة نفسها في إطار الإتفاقيات الجماعية و حسب كل قطاع من قطاعات النشاط. فقد أصبح الأجر يتوقف على الإنتاج و المردودية و منه تعدد الصيغ التي تحدد الأجر و ذلك بتعدد الصيغ التي تحدد العلاوة، باعتبار أن العنصرين الأولين ثابتين.

سمحت هذه الترتيبات للمؤسسة بالتحكم في الأجر بصفته تكلفة مثل التكاليف الأخرى و لم يعد يشكل عبئا عليها تتحمله بغض النظر عن النتائج المحققة.

نتيجة لهذا أصبح هناك فارق كبير في الأجور بين القطاعات، و بالتالي ظهرت تفاوتات أجرية بين العمال، كما يظهر في الجداول التالية:

الجدول رقم 43:تطور الكتلة الأجرية و العوائد للخواص

	1997	1998	1999	2000	2001
الكتلة الأجرية					
القطاع الإقتصادي	352.9	378	393.2	416.5	450.3
الفلاحة	33.3	37.4	39.3	39.2	42.4
الإدارة	334.5	365.8	388.2	410.4	464.3
المجموع	720.7	781.1	820.7	866.1	956.9
عوائد الخواص					
القطاع الإقتصادي	399.9	434	475.2	515.7	563.4

الفلاحة	221.6	272.0	296.9	284.8	344.9
الوكالات العقارية	14.4	17.3	20.7	24.9	29.9
المجموع	635.9	723.3	792.7	825.4	938.2

Source : services du délégué à la planification
Source : ONS

الجدول رقم 44

العائد الأجري الشهري الصافي حسب القطاع القانوني و وضعية الأجراء

القطاع القانوني	الدائمون	الغير دائمون	المجموع
القطاع العام	8.418	5.222	8.248
القطاع الخاص	6.392	5.344	6.069
القطاع المختلط	8.475	8.196	8.405
المجموع	8.176	5.317	7.904

Source : ONS1995

الجدول رقم 45

الأجر الشهري الصافي المتوسط حسب القطاع القانوني و كفاءة العمال الدائمون و الغير دائمون

القطا ع القانوني	الإطارات	أعوان التحكم	أعوان التنفيذ	المجموع
القطاع العام	11.453	8.946	7.401	8.248
القطاع الخاص	8.555	7.251	5.878	6.069
القطاع المختلط	12.556	9.417	6.470	8.405
المجموع	11.266	8.881	7.086	7.904

Source : ONS1995

هذا ما يبين أن التفاوتات الأجرية لم تكن فقط بين الأجراء حسب طبيعة القطاع القانوني، و حسب الكفاءة، وهذا ما يزيد من التفاوتات بين العمال أصحاب الكفاءة فالعامل بنفس الكفاءة يتحصل على أجرين مختلفين بين القطاع العام و القطاع الخاص.

خلاصة المبحث:

في هذه الوضعية المتردية من ارتفاع في معدلات الفقر و التضخم و غلاء المعيشة، كان على الدولة التدخل من جهة الأجور و الرفع منها حتى تساهم في تحسين المستوى المعيشي للأفراد.

الـــــخاتمة:

عرف الإقتصاد الجزائري في هذه المرحلة الإنتقالية إصلاحات ، نتج عنها اختلالات كبيرة في الحياة الإجتماعية و الإقتصاديةللأفراد، فقد تسببت هذه الاصلاحات بمعدلات من التضخم مرتفعة إضافة للأجور المنخفضة و البطالة التي لم تتوقف حدتها.

لكن الدولة تدخلت بطرق غير مباشرة و مباشرة للحد من ظاهرة البطالة، سنذكرها بالتفصيل في الفصل الخامس.

المقدمة:

بينت تجارب البلدان كفترويلا، نيجيريا و إيران أن البترول كان بمثابة عائق لإحداث تنمية و النموعلى حد سواء. في كل البلدان التي اعتمدت على الجباية البترولية، أعتبرت هذه العوائد كعامل مهمش لكل مداخيل أخرى من مصادر متنوعة. (Tornell et Lane, 1999 ; Baland et François, 2000 ; Torvik, 2002et) بينوا أن البحث على مصادر جديدة للبترول تبعد الأفراد عن النشاطات المنتجة و الإختراع، و بالتالي يكون لها الأثر السلبي على الإنتاجية و النمو.

الجزائر، هي الأخرى، لعب قطاع المحروقات دورا مهما في تجهيز و إعانة الإقتصادفيها، لكن يجب على الدولة البحث على موارد أخرى للعملة الصعبة غير هذا القطاع حتى تستطيع الإعتماد عليها في منافسة المنتوجات الخارجية التي أصبحت تغزو الأسواق الوطنية، و خاصة بعد الأزمة البترولية لسنة 1986.

فأصبح التحدي الحقيقي للإقتصاد الوطني هو إيجاد مصادر للعملة الصعبة في قطاعات أخرى مُنتجة كالفلاحة أو الصناعة خارج قطاع المحروقات. الإنتاجية في قطاع الفلاحة تعد جد ضعيفة مقارنة مع القطاعات الأخرى، في الصناعة خارج قطاع المحروقات انخفضتالقيمة المضافة ب 85 بالمائة خلال نفس الفترة حسب معطيات الديوان الوطني للإحصاء لسنة 2009. على العكس، في الدول المتطورة، تراجع الفلاحة يكون من ناحية الشغل أكثر منه في القيمة المضافة، و هذا ما يترجم بإرتفاع الإنتاجية في مجموع الإقتصاد .(Chevallier &Unal-kesenci, 2001)

لهذا سنحاول خلال هذا الفصل، دراسة هيكل الإقتصاد الجزائري، مبينين أثر الجباية البترولية على الإقتصاد من خلال ابراز التوازن على المستوى الكلي. أيضا سنحاول مقارنة بنية الصادرات الجزائرية مع دول أخرى من خلال مؤشرات إقتصادية و هذا لإبراز مدى إعتمادالإقتصاد الوطني على الصادرات البترولية، ثم إظهار مدى هشاشته من خلال إعتماده على المداخيل البترولية. و من جهة أخرى نحاول تقييم مدى تفتحه على الخارج.

و لأننا بصدد التطرق للعولمة و تحول الإقتصاد الجزائري ناحية تحرير قوى السوق و إدماج القطاع الخاص في عملية التنمية، و الإندماج في منظمة التجارة العالمية، يكون من الضروري، أن نبرز في بداية هذا الفصل التخصص الذي يمكن للإقتصاد الوطني أن يحققه حتى يتمكن من الولوج و الإنصهار في عاصفة العولمة و التكتلات الإقتصادية.

من خلال هذا الفصل سنحاول الإجابة عن الأسئلة التالية: كيف وقف قطاع المحروقات كحاجز أمام القطاعات المنتجة الأخرى؟ هل يمتلك الإقتصاد الجزائري قطاع تنافسي، خارج قطاع المحروقات؟ و هل حقا انسحبت الدولة الجزائرية من الحياة الإقتصادية للأفراد؟ ما هو دور القطاع الخاص في احداث عملية تنمية؟ للإجابة على هذه الأسئلة سنعتمد على حساب الإنتاجية كمؤشر للفعالية الإقتصادية.

المبحث الأول: العلاقة بين التجارة و النمو :

الدراسات المباشرة للعلاقة بين التجارة و مستوى الدخل تتمحور حول المشاكل المطروحة عن طريق تقييم العلاقة إنفتاح–نمو مستعملة التجارة كمتغيرة ممثلة لأثر السياسة الخارجية. هذا الإختيار يمكن بالخصوص من حل مشاكل تعريف مؤشرات الإنفتاح و القياس الإحصائي. بالإضافة، مشكل السببية يطرح بطريقة خاصة و حادة في الدراسات التي تدرس العلاقة بين التجارة و النمو (أو مستوىالدخل).

النظريات الحديثة للتجارة تبين أن ليس كل بلد يقوم بالإنفتاح الخارجي سيدل ذلك على إرتفاع أرباحه و ذلك مثلا عندما يتصادم منتوجه المصدر مع منتوج دولة أخرى سبقته في المجال((Krugmanet Obstfeld, 1995.

نظريات النمو الداخلي (Romer, 1986 Grossmanet Helpman, 1991) بينت وجود أرباح ديناميكية مع وجود اثر على نمو الدخل و ليس فقط بمستواه، مرتبط بالخصوص بإقتصاديات السُلم و نشر المستوى التكنولوجي المحفز عن طريق التجارة(Fontagné et Guérin, 1997). في حين، هذه الأرباح ليست مضمونة و نماذج إحصائية بينت أن الانفتاح يمكن أن يدفع بالدول في التخصص بقطاعات أقل ديناميكية و بالتالي أثر سلبي على النمو (Rodriguez Et Rodrik،2000).و يتمثل ذلك في البلدان في طريق النمو المتخصصة في تصدير المواد الأولية(Jean-Pierre CLING،2006).

الجدول التالي يبين مؤشر Krugman ، عند دول الإتحاد الأوروبي و دول البحر الأبيض المتوسط.

يحسب هذا المؤشر بالطريقة التالية:

$$K_i(t) = \sum_k abs\left(v_i^k(t) - \overline{v}_i^k(t)\right) \text{ avec } v_i^k(t) \equiv x_i^k(t) / \sum_k x_i^k(t)$$
$$\text{et } \overline{v}_i^k(t) \equiv \sum_{j \neq i} x_i^k(t) / \sum_k \sum_{j \neq i} x_i^k(t)$$

$v_i^k(t)$:هيكل الإنتاج للبلد i. $\overline{v}_i^k(t)$:متوسط هياكل مجموع الدول 15للإتحادالأوروبي.معk: مختلف قطاعات الإقتصاد.

الجدول رقم46[61]: مؤشر Krugman (التخصص المتعلق بدول الإتحاد الأوروبي15)

	89-87	92-90	95-93	99-96
إسبانيا	0.509	0.515	0.521	0.524
البرتغال	0.952	0.922	0.913	0.831
اليونان	1.189	1.151	1.066	1.024
بولونيا			0.832	0.745
المجر			0.622	0.655
سلوفينيا			0.662	0.669
سلوفاكيا			0.681	0.661
إستونيا			0.949	0.977
جمهوريةالتشيك			0.586	0.563
بلغاريا			0.889	0.945
رومانيا			0.980	1.086
لتونيا			1.172	1.245

[61] S.DUPUCH, E.M. Mouhoud et F. Talahite « les perspectives d'intégration entre l'union européenne, les PECO et les pays sud méditerranéens : incidences sur les tendances de la spécialisation des activités en Europe », Economie Internationale 97 (2004), p.105-127.

ليتوانيا			0.990	1.007
الجزائر	1.832	1.862	1.862	1.862
مصر	1.527	1.398	1.396	1.370
المغرب	1.446	1.454	1.436	1.448
تونس	1.344	1.305	1.312	1.375
تركيا	1.096	1.171	1.126	1.043

المصدر: CEPII-CHELEM.

يأخذ هذا المؤشر قيما بين 0 لتخصص معدوم و 2 لتخصص كامل (krugman، 1991).حسب هذا المؤشر إنطلاقا من معطيات الصادرات نحو دول الإتحاد الأوروبي 15[62]ل 72 منتوج. يبين أن الدول الأعضاء في أوروبا الجنوبية، كإسبانيا أقل تخصص، يبدو المؤشر ثابت خلال فترة الدراسة.البرتغال و اليونان ، مبدئيا أكثر تخصص، فهي إقتصاديات تعرف تنوع في نشاطاتها و هذا ما يعكس تقارب هياكلها الصناعية مع متوسط الدول الأعضاء.

الدول الأعضاء في PECO[63]هي على العموم متخصصة في القطاعات التي لديها نشاط قوي في الموارد الطبيعية(الخشب...) و العمل (النسيج- الملابس) في حين أنها تبقى ناقصة من حيث القطاعات التي تحتاج بشدة للآلات، السلع التجهيزية و أيضا المنتوجات الكيميائية (Freudenberg&Lemoine, 1999) . إضافة لذلك، تظهر اختلافات في مضمون التخصص حيث يتغير بالنسبة للكثير منها. الدول الأكثر تقدما تمتلك مزايا في بعض القطاعات الدقيقة حيث هناك شدةفي الرأسمال مع الإحتفاظ بمزايا القطاعات التي تكون فيها قيمة مضافة ضعيفة(Boillot&Lepape, 2002). فمثلاالمجر تمتلك مزايا مقارنة في الإلكترونيات أو الإعلام الآلي، القطاعات التي لا تمتلك فيها دول الأعضاء مزايا. بلغاريا تمتلك مزايا في مواد الإتصال في حين أن البلقان و بلغاريا أو رومانيا تبقى متخصصة بشدة في القطاعات التقليدية (منتوجات فلاحية، نسيج..).

دول البحر الأبيض المتوسط هم الأكثر تخصصا في هذه العينة، و متقاربة مع الدول الأقل تقدما. المغرب، تونس و مصر لها معدلات متقاربة. هذه الدول تصدر حصة معتبرة من السلع المصنعة

[62]UE : Allemagne, Autriche, Danemark, Espagne, Finlande, France, Grece, Irlande, Italie, Pays-Bas, Portugal, Royaume-Uni, Suede, UEBL (Belgique et Luxembourg)

[63] PECO totaux : Bulgarie, Estonie, Hongrie, Lettonie, Lituanie, Pologne, Rép. Tchèque, Roumanie, Slovaquie, Slovénie 46dont : PECO 1 : Estonie, Hongrie, Pologne, Rép. Tchèque, Slovénie, PECO 2 : Slovaquie, Lettonie, Lituanie.

لكنها ذات قيمة مضافة ضعيفة مثل النسيج للمغرب و تونس. و هي تمتلك أيضا مزايا مقارنة في قطاع الفلاحة و الموارد الطبيعية. في النهاية، مصر تمتلك مزايا في المنتوجات البترولية.يرتفع مؤشر التخصص عند الجزائر و هذا راجع لصادراتها من الغاز و البترول.

الجدول رقم 47 يعطي معلومات حول تماثل هيكل الصادرات بين مختلف دول العينة. كلما كان المؤشر مرتفع كلما كانت التركيبة التجارية للبلدان متقاربة. إسبانيا و دول PECO الأكثر تقدما، المؤشرات تقترب من 0.75 و هذا يعكس بنية من التبادلات المتقاربة مقارنة بالإتحاد الأوروبي، نفس التدرج بالنسبة لمؤشر الناتج الداخلي الخام للفرد و مؤشرات التخصص. بالإضافة،البرتغال و اليونان تجاور دولPECO للفوج الثاني و تركيا. زيادة على ذلك، يساعد هذا المؤشر على مقارنة الدول المحيطة فيما بينها قبل أن يكشف على آثار المنافسة أو التكاملية المحتملة. يظهر أن هناك منافسة بين دول PECO و بينها و بين الدول الأوروبية الجنوبية و تركيا مع دول البحر الأبيض المتوسط التي تظهر بالمقابل مع دول الإتحاد الأوروبي. في ما يخص المغرب و تونس لهما مؤشرات متقاربة فيما بينها من جهة و مقابل دول PECO الأقل تطورا من جهة أخرى، في حين في ما يخص مصر و خاصة الجزائر فهي جد ضعيفة، و هذا بسبب الحصة الكبيرة من صادراتها مخصصة للمحروقات، في الأخير، تعتبر تركيا قريبة جدا من دول PECO و دول أوروبا الجنوبية.

الجدول رقم 47[64]: مؤشر التماثل ل Finger1999.

	إ.أوروبي 15	إسبانيا	برتغال	اليونان	PECO 10	PECOgroupe 1	PECO groupe 2	المغرب	تونس	الجزائر	مصر
إ.أوروبي 15											
إسبانيا	0.739										
برتغال	0.594	0.637									
اليونان	0.485	0.553	0.482								
PECO 10	0.730	0.704	0.687	0.514							
PECO groupe 1	0.753	0.714	0.682	0.463							
PECO groupe 2	0.499	0.509	0.554	0.622		0.578					
المغرب	0.273	0.335	0.376	0.467	0.341	0.294	0.481				
تونس	0.305	0.302	0.453	0.453	0.397	0.364	0.507	0.611			
الجزائر	0.081	0.064	0.045	0.144	0.068	0.052	0.134	0.057	0.088		
مصر	0.333	0.320	0.384	0.534	0.393	0.335	0.521	0.342	0.359	0.471	
تركيا	0.502	0.562	0.594	0.608	0.576	0.548	0.576	0.488	0.454	0.471	0.462

المصدر: CEPII-CHELEM

خلاصة المبحث:

مما سبق يمكننا الإستنتاج أنه رغم إرتفاع مؤشر التخصص للجزائر إلا أنه لا يعكس تغير بنيتها التبادلية و إنما كشف لنا مؤشر Fingerهشاشة الإقتصاد الجزائري من خلال إعتماده في صادراته على الجباية البترولية و التي إرتبطت بها معدلات النمو بدرجة كبيرة.

المبحث الثاني: آثار الأزمة البترولية لسنة 1986 على الإقتصاد الجزائري :

قبل سنة 1986، كان للدولة الدور الرائد في خلق مناصب الشغل، ما دام أنها حددت للقطاع الخاص دوره في الإقتصاد، و نتيجة للنمط الاشتراكي الذي اتبعته، استطاعت تخفيض معدل البطالة من 32.9بالمائة سنة 1966إلى9.1 بالمائة سنة 1985.

إلا أن نهاية سنة 1985 و بداية سنة 1986، كانت نقطة انعراج في منحنى سوق العمل، حيث أن إنهيارأسعار المحروقات أعطت إشارة الركود المستمر زاد من حدته ظهور اختلالات خطيرة

[64] S.DUPUCH, E.M. Mouhoud et F. Talahite « Les perspectives d'intégration entre l'Union Européenne, les PECO et les pays sud méditerranéens : incidences sur les tendances de la spécialisation des activités en Europe »,Economie Internationale 97 (2004), p.105-127.

في جهاز الإنتاج الوطني، نتيجة لنمط الإقتصاد و تسييره الذي تم اختياره أنذاك و الذي كان يحمل في طياته بذور إخفاقه.

و كنتيجة حتمية للأخطاء المتراكمة، ظهرت البطالة في السنوات الأخيرة بشكل مكثف و عنيف في الحياة اليومية للجزائري. و بذلك لم تصبح الدولة قادرة على خلق مناصب عمل جديدة، و لا حتى على الحفاظ على مناصب العمل للعمال المهددين بالبطالة.

1)-معدل الإستثمار في الجزائر:

من ناحية التدفقات الحقيقية، العرض الكلي (OG) معرف عن طريق الإنتاج الداخلي للسلع والخدمات المنتجة في الخارج و معروضة في السوق الوطني، (Aissa MOUHOUBI، 2006):

$$OG=PIB+M \quad \ldots\ldots\ldots\ldots (1)$$

بالمقابل، الطلب الكلي يضم كل من الطلب الداخلي DI، الذي يتكون من الطلب على السلع الإستهلاكيةC، الطلب على الإستثمارI، و النفقات الحكومية G، و الطلب على السلع من طرف الخارج.

$$DG=DI+X \quad \ldots\ldots\ldots\ldots (2)$$

$$\text{Avec : } DI=C+I+G \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (3)$$

بالمقابل، يكون سوق السلع و الخدمات في حالة توازن لما يكون العرض الكلي مساوي للطلب الكلي.

$$PIB+M=C+I+G+X \quad \ldots\ldots\ldots (4)$$

$$PIB=C+I+G+X-M \quad \ldots\ldots\ldots\ldots (5)$$

نظام الحسابات الإقتصادية الجزائري يعرف PIB كمجموع للإستهلاكات النهائية للعائلات و الإدارات العمومية CF، التراكم الخام للأموال الثابتة، التغير في المخزوناتVS و الصادرات مقتطع منها الواردات.

$$PIB=CF+ABFF+VS+X-M \quad \ldots\ldots\ldots\ldots (6)$$

يعرف التراكم الخام للأموال الثابتة و التغير في المخزونات، بالإستثمار الكلي، و بالتالي يكون لدينا:

$$IT= ABFF+VS \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (7)$$

نعوض (7) في (6) نحصل على:

$$PIB=CF+IT+X-M.....(8)$$

في حالتنا هذه سنقسم الناتج الداخلي الخام إلى جزئين مختلفين جزء يعتمد على قطاع المحروقات و الآخر خارج قطاع المحروقات و بالتالي يكون الناتج الداخلي الخام بالمعادلة التالية:

$$PIB=PIBH+PIBHH.....(9)$$

لمعرفة درجة تأثير الجباية البترولية على الإستثمارات في الإقتصاد الجزائري و خاصة بعد الأزمة البترولية لسنة 1986 ، أصبح البحث على قطاعات أخرى خارج هذا القطاع يمكنها خلق قيمة مضافة في الإقتصاد. الدراسة التالية سنحاول من خلالها معرفة هذا التغيير الهيكلي في الإقتصاد الجزائري. و بالتالي سنحاول تحليل ذلك من خلال المعدلات التالية:

- معدل الإستثمارالإقتصادي (TIE) الذي يبين حصة الإستثمار الكلي من PIB

$$TIE= IT /PIB.....(10)$$

- معدل الإستثمار الحدي (TIM) الذي يحدد بدقة تطور الإستثمار في الإقتصاد. يبين التغير النسبي في الاستثمار الكلي عن طريق التغير النسبي فيPIB

$$TIM=\Delta IT/\Delta PIB.....(11)$$

- الفعالية الحدية للإستثمار (EMI) التي تبين التغير النسبي في القيمة المضافة الناتجة عن التغير النسبي في فيالإستثمار

$$EMI=\Delta PIB/\Delta I.....(12)$$

$$EMI= 1/TIM.....(13)$$

- المعدل المتوسط للإستثمار الكلي آخذين بعين الإعتبار إلا PIBHH

$$IT/PIBHH.....(14)$$

- مشاركة PIB و قطاع الواردات في إمتصاصAI

$$AI=CF+IT.....(15)$$

نعوض (14) في (8)، نحصل على:

$$PIB=AI+X-M.....(16)$$
$$AI=PIB-(X-M).....(17)$$

-إذا : $AI/PIB \Rightarrow 1$ $X-M\geq 0$ هذا يعني أن PIBيكفي AI.

- إذا :$AI/PIB \Rightarrow 1$ $X-M<0$هذا يعني أن PIBلايكفي لتعبئة AI

* مشاركة PIBHHفي الإمتصاص الداخلي

$$PIBH+PIBHH= AI+X-M \Rightarrow PIBHH-(X-M)=AI$$

-إذا $PIBHH >1 \Rightarrow AI$ $PIBH-(x-m) >0$ هذا يعني أن AIيحتاج تمويل من PIBH

-إذا 1 ≤BHH~~AI/md~~ ⇨ PIBH-(x-m)≤ 0 هذا يعني أن AI تكفل به من طرف PIBHH وحده.

* مشاركة PIBH في تمويل IT يقاس ب :PIBH/IT

*لقياس حصة PIBH في تمويل الإستثمار، نقوم بحساب معدل يحسب حصة الواردات الصافية في الإستثمار الكلي MN/IT AVEC MN=M-X

الجدول رقم 48[65]: جدول التوازنات الكلية 1990-2009.

année	TIE	TIM	EMI	IT/PIBHH	AI/PIBHH	AI/PIB	PIBH/IT	MN/IT
1990	0,27			0.38	1.32	1,01	3,71	0,05
1991	0,26	0,30	3,33	0.42	1.29	0,94	3,87	-0,22
1992	0,27	0,57	1,77	0,35	1,27	0,99	0,82	-0,05
1993	0,27	0,20	5,00	0,42	1,58	1,01	1,33	0,05
moyenne	**0,27**	**0,36**	**3,37**	**0.39**	**1.37**	**0,99**	**2,43**	**-0,04**
ecart-type	**0,01**	**0,19**	**1,62**	**0.03**	**0.15**	**0,03**	**1,58**	**0,13**
1994	0,28	0,19	5,36	0,59	2,05	-1,00	1,81	-7,01
1995	0,29	0,13	8,00	0,57	2,00	1,03	1,66	0,10
1996	0,25	0,11	8,83	0,50	1,93	0,94	2,07	-0,23
1997	0,23	0,55	1,83	0,47	1,85	0,90	2,24	-0,42
1998	0,26	14,00	0,07	0,50	1,95	1,00	1,90	0,00
1999	0,24	1,50	0,67	0,46	1,82	0,97	1,92	-0,13

[65]الحسابات أجريت بالدولار الأمريكي الجاري.

2000	0,21	0,08	12,40	0,34	1,33	0,80	1,93	-0,96
moyenne	**0,25**	**1,69**	**3,76**	**0,49**	**1,26**	**0,66**	**1,93**	**-1,23**
ecart-type	**0,03**	**5,46**	**6,18**	**0,08**	**1,48**	**0,74**	**0,18**	**2,57**
2001	0,23	4,00	0,25	0,35	1,31	0,85	1,53	-0,65
2002	0,25	0,79	1,27	0,37	1,35	0,90	1,36	-0,40
2003	0,24	0,21	4,78	0,37	1,32	0,86	1,47	-0,60
2004	0,24	0,25	4,05	0,39	1,31	0,81	1,56	-0,77
moyenne	**0,24**	**1,31**	**2,59**	**0,37**	**1,32**	**0,86**	**1,48**	**-0,60**
ecart-type	**0,01**	**1,81**	**2,17**	**0,02**	**0,02**	**0,04**	**0,09**	**0,15**
2005	0,22	0,22	4,48	0,41	1,38	0,75	2,05	-1,12
2006	0,23	0,27	3,71	0,45	1,39	0,72	2,12	-1,23
2007	0,26	0,45	2,21	0,47	1,39	0,76	1,74	-0,92
2008	0,26	0,28	3,60	0,50	1,46	0,77	1,81	-0,88
2009	0,33	0,04	23,78	0,49	1,42	0,96	0,98	-0,13
moyenne	**0,26**	**0,24**	**1,96**	**0,46**	**1,41**	**0,79**	**1,74**	**-0,86**
ecart-type	**0,04**	**0,18**	**12,23**	**0,04**	**0,03**	**0,10**	**0,45**	**0,43**

لمصدر : أنجز هذا الجدول إنطلاقا من معطيات الصندوق النقد الدولي ، الديوان الوطني للإحصاء، و وزارة التجارة الخارجية.

سنحاول تحليل الوضعية الإقتصادية للبلاد و إرتباطها بالجباية البترولية إنطلاقا من الجدول و المخطط أعلاه.

عرض الإنتاج الداخلي كان جد ضعيف، مرتفع على مستواه سنة 1984نهاية المخطط الثاني، بالقيمة الثابتة 5 بالمائة، كان هناك ضعف في الإنتاجية ظاهرة في كل من عوامل الرأس مال و العمل و في كل القطاعات الإقتصادية. و زادت هذه الحالة في التدهور نتيجة الإستعمال الضعيف للطاقة

الإنتاجية في البلاد. المعدل المتوسط لاستعمال الطاقة كان 69.7 بالمائة سنة 1986ثم 65.9بالمائة سنة 1988ليصل إلى 56.1 بالمائة سنة 1991فقط، (Aissa MOUHOUBI، 2010).

يعد عقد التسعينات، العشرية التي عرف فيها الإقتصاد الجزائري أصعب المراحل على المستوى الأمني، السياسي، و الإقتصادي و الذي انعكس على المجتمع، كان هذا نتيجة، من جهة للاضطرابات الأمنية التي عرفتها البلاد، و من جهة أخرى، الإصلاحات التي خاضتها السلطات الجزائرية على مستوى الإقتصاد، حيث كان البحث على التوازنات الكلية، بمعنى على مستوى الإقتصاد الكلي. حيث إعتمدت البلاد على برامج صندوق النقد الدولي و البنك العالمي التي استطاع من خلالها الإقتصاد تسجيل نتائج جيدة على مستوى الإقتصاد الكلي، لكن بالمقابل ساهمت هذه الإصلاحات الإنتقالية على سحق طبقات كبيرة من السكان في الفقر نتيجة ارتفاع معدلات البطالة و تسريح العمال. و غياب الإستثمارات في القطاعات التي تمتص قوة يد عاملة كبيرة مثل قطاعات النسيج و الفلاحة و السياحة.

حسب تقرير البنك الدولي(2007)،بين 1994–2000، إنخفض معدل التضخم من 29 إلى 0.3 بالمائة، عجز الميزانية إنتقل من -4.4 بالمائة من الناتج الداخلي إلى7.8 بالمائة، الفرق في سعر الصرف بين السوق الموازي و السوق الرسمي بما يقارب 100 بالمائة، و إستقر معدل النمو في معدلات متواضعة تقارب 3.2 بالمائة. بالمقابل غلق أكثر من 900 مؤسسة عمومية ساهم في تسريح ما يقارب 40 بالمائة من عمال القطاع العمومي، هذا ما ساهم في رفع الكلفة الإجتماعية. إرتفع معدل البطالة من 24 بالمائة سنة 1994 إلى 30 بالمائة سنة 2000. بالإضافة إلى إنخفاض الكتلة الأجرية إلى النصف من 1989 إلى 2000 (البنك الدولي 2003).

برامج التصحيح الهيكلي التي امتدت من أفريل1994 إلى مارس 1998. سجل الإقتصاد فيها حالة توقف حيث سجل TIE معدل 27 بالمائة، إذ أن التغير الوحدوي ل PIB لم ينتج سوى 1.69دولار من الإستثمار الإضافي.

يجدر الإشارة أن معدل الإستثمار الحدي TIM في سنوات 1995 ، 1996 كان ضعيف جدا و لم يسجل سوى13 بالمائة، 11 بالمائة، على التوالي. و كان هذا نتيجة انسحاب الدولة من الحياة الإقتصادية من جهة و من جهة أخرى نتيجة ارتفاع معدلات التضخم التي وصلت إلى 29 بالمائة

سنوات 94 و 95. و بالمقابل كان نتيجة عكسية لما حصل خلال المخطط الرباعي 90-93 الذي وصل فيه TIE إلى 27 بالمائة حيث عرف انخفاض فادح حيث لجأت الخزينة العامة إلى الإقتراض من البنك الجزائري 2.8 مليار دينار سنة 1985. و وصلت إلى23.4 مليار دينار سنة 1986، هذا يدل على درجة ارتباط ميزانية الدولة بقطاع المحروقات.

في الفترة 2000-2004، مثل معدل الإستثمار من الناتج الداخلي الخام سوى 10 بالمائة ، بالمقابل فهو لم يتجاوز 7.3 بالمائة للمغرب لنفس الفترة و 7.5بالمائة لتونس للفترة 2001-2003، (صندوق النقد الدولي 2004، 2005). النفقات العمومية للإستثمار المحققة وصلت إلى 16 بالمائة من الناتج الداخلي الخام سنة 1993 لتهبط إلى مستوى أدنى 8 بالمائة سنوات التسعينات. في سنة 2001إرتفعت حصة الإستثمار العمومي من 10 إلى 11 بالمائة من الناتج الداخلي الخام حسب البنك الدولي دائما.

بالمقابل، المعدل TIE، خلال الفترة 91-93، لم يسجل سوى 27 بالمائة ثم وصل إلى 25 بالمائة من 1994-2000 و هذا راجع إلى الاستقرار في الناتج الداخلي الناتج عن أزمة الطاقة التي سجلت في 1998.

حسب تقرير للبنك الدولي لسنة 2003، الإستثمار الخاص بقي جد ضعيف نتيجة الظروف الغير مناسبة. و بصفة عامة فإن تطور TIE يبين أن الطلب على الإستثمار تزايد بصفة معتبرة منذ سنة 2001 السنة الموالية لتحسن أسعار البترول و خاصة في الفترة الممتدة من 2005-2009 لكن رغم ذلك يبقى هذا المعدل ضعيف جدا.

من خلال الجدول دائما، نلاحظ أن مشاركة PIBHHفي الإستثمار بقية دائما ضعيفة في حين نلاحظ معاودة ارتفاعه منذ سنة 2001و هذا ما يدل على فعالية برنامج دعم و إنعاش الإقتصاد2001-PSRE2004، و الذي كما يدل إسمه أطلق حتى ينعش الإقتصاد عن طريق رفع معدلات النمو إلى 5 و 6 بالمائة، و خلق ما يقارب 850000 منصب عمل جديد، و وجد هذا البرنامج نتيجة إرتفاع عائدات البترول.

بالمقابل، معدل AI/PIB في سنوات 90-2000لم يتجاوز 1 و هذا ما يدل على أن الإنتاج الداخلي لم يكفي لتغطية الطلب الداخلي. في حين أن المعدل PIBH/IT كان مرتفع طيلة هذه الفترة

معبرا بذلك على الاعتماد الكلي على قطاع المحروقات لتغطية ما عجز عنه القطاع خارج قطاع المحروقات و هذا دليل على عجز القطاع خارج المحروقات من تغطية الطلب الداخلي.

معدل تغطية الإمتصاص الداخلي عن طريق PIBHH، هو بدوره كان جد منخفض خلال طول فترة الدراسة. و هذا ناتج لإنخفاض معدلات الإستثمار خلال هذه المدة و إنسحاب الدولة من الحياة الإقتصادية و الإجتماعية. و بالتالي لم يستطيع هذا القطاع خارج قطاع المحروقات من تغطية الطلب الداخلي. إلا أنه انخفض خلال الفترة 2001–2004 و وصل إلى 131 بالمائة ثم 141 بالمائة الفترة 2005–2009. بعدما سجل 180 بالمائة الفترة 1994–2000. و هذا راجع لدعم الدولة للقطاع الخاص خارج قطاع المحروقات و البحث عن موارد أخرى بالعملة الصعبة لكنه يبقى دائما بحاجة للانتاج الداخلي الخام الناتج عن قطاع المحروقات.مع العلم أن معدلات النمو خارج قطاع المحروقات سجلت المعدلات التالية خلال الفترة2005-2010 ، 5.4،9.2،6.1،6.3،5.6،4.7 حسب تقرير صندوق النقد الدولي لسنة 2009.

من خلال الجدول أدناه، سنبين لماذا كانت هذه المعدلات منخفضة و نبين أكثر درجة إرتباطالإقتصاد بقطاع المحروقات.

الجدول رقم 49:معدلات النمو (% بالنسبة للسنة السابقة t-1)من1996–2009

السنة	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
صناعة	-	1	13	8-	34-	8-	3	22	18	36	16	4	24	33-
فلاحة	-	3-	7	4-	2-	19	1	24	9	2-	11	8	4	30
و.ت	-	44-	27-	36	61	14	11	16-	3-	43	5	28	40	14-
ص.خ.م	-	15-	29-	17	27	57-	0	23	31	16	22	13	31	82-
م.ن	-	1.1	5.1	3.2	2.2	2.6	4.7	6.9	5.2	5.3	2	3	2.4	2.2
الشغلالكلي	-	2	22	3	1	5	15	9-	17	3	10	3-	6	4
الشغلص.	-	3-	1	0	1	73	42-	61	32	0	19	19-	11	5

(و.ت.:الواردات التجهيزية، ص.خ.م: الصادرات خارج قطاع المحروقات، الشغل ص.: الشغلالصناعي.ب.أ.ع: البناء و الأشغال العمومية)

المصدر: من اعداد الباحثة انطلاقا من معطيات الديوان الوطني للإحصاء.

الجدول يبين أن معدلات النمو بقيت مرتبطة بقطاع المحروقات، و ذلك واضح من تطورات معدلات النمو كل من الفلاحة و الصناعة و الخدمات. حيث بقي قطاع الفلاحة هو الوحيد الذي يعرف تذبذبات في نمو و ذلك راجع إلى الجفاف الذي ضرب البلاد خلال المرحلة 1990–1994– 1997و 2000.

ثم عرف الإقتصاد مرحلة تسارع في معدلات النمو، امتدت من 2001 إلى 2005، كانت نتيجة لإرتفاع أسعار البترول من جديد. و حتى لا يبقى الإقتصاد مرتبط بصفة مطلقة بأسعار البترول قامت الحكومة بإنشاء صندوق تنظيم المداخيل FRRخلال سنة 2000لسببين:1)لتمويل أي عجز في الميزانية ناتج عن إنخفاض أسعار البترول أقل من السعر المرجعي 19 دولار حسب قانون المالية2) كتسبيق لدفع الديون الخارجية.

المعدلات الجيدة المسجلة في TIM تحققت خلال الفترة 2005–2009، بدأت من سنة 2001 نتيجة تحريض الطلب الداخلي و خلق مناصب الشغل. يبقى أن معدل النمو للإنتاج الداخلي الخام في قطاع الصناعة خارج قطاع المحروقات و الفلاحة جد هش و هذا نتيجة ارتباطهم بالإستثمار العمومي، و ارتباطهم بالمداخيل البترولية.

من خلال الجدول رقم 48 دائما ، نبين معدل تغطية الإستثمارات بالناتج الداخلي لقطاع المحروقات PIBH/IT و معدل تغطية الإستثمارات عن طريق الواردات الصافية MN/IT. فإرتفاع الناتج الداخلي الخام لقطاع المحروقات مقارنة بالإستثمار يولد إنخفاض في حصة الواردات الصافية مقارنة بالإستثمار. في حين مشاركة الإستثمار بالناتج الداخلي الخام الناتج عن قطاع المحروقات ينتقل من 193 بالمائة من 1994–2000 إلى 148 بالمائة الفترة 2001–2004ثم إلى 174 بالمائة الفترة 2005–2009، في نفس الفترات، مشاركة الواردات الصافية إنتقلت من 123 بالمئة إلى –60 بالمئة لتصل إلى –86 بالمائة، و هذا ما يدل على أنه ما دام هناك إستقرار في أسعار البترول منذ سنة 2000 عن طريق الصندوق، اللجوء إلى الواردات الصافية يبقى منخفض. من جهة أخرى، يرجع إلى طبيعة الإستثمارات الجزائرية التي لا تتنبأ بمعدلات مستمرة للنمو (Aissa MOUHOUBI، 2010)

طوال هذه الفترة 1990-2010، حاولت الدولة استقطاب القطاع الخاص للإستثمار و المشاركة في تنمية الثروة الوطنية إلا أنه بقي جد ضعيف.

لكن هذا الإرتباط القوي للإقتصاد الوطني بقطاع المحروقات خلق ثلاث نتائج سلبية و التي ميزت الإقتصاد الجزائري حسب(william c.byrd,2003):

1-ضعف خلق مناصب الشغل في القطاعات الأخرى التي تمتلك فيها الجزائر مزايا مقارنة خاصة بها: و ذلك لسبب عدم إحتياج قطاع المحروقات لليد العاملة الكثيفة.

2-أسعار البترول متذبذبة و هذا ما يولد تذبذب كبير في ميزان المدفوعات، و الذي سيؤثر بدوره على مداخيل الميزانية و الكتلة النقدية .

3-الريع الناتج عن هذا القطاع العالي المردودية سمح بخلق و إعادة انتاج نظام زبائني الذي عطل تنمية النشاطات الاقتصادية المنتجة و خلق تفاوتات في الطبقات الاجتماعية التي استفادت من هذه المداخيل.

خلاصة المبحث:

هشاشة الإقتصاد الجزائري و إعتماده الكلي على الجباية البترولية جعلت منها تقف عائق أمام سبل و طرق أخرى للبحث عن مصادر للعملة الصعبة، فأصبح الإقتصاد الجزائري إقتصادا أعرج لا يستطيع الإعتماد إلا على مصدر واحد للعملة و كل أزمة تخصه تبين مدى ضعفه.

المبحث الثالث: مدى إنفتاح الإقتصاد الوطني على العالم الخارجي و أثره على سوق العمل:

الدراسة الأكثر شهرت في هذا المجال هي التي قام بها كل من Sachs&Warner1995، حيث قاما بتقدير معدلات النمو خلال الفترة 1970-1989 ل 122 بلد، و بينت هذه الدراسة أن أي بلد يعتبر مغلق إذا تحققت فيه على الأقل معيار من بين المعايير الخمسة التالية:

- ✓ حواجز غير تعريفية تغطي 40 بالمئة أو أكثر من التجارة الكلية.
- ✓ الحقوق الجمركية المتوسطة أكثر أو تساوي 40 بالمائة.
- ✓ سعر الصرف في السوق الموازي بربح 20 بالمئة أو أكثر مما هو في السوق الرسمي.
- ✓ نظام إقتصادي مخطط (إشتراكي).
- ✓ إحتكار الدولة لأهم السلع المصدر.

و يعتبر البلد بلد مفتوح إذا لم تتحقق فيه أي من هذه المعايير. و بالتالي، يمكننا إستنتاج أن الجزائر بلد مغلق قبل الدخول في التفاصيل أكثر ، ما دام أنها تحقق معظم هذه المعايير.

إعتمد كل من KRUGMAN-VENABLES 1995، و PUGA-VENABLES 1998-1999 ، على دراسات في الإقتصاد القياسي لإظهار ضرورة التجارة الخارجية كأداة لإحداث التنمية و فعاليتها في ذلك (Reber Arsène et Tirant Hi Anh-Dao,2002). حيث أعتبرتالسياسات التجارية دائما كمركز لسياسات التنمية، و يعتبر تحرير التجارة الخارجية كثالث قاعدة يجب الإعتماد عليها بعد تحقيق استقرار على مستوى الإقتصاد الكلي و تحرير الإقتصاد الداخلي(WILLIAMSON,1990). كما يؤكد صندوق النقد الدولي أن السياسات التجارية تعتبر كعامل أساسي لتحقيق نمو إقتصادي و تقارب عند الدول في طريق النمو ،(JEAN-PIERRE cling2006).

و بالنظر إلى كون قطاع التجارة الخارجية قطاع حساس، فقد ترددت الدولة الجزائرية و لزمن طويل في الإعلان عن خوصصة هذا القطاع الذي يرتبط في ذهنية البعض بعامل السيادة الوطنية، كما يرتبط في ذهن البعض الآخر بعامل حماية الإنتاج الوطني.

هكذا أعتبر القانون رقم29/88، خطوة أولى محتشمة نحو إعادة هيكلة القطاع التجاري(عجة الجيلالي، 2007)، و الذي أقر بصفة صريحة فصل الدولة التاجرة عن الدولة ذات السيادة، حيث انتقدت السلطة العمومية التنظيمات التجارية التي عرفتها الدولة إبان مرحلة الاحتكار، و القائمة على مفهوم الحصص الإدارية للعملات الصعبة و الإجراءات البيروقراطية لصرف العملة، و تخصيص المواد فمثل هذا المنهج أفقد الأعوان التجاريين المحليين الذهنية الاحترافية، بحيث أصبحوا مشترين سلبيين للمواد و التجهيزات.

و نتيجة لهذه الآثار السلبية، تم التفكير في ضرورة إحلال منهج جديد قائم على فكرة التجارة المصنعة و التي تعرف على أنها تنظيم يدمج الوكلاء المعتمدين و تجار الجملة في سيرورة الإنتاج الوطني قصد الإستثمار المنتج، وهكذا فالمفهوم الجديد للتجارة الخارجية لا يعني جلب المتعاملين من أجل تصفية مخزوناتهم السلعية داخل التراب الوطني ثم يغادرون دون أن ينتجوا قيم مضافة أو تحويل التكنولوجيا، وخلق مناصب شغل، وإنما هو تأسيس لتجارة تصنع المواد و الخدمات و تدخل المنافسة و التنافسية في الإقتصاد الجزائري.

خلال هذه المرحلة من البحث سنعتمد على الإنتاجية كمؤشر هام لتحليل الوضعية الإقتصادية

1-الإقتصاد الجزائري إقتصاد مفتوح تجاريا:

Rodriguez Et Rodrik (2000)،الإنفتاح الفعلي للبلد يقاس عن طريق معدل التبادلات (الصادرات +الواردات)/ الناتج الداخلي الخام.و عكس ما هو شائع أن الإقتصاد الجزائري هو إقتصاد مفتوح. المعطيات التالية تبين عكس ذلك، و هذا بعد حساب معدل الإنفتاح الخارجي (الواردات +الصادرات) / الناتج الداخلي.

الجدول التالي يبين مؤشرات التجارة الخارجية، وعلى العموم تظهر هذه المعدلات ضعيفة.

- معدل الإنفتاح= (الواردات +الصادرات / الناتج الداخلي الخام) يتجاوز الواحد خلال مدة الدراسة، لكنإذا حسب هذا المعدل بالمقارنة بالناتج الداخلي الخام خارج قطاع المحروقات يظهر أنه ضعيف جدا.

- معدل الإنفتاح خارج قطاع المحروقات= (الواردات +الصادرات خارج قطاع المحروقات/الناتج الداخلي الخام خارج قطاع المحروقات) لم يتجاوز الواحد وهذا مايؤكد دراسة Fingerعن هشاشة الإقتصاد الجزائري، من جهة أخرى يبين أن الجباية البترولية همشت القطاعات الإنتاجية الأخرى كالفلاحة و الصناعة. في الوقت الذي سجلت فيه تونس معدل انفتاح 42.7 بالمائة سنة 1994 و 52.3 بالمائة سنة 2007رغم أن هذا البلد لا يمتلك قطاع محروقات.

- معدل قوة التصدير=الصادرات /الناتج الداخلي الخام، تحسن من سنة 1992 إلى سنة 2011 لينتقل من 25 بالمائة إلى 49 بالمائة لكن تظهر هشاشة هذا المعدل :

إذا حسب بالطريقة التالية:

- معدل قوة التصدير خارج قطاع المحروقات=الصادرات خارج قطاع المحروقات/ الناتج الداخلي الخام خارج قطاع المحروقات، الذي لم يتجاوز 2 بالمائة طوال مدة

الدراسة و هذا رغم التشجيعات التي قامت بها الدولة للتشجيع على الصادرات خارج قطاع المحروقات و هنا يظهر أن جلب العملة الصعبة بالنسبة للإقتصاد الجزائري مرتبطة إرتباط وثيق بالجباية البترولية، و عليه فكل تذبذب في أسواق البترول العالمية سيأثر سلبا على الإقتصاد الجزائري. من جهة أخرى، هذا الضعف راجع لضعف الإنتاجية في القطاعات الأخرى كالفلاحة و الصناعة. القيمة المضافة في قطاع الفلاحة ارتفعت ب 23.16 بالمائة، في الصناعة خارج قطاع المحروقات ب 9.34 بالمائة فقط من 2008-2009 (الديوان الوطني للإحصاء، 2009).

- معدل التغطية=الصادرات /الواردات، يتضح من خلال الجدول أنه طيلة مدة الدراسة سجل معدلات أكثر من 1 بالمائة، و خاصة بعد سنة 2000، و هذا راجع لإرتفاع اسعار البترول و محافظتها على مستوياتها العالية.

- معدل التغطية خارج قطاع الحر وقات= الصادرات خارج قطاع المحروقات/الواردات، يظهر مدى ارتباط الإقتصاد الجزائري بالجباية البترولية. أهمية العوائد البترولية تهمش كل الموارد الأخرى.

- معدل الإستقلالية=الواردات /الناتج الداخلي لخام ، لم يتجاوز 26 بالمائة طول مدة الدراسة و هو يبين مدى ارتباط الإقتصاد الوطني بالعالم الخارجي، و يؤكد النتائج المحصل عليها في جدول التوازنات الكلية من 1990-2009.

الجدول رقم 50 : مؤشرات التجارة الخارجية (% من الناتج الداخلي الخام،

و الناتج الداخلي الخام خارج قطاع المحروقات)من1992-2011

année	effort à l'exportation	Taux de couverture	ratio d'ouverture	Effort à exportation hh	ratio d'ouverture hh	taux de dépendance
1992	0,25	1,06	0,49	0.007	0,31	0,25
1993	0,22	0,94	0,45	0.007	0,37	0,24
1994	0,23	0,86	0,49	0.009	0,55	0,24
1995	0,26	0,90	0,55	0.024	0,59	0,23
1996	0,30	1,24	0,54	0.025	0,51	0,26

1997	0,31	1,45	0,52	0.021	0,46	0,29
1998	0,23	1,00	0,45	0.016	0,45	0,24
1999	0,27	1,13	0,50	0.018	0,46	0,21
2000	0,41	1,93	0,63	0.019	0,37	0,23
2001	0,36	1,68	0,58	0.011	0,34	0,24
2002	0,35	1,38	0,60	0.011	0,39	0,21
2003	0,38	1,60	0,62	0.012	0,38	0,22
2004	0,40	1,56	0,66	0.014	0,43	0,25
2005	0,48	2,40	0,68	0.016	0,38	0,24
2006	0,49	2,65	0,67	0.019	0,38	0,26
2007	0,47	2,29	0,67	0.018	0,39	0,20
2008	0,46	2,00	0,69	0.022	0,46	0,18
2009	0,40	1,45	0,68	0.011	0,42	0,20
2010	0.39	1.41	0.67	0.038	0.57	0.28
2011	0.49	1.56	0.80	0.033	0.70	0.31

المصدر: أنجزت هذه الحسابات إنطلاقا من معطيات الديوان الوطني للإحصاء، وزارة التجارة الخارجية و صندوق النقد الدولي.

النتائج السابقة تبين أن الإقتصاد الجزائري بقي دائما على هامش التجارة الدولية. حيث بقي الإقتصاد يعتمد كليا على الصادرات من قطاع المحروقات و بقيت الصادرات خارج قطاع المحروقات لا تغطي الواردات.

لهذا كان علينا معرفة مما تتشكل الواردات الجزائرية و مما تتشكل صادراتها حتى نتمكن من الفهم جيدا لهذه المعدلات الضعيفة.

1-2-الإرتباط بالعالم الخارجي:

معظم الدول البترولية ترتبط بالواردات من السلع التجهيزية و السلع الاستهلاكية. السلع المنتجة محليا لا يمكن أن تحل محل السلع المستوردة. لهذاتبذل هذه الدول جهدا كبيرا في إنتاج سلع تحل محل السلع المستوردة، بالموازاة مع تنمية الصادرات. في هذا الإطار، يعد سعر الصرف، و التسعيرات و الإعانات للصادرات أدوات لتنويع الإقتصاد الوطني.

خلال فترة الإستعمار، احتلت الفلاحة المرتبة الاولى في الصادرات الجزائرية، بعد الإستقلال الجزائر تتدين من العالم الخارجي لأجل جلب المواد الغذائية، و بذلك الجزائر تستورد القمح لشعب يتصف بأنه واسع القاعدة، و يتركز أكثر في المدينة نتيجة الهجرة الداخلية. في بداية العشرية الأخيرة، الجزائر هي أول مستورد للقمح في العالم، تستورد الزيت و السكر بنسبة 100 بالمائة، منتوجات الحليب بنسبة 60 بالمائة (KassimBOUHOU ,2009). حسب نفس المصدر، ضعف الإنتاجية فمثلا بالنسبة للقمح 794 كلغ في الهكتار في الأراضي الجزائرية مقابل 6674 كلغ في الهكتار في فرنسا يجعل الميزان الفلاحي في عجز دائم.

مما سبق و من خلال المخطط التالي، يتضح لنا أن الواردات الجزائرية إعتمدت لفترة طويلة على المواد الغذائية و التي شكلت ما يقارب 30 بالمائة خلال طول فترة 1994 إلى غاية سنة2011 التي عرفت فيه إنخفاض ضعيف. بالمقابل، السلع التجهيزية لم تعرف نموا كبيرا رغم التشجيعات للقطاع الخاص لإسترداد هذه السلع و بالتالي هذا يبين ضعف جلب التكنولوجيا من الخارج و بالتالي فإن ضعف معدل الإندماج في التجارة العالمية قلل من فرص الإستفادة من نقل التكنولوجيا إلى الإقتصاد الوطني و الذي يعتبر كأحد إيجابيات الإنضمام إلى التجارة العالمية و تحرير قيود التجارة الخارجية.

استوردت الجزائر 7.02 مليار دولار من المواد الغذائية خلال احدى عشر شهر الاولى سنة 2008 مقابل 4.37 مليار دولار خلال نفس الفترة سنة 2007، بمعدل ارتفع بنسبة 60.45 بالمائة حسب تقرير للمركز الوطني للاعلام و الاحصاء الجمركي[66](CNIS).

الجدول رقم51:تطورهيكل الواردات و الصادرات في الجزائر من2004إلى2011 (%)

	2004		2005		2006		2007	
	الواردات(%)	الصادرات(%)	الواردات(%)	الصادرات(%)	الواردات(%)	الصادرات(%)	الواردات(%)	الصادرات(%)
موادغذائية	19.7	0.18	17.62	0.15	17.71	0.13	17.93	0.15
طاقة	0.95	97.64	1.04	98.03	1.14	97.88	1.17	97.79
موادخامة	4.28	0.29	3.69	0.29	3.93	0.36	4.79	0.28
موادنصفمصنعة	19.93	1.71	20.08	1.43	23.00	1.47	25.71	1.65
تجهيزاتللفلاحة	0.94	0	0.79	0.001	0.45	0.002	0.53	0.001

[66]Le quotidien algérien El Watan, le 24 aout 2008.

0.08	36.28	0.08	39.75	0.08	41.52	0.15	38.94	**تجهيزاتصناعية**
0.06	13.58	0.07	14.02	0.03	15.25	0.04	15.22	**مواداستهلاكيةغيرغذائية**
0.003	0.00003	0.01	0.01	0.00003	0.02		0.03	**خارجالصناعة**
100	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**	**المجموع**

2011		**2010**		**2009**		**2008**		
الصادرات(%)	**الواردات(%)**	**الصادرات(%)**	**الواردات(%)**	**الصادرات(%)**	**الواردات(%)**	**الصادرات(%)**	**الواردات(%)**	
0.31	20.65	0.55	15	0.25	14.92	0.15	19.79	**موادغذائية**
96.68	1.33	97.33	2	97.64	1.40	97.56	1.51	**طاقة**
0.27	3.86	0.16	3	0.38	3.05	0.42	3.53	**موادخامة**
2.86	21.58	1.85	25	1.53	25.87	1.75	25.37	**موادنصفمصنعة**
/	0.97	0.002	1	/	0.59	0.001	0.44	**تجهيزاتللفلاحة**
0.03	36.76	0.05	39	0.09	38.53	0.08	38.36	**تجهيزاتصناعية**
0.02	14.85	0.05	14	0.11	15.64	0.02	11.01	**مواداستهلاكيةغيرغذائية**
/	/	/	/		/	0.02	0.01	**خارجالصناعة**
100	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**	**المجموع**

المصدر أنجز هذا الجدول إنطلاقا من معطيات وزارة التجارة الخارجية 200

.1

المخطط رقم 21:تطور هيكل الواردات الجزائرية من 1994 إلى 2011 بالنسبة المؤوية

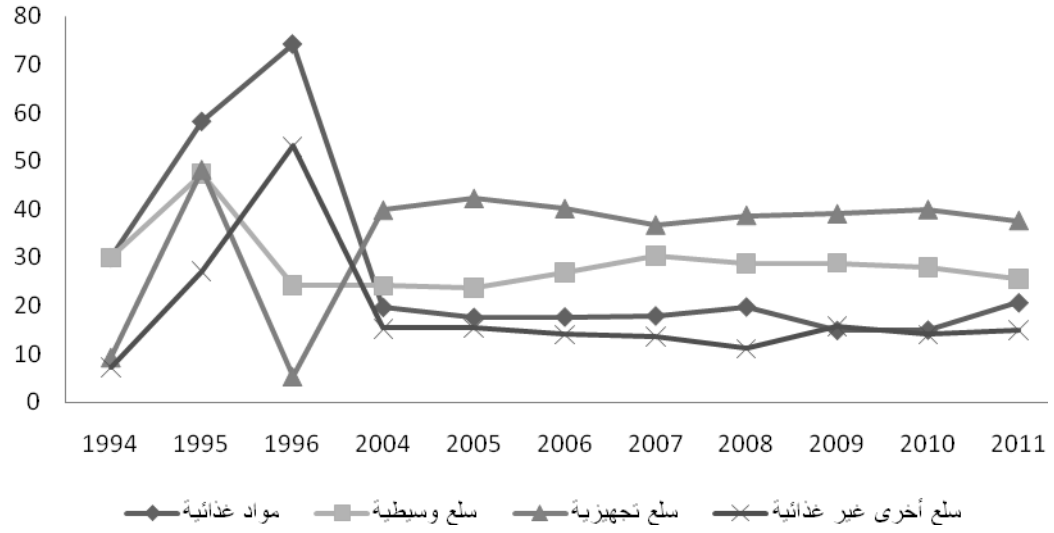

المصدر أنجز هذا المخطط إنطلاقا من الجدول أعلاه.

المخطط السابقيؤكد فكرة أن الإقتصاد الوطني مرتبط بدرجة كبيرة بالعالم الخارجي. هذا الإرتباطالكبير، يمكن أن يفسر بعدة عوامل:

- ✓ غياب قطاع خاص قوي قادر على إنتاج سلعة تنافسية ذات جودة عالية، هذا بدوره راجع لغياب أو ضعف الواردات من السلع التجهيزية التي يمكن لها أن تجلب التكنولوجيا.
- ✓ ضعف الإدخار الداخلي الذي يتطلب إنفتاح مستمر على رؤوس الأموال الخارجية.
- ✓ ضعف جلب المستثمر الأجنبي الذي يمكن من جلب تكنولوجيا متقدمة.
- ✓ غياب سياسة واضحة تمكن من البحث على قطاع يمكن أن يحدث ميزة مقارنة مع السلع العالمية يمكن من خلاله جلب عملة صعبة.

نلاحظ من خلال الجدول السابق أن السلع الأكثر إسترادا تتمثل في السلع الغذائية و التي مثلت ما يقارب 19 بالمئة خلال طول الفترة لترتفع إلى 20بالمئة في سنة 2011، و يمكن أن يفسر هذا الإرتباط من جهة نتيجة الجفاف الذي تعرفه البلاد من جهة أخرى ضعف الواردات من السلع

التجهيزية التي لم تتجاوز 1 بالمائة.التجهيزات الصناعية هي الأخرى تعتبر ضعيفة فهي لم تتجاوز 40 بالمائة و تمثلت عادة في سيارات سياحية بنسبة عالية تليها الهواتف النقالة، طائرات، المكيفات الهوائية... و غيرها من السلع التجهيزية التي ليس لها علاقة مباشرة بإنتاج بالمصانع. الإرتفاع في هذا النوع من السلع المستوردة راجع لتواجد شركات أجنبية تقوم بإستراد هذا النوع من السلع.

1-3-الصادرات:

المخطط رقم22: تطور هيكل الصادرات الجزائرية بالنسبة المؤويةخلال الفترة 2004-2011

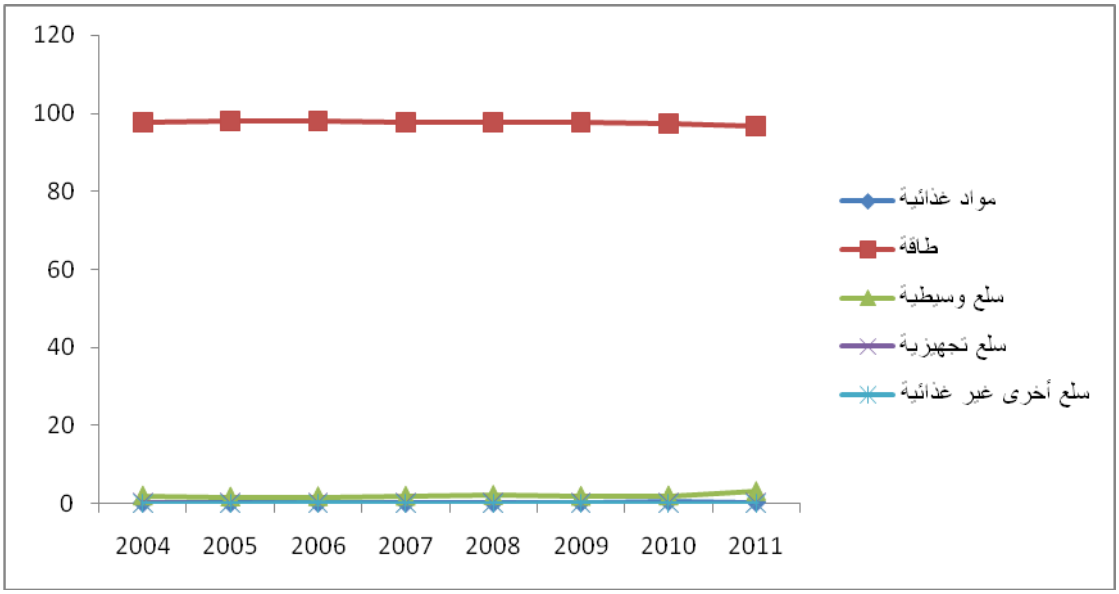

المصدر: إنطلاقا من الجدول السابق.

ما يلاحظ من خلال هذا المخطط هو ارتفاع كبير في صادرات البترول التي تمثل في اغلب الأحيان ما يقارب 97 بالمائة من هيكل الصادرات الجزائرية يبقى على الهامش باقي السلع الأخرى. هذا يؤكد ما خلص له مؤشر Finger على هشاشة الإقتصاد الوطني حيث رغم إرتفاع مؤشرKrugmanإلا أن ذلك لا يعتبر انفتاحا حقيقيا على العالم الخارجي.

تعود هذه الوضعية المتأزمة من عدم الإنفتاح على العالم الخارجي ليس فقط نتيجة الإعتماد على الصادرات من المحروقات و عدم وجود تنوع في القطاعات المحلية التي يمكنها أن تجد أسواق عالمية و إنما أيضا لإرتفاع الحقوق الجمركية التي بقيت مرتفعة في الجزائر رغم المحاولات المتكررة

للخفض منها. حيث تبقى المرتفعة عالميا و هذا ما يظهر جليا في المخطط التالي، الذي يظهر ارتفاع نسبة مشاركتها في الناتج الداخلي الخام.

المخطط رقم 23: نسبة مشاركة الرسوم الجمركية في الناتج الداخلي الخام من 2011-2000

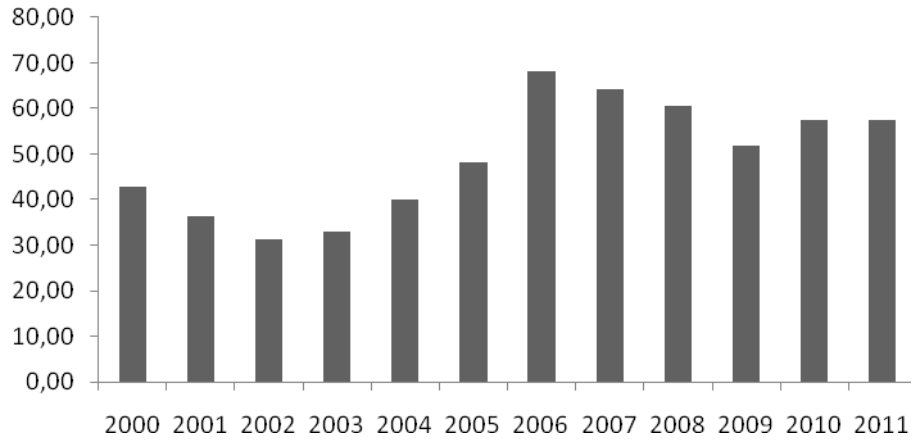

المصدر: بالإعتمادعلى معطيات الديوان الوطني للإحصاء من 2000-2011.

يتضح من الجدول أن دور الجباية الجمركية في الإيرادات العامة هام جدا، حيث تفوق نسبتها 30 بالمائة من 2000 إلى 2011، مما يعني أن عملية التفكيك الجمركي تؤثر تأثيرا معتبرا على الإيرادات العامة، ومن ثم على الإنفاق العام. الجدول التالي يبين أن الدخول في شراكة مع الإتحاد الأوروبي سيؤدي إلى تفكيك و الغاء الحقوق الجمركية بالتدريج إلى غاية سنة 2020.

الجدول رقم52: قوائم السلع و المنتوجات المشمولة بإتفاق التفكيك الجمركي (حالة الجزائر)

القائمة	وتيرة الإلغاء	نوع المنتوج	نسبة الواردات الجزائرية من الإتحاد

			الأوروبي
1	إلغاء فوري	المواد الأولية (معدل الحماية الجمركية يتراوح ما بين 5- 15 بالمائة) و تمثل الواردات من هذه المواد تقريبا 1.1 مليار دولار.	23 بالمائة
2	سنتين بعد توقيع الإتفاقية و دخولها حيز التنفيذ و تمتد إلأى خمس سنوات أي بنسبة 20 بالمائة سنويا	% المنتوجات نصف المصنعة و التجهيزات الصناعية التي تمثل 26 من الواردات الجزائرية من الإتحادالأوروربي أي تقريبا 1.2 مليار دولار.	26 بالمائة
3	يتم إلغاء الحقوق الجمركية على هذه المنتوجات بعد سنتين بالنسبة المؤوية من توقيع افتفاقية و تمتد إلى 10 سنوات، أي بنسبة 10 بالمئة سنويا.	من الواردات % المنتوجات التامة الصنع أو النهائية و تمثل 50 الجزائرية من الإتحاد الأوروبيـــ تمثل 2.3 مليار دولار.	50 بالمائة

Source :revue mutations, (CACI), accord d'association-européen, N°39jan,2002, op.cit,P.33.

حسب تقرير لوزارة التجارة الخارجية لسنة 2012، كان هناك تغير في التعريف الجمركية بالطريقة التالية، بالنسبة للسلع الصناعية:

- السلع الصناعية[67] من القائمة الثانية، المستوى الأول، إستفادت هذه السلع بتغيير جزئي في الحقوق الجمركية حيث انها ستلغى نهائيا في 2016 عوضا عن 2012 حيث لازالت تمثل 23 بالمائة.
- السلع الصناعية من القائمة الثانية[68]، المستوى الثاني، هي الأخرى استفادت ب4 سنوات أخرى لتصبح التعاريف 0 بالمائة، حيث تمث سنة 2012 3 بالمائة.
- السلع الصناعية من القائمة الثالثة[69]، المستوى الأول: لا تطبق نصوص الغاء الرسوم الى غاية 2020 سنة 2012-2014 يمثل 23 بالمائة.

[67]Moteurs électriques - Transformateurs électriques-Groupes électrogènes - Piles et produits similaires- Chauffe eau à gaz - Poste téléphonique et centraux de commutation - Câbles électriques nus & isolés- Câbles téléphoniques,câbles en fibre optique-Automobile et pièces de rechanges.

[68]Appareils de coupure-Disjoncteurs- Boitiers d'encastrement– Interrupteurs - Lampes- Grues et chariots élévateurs– appareils de réfrigérationcongélation-Cuisinières- Lave vaisselle-Chauffe eau - Petits électroménagers-Compteurs.

[69]Peintures et vernis, Shampoings, Articles de transports oud'emballage en matière plastiques et Carton, Ficelle, Cordes et Cordage, Marbres,céramique, Machines à laver le linge, Chauffe eau, Robinetterie, Meuble en bois,Automobile,Produits cosmétiques, Papier, Tissus, Vêtements, Chaussures,Tapis, Vaisselle, Grillages, Eviers, Baignoires, Lampes, Ventilateurs, Climatiseurs,,Ordinateurs, Produits audio, Téléviseurs & Récepteur satellite. . .

حسب وزارة التجارة الخارجية هذا التأخير في إلغاء الحقوق الجمركية، سياهم في اعطاء فرصة للدولة في تحصيل مداخيل جبائية إلى غاية سنة 2020، و هذا المستوى من الحماية سيعطي الوقت للمؤسسات الوطنية من تحسين مستوى انتاجها حتى تتمكن من تحقيق ميزة تنافسية مقابل السلع الأوروربية.

حسب النتائج السابقة فإن الإنخراط في منطقة الدول العربية للتبادل الحر و الإتحاد الأوروبي لم يساهم بصفة جيدة في تنويع الصادرات الوطنية و إنما رفعت من الواردات فقط، لذلك يجب التفكير في سياسة ناجعة و تحسين مناخ الأعمال لخلق قطاع خاص يمكنه أن يخلق تنوع و تخصص يمكنه من فتح أسواق أجنبية.هذا و يجب إعادة تأهيل المؤسسات الوطنية حتى تتمكن من الرفع من مستواها التنافسي، إذ أن السلع الأوروبية ستكون بمثابة المنافس القوي و الشرس للسلع الوطنية.

بالمقابل، سيكون لهذا الإلغاء أثر إيجابي على الإنتاج الوطني لكن على المدى الطويل لأن السلع التجهيزية ستساهم في الرفع من الإنتاج وتحسين نوعيته، رغم أن الأثر على المدى القصير يتضح من خلال نقص الجباية الجمركية، و بالتالي ضعف مداخيل الدولة، لكن سيعوض بمداخيل من ناحية تنويع الصادرات إذا تحسن آداء القطاع الخاص.

2-تنافسية و إنتاجية الإقتصاد الجزائري:

يستعمل هذا المصطلح عادة عند الشركات العملاقة (MeierO, 2011,Mercier-SuissaC. & al2010)، ثم توسع ليشمل الإقتصاد الوطني أو الوطن (DebonneuilM.&Fontagne L. 2003) كما أنه يخص جهة أو منطقة من الوطن(Tremblay D.G. & Tremblay R.2006).

من هذه الناحية يمكن ضبط تنافسية الإقتصاد الجزائري عن طريق المتغيرات الإقتصادية التي تبين تطور رفاهية المجتمع. و بالتالي معرفة مدى تقدم الآلة الإنتاجية في الإقتصاد الوطني. عرف (J. Fourastié, 1965)التقدم الإقتصادي بتنوع و تعدد السلع الإقتصادية التي توضع في متناول المجتمع، عن طريق النظام الإنتاجي الوطني خلال مدة زمنية. و لا يحصل هذا إلا إذا كان هناك تحسن مستمر في انتاجية العمل، و الذي لا يتأتى إلا عن طريق استثمار قطاعي ملائم و الذي عن طريق الإنتشار يساهم بتحسين مستوى المداخيل و الأجور، مستوى الضرائب، المستوى العام للأسعار، مستوى

الإنجاز من الناحية النوعية و الكمية، مشاريع و برامج وطنية، و حتى مستوى مرتفع من التنافسية الذي سيجعل من البلد جاذب لرؤوس الأموال الأجنبية.

2-1: إنتاجية الإقتصاد الوطني:

يعتمد التحليل على مشاركة كل عامل انتاجي أو القيمة المضافة لكل قطاع اقتصادي في ديناميكية الإنتاج أو النشاط بصفة عامة (أي معدل نمو الناتج الداخلي الخام)(Andrée Krtchevsky, Ahmed touil، 2007)، و الإنتاجية الكلية للعوامل في النمو الإقتصادي خلال فترة من الزمن عرفت فيها البلاداستقرار اقتصادي و مدني.

لمعرفة ذلك علينا معرفة مما يتكون الناتج الداخلي الخام و تطور القيم المضافة للقطاعات فيه. المنحنى التالي يبين لنا ذلك بوضوح من سنة 2000 إلى غاية 2011.

المخطط رقم24 :تطور القيمة المضافة في مختلف القطاعات الإنتاجية خارج قطاع المحروقات من 2000-2011

الوحدة: ملاييندينارات.

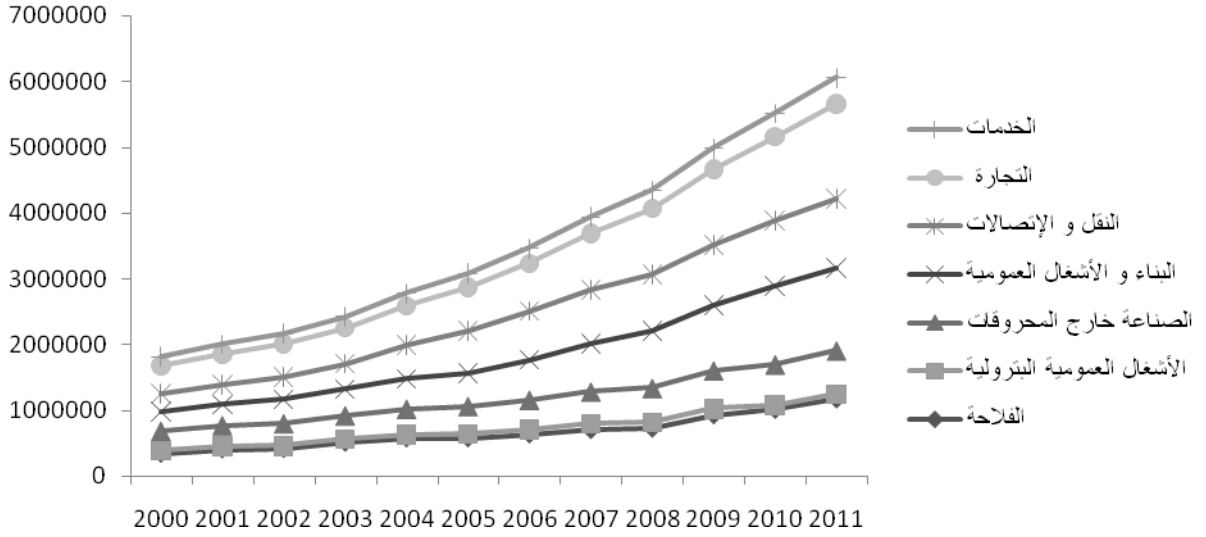

المصدر:أنجز هذا المخطط إنطلاقا من معطيات الديوان الوطني للإحصاء.

من خلال المنحنى يتضح أن الإقتصاد الوطني بدأ التحرك و الرفع من القيم المضافة فقط خلال السنوات الأخيرة سنة 2002، التي عرف فيها سعر البترول إرتفاعا ملحوظا. هذه الفترة التي ظهر فيها تراكم إحتياط الصرف. و هذا ما يبين أن النمو كان نتيجة النفقات الحكومية من 1970 إلى سنة 2000، الإستثمار في الجزائر كان يمثل معدل 32 بالمائة من الناتج الداخلي الخام، فهو مرتفع إذا ما قورن مع منطقة شمال إفريقيا و الشرق الأوسط في مجموعها حي كان يمثل 24 بالمائة و 21 بالمائة في العالم كله.

من خلال المنحنى دائما يظهر أن قطاع الخدمات، البناء و الأشغال العمومية و الفلاحة عرفت تحسن لكنه متوسط، في حين أن قطاع الصناعة خارج قطاع المحروقات عرف إنخفاضاملحوضا خلال طول مدة الدراسة رغم أن الهيكل الصناعي عرف تطور في إنتاج الصناعة الغذائية ما بين 2005-2008. من خلال هذا المخطط يتضح أن الإقتصاد الوطني في حالة من عدم الاستقرار باحثا عن توازنه على المستوى الكلي.

و يؤكد ما ذكر سابقا على أن التحرر التجاري لم يحرك الإنتاج الوطني. ما عدا القطاع الريعي، و نتيجة لذلك لم يحدث نمو في الشغل حيث كلما انخفض الإنتاج انخفض الشغل بدوره ذلك كون أن قطاع المحروقات ليس له ميزة في شدة كثافة اليد العاملة كونه يعتمد على التكنولوجيا المتطورة حيث أنه لا يوظف سوى 1 بالمائة من اليد العاملة النشيطة. في الواقع، تحليل بنية الناتج الداخلي الخام يبين أن النشاطات الإنتاجية في الفلاحة و الصناعة لديها مشاركة جد ضعيفة من ناحية القيمة المضافة، من جهة أخرى، الشغل لم يسجل معدلات مرتفعة من النمو بل تراجع في كثير من الأحيان في ما يخص الصناعة خارج قطاع المحروقات.

الجدول رقم 53:تطور الشغل في كافة القطاعات من 1994–2010 الوحدة 10^3

السنوات	فلاحة	الصناعة	البناءوالأشغالالعمومية	الخدمات	المجموع
1994	1 023	528	667	2 107	3241
1995	1 084	519	678	2 280	3365
1996	1 154	502	705	2 330	4691

1997	1 144	487	723	2 428	4782
1998	1 180	493	740	3 422	5835
1999	1 185	493	743	3 600	6021
2000	1 185	497	781	3 600	6063
2001	1 312	861	803	3 405	6381
2002	1 328	500	860	4 668	7356
2003	1 412	804	799	3 668	6683
2004	1 617	1 060	967	4 153	7797
2005	1 380	1 059	1212	4 392	8043
2006	1 609	1 263	1257	4 737	8866
2007	1 170	1 027	1523	4 871	8591
2008	1 252	1 141	1575	5 178	9146
2009	1 242	1 194	1714	5 318	9468
2010	1 136	1 337	1886	5 377	9736

المصدر: أنجز هذا الجدول إنطلاقا من معطيات الديوان الوطني للإحصاء.

تعتبر الجزائر من بين أكبر الدول المصدرة للبترول، حيث تمثل الجباية البترولية حوالي ثلثي الميزانية. إلا أن هذا الإرتباط سلبيا على هيكل الإقتصاد الوطني، لهذا كان منصب شغل جديد ناتج عن تمويل من ايرادات المحروقات، وليس عن أرباح الإنتاجية، التي يظهر ضعفها في الجدول التالي:

انتاجية العمل اعتبرت كانتاجية ساعية قدرت على أساس 44 ساعة للعمال خلال 44 أسبوعا مستغلة فعليا من طرف العمال خلال السنة. و هذا ما يعطي ناتج (44*44=1936) ساعة سنوية للعامل الواحد و لأجل الحسابات سنؤخذ 1900[70].

الجدول رقم54: تطورالإنتاجية القطاعية في الجزائر 1996-2010

Année	Emploi Total (%)	Emploi If(%)	Pro. If hh	Pro.S	Pro.BTP	PIBhh(%)	PIB(%)
1996	-	-	1.67	3.60	3.78	-	-
1997	0.02	-0,03	1.78	3.57	3.58	0.02	0.03

[70]Ahmed touil « Eléments d'analyse de l'impact de la libéralisation commerciale sur la dynamique de l'emploi : le cas algérien », les cahiers du MECAS, 2007.

1998	0.22	0,01	1.88	2.71	3.75	0.05	0.00
1999	0.03	0,00	1.80	2.46	3.58	0.05	0.01
2000	0.01	0,01	1.97	2.72	3.10	0.27	0.13
2001	0.05	0,73	2.50	2.04	2.72	0.09	0.01
2002	0.15	-0,42	4.46	1.62	3.84	0.06	0.03
2003	-0.09	0.61	3.01	2.28	3.41	0.16	0.19
2004	0.17	0.32	2.67	2.29	3.46	0.20	0.25
2005	0.03	0.00	2,86	2.48	3.02	0.05	0.20
2006	0.10	0.19	2,58	2.60	3.52	0.09	0.14
2007	-0.03	-0.19	3,55	2.82	3.65	0.23	0.16
2008	0.06	0.11	3,71	3.03	4.50	0.20	0.26
2009	0.04	0.05	3.53	3.28	4.30	0.06	0.18
2010	0.01	0.11	2.43	2.57	3.33	0.04	0.12

Emploi If : emploi dans l'industrie manufacturière ; A : agriculture ; VA : valeur ajoutée ; Pro : productivité S : service.

Source : les calculs sont faits à partir des données ONS

2-2-دور الإنفتاح في إبراز القطاعات ذات الميزة التنافسية:

يعطينا الجدول التالي، فكرة حول مشاركة الناتج الداخلي الخام خارج قطاع المحروقات في تمويل الإستثمار الخام، حيث تظهر النتائج عدم كفاية الناتج الداخلي الخام خارج قطاع المحروقات من التمويل. ترتبط انتاجية قطاع الفلاحة بالأمطار. حسب البنك العالمي (2003)، الاستثمار الخاص يبقى هو الآخر ضعيف جدا و هذا نتيجة عدم انتهاء عمليات الإصلاح الخاصة بمناخ الأعمال. (2003CNUCED)، تعلن الوكالة الوطنية للتنمية للإستثمار انها لا تمتلك الأدوات الضرورية للنشاطات.

تعتبر الإنتاجية كمؤشر للنمو الإقتصادي و بالتالي لتطور الثروة الوطنية و بالتالي تطور العوائد و الأجور التي ترتبط بالكيفية التي استعملت فيها تطورات إنتاجية العمل. و بهذا المعنى يصبح تطور انتاجية العمل كمؤشر ملائم لتنافسية البلد.

الجدول رقم 55: أثر الإنفتاح خارج قطاع المحروقات في ابراز القطاعات ذات الميزة

التنافسية في الجزائر من1998-2010

année	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
ΔABFF/ΔPIBHH	/	-0.45	-0.07	0.39	0.72	0.40	0.46	0.98	0.81	0.60	0.64	0.23	-0.59
ABFF/PIBHH	0.50	0.45	0.34	0.35	0.37	0.37	0.39	0.41	0.45	0.47	0.50	0.49	0.44
Xhh/Mep	0.07	0.08	0.15	0.11	0.09	0.10	0.07	0.14	0.13	0.13	0.12	0.07	0.10
Δ Mep	/	2	-2	4	10	5	37	-21	20	17	50	0	6
Pro. A	/	2.24	2.04	2.14	2.07	2.48	2.62	3.06	2.89	4.57	4.63	5.49	4.70
Pro. BTP	/	3.58	3.10	2.72	2.84	3.41	3.46	3.02	3.52	3.65	4.50	4.30	3.33

Source : les calculs sont faits d'après les données de l'ONS, le FMI, le Ministère du Commerce Extérieur
ΔABFF/ΔPIBHH : taux marginal d'accumulation hors hydrocarbures; ΔMep : variation des biens d'équipement importés ; a/L : productivité agricole ; BTP/L : productivité des BTP.

حسب الجدول دائما، يظهر أن فعالية الصادرات خارج قطاع المحروقات على واردات التجهيزات سواءا بالنسبة للفلاحة أو الصناعة تبقى غير مستقرة مع أثر ضعيف، خلال الفترة 1998–2010.

بعد سنة 2000، النتائج تبين تحسن في (ΔABFF/ΔPIBHH) هذا ما يعني أن هناك قطاع آخر خارج قطاع المحروقات، يساهم في تمويل الإستثمار، السؤال الآن هو : هل الواردات التجهيزية لها الأثر الإيجابي، أم أن الإقتصاد الجزائري يملك قطاع انتاجي يساهم في تمويل الإستثمار؟

حسب نفس الجدول بعد سنة 2000، يظهر أن الإنتاجية في قطاع البناء و الأشغال العمومية و الفلاحة مرتفعة و متزايدة ، عكس القطاعات الأخرى حيث الانتاجية ضعيفة و غير متزايدة. التغير في الواردات التجهيزية بعد سنة 2000 كان متزايد ثم بعد 2004 أصبح متناقصا، وهذا ما يدل على ان الجزائر تمتلك قطاعين لهما مردود و لكن يبقى هذا غير كافي و يمكن أن يكونا قطاعين ذو ميزة تنافسية، يمكن التركيز عليهما في استقطاب المستثمرالأجنبي.

2-3- عدم التنظيم:

هذا الوضع يفسر عن طريق الإنتاجية الحدية لمختلف النشاطات الإقتصادية الأكثر تأثيرا مثل الفلاحة، الصناعة خارج قطاع المحروقات، البناء و الأشغال العمومية و حتى قطاع الخدمات. في الواقع تطور معدلات الإنتاجية الحدية لهذه الفروع ليس لديها أي ترابط اقتصادي، فهي مرة سالبة و مرة موجبة بمعدلات جيدة و مرات أخرى غير مفسرة.

الجدول رقم 56: تطور الإنتاجية الحدية حسب القطاعات بين 1997-2010.

(ΔVA/ΔL) entre t1-t0

année	P.M.S	P.M.I.hh	P.M.Ag	P.M.BTP	
1997	5,40	-3,53	-2,80		-8,33
1998	1,16	1,93	1,43		20,41
1999	-4,42	-	-7,20		-71,33
2000	-	4,41	-		-11,99
2001	2,79	-3,99	1,16		-20,25
2002	9,32	-4,21	-6,46		8,59
2003	-1,54	1,17	1,69		-8,84
2004	4,53	3,10	6,80		7,02
2005	1,10	-3,78	1,69		2,44
2006	7,74	2,09	3,57		31,92
2007	2,05	-3,09	-3,02		8,14
2008	1,20	9,88	1,06		55,91
2009	2,36	-5,33	-1,94		3,72
2010	3.51	2.78	-7.92		11.11

P.M.S :la productivité marginale des services.

P.M.I.hh : la productivité marginale dans l'industrie hors hydrocarbures.

P.M.Ag : la productivité marginale dans l'agriculture.

P.M.BTP : la productivité marginale dans le secteur des bâtiments et travaux publics.

Source : les calculs sont faits à partir des données de L'ONS

Pro Mar services1998=(17640-16485)/(3422-2428)=1.16

مشاركة الشغل تظهر نوعا ما فعالة في قطاعي الخدمات و الأشغال العمومية أيضا.

3: أثر التحرر التجاري على سوق العمل الجزائري:

في معظم الدراسات الحديثة للتجارة العالمية تبين أن الاندماج في التجارة العالمية، مع إحداث تخصص في سلعة معينة يحدث ديناميكية في الإقتصاد و يعطي له مزايا من بينها جلب التكنولوجيا و تفعيل القطاعات التي تجلب اليد العاملة و التي تتمكن من مص البطالة.

من خلال ما سبق بينا أن الإقتصاد الجزائري إقتصاد مفتوح من جهة الواردات فقط، لا يعتمد على تغطية الواردات في تمويل الإقتصاد، لديه معدلات انفتاح ضعيفة و إضافة لذلك فهو إقتصاد هش يعتمد كليا على الجباية البترولية.

3-1-العلاقة بين معدلات الإنفتاح و معدلات النمو:

سنحاول أن ندرس العلاقة التي تربط بين معدلات إنفتاح الإقتصاد الوطني و معدلات النمو التي تعتبر مرتفعة خلال الفترة الممتدة بين 1990-2009.

المخطط رقم 25 علاقة معدلات الإنفتاح التجاري مع معدلات النمو الإقتصادي من 2009-9019

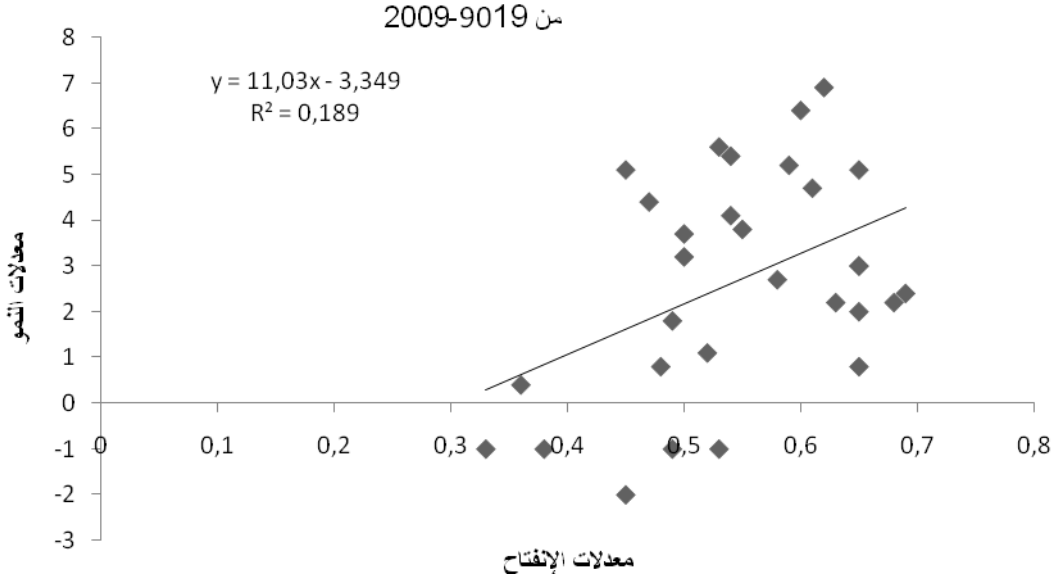

المصدر من إعداد الباحثة إنطلاقا من معطيات الديوان الوطني للإحصاء لمعدلات النمو، و الجدول السابق بالنسبة لمعدلات الانفتاح التجاري.

المخطط السابق يبين لنا بوضوح العلاقة الضعيفة الموجودة بين معدلات الانفتاح و معدلات النمو إضافة لوجود ارتباط ضعيف يكاد يكون معدوم بين المعدلين.لمعدلات النمو الأثر على خلق مناصب شغل، و هذا ما تذهب له كل الدراسات الإقتصادية و التحليلات السياسية معتمدين عليها في تقييم وضعية الإقتصاد. لكن خلال هذه الدراسة سنحاول إبراز أثرالانفتاح الخارجي على ديناميكية الشغل.

يكون قياس أثر الإنفتاح على الإقتصاد عن طريق دراسة عدد مناصب الشغل المحدثة نتيجة لذلك. فقد ذهب ليونتياف في دراساته أن كل واردة تمثل خفض في الشغل و كل صادرة معناها خلق مناصب للشغل. في حين أن الصادرات ما هي إلا زيادة في الإنتاج و كل واردة ما هي إلا نقص في الإنتاج الداخلي، هذا التحليل لا يعتمد على إنتاجية العمل.

و لأن الإقتصاد الجزائري يعتمد على الصادرات البترولية كان من المهم دراسة هيكل الواردات. بمعنى آخر معرفة هل أن التجارة الخارجية تقتضي أو لا تنوع في الإنتاج و بالتالي تشارك في التحسن على المستوى العام للشغل.

عند دراسة هيكل الواردات ميزنا بين ما هو مخصص لحاجيات الإستهلاك و ما هو مخصص للإنتاج فيسمح بدراسة ابراز انعكاسه على الشغل. في الواقع، الواردات من السلع الاستهلاكية تخفض من الانتاج الداخلي في حين الواردات الوسيطية تحسن منه. أيضا أهمية حجم الشغل المتعلق بحجم الواردات من السلع الوسيطية. و بالتالي هناك علاقة بين الواردات الوسيطية حجم الانتاج و الشغل.

سنوات التسعينات كانت جد صعبة، حيث حدثت فيها بطالة انتقالية نتيجة غلق المؤسسات، فكانت جد مرتفعة في أوساط الشباب المؤهل و المؤهل جدا حيث وصل معدل البطالة إلى حدود 30 بالمائة. تراجع بعد ذلك نتيجة ارتفاع الإستثمار العمومي. خلال الفترة 2000-2004، اليد العاملة زادت ب 2.5 بالمائة في السنة و الشغل ب 5 بالمائة في السنة،حسب تقرير صندوق النقد الدولي لمارس 2006[71].

الملاحظ أيضا من توزيع الشغل في القطاعات هو ارتفاع العمل في قطاع الخدمات بنسب عالية مقارنة مع القطاعات الأخرى كالفلاحة و الصناعة، في بلد يحدث تنمية حسب نظريات الشغل و حسب ما لوحظ في الفصل الأول هو انتقال الإقتصاد من قطاع الفلاحة ، صناعة ثم الخدمات. ذلك كون أن قطاع الخدمات يتمثل في ادارات و هياكل تمثل خدمات للقطاعات المنتجة الأخرى كالفلاحة و الصناعة.

المخطط رقم 26:

تطور الشغل في كافة القطاعات لسنوات 1994-2000-2010 بالنسبة المؤوية

[71] سنتحدث عن البطالة بصفة مفصلة أكثر في الفصل الخامس.

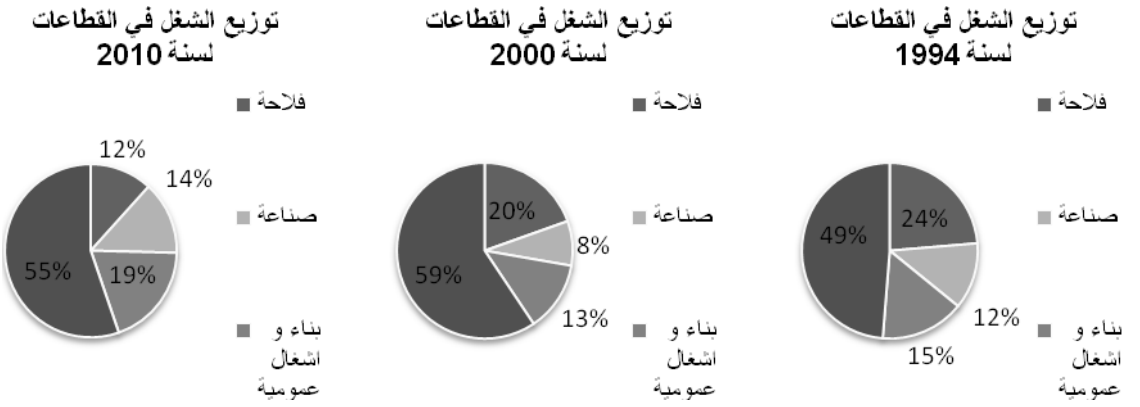

المصدر: من انجاز الباحثة انطلاقا من الجدول رقم 52

المخططات السابقة تبين أن الشغل في قطاع الفلاحة تراجع بنسبة تقارب 16 بالمائة بين 1994 و 2000، و ما يقارب 4 بالمائة من سنة 2000 إلى 2010رغم التشجيعات المقدمة من طرف الدولة للقطاع الخاص و العام لتطوير هذا القطاع من خلال منح قروض معفاة من الفوائد و غيرها من التسهيلات، هذا ما يدل على أن الأموال المقترضة يمكن أن تكون قد وجهت لنشاطات أخرى خارج هذا القطاع.قطاع الصناعة هو الآخر تراجع بنسبة تقارب 6 بالمائة ثم ارتفع ب 169 بالمائة في نفس الفترة، تميزت الفترة 2000 –2010 بتشجع القطاع الخاص و خلق العديد من المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و هذا ما سنوضحه بالتفصيل في نهاية الفصل، قطاع الخدمات ارتفع بنسبة 70.86 بالمائة ثم بنسبة تقارب 49 بالمائة لنفس الفترة، رغم أن هذا القطاع لا ينتج قيمة مضافة مرتفعة إلا أنه يوظف أكبر نسبة من العمال و هذا ما يفسر ضعف انتاجية الإقتصاد الوطني.

وهذا ما يفسر تقرير صندوق النقد الدولي لسنة 2007، حيث يبين أن اثر الإستثمار العمومي على الشغل ولد انتاجية ضعيفة. حسب هذا التقرير انتاجية العمل جد ضعيفة في الجزائر فهي تبقى خلال طول الفترة 1989-2004 منخفضة مقارنة مع دول التحول و دول MENA، و انخفضت مع الزمن. هذه الوضعية تفسر مرونة الشغل مقابل النمو الإقتصادي المرتفع نسبيا في الجزائر و الذي ساهم في خفض البطالة خلال السنوات الماضية. لضمان انخفاض مستمر للبطالة، يجب ارتفاع مساهمة القطاع الخاص الذي يعتبر محرك لخلق مناصب الشغل و الذي يبقى من الصعب تحقيقه.

الجدول رقم 57[72]: مرونة الشغل مقابل النمو الإقتصادي1989-2005.

Variable dépendante : emploi	Nombre total d'emplois	Nombre total d'emplois (excluant le travail à domicile)	Emploi par secteur				
			Agriculture	Industrie	Construction et travaux publics	Fonction publique	Services non gouvernementaux
PIB hors hydrocarbures	1,34*** (0,15)	0,90*** (0,09)					
PIB par secteur							
Agriculture			0,87*** (0,07)				
Industrie				0,31 (0,22)			
Construction et travaux publics					0,94*** (0,04)		
Fonction publique						0,67*** (0,09)	
Services non gouvernementaux							1,79*** (0,14)
Constante	-1,72 (1,14)	1,52** (0,71)	1,98*** (0,39)	4,49*** (1,26)	1,17*** (0,23)	3,12*** (0,55)	-4,45*** (0,95)
Observations	17	17	17	17	17	17	16
R-carré	0,85	0,86	0,92	0,12	0,97	0,79	0,92

استعمل في هذا الجدول طريقة المربعات الصغرى لتفسير العلاقة بين مرونة الشغل و النمو الإقتصادي. النتائج تبين أن ارتفاع الناتج الداخلي الخام خارج قطاع المحروقات ب 1 بالمائة يولد ارتفاع ب 0.9 بالمائة في مجموع الشغل (بدون حساب الشغل المترلي). قطاع الخدمات الغير حكومية و الإنشاء و الأشغال العمومية هي القطاعات التي تعرف شدة في اليد العاملة. في حين لم يوجد أي ارتباط بين الشغل في قطاع الصناعة و الانتاج الصناعي ما يفسر انخفاض اليد العاملة في هذا القطاع.

خلال هذه الفترة سجلت معدلات الإنتاجية ضعفا كبيرا في حين أن الاجر الحقيقي المتوسط ارتفع ب14 بالمائة حسب ONS، ما يؤدي بنا إلى التفكير أن الأجور ارتفعت بسرعة مقارنة بالانتاجية، و انخفاض في الطلب على العمل.

النمو السريع يقتضي إرتفاع سريع في مناصب الشغل الجديدة. إذا الموارد الإقتصادية تتجه نحو القطاعات و الخدمات التي لها قيمة مضافة مرتفعة في الإقتصاد و انتاجية عاليةحيث مرونة الشغل بالنسبة للنمو الإقتصادي يمكن أن تكون ضعيفة جدا، يمكن أن يساعد على تخفيض مرونة الشغل بالنسبة بالنمو.و هذا ما يحدث في الإقتصاديات التي تتطور و تنمو. التنبؤات الجيدة لخلق مناصب

[72]Rapport FMI, 2007.

الشغل ستقتضي تغيرات في هياكل الإنتاج للإقتصاد الذي يكون له أثر متصاعد على مرونة الشغل بالنسبة للنمو الإقتصادي، و حتى على التنوع في الهياكل الإقتصاديةو تحريض النمو.

حسب تقرير FMI لسنة 2007، الوضعية الإقتصادية الحالية يمكن أن لا تستمر ، هذا ما يعني معاودة معدلات البطالة في الإرتفاع. ارتفاع مرونة الشغل بالنسبة للنمو الإقتصادي تعكس ضعف مستويات الإنتاجية و غياب التنوع.

خلاصة المبحث:

النتائج السابقة تبين أن الإقتصاد الوطني بقي حبيسا للجباية البترولية، و نتيجة لإنخفاض معدلات الإنتاجية الحدية لمختلف القطاعات بقي الإقتصاد بعيدا عن الأهداف المنشودة و المسطرة له، من انفتاح ناحية الصادرات، وجلب مستثمر أجنبي نتيجة امتلاكه لميزة تنافسية.

المبحث الرابع– أثر قطاع الصناعة في تطور الشغل:

نظريا يعتبر الشغل الصناعي كمنبع للنمو على المدى الطويل، عند دراسة تاريخ الإقتصاديات المتطورة كإنجلترا، الولايات المتحدة الأمريكية و غيرها، و حتى الدول التي أصبحت تعد كدول ذات قوة إقتصادية مثل النمور الأسيوية يتبين أنها إعتمدت على الصناعة في النمو بالقطاعات الأخرى.

تحليل و قياس حجم الشغل يكون انطلاقا من مشاركة، أو القيمة المضافة، كل فرع اقتصادي في ديناميكية الانتاج و بالتالي نمو الناتج الداخلي الخام. أيضا طبيعة الشغل، بين الشغل المؤقت و الدائم. فكلما كان الشغل صناعي اتجه الشغل العام ناحية العمل الدائم و ينمو، و بالعكس كلما نقص الشغل الصناعي يتجه الشغل العام ناحية الشغل المؤقت(Ahmed Touil , 2007).بالمقابل، الشغل الدائم انخفض في حين عدد المناصب المؤقتة ارتفع، ما يعكس مشاركة متنامية للقطاع الخاص في خلق مناصب الشغل، حسب تقرير 2007FMI.

1–القطاع الصناعي في تراجع:

منذ سنة 1990، عرف هذا القطاع إنكماش خاصة في القطاع العام، حيث كانت حصته في الناتج الداخلي الخام 15 بالمائة سنة 1990 لتتراجع إلى أقل من 10 بالمائة منذ سنة 1997 لتصل إلى 6 بالمائة سنة 2004خاصة بعد عمليات الإصلاح، حسب معطيات الديوان الوطني للإحصاء.

تحسن الأوضاع الذي حدث سنة 2000 لم تكن له آثار إيجابية على هذا القطاع مادام أنه بقي يسجل معدلات نمو ضعيفة و سالبة في بعض الأحيان.

الجدول رقم 58:نمو قطاع الصناعة العمومية%

السنوات	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
نموقطاع الصناعةالعمومية	1-	1-	3.5	1.3-	4.5-	2.2-	6.5-

المصدر: الديوان الوطني للإحصاء

و بالتالي لا زال هذا القطاع بعيدا على أن يكون محرك للنمو، حيث بقي هذا الأخير مرتبط إرتباطا وثيقا بقطاع المحروقات و حتى قطاع الخدمات. أيضا ،50 بالمائة من النمو الذي سجل سنة 2005 كان ناتج عن قطاع المحروقات، 35 بالمائة قطاع الخدمات، 12 بالمائة فلاحة و فقط 2.5 بالمائة من قطاع الـــــــــصناعة (Djoufelkit-Cottenet, 2008)، أرقام تعكس بصفة مطلقة هيكل الناتج الداخلي خلال لسنة 2005.

و لأجل تدعيم هذه الأفكار، سنقوم بمقارنة مع الدول أخرى كانت لها أوضاع مماثلة مع الإقتصاد الوطني، و التي سجلت تحسن ظاهر في إقتصادياتها، نأخذ على سبيل المثال البرتغال و كورياالجنوبية، دول حيث كان الناتج الداخلي للفرد سنة 1985 أقل ب 15 إلى 20 بالمائة عن ما هو مسجل في الجزائر .سنة 2002، الناتج الداخلي الخام للفرد إرتفع بالترتيب إلى 6.8 و 5.7 مرة عن ما هو مسجل في الجزائر.

مقارنة مع الدول المجاورة تبين نفس التراجع. رغم انها لا تمتلك نفس القدرة الإستثمارية كالجزائر، المغرب و تونس سجلتا معدلات نمو أكثر إرتفاعا من ما هو مسجل في الجزائر. على سبيل المثال، سنة 1994 الناتج الداخلي الخام للفرد في تونس مرتفع ب 1.3مرة عن ما هو مسجل في الجزائر، في حين أنه لم يكن يسجل سوى النصف سنة 1985.

يمكن أن تتوسع هذه المقارنة لتشمل مشاركة القطاع الصناعي في النمو. تبقى الجزائر من بين الدول القليلة التي عرفت تراجع حاد في مشاركة قطاع الصناعة في الناتج الداخلي الخام. لكن من الجهة المقابلة يجب الإشارة إلى أن هذا التراجع سجل على المستوى العام لقطاع الصناعة في حين أن هناك فروع في هذا القطاع عرفت نمو مشجع نذكر منها و حسب معطيات الديوان الوطني لإحصاء، فروع الطاقة، المناجم ارتفعت حصتهم في الإنتاج الصناعي من 8 بالمائة سنة 1989 لتصل إلى 16 بالمائة سنة 2000 و 19 بالمائة سنة 2005. بمعنى آخر فإن الصناعة هي التي عرفت تراجع.

الجدول رقم59: مشاركة الصناعة في القيمة المضافة العامة %

	1990	1995	2005
الجزائر	15.0	11.7	5.3
تونس	16.9	18.8	17.8
مصر	17.8	17.4	18.9
تركيا	19.5	20.6	13.3

المصدر: بن شنهو 2009.

من جهة مؤشر الإنتاج الصناعي للفرد، الجزائر وصلت في السنوات الأخيرة إلى المرتبة الأخيرة بين دول المغرب (بن شنهو ، 2009). و بالتالي فإن هناك تراجع معتبر في قطاع الصناعة.

سنة 2011، يحتل قطاع التجارة المرتبة الأولى ب 528.328 مؤسسة (55.1 بالمائة من مجموع المؤسسات التي تم إحصائها) متبوعبقطاعالخدمات .

وتُمركز84بالمائةمنالنشاطفيهذاالقطاعفيتجارةالتجزئةوالباقيمقسمبينالتجارةبالجملةوتجارةالسياراتوالدراجات .أماقطاعالخدماتفيحتلالمرتبةالثانيةكأحدأهمالنشاطاتالاقتصاديةفيالجزائرب325.440مؤسسة. و بهذا تكون الجزائر قد فقدت نسيجها الصناعي.

2- الأثر السلبي للقطاع الصناعي على الشغل العام:

تراجع القطاع الصناعي يترجم أيضا عن طريق إنخفاض مشاركته في التوظيف. سنة2007، المؤسسات العمومية الصناعية و التجارية لا تمثل سوى 3 بالمائة من الشغل العام.

من خلال نتائج الجدول ، يتضح أن الشغل المعلن عنه كان إيجابي طيلة فترة الدراسة باستثناء سنوات 2003 و 2007 على المستوى العام، و 95،96،97، 2002 و 2007في ما يخص الشغل في قطاع الصناعة.

في السنوات التي عرفت فيها الجزائر إستقرارإقتصادي و مدني،أثر الشغل الصناعي بشكل إيجابي على الشغل العام. التغير في الشغل الصناعي بوحدة واحدة يولد 04 مناصب شغل في الشغل الكلي و يبقى هذا غير كافي للنهوض بالشغل و النمو في البلاد. من جهة أخرى أعلن الديوان الوطني للإحصاء في آخر تقرير له لسنة 2011، أن الجزائر فقدت نسيجها الصناعي خلال العشرين سنة الأخيرة، حيث تمكن القطاع التجاري من الهيمنة الشبه المطلقة على النشاط الإقتصادي.

الجدول رقم 60: نمو الشغل الصناعي من1994-2010

السنوات	الشغلالكلي	الشغلفيالصناعة
1994	/	/
1995	0.04	-0,02
1996	0.39	-0,03
1997	0.02	-0,03
1998	0.22	0,01
1999	0.03	0,00
2000	0.01	0,01
2001	0.05	0,73
2002	0.15	-0,42
2003	0.10-	0,61
2004	0.17	0,32
2005	0.03	0,00
2006	0.09	0.19
2007	0.03-	-0.19
2008	0.06	0,11
2009	0.04	0,05
2010	0.03	0,12

المصدر: أنجزالجدول إنطلاقا من معطيات ONS

المخطط رقم 27: أثر الشغل الصناعي على الشغل العام من 1997-2010.

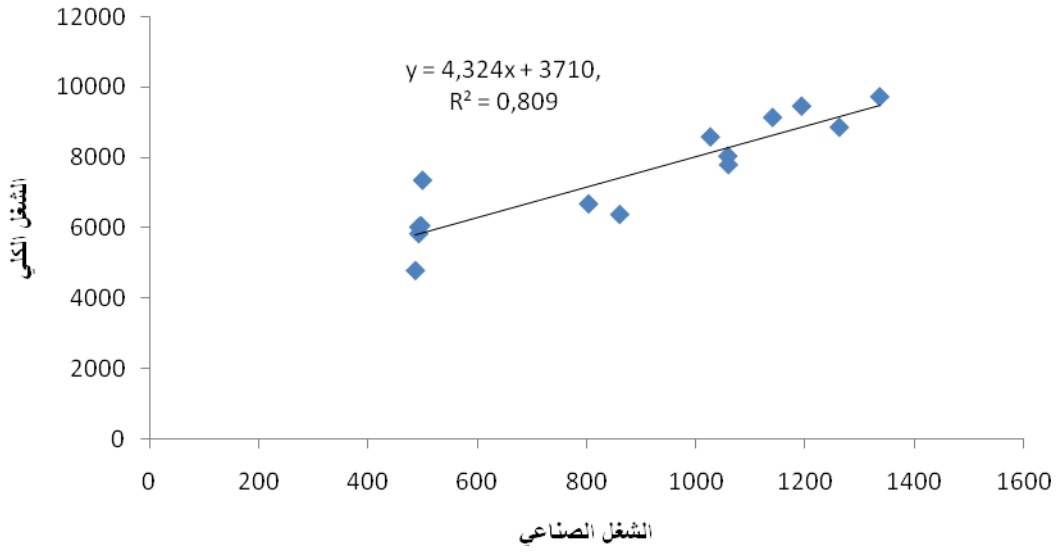

Source : les calculs sont faits à partir des données de L'ONS

الدراسة التحليلية للشغل في الجزائر تبين أن مناصب الشغل المحدثة كانت في القطاعات التي تملك إنتاجية ضعيفة، حصة الصناعة بقيت ثابتة خلال عقدين من الزمن في مستوى حوالي10 بالمائة من مناصب الشغل المحدثة، 12 بالمائة سنة 1994، 8 بالمائة سنة 2000 و 14 بالمائة سنة 2010. حصة الفلاحة في خلق مناصب الشغل تناقصت حيث انتقلت من 24 بالمائة سنة 1994 إلى 20 بالمائة سنة 2000 و 12 بالمائة سنة 2010. حصة قطاع الخدمات انتقلت من 49 بالمائة، 59 بالمائة سنة 2000 و 55 بالمائة سنة 2010[73]، انطلاقا من معطيات الديوان الوطني للإحصاء. مناصب الشغل المحدثة هذه خصت قطاع الخدمات، و كانت على العموم، مؤقتة[74].

الشغل الصناعي له أثر على التطور العام للتشغيل، في سنة 1997 معدل نمو الشغل الصناعي سجل نسبة -3 بالمائة ما أدى فقدان 941 7 شغل مؤقت و 083 1 شغل دائم، نمو الشغل الصناعي الذي كان يسجل سنوات 1998-1999-2000معدلات 1 بالمئة ، 0 بالمائة و 1 بالمائة على الترتيب أدى إلى إنخفاض الشغل العام ما يترجم ارتفاع البطالة التي وصلت إلى حدود 30 بالمائة خلال هذه المدة.

[73] حسب المخطط رقم 26 من هذا الفصل.
[74] هذا ما سنبينه بالتفصيل في الفصل الخامس.

إرتفاع معدل نمو الشغل الصناعي سنة 2001 سمح بخلق 43620 منصب مؤقت و 7872 منصب شغل دائم.سنة2002، انخفاض الشغل الصناعي ب 42 بالمائة أدى إلى فقدان 75210 منصب شغل مؤقت و 4661 منصب شغل دائم و استمر الأثر السلبي على الشغل المؤقت الى غاية 2005.سنة 2005، إنخفاض الشغل الصناعي إلى 0 بالمائة خفض مرة أخرى من الشغل المؤقت ب 60 066 و إرتفع الـــشغل الدائم ب7418، 1918 منصب شغل جديد في 2004، 2005 على الترتيب هذا راجع لتحسن الإنتاجية الحدية خلال هذه الفترة في قطاعي البناء و الأشغال العمومية و الفلاحة[75]. نتائج الجدول التالي تشرح نتائج الجدول المتعلقة بالإنتاجية الحدية و التي بينا من خلالها إنخفاض هذا المعدل و الذي يكون معدوم في بعض القطاعات.

من جهة أخرى، الشغل الصناعي انخفض خلال السنوات 1996، 1997، 2002، 2007 الأمر الذي يعكس طبيعة الشغل الذي لديه طبيعة مؤقتة. كلما انخفض الشغل الصناعي يتجه الشغل العام ناحية الشغل المؤقت.

الجدول رقم61: أثر الشغل الصناعي على طبيعة الشغل العام

Année	Emploi If(%)	Δ E.T.	Δ E.P.
1997	-0,03	-	-

[75] الجدول رقم 56 الإنتاجية الحدية من هذا الفصل .

1998	0,01	-7 941	-1 083
1999	0,00	- 12 272	-1 673
2000	0,01	-34 140	-4 655
2001	0,73	20 436	2 787
2002	-0,42	98 654	13 453
2003	0.61	-10 752	-1 466
2004	0.32	-64 098	8 741
2005	0.00	-60 066	8 191
2006	0.19	138 584	18 898
2007	-0.19	33 581	4 579
2008	0.11	5 729	781

Δ E.T. : la variance dans l'emploi temporaire

Δ E.P. :la variance dans l'emploi permanent

Source : calcul effectué à partir des données et hypothèses émises

خلاصة المبحث:

كانت النتائج السابقة مطابقة لما أعلن عنه الديوان الوطني للإحصاء لسنة 2011 من غياب القطاع الصناعي عن الإنتاج الوطني، فبالفعل قد تراجع الشغل الصناعي على مستوى الإقتصاد الوطني و الذي كان له الأثر السلبي على الشغل العام، و الذي اتجه ناحية الشغل المؤقت.

المبحث الخامس :تطور القطاع الخاص في ظل الإنفتاح:

يتوقف حجم و أهمية القطاع الخاص في العملية التنموية على طبيعة النظام الإقتصادي السائد في البلاد. في الجزائر عرف القطاع الخاص مرحلتين:

المرحلة الأولى: عرفت بمرحلة احتكار الدولة للحياة الإقتصادية و الإجتماعية.

المرحلة الثانية: عرفت بمرحلة الإدماج في العجلة التنموية.

لكن السؤال هو كالتالي: هل حقا ساهم القطاع الخاص في تحقيق التنمية ؟

عرفت مرحلة السبعينات إلى نهاية الثمانينات الإحتكار الكامل للدولة في الحياة الإقتصادية و الإجتماعية، حيث ساهم القطاع العام ب 65 بالمائة من المناصب المحدثة، و عرف أناذاك ما يعرفه الإقتصاديون بالبطالة في مكان العمل، نتيجة التوظيف لأسباب إجتماعية أكثر منها إقتصادية.

نتيجة لفشل النظام السابق، كما ذكر في الفصل السابق، توجهت الدولة الجزائرية، على غرار الدول الأخرى التي مستها أفكار المدرسة الكلاسيكية الجديدة، نحو توجه جديد في تسيير الإقتصاد و ذلك بإعطاء فرصة للقطاع الخاص للمشاركة في عملية التنمية، إلا أن القطاع الخاص في الجزائر إعتمد كليا على الدولة، حيث يتمثل القطاع الخاص في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و المؤسسات الجد صغيرة و التي استحدثت عن طريق دعم الدولة نتيجة نصوص تشريعية و تسهيل المناخ لخلقها.

حسب المجلس الإجتماعي و الإقتصادي الوطني (2002) " تعرف المؤسسة الصغيرة و المتوسطة، مهما كان طابعها القانوني، كمؤسسة لإنتاج السلع و الخدمات توظف من 1 إلى 250 شخص، حيث رقم أعمالها السنوي لا يزيد عن 2 مليار دينار جزائري أو حيث مجموع الميزانية السنوي لا يزيد عن 500 مليون دينار جزائري و الذي يمثل معيار الإستقلالية. المؤسسة المتوسطة تعرف كمؤسسة توظف من 50 إلى 250 شخص و حيث رقم أعمالها يتراوح بين 200 مليون و 2 مليار دينار جزائري حيث مجموع الميزانية يتراوح بين 100 و 500 مليون دينار جزائري.

المؤسسة الصغيرة تعرف كمؤسسة توظف من 10 إلى 49 شخص حيث رقم أعمالها السنوي لا يتجاوز 200 مليون دينار جزائري و مجموع الميزانية لا يفوق 100 مليون دينار جزائري.

المؤسسة الجد صغيرة، و هي التي توظف بين 1 و 9 أشخاصو تحقق رقم أعمال سنوي أقل من 20 مليون و مجموع ميزانيتها لا يتجاوز 10 مليون دينار جزائري" .

منذ بداية سنة 2000 ارتفع عدد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في النسيج الإقتصادي، الإحصائيات تبين أنه حوالي 54 بالمائة من المؤسسات المتوسطة و الصغيرة خلقت خلال سبعة سنوات (2001–2008)، و نتيجة التشريع لسنة 2001 للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة، حيث كان 212120 مؤسسة صغيرة و متوسطة ليصل سنة 2008 إلى 519926 مؤسسة. العدد المتوسط للأشخاص المشغلين في المؤسسة هو 3 اشخاص هذا مايفسر وجود أن اغلبية المؤسسات هي جد صغيرة في مجموع المؤسسات المتوسطة و الصغيرة الخاصة في الجزائر. هذا العدد يتغير بين شخصين في اليونان و 4 في ايطاليا، ليصل إلى حد 11 إلى 12 شخص في المملكة المتحدة، و البلدان المنخفضة على الترتيب. في حين أن المتوسط في الإتحاد الأوروبي يصل إلى 7 أشخاص في المؤسسة (ABBAS، 2008).

من ناحية الكثافة، سجل القطاع معدل 10 مؤسسات PME/PMI لألف ساكن (1000/10)، معدل يبقى بعيد جدا عن المعايير الدولية حيث المعدل الأكثر ضعفا سجل أربعة و خمسون مؤسسة لكل ألف ساكن.

الجدول رقم62: تطور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة من 2001-2010

السنوات	2001		2002		2003		2004		2005	
	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة
الخاصة	179 893	73.32	189 552	72.38	207 949	72.05	225 449	72.04	245 842	71.71
العمومية	778	0.31	778		778	0.27	778	0.25	874	0.25
الحرفية	64 677	26.37	71 523		79850	27.68	86 732	27.71	96 072	28.02
المجموع	245 348	100.00	261 853	100.00	288 577	100.00	312 959	100.00	788 342	100.00
السنوات	2006		2007		2008		2009		2010	
	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة
الخاصة	269 806	71.61	293 946	71.53	392 013	75.45	408 155		606 737	
العمومية	739	0.19	666	0.16	626	0.12	598		560	
الحرفية	106 222	28.19	116 346	28.31	126 887	24.42	162 085		---	
المجموع	767 376	100.00	410 959	100.00	519 526	100.00	570 838		607 297	

المصدر: أنجز هذا الجدول من طرف الباحثة، إنطلاقا من عدة مصادر ، وزارة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و الحرفية.

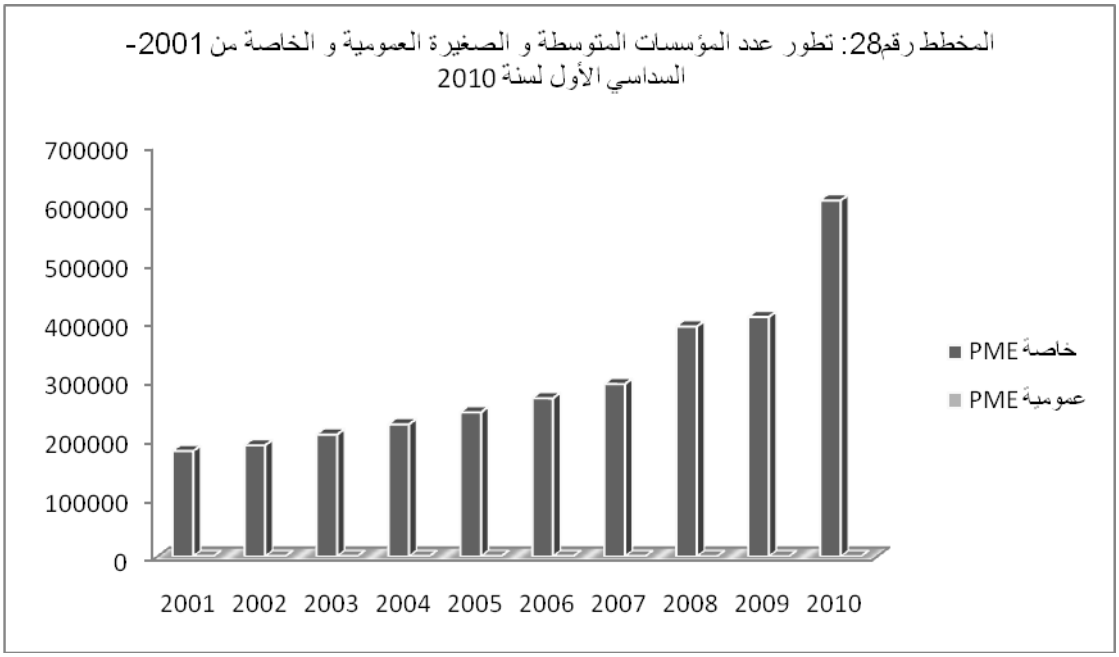

المصدر: أنجز هذا المخطط من طرف الباحثة، إنطلاقا من معطيات وزارة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و الحرفية.

1-دور القطاع الخاص في تحقيق التنمية:

عملت الدولة الجزائرية جاهدة لخلق مناخ يساعد على نهوض القطاع الخاص و تدعيمه حتى يشارك ويكون فعال في عملية التنمية. و حتى نتمكن من معرفة أثر هذا القطاع على تحسين المستوى الإقتصادي و دوره الفعال فيه عن طريق القيمة المضافة و خلق مناصب الشغل. على العموم، لم تتجاوز القيمة المضافة التي يكونها القطاع الخاص في الجزائر 50 بالمائة و بهذا يعتبر غير فعال، إلا أنه و على سبيل المقارنة يشارك بنسبة تتراوح ما بين 70و85 بالمائة من اجمالي الناتج المحلي في معظم الدول النامية ففي روسيا مثلا يساهم القطاع الخاص بنسبة 70 بالمائة من الناتج المحلي الإجمالي، ألبانيا يساهم بنسبة 75 بالمائة، جمهورية التشيك 80 بالمائة، رومانيا 70 بالمائة(بول هولندي، 2005).

1-1-حصة القطاع الخاص في تكوين قيمة مضافة:

سنة 1994، القيمة المضافة من القطاع العام كانت تمثل617.4 مليار دينار جزائري ممثلة بذلك حصة 53.5 بالمائة من المجموع الوطني، في حين أن القطاع الخاص لم يسجل سوى 178 1 مليار دينار بحصة 46.5 بالمائة. منذ 1998، انعكست النسب ليصبح القطاع الخاص هو الأكثر إنتاجا لقيم مضافة ب 1781 مليار دينار بحصة 53.6 بالمائة و 0191 مليار دينار بحصة 46.4 بالمائة للقطاع

العام حسب معطيات الديوان الوطني للإحصاء. في حين أنه يسجل في الدول المتطورة أكثر من 65 بالمائة من القيمة المضافة و الشغل ينتج عن المؤسسات الصغيرة و المتوسطة. الجدول التالي يبين تطور حصة القطاع الخاص من القيمة المضافة خلال الفترة 2000-2011.

الجدول رقم 63:تطور مساهمة القطاع الخاص في تكوين القيمة المضافة بالجزائر

حسب كل قطاع من2000-2011 (%)

	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011
الفلاحة	0.99	0.99	0.99	0.99	0.99	0.99	0.99	0.99	0.99	0.99	0.99	0.99
المحروقات	0,05	0.04	0.07	0.08	0.08	0.09	0.08	0.06	0.06	0.08	0.08	0.06
اشغالعموميةمحروقات	0,00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00
صناعةخارجمحروقات	0.32	0.34	0.35	0.36	0.38	0.41	0.43	0.44	0.44	0.46	0.47	0.47
البناءوالأشغالالعمومية	0.68	0.80	0.75	0.76	0.77	0.80	0.80	0.87	0.87	0.87	0.86	0.86
النقلوالإتصالات	0.71	0.76	0.77	0.71	0.72	0.72	0.78	0.81	0.81	0.81	0.82	0.82
التجارة	0.93	0.94	0.93	0.93	0.93	0.94	0.94	0.93	0.93	0.07	0.94	0.94
الخدمات	0.87	0.90	0.90	0.89	0.89	0.89	0.90	0.88	0.88	0.89	0.88	0.88

المصدر: من إعداد الباحثةانطلاقا من معيات الديوان الوطني للإحصاء، لسنة 2011.

نتائج الجدول السابق تبين مساهمة القطاع الخاص في تكوين القيمة المضافة لكل قطاع. في سنة 2000 كان الاقتصاد الوطني قد وصل الى مرحلة متقدمة من التوازنات على مستوى الكلي، و الجدول يبين مدى أهمية مشاركة القطاع الخاص في تحقيق هذه التوازنات حيث يساهم ب 99 بالمائة في القيمة المضافة في قطاع الفلاحة خلال طول الفترة،لاكن مما سبق ذكره الجزائر مرتبطة كليا بالعالم الخارجي في قطاع الفلاحة هذا ما يؤكد أن القيمة المضافة هذه ليست كافية، بمعنى أن اذا الدولة انسحبت كليا من هذا القطاع تاركتا المجال مفتوح أمام القطاع الخاص فهذا القطاع لم يلعب الدور المنتظر منه، مادام أن 99 بالمائة من السلع الإستهلاكية تستورد.

اضافة لهذا، و كون أن التوازنات الكلية مصدرها الجباية البترولية نلاحظ أن القيمة المضافة للقطاع الخاص في ما يخص المحروقات بقيت جد ضعيفة. في قطاع الصناعة خارج قطاع المحروقات

بدأت ترتفع، إلا أن هيكلها حسب وزارة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة يتجه خاصة ناحية الصناعات الغذائية، الملابس.

1-2- مساهمة القطاع الخاص في خلق مناصب الشغل:

حصة القطاع الخاص في التوظيف بقيت مستقرة من2004 إلى 2007 في حدود 65 بالمائة من الشغل الكلي(Mohammed SaibMusette ,2010).و حسب الديوان الوطني للإحصاء انحصرت حصة القطاع العام في التوظيف في نسبة 34 بالمائة و حصة القطاع الخاص و المختلط في نسبة 65 بالمائة من الشغل الكلي خلال الفترة الممتدة من2008-2010 و هذا ما يظهر في الجدول التالي:

الجدول رقم 64: توزيع مناصب الشغل بين القطاع العام و الخاص و المختلط في الجزائر

	2008		2009		2010	
	العدد	%	العدد	%	العدد	%
القطاع العام	3 149 000	34.4	3 234 000	34.1	3 346 000	34.4
القطاعالخاص+المختلط	5 997 000	65.2	6 236 000	65.9	6 390 000	65.6

المصدر: حسب معطيات الديوان الوطني للإحصاء للسنوات 2008، 2009، 2010.

و لأن القطاع الخاص في الجزائر يختصر في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الجدول التالي يبين مناصب الشغل المحدثة من طرف هاته الجهة. ما يلاحظ هو مساهمة فعالة للمؤسسات الخاصة في خلق مناصب الشغل.

الجدول رقم 65: تطور PME من 2004-2010

المؤسسات	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
الخاصة	225 449	245 842	269 806	293 946	392 013	408 155	606 737
العامة	778	874	739	666	626	598	560
الحرفية	86 732	96 072	106 222	116 347	126 887	162 085	---
المجموع	312 959	342 788	376 767	410 959	519 526	570 838	607 297

Source :direction des systèmes d'information et des statistiques, ministère de l'industrie, de la PME et de la promotion de l'investissement, 2010.

حسب احصائيات وزارة PME و الحرف لسنة 2009، تبين أن 96.15بالمائة من المؤسسات توظف أقل من 10 أجراء في حين أنها تمثل 90 بالمائة من سنة 1995 إلى غاية 2000 (ONS, 2000). بمعدل عشر مؤسسات متوسطة وصغيرة لأجل ألف ساكن، تبقى الجزائر بعيدة عن المعايير الدولية من حيث شدة المؤسسات المتوسطة و الصغيرة، حيث المعدل الأكثر ضعفا يكون في حدود 45 مؤسسة صغيرة و متوسطة لأجل ألف ساكن.

إنطلاقا مما سبق، و حتى نتمكن من دراسة مدى فعالية القطاع الخاص يجب حساب مؤشر هام و هو انتاجية هذا القطاع، و هذا ما يظهر في الجدول التالي:

الجدول رقم 66 :تطور انتاجية القطاع الخاص من 2004-2010

السنة	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
الإنتاجية	5.815	5.460	5.165	2.439	6	5.577	9.327

المصدر: تم انجاز هذا الجدول انطلاقا من معطيات الديوان الوطني للإحصاء

منذ 2004 حتى 2010 يتضح أن انتاجية القطاع الخاص بقيت جد ضعيفة و هذا لإعتماده على التجارة و الخدمات، و اهمال القطاعات الأخرى و التي تعتبر مهمة جدا في الرفع من مستوى الإنتاج الوطني كقطاع الصناعة و الذي بقي محصور في النسيج و الأغذية، و اهمال قطاع الفلاحة رغم كل التدعيمات التي تقوم بها الدولة.

النتائج هذه تبين مدى أثر القطاع الخاص في انخفاض الانتاجية الحدية للإقتصاد الوطني و الذي أكدته نتائج الإحصاء التي أجراها الديوان الوطني للإحصاء لسنة 2011 حيث بينت النتائج أن القطاع الخاص يسيطر على النشاط الإقتصادي ب 95.9 بالمائة، القطاع العمومي ب 2.4بالمائةو المختلط و الأجنبي فقط ب 1.7 بالمائة.

على سبيل المثال، دائما حسب نفس المصدر، بعض الولايات يغيب فيها القطاع العمومي، خاصة ولايات برج بوعريريج، ميلة، و عين تموشنت أين القطاع الخاص يصل إلى 99 بالمائة.

من جهة أخرى، قطاع التجارة هو المسيطر على النشاط الإقتصادي بنسبة 55 بالمائة، أكثر من 84 بالمائة تجارة بالتجزئة، يليه قطاع الخدمات ب 34 بالمائة، قطاع الصناعة بنسبة 10.1 بالمائة، 23.4 بالمائة تنشط في الصناعة الأغذية(الحليب و مشتقاته، المشروبات، ...)، 22.7 بالمائة في صناعة

المنتوجات المعدنية و 10.5بالمائة في الملابس، 2.1 بالمائة في صناعة الخشب، 1.3 بالمائة النسيج و 1.6 بالمائة تصليح و تركيب الآلات و التجهيزات.

2-مساهمة القطاع الخاص في التجارة الخارجية:

سجل القطاع الخاص تطور ملحوظ في مشاركته في عملية الإستراد، معطيات المديرية العامة للجمارك و إحصائيات وزارة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، حيث ارتفعت النسبة من 64.57 بالمائة سنة 2000إلى76.32 بالمائة سنة 2005،77.22 بالمائة سنة 2006.

بين سنتي2008 و 2009ارتفعت الواردات بقيمة 4.04 بالمائة و تراجعت الصادرات بقيمة 46.47بالمائة و هذا إن دل فهو يدل على ضعف القطاع الخاص في خلق أسواق محلية و حتى أجنبية.

حيث يبين هيكل الواردات أن المواد التجهيزية ارتفعت وارداتها بنسبة 58.04بالمائة في سنة 2009، في حين الصادرات تتمثل في مواد أولية لا تحتوي على تكنولوجيا. الدور المنتظر من القطاع الخاص في حالات التفتح على العالم الخارجي و المساهمة في التجارة الخارجية هو جلب التكنولوجيا لكن اذا هذه التجهيزات لم تساهم في المشاركة في الرفع من العملية الإنتاجية فهذا يدل على فشل القطاع الخاص في تحقيق هذا الدور.

خلاصة المبحث:

لا زالت الجزائر بعيدة عن فتح أسواق خاصة بها في العالم الخارجي بعيدا عن المحروقات، النتائج المبينة سابقا توضح أن القطاع الخاص الجزائري لا زال بعيدا عن الدور المنتظر منه، حيث ساهم في الرفع من الواردات، و لم يستطيع تنويع منتوجاته و دعمها بالتكنولوجيا و التي يتمكن من خلالها فتح أسواق أجنبية.

الخاتمة

من خلال ما سبق يتضح أن محاولات الإندماج في الإقتصاد العالمي عن طريق البحث عن قطاع ذو ميزة تنافسية باءت بالفشل لحد اليوم ما دام أن معدل الصادرات خارج قطاع المحروقات لم يتجاوز 2 بالمائة طيلة العشريتين الأخيرتين، و تمثل الإنفتاح التجاري فقط من جهة الواردات التي يبين هيكلها تنوع السلع الإستهلاكية المستوردة من مختلف بلدان العالم، و هذا ما يوضح مدى ارتباط الإقتصاد الجزائري بالعالم الخارجي في غياب انتاج حقيقي، وقطاع خاص قوي.

يمكن القول أن الإقتصاد الوطني لا يزال يرمي خطوات بطيئة جدا نحو التحرر، ومنه عليه الإستفادة من تجارب الدول الأخرى و التي اعتمدت في التنمية عن طريق تدخلات عملية للدولة، نتيجة لغياب قطاع خاص قوي، فيمكن للدولة أن تحدث هذا الفرق، عن طريق دعم هذا الأخير عن طريق استراتيجيات تدخل محنكة.

تراجع الدولة الجزائرية من الحياة الإقتصادية و ترك المجال الواسع للقطاع الخاص في احداث عملية التنمية، و الذي دعم من طرفها كما أوضحنا سابقا، بقي بعيدا عن الأهداف التي خلق لأجلها. و من ثم ساهم في الرفع من معدلات البطالة كونه تخصص فقط في المجالات التي لا تحتاج إلى يد عاملة كثيفة كقطاع التجارة بالتجزئة و قطاع الخدمات، حسب نتائج دراسة الديوان الوطني للإحصاء لسنة 2011، إضافة لسياسات التشغيل المعتمدة من طرف الدولة و التي كانت في معظمها مناصب شغل مؤقتة.هذه العوامل مجتمعة ستأثر بطريقة مباشرة على سوق العمل الذي يتميز بعدم مرونته.

لهذا في الفصل التالي سنحاول اظهار كيف ستأثر عدم مرونة سوق العمل الجزائري على الشباب الجزائري؟ و كيف سيتأثر هذا السوق بالعولمة؟

مقدمة:

تعتبر الهجرة ظاهرة عالمية خصت بداية القرن الحالي. يعيش اليوم أكثر من 190مليون شخص خارج حدود الوطن الأم، و هذا ما يعني 3 بالمائة من سكان العالم. حوالي شخص من35 شخص يعتبر مهاجر و هو ما يعادل 3 بالمائة سنويا، و هذاالمعدل ينمو بسرعةحسب (Manpower, 2008).المنظمة العالمية للهجرة تؤكد أن التغيرات الديموغرافية لها أثر مزدوج على الهجرة العالمية. من جهة، التقاء النمو السريع للسكان و الصعوبات الإقتصادية تدفع الأشخاص للذهاب، من جهة أخرى، ارتفاع معدلات الشيخوخة في الدول المتطورة تدفعهم للقبول بالمهاجرين. مثلا عدد السكان في ايطاليا سيترل إلى 41مليون سنة 2050و هو اليوم يسجل 57مليون.

طيلة فترة الستينات و السبعينات تحصل الجامعيون و أصحاب الشهادات من معاهد التكوين الجزائرية على مناصب شغل دون العناء في البحث عنها خلال سنوات الستينات و السبعينات، حيث كان سوق العمل أكثر مرونة وكانت الدولة هي المانح الأول لمناصب العمل و خاصة الإدارة العمومية. إلا أنه منذ سنوات التسعينات، و بعد تطبيق برامج التصحيح الهيكلي، لم تعد الدولة تمنح فرص كثيرة للعمل، هذا ما قاد العديد من الحاملين للشهادات العليا و الجامعية للبطالة.

مشكل الشغل هذا توجد جذوره منذ الأزمة البترولية التي ضربت بالإقتصاد الوطني نهاية السبعينات و التي ولدت صعوبة في التسيير و التي قادت بالبلاد إلى برامج التصحيح الهيكلي التي سمحت بتحقيق توازنات على مستوى الكلي، لكن كان لها الأثر السلبي على سوق العمل[76].

[76] أوضحنا هذا بالتفصيل في الفصل الرابع.

إضافة لهذا فتح الإقتصاد أمام المنتوجات الخارجية و التي لها جودة و سعر منافس أمام السلع الوطنية و حتى السلع الغير منتجة محليا ساعد في موت العديد من المؤسسات و بالتالي المساهمة في تسريح العمال و الرفع من البطالة.

هذا الضغط على سوق العمل الذي لم يعد يؤدي دوره في احداث توازن بين العرض و الطلب على الشغل، قاد بالعديد في التفكير بالهجرة و لو بطرق غير شرعية ناحية الضفة الأخرى من البحر الأبيض المتوسط و التي تعد دول متطورة.حيث تعتبر البطالة كمحفز للهجرة، سواء للبحث عن عمل أو للبقاء هناك و البحث عن عمل بالنسبة اللذين أنهوا دراساتهم هناك من خلال البعثات العلمية.

تعتبر الجزائر بذلك مصدر للقوة العاملة المهاجرة (المؤهلة و الغير مؤهلة) عبر كل أنحاء العالم و خاصة أوروبا و ذلك لارتباطها الجغرافي و التاريخي بها.

و نظرا لما يعرفه العالم في العشريات الأخيرة من عولمة في كافة المجالات استطاعت الجزائر أن تستقبل مؤسسات من دول المحيط رغم فشلها الكبير في خلق مناخ أعمال مغري لشركات العملاقة و رؤوس الأموال الأجنبية، فتنوعت الجنسيات الموجودة في الجزائر من عدة بلدان سواء كانت هذه اليد العاملة المهاجرة إلى الجزائر مؤهلة أو غير مؤهلة، و أيضا و لكون موقعها الجغرافي القريب من أوروبا فهي تعتبر كمكان عبور للهجرة الغير الشرعية من دول إفريقيا. إلاأننا في هذا الفصل سنركز فقط على اليد العاملة المهاجرة من و إلى الجزائر بطرق شرعية.

سنحاول خلال هذا الفصل دراسة أسباب هجرة الشباب الجزائري إلى الخارج، و ذلك عن طريق دراسة لسوق العمل و محاولة الدولة لامتصاص الشباب البطال الذي تفشت في أوساطه البطالة و خاصة خرجي الجامعات. ذلك في غياب سياسة حكيمة لجعل سوق العمل أكثر مرونة. من جهة أخرى، ضعفالإقتصاد الوطني في جذب رؤوس الأموال الأجنبية و الشركات المتعددة الجنسيات التي تساهم في خلق فرص عمل ساهم في تفاقم الأوضاع.

نظرا لغياب إحصائيات و دراسات متعددة في هذا المجالسنكتفي بدراسات قام بها باحثوا CARIMو MIREM .

المبحث الأول: أسباب الهجرة الخارجية لليد العاملة الجزائرية:

اتساع السوق الموازي في العشرية الأخيرة أصبحظاهرا للعيان، في غياب سياسة واضحة لمحاربته. أصبح هذا الأخير يوفر دخل غير مضمون مليء بالمخاطر في غياب الحماية من حوادث العمل و الحماية الاجتماعية، كان نتيجة حتمية لعدم مرونة سوق العمل الجزائري الذي و رغم تسجيله لمعدلات بطالة ضعيفة و صلت إلى 9.2 بالمائة سنة 2009. إلا أنه و كما نعلم سياسات التشغيل اعتمدت على التشغيل المؤقت على حساب الشغل الدائم.

الشغل المؤقت يوفر لصاحبه دخل ضعيف جدا إضافة لعدم تقاضيه إياه شهريا. اضافة لكل هذه الأسباب نضيف انخفاض معدل الحماية الإقتصادية، هذه الأسباب كانت من أهم المحفزات التي جعلت تدفق الهجرة إلى دول أوروبية و خاصة فرنسا حيث مرونة سوق العمل ستساهم في توفير الأجر ، الحماية الإجتماعية و التأمين من حوادث العمل.

1- تحولات سوق الشغل الجزائري 2000-2010:

تتصف مرحلة 2000-2010مرحلة التوازنات على المستوى الكلي، مرحلة عرفت مخططات متعددة و مكملة لبعضها البعض و مرحلة اتصفت بالاستقرار الأمني الذي جلب مؤسسات متعددة من دول المحيط. لكن قبل هذا سنحاول دراسة خصائص سوق العمل في هذه المرحلة ما دام أن الهجرة الشرعية و الغير الشرعية ارتبطت مباشرة به.

1-1: اليد العاملة النشيطة:

بعدما عرف معدل النمو الديمغرافي معدلات تراوحت في حدود 3.1 بالمائة خلال عشرية السبعينات و الثمانينات، نمو السكان الجزائري تراجع و استقر في حدود 1.7 بالمائة خلال العشرية الأخيرة نتيجة لظروف عديدة من بينها تأخر سن الزواج عند الفتيات نتيجة ارتفاع نسبة التمدرس عندهن و لسياسات تنظيم النسل المتبعة...إلخ.

هذا التغير سيؤثر حتما على نسبة السكان في سن العمل. معدل الإرتباط و الذي يمثل حاصل قسمة السكان المستقلون (الذين لديهم سن أقل من 15 سنة و أكثر من 64 سنة) على

السكان في سن العمل تراجع هو الآخر بثلاثة مرات من 1980 إلى 2010. و هذا ما يظهر من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم 67 تطور معدل الإرتباط من 1970-2010

السنة	1970	1980	1990	2000	2005	2010
معدل الإرتباط	110	102	85	65	55	49

المصدر: تقرير عن منظمة الامم المتحدة، 2002.

معدل المشاركة، هو الآخر، يعتبر كمحدد مهم لمميزات سوق العمل. و ذلك يرجع أن هناك نسبة من اليد العاملة النشيطة تكون مهتمة بتطوير كفاءاتها عن طريق الدراسة في الجامعات أو مراكز التكوين المهني. زيادة على ذلك، نسبة المشاركة في الريف تختلف عنها في المناطق الحضرية، و مشاركة المرأة التي تبقى ضعيفة، و هذا راجع لعدة أسباب سواء تقاليد أو المستوى العلمي و غيرها...فالنسبة المتدنية لمشاركة المرأة في سوق العمل هي التي تساهم في تخفيض نسبة المشاركة كما يظهره الجدول التالي :

الجدول رقم 68: تطور معدل المشاركة %حسب النوع.1996-2010

السنة	1996	2001	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
نسبة مشاركة المرأة	11.8	13.4	12.3	15.9	12.4	16.0	14.7	15.1	13.9	14.2
نسبة مشاركة الذكور	77.5	74.6	72.7	73.5	69.1	74.8	72.8	73.5	68.7	68.9
نسبة المشاركة الكلية	44.9	44.3	42.8	45.0	41.0	45.7	44.0	44.6	41.4	41.7

المصدر : من إعداد الباحثة انطلاقا من معطيات UNPD لسنة 1996 و الديوان الوطني للإحصاء للسنوات المتبقية.

في حين أنها تبقى معتبرة في الدول المجاورة مثل تونس و المغرب حيث سجلت معدل 25.3 بالمائة و 29 بالمائة على الترتيب. هذا الضعف في مشاركة المرأة ناتج عن غياب نشاطات صناعية في مجال النسيج التي تمتص نسبة كبيرة من اليد العاملة الأنثوية، و الصناعات التحويلية.

الشباب الذين يتراوح عمرهم بين 15 و 29 سنة لم تمثل سوى 40 بالمائة من اليد العاملة النشيطة سنة 2008لتسجل نسبة 39.74 بالمائة سنة 2009 ثم 38.73 بالمائة سنة 2010 هذا راجع من جهة لتراجع معدل النمو من جهة أخرى أن الشباب أصبح يمنح مدة كبيرة للدراسة و هذا لتسهيل الهجرة إلى الخارج مادام أن نسبة البطالة أصبحت مرتفعة عند الشباب المتحصل على الشهادات الجامعية من جهة أخرى حتى يتمكن من التحصل على منصب في سوق العمل.

1-2: طبيعة الشغل:

المخطط التالي، يبين أن الشغل في الجزائر اتجه ناحية الشغل المؤقت و هذا ما بيناه في الفصل السابق أنه كلما كان الشغل صناعي اتجه الشغل العام ناحية العمل الدائم و ينمو، و بالعكس كلما نقص الشغل الصناعي يتجه الشغل العام ناحية الشغل المؤقت. و هذا مايبينه المنحنى التالي:

المخطط رقم 29: تطور طبيعة الشغل في الجزائر من 1993-2010

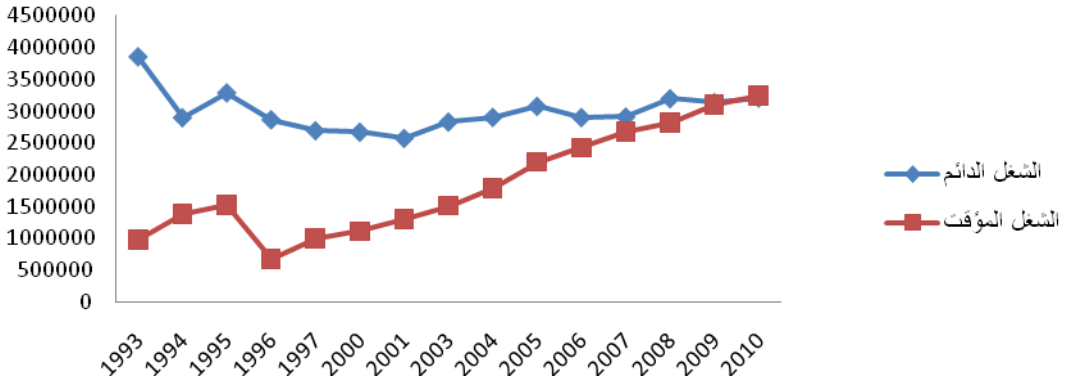

المصدر: من إعداد الباحثة إنطلاقا من معطيات الديوان الوطني للإحصاء.

و لأن الشغل الصناعي[77] في الجزائر تراجع و بمعدلات كبيرة و صل معدل نموه سنوات 97،96،95 إلى -2،-3،و -3 بالمائة على الترتيب، ليصل إلى -42بالمائة سنة 2002 ثم -19بالمائة سنة 2007.

الجدول التالي يوضح أن العمل المؤقت[78] سجل نسبة 24.8 بالمائة من مجموع اليد العاملة الشغيلة سنة 1997، ليصل إلى معدل 35.2 بالمائة سنة 2006 ثم 37.5 بالمائة سنة 2010 مسجلا بذلك ارتفاعا قدر بحوالي 51بالمائة. في حين أن العمل الدائم سجل نسبة 75.2 بالمائة ، 64.8بالمائة ثم 62.5بالمائة، خلال نفس السنوات، مسجلا بذلك تراجع مقداره 17بالمائة، انطلاقا من معطيات الجدول التالي.

نجد أيضا أن العمل المؤقت يخص أكثر الذكور بحصة 38 بالمائة في حين المرأة بنسبة 31 بالمائة. و نجد أن العمل المؤقت منتشر أكثر في المناطق الريفية بنسبة 44 بالمائة مقابل 34 بالمائة في المناطق الحضرية لسنة 2010، حسب الديوان الوطني للإحصاء.

[77] بينا هذا بالتفصيل في الفصل الرابع.
[78] شرع العمل المؤقت سنة 1990 عن طريق القانون 90-11 ل 21 أفريل 1990 و الذي شرع أيضا التسريح الإقتصادي.

الجدول رقم69 :قسيم اليد العاملة حسب طبيعة الشغل من 1997-2010. %

	1997	2000	2001	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
العمال الدائمون	**%75,2**	**75,8%**	**70,6%**	**70,1%**	**68,9%**	**65,4%**	**64,8%**	**63,1%**	**64,0%**	**%62,3**	**%62,5**
العمال المستقلون	%28,0	29,2%	29,3%	27,8%	31,7%	27,1%	32,1%	29,3%	29,0%	%29,2	%29,5
الأجراء الدائمون	%47,2	46,6%	41,3%	42,3%	37,2%	38,2%	32,7%	33,8%	35,0%	%33,1	%33,0
العمال المؤقتون	**%24,8**	**24,2%**	**29,4%**	**29,9%**	**31,1%**	**34,6%**	**35,2%**	**36,9%**	**36,0%**	**%37,7**	**%37,5**
الأجراء الغير الدائمون +المتربصون	%18,8	19,5%	21,0%	22,7%	22,9%	27,4%	27,4%	31,2%	30,8%	%32,7	%33,4
المساعدات العائلية	%6,1	4,7%	8,4%	7,2%	8,2%	7,2%	7,8%	5,7%	5,2%	%5,0	%4,1
المجموع الكلي	**5 708 000**	**5 725 921**	**6 228 772**	**6 684 056**	**7 798 412**	**8 044 220**	**8 868 804**	**8 594 243**	**9 146 000**	**9 472 000**	**9 735 000**

المصدر: من إعداد الطالبة، معطيات سنة 1997 من BIT، السنوات الباقية من ONS

سياسات التشغيل المتبعة من طرف الدولة في التوظيف هي التي ساهمت و بنسبة كبيرة في الرفع من اليد العاملة المؤقتة. فللحد من الوضع المزري الذي عرفته البلاد خلال فترة الإصلاحات و ارتفاع نسبة البطالة شرعت الدولة مجموع من النصوص و القوانين لخلق مناصب عمل ذات طبيعة مؤقتة يمكنها الإندماج في سوق العمل و تصبح يد عاملة دائمة.

الجدول رقم70 : تطور عدد مناصب الشغل

في اطار عقود ما قبل التشغيل1998-2007

السنوات	1998	1999	2000	2001	2004	2005	2007
عدد المناصب	6140	12191	9311	3443	61000	50000	129577

المصدر: ADSلمختلف السنوات

الجدول رقم71: عدد مناصب الشغل

في اطار TU/PHIMO

السنوات	**1997**	**1998**	**1999**	**2000**	**2001**	**2002**	**2004**
عدد المناصب	119348	44799	24598	14565	17823	129662	59781
10^6 دج		2522.9	3923.3	4135.7	2746.4	4125.3	2652.4

السنوات	**2006**	**2007**	**2008**	**2009**
عددالمناصب	239448	233232	169680	176976
دج 106	5834.75	6078.82	12560	6067.02

المصدر: ADSلمختلف السنوات

الجدول رقم72: عدد مناصب الشغل في اطار IAIG

السنوات	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2004	2007	المجموع
عدد المناصب	114000	129680	134000	130300	136000	167000	181065	252980	1 245 025

المصدر: ADSلمختلف السنوات

المخطط 30:تطور مناصب الشغل حسبESIL

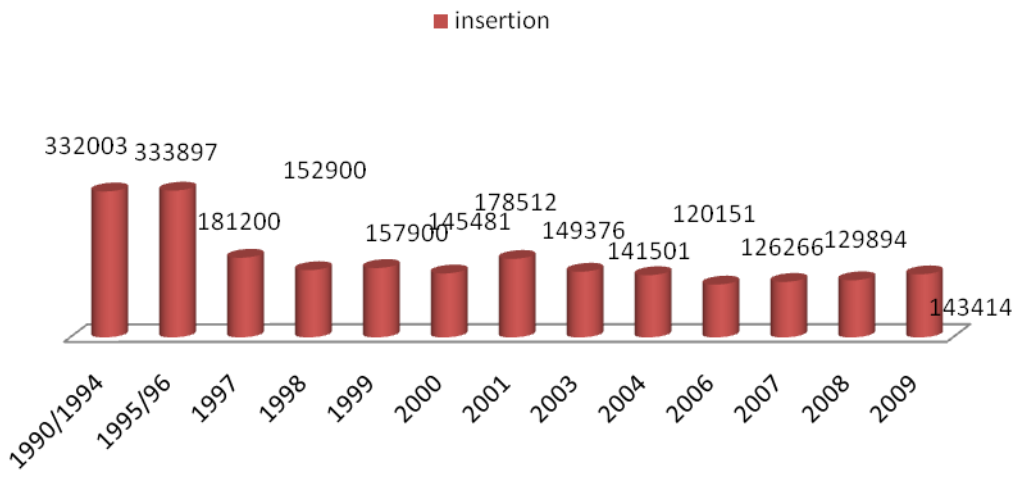

المصدر:ADS

لمختلف السنوات

المخطط رقم 31:تطور مناصب الشغل في ANSEJ +MICRO CREDITS

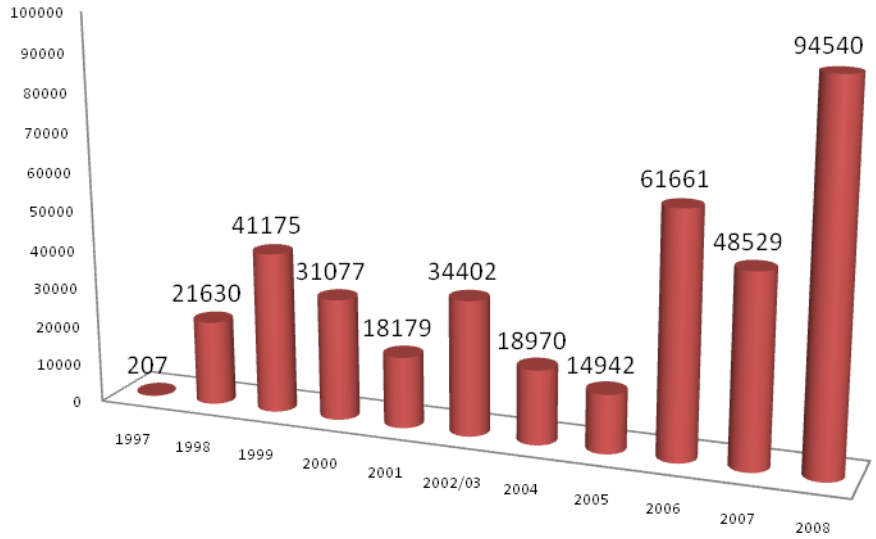

إنطلاقا من الجداول و المخططات السابقة و مع إحتمالية12 بالمائة من مناصب الشغل تتحول إلى دائمة، حسب وزارة العمل، يمكننا إنجاز الجدول التالي:

الجدول رقم 73:مناصب العمل المحدثة حسب مختلف تشريعات

	مجموع الشغل في ESIL/TUP/CPE/AIG)	ANSEJ+MICRO CREDIT	المجموع	الشغل المؤقت	الشغل الدائم
1997	386291	207	386 498	340 118	46 380
1998	361844	21630	383 474	337 457	46 017
1999	328354	41175	369 529	325 186	44 343
2000	299657	31077	330 734	291 046	39 688
2001	335778	18179	353 957	311 482	42 475
2002	251355	34402	285 757	251 466	34 291
2003	264463	18970	283 433	249 421	34 012
2004	320580	19077	339 657	298 898	40 759
2005	297842	35292	333 134	293 158	39 976
2006	434658	62825	497 483	437 785	59 698
2007	468043	48529	516 572	454 583	61 989
2008	499932	94540	594 472	523 135	71 337

المصدر : من إعداد الباحثة انطلاقا من عدة مصادر.

هذا ما يفسر من جهة المنحنى أعلاه و الذي بينا فيه كيفية ارتفاع نسبة الشغل المؤقت عن الدائم. من جهة أخرى، النتائج المتحصل عليها يمكنها أن تقودنا للإستنتاج أن هذه السياسات ساهمت في تفقيم الوضعية داخل سوق العمل عن طريق خلق مناصب شغل مؤقتة، تمتاز بعدم الديمومة و بالتالي في معظم الحالات ستكون عبأ على المؤسسة أو الإدارة لأن صاحب هذا الشغل يبقى دائما في حالة لاإستقرار نفسي و مهني نتيجة بحثه الدائم على منصب شغل في مكان آخر دائم، و بدخل مرتفع. سيكون هذا البحث إما داخل الوطن أو التفكير في الهجرة كون أن معظم مناصب الشغل الغير دائمة تتصف بعدم حصولها على التأمين الإجتماعي، و يظهر هذا من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم74توزيع مناصب الشغل المعلن عنها في 2007CNAS

	المعلن عنهم في CNAS		الغير معلن عنهم في CNAS	

	بالآلاف	%	بالآلاف	%
العمل الذاتي				
العمال المستقلون	752	17.4	1764	41.3
المساعدات العائلية	25	0.6	464	10.9
الأجراء				
الأجراء الدائمون	2764	64	145	3.4
الأجراء الغير الدائمون+المتربصون+آخرون	781	18.1	1899	44.5
المجموع	4322	100	4272	100

المصدر: الديوان الوطني للإحصاء 2007.

هذه الوضعية تخص العمال في المؤسسات الغير الرسمية و الرسمية و أصحاب العمل الذاتي و بالتالي تبقى فئة العمل المؤقت فئة مهمشة في سوق العمل.

1-3-خصائصالبطالة:

أعلن الديوان الوطني للإحصاء الجزائري أن معدلالبطالة يساوي 10 بالمائة لسنة 2010. كان هذا الإنخفاض في التشغيل نتيجة لانطلاق عدة مشاريع في ما يخص قطاع البناء و التشغيل التي وجدت في برامج الإنعاش الاقتصادي لكن مناصب الشغل هذه اتسمت بعدم ديمومتها لاندراجها في إطار الشغل المؤقت الذي ارتفع في العشرية الأخيرة.

المخطط رقم 32: معدل البطالة من 1993-2010

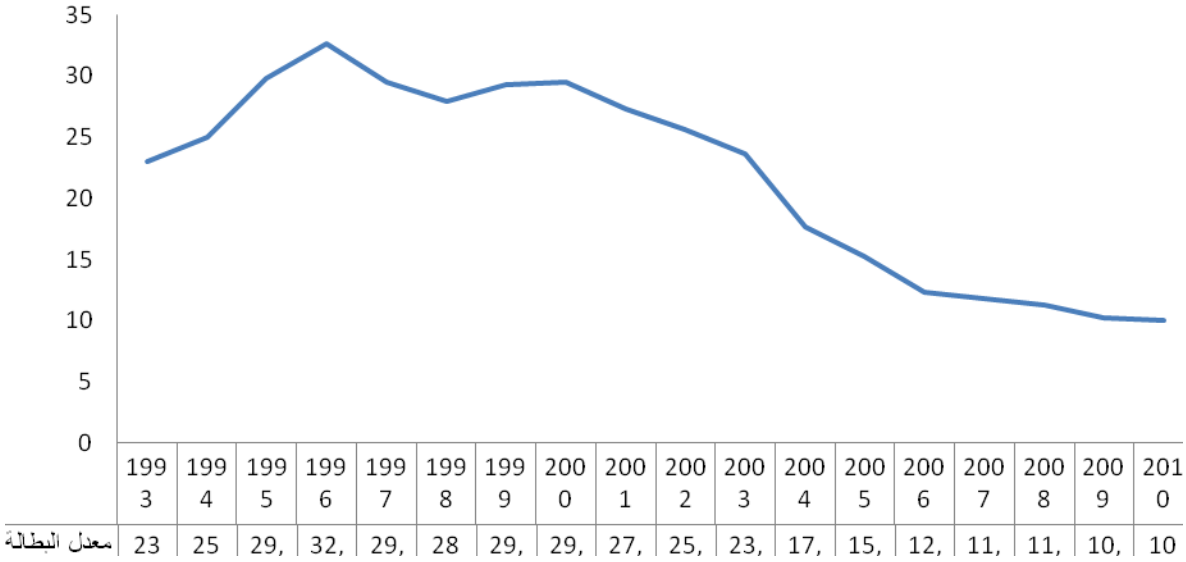

	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
معدل البطالة	23	25	29,	32,	29,	28	29,	29,	27,	25,	23,	17,	15,	12,	11,	11,	10,	10

المصدر : من إعداد الباحثة انطلاقا من عدة مصادر.

1-3-1: البطالة عند الشباب:

خصت البطالة معظم دول شمال إفريقيا و دول الشرق الأوسط، و اكتسبت ميزات من بينها أنها تخص الشباب، الجدول التالي يبن تطور نسبة البطالة عند الشباب خاصة السن بين 15 و 29 سنة، هذا رغم كل المحاولات التي قامت بها الدولة من أجل محاربة البطالة. إلا أنها تناقصت عبرالسنوات فبعدما كانت تمثل 63 بالمائة سنة 2000 عند الشباب بين 15-19 سنة أصبحت تمثل 23 بالمائة سنة 2010. هذا التراجع ناتج من جهة لانخفاض معدل النمو السكاني و بالتالي تراجع نسبة الوافدين لسوق العمل بين 15 و 19 سنة و هذا ما يبينه الجدول رقم74من جهة من جهة أخرى راجع لارتفاع نسبة التمدرس عند الشباب.

الجدول رقم75:تطور البطالة% في أوساط الشباب من 2000-2010

	2000	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
15-19	63	49	35	34	26	31	25	23	23
20-24	49	44	31	30	24	26	23	21	21
25-29	38	33	27	23	20	21	18	16	17
30-34	23	19	15	13	12	13	10	9	9
35-39	15	12	9	7	7	8	6	5	5
40-44	10	9	6	4	4	4	3	3	3
45-49	10	9	6	4	3	3	2	2	2
50-54	10	8	4	3	4	4	2	2	2

55-59	12	6	3	2	2	2	2	2	2

الجدول رقم 76: تطور السكان والبطالة عند الشباب بين15-24 سنة 2000-2010.

	2000	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
15-24	2 356	2188	2 355	2 209	2 207	2 176	2 218	2 198	2 158
تطور اليد العاملة النشيطة			7,62%	-6,20%	-0,10%	-1,40%	1,91%	-0,90%	-1,82%
اليد العاملة	1 082	1 192	1 593	1 523	1 671	1 579	1691	1731	1 693
معدل البطالة	0,46	0,54	0,68	0,69	0,76	0,73	0,76	0,79	0,78

المصدر : انجزت الجداول انطلاقا من معطيات الديوان الوطني للاحصاء

البطالة الأكثر نسبة هي التي تخص الشباب بين 15-24 سنة، فكانت تمثل53.7 بالمائة سنة 1990(JACQUES CHARMES& SAIB MUSETTE،2002)ثم تراجعت لحدود 46 بالمائة سنة 2000 ، لترتفع من جديد لحدود 78 بالمائةثم تتراجع مع التقدم في السن، حسب نتائج الجدول السابق. فعادة ما ينتهي الشباب من الدراسة الجامعية في سن 22 سنة. و هذا راجع أيضا لعدم إقبال الشباب بصفة كبيرة على سياسات التشغيل التي تعتمد على التشغيل المؤقت و ذلك راجع لضعف الأجور و أيضا لتوجههم المباشر للسوق الموازي، أيضا راجع لطول مدة البحث عن العمل، في غياب مراكز أو مكاتب تقارب بين العروض و الطلبات، فحسب دراسة قام بها الديوان الوطني للإحصاء لسنة 2008، 40.6 بالمائة من الباحثين عن العمل يلجئون للمساعدات العائلية، 6.8 بالمائة تشارك فيها وكالات التوظيف، الاتصال المباشر بأصحاب العمل 17.6 بالمائة، المسابقات بنسبة 15.4 بالمائة.تتراجع نسبة البطالة مع تقدم السن.

البطالة تعصف من جهة أخرى بفئة الإناث أكثر من فئة الذكور و هذا راجع للعوامل الاجتماعية و التقاليد.حيث سجل معدل البطالة عند الفتيات معدلات مرتفعة منذ 2001 و وصل إلى أقصى حد سنة 2008 متجاوزا 6 نقاط من المعدل الوطني. و بذلك لم تستفيد الاناث من مناصب الشغل المحدثة نتيجة تحسن الأوضاع الإقتصادية مؤخرا و تراجع نسبة البطالة حيث بقيت مرتفعة عندها. هذا ما يبين عدم مرونة سوق العمل الجزائري.

1-3-2: طول مدة البحث عن العمل :

طول مدة البحث عن العمل، حيث تمثل الجداول التالية هذه الوضعية التي تبين من جديد عدم مرونة سوق العمل.من خلال الجدول يتضح أن أصغر طول مدة بحث تخص الفئة التي لا تملك أي مستوى بنسبة 22.8 بالمائة سنة 2008 لتنخفض الى حدود 15.8بالمائة سنة 2009 و تبقى دائما اقل عند الذكور منه عند الإناث.

الجدول رقم77:العدد المتوسط للأشهر للبحث عن العمل حسب الجنس و المستوى التعليمي2008-2009

	2008			2009		
	ذكور	إناث	مجموع	ذكور	إناث	مجموع
بدون مستوى	22.1	30.7	22.8	15.6	16.4	15.8
ابتدائي	26.8	38.4	27.6	25.4	20.9	25.0
متوسط	26.9	25.1	26.7	25.0	26.2	25.1
ثانوي	27	24.3	26.1	25.9	22.8	24.9
جامعي	23.6	22.3	22.8	23.4	20.1	21.3
المجموع	26.4	24.1	25.8	24.8	21.7	23.9

المصدر: الديوان الوطني للاحصاء

الجدول رقم78:توزيع البطالين حسب مدة البحث عن العمل و الجنس 2010(بالملايين)

	الذكور		الإناث		المجموع	
	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة
أقل من سنة	246	33.8	137	39.4	383	35.6
12-23 شهر	134	18.4	74	21.2	307	19.3
24 شهر أو أكثر	348	47.8	137	39.5	485	45.1
المجموع	728	100	348	100	1076	100

المصدر: الديوان الوطني للاحصاء

الجدول رقم79: حصة البطالين الذين يقبلون بمناصب شغل تحت ظروف مختلفة لشروط العمل حسب الجنس

شروط العمل	الذكور %	الإناث %	المجموع %
شغل أقل من قدراته المهنية	79.9	60.9	74.3
شغل ذو أجر ضعيف	64.2	51.1	60.3
شغل بعيد عن السكن	82.6	51.4	73.3
الشغل في ولاية أخرى	77.9	26.4	62.5
شغل متعب	60.3	33.3	52.3
الشغل في أي قطاع كان	81.2	66.1	76.7

المصدر: الديوان الوطني للإحصاء 2010.

نظرا لطول مدة البحث فإن الجدول السابق يبين أن 74.3 بالمائة من العمال يقبلون بشغل أقل من قدراتهم المهنية، 76.7 بالمائة يشتغلون في أي قطاع كان. نتائج الجدول تبين مدى عتامة سوق العمل الجزائري و عدم دوران المعلومة. وبالتالي هو سوق غير مرن.

1-3-3: البطالة حسب المستوى التعليمي:

هيكل البطالة حسب مستوى التمدرس يعكس عدم ملائمة تزايد عرض العمل المؤهل مع متطلبات الاقتصاد. سجلت الجزائر سنة 2008 و لأول مرة ارتفاع نسبة البطالة عند حاملي الشهادات منه عند الغير مؤهلين أو أصحاب مستوى ابتدائي، هذه الوضعية تعكس عدم فعالية النظام التعليمي في علاقته مع سوق العمل و غيابه في التكامل مع النظام التكويني الجزائري.

الجدول رقم80:تطور نسبة البطالة حسب الجنس و مستوى التأهيل

في الجزائر 2008–2010.

	2008			2010		
	ذكور	اناث	مجموع	ذكور	اناث	مجموع
بدون مستوى	2.6	0.3	2.1	1.7	2.7	1.9
ابتدائي	17.4	4	14	7.5	8	7.6
متوسط	50.6	21.3	43	10.5	12.8	10.7
ثانوي	18.9	27.6	21.1	7	17.2	8.9
جامعي	10.5	46.8	19.8	10.4	33.3	20.3
المجموع بالآلاف	868	301	1169	400	676	1076

المصدر:من معطيات ons.

من خلال تحليلنا لسوق العمل الجزائري نستنتج أنه يفتقد إلى l'employabilité. و الذي يعني تحسين قدرات الإدماج المهني لسياسات التشغيلحسب قمة لكسمبورغ نوفمبر 1997. و بذلك يعتمد هذا المفهوم على أربع مقاييس (Jacques CHARMES et Saib MUSETTE،2002)

– القضاء على البطالة عند الشباب و الحماية من البطالة الطويلة الأجل.

–الانتقال من السياسات الغير مباشرةإلى السياسات المباشرة.

–تشجيع المشاركة.

–تسهيل الانتقال من المدرسة إلى عالم الشغل.

2–تدني معدل الحماية الإقتصادية:

الحماية الإقتصادية تتعلق بمستوى المعيشة المضمون و الثابت الذي يوفر للأفراد و العائلات، المستوى الضروري من الموارد لأجل التمكن من المشاركة اقتصاديا، سياسيا، اجتماعيا، و ثقافيا و باحترام في نشاطات المجتمع.

حسب حاجي رمزي (2009)، انتقل معدل الحماية الإقتصادية[79] الخام من 37 بالمائة سنة 1997 إلى 44 بالمائة سنة 2005. مع العلم أنه عندما يساوي معدل الحماية الإقتصادية الخام 100 بالمائة يعني ان البلد المعني يتصرف بمبلغ من عوائد الإحلال و التحويلات الإجتماعية معادل لمدا خيل الأشخاص الذينلديهم عمل.

ترجمة معدل 44 بالمائة لسنة 2005 في الجزائر هو أن مبلغ عوائد الإحلال و التحويلات الإجتماعية منخفض ب 56 بالمائة عن الحماية الاقتصادية للأفراد الذين يملكون عمل. هذه النتيجة تبين ضعف التغطية الاجتماعية للسكان الغير منتمين لسوق العمل لأسباب اقتصادية أو اجتماعية.

المخطط رقم33[80]: معدل الحماية الإقتصادية في الجزائر من 1997-2005

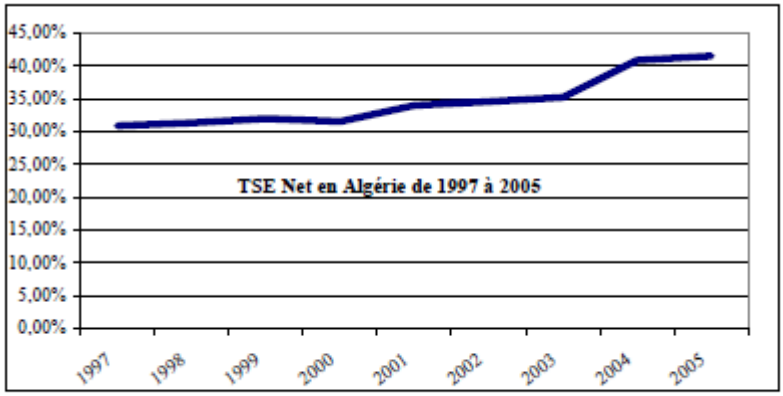

Source : ONS, CNAS, calculs de l'auteur

أهم أسباب إنخفاض مستوى الحماية الإقتصادية، حسب نفس المفكر دائما، تنحصر في، العمل المؤقت، ترجيح الأجور في النشاطات الحرفية، معدل البطالة المرتفع، و خاصة عند الشباب، و انخفاض معدل الحماية الإقتصادية في المناطق الريفية.

[79] TSE brut = (Revenus d'activité + Σ revenus de remplacement + Σ remboursements + Σ aides)/(Population adulte x Revenu disponible moyen des actifs ayant un emploi).

[80] Hadji RAMZI, 2009 « institution et soutenabilité sociale en Algérie : approcher le niveau de la soutenabilité sociale »

ساعدت سياسات الدولة على التخفيض من نسبة البطالة، و الرفع من حصة العمل المؤقت في اليد العاملة الشغيلة. في 2006، لم يتجاوز الأجراء الدائمون سوى 33 بالمائة من اليد العاملة الشغيلة في حين أنهم مثلوا سنة 1996 نسبة 58 بالمائة من مجموع السكان العاملين. و بذلك ارتفع العمل المؤقت بنسبة 90 بالمائة بين1996 و 2006.

3-اتساع السوق الموازي:

اتسع السوق الموازي ليمس جميع القطاعات و الأنشطة الإقتصادية، "سوق الخضر و الفواكه، الملابس، الخدمات، الحرف، السيارات، الأجهزة المترلية، نقل الأشخاص..."[81]، هذا الإتساع كان نتيجة من جهة الهجرة الداخلية و التي ولدت أحياء قصديرية بالقرب من المدن الكبرى و التي ولدت بطالة حضرية، من جهة أخرى تولد نتيجة ضعف سوق العمل الرسمي أي عدم نجاعة سياسات الدولة للتشغيل. حسب المحلل(بونوة،2002)غيابالإجراءاتالقانونيةوالمؤسساتيةالمتأقلمةمعالمرحلةالانتقاليةللاقتصادالوطنيساهمتفيلعبالدورالمحفزلامتدادالقطاعغيرالرسمي.

الجدول رقم81: تطور حصة الشغل الغير رسمي في الشغل الكلي(%)

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
الشغل الغير رسمي/ الشغل الكلي	20.2	21.2	21.0	21.1	25.7	26.8	27.6	27

المصدر ، حسب معطيات الديوان الوطني للإحصاء، و صندوق النقد الدولي.

سنة2005، أصدرت المنظمة العالمية للعمل (OIT)تقريرا قدرت فيه أن السوق الموازي يشكل من 16 إلى 17 بالمائة من الناتج الداخلي الخام، و يوظف أكثر من 50 بالمائة من اليد العاملة النشيطة. هذا التباين في المعطيات يبين مدى صعوبة حصر هذا السوق، و بالتالي صعوبة دراسته.

4-التفاوتات الأجرية:

[81]El watan, 19 septembre 2009.

يعتبر الأجر أحد أهم العوامل التي تدفع بالأفراد للهجرة، فإذاكان هناك شاب (i)يتقاضى أجر قيمته ω_0في بلده الأصلي و الأجر ω_1 إذا هاجر و إذا كان c تكلفة الحركة الدولية و التي يمكن افتراضها ثابتة، بالنسبة للاجرω_0(Borjas1987) أو متناقص مع مستوى التعليم (Chiquiar et Hanson2002) معدل الهجرة يكون بالمعدل التالي $(\omega_1-\omega_0-c)$يكون موجب،(RafikBouklia-Hassane, FatihaTalahite، 2010).

يعتبر هذا العامل من أهم أسباب هجرة الشباب بطرق شرعية أو غير شرعية. و كما يعرف من أهم عوامل الجذب التي عرفها (kuzvinestsapeterdzvimbo2003)، فحسب هذه الدراسة المحرك الرئيسي للهجرة هو الأمل في الربح الصافي، و احتمالية إيجاد عمل، أنجزت هذه الدراسة خصيصا لدراسة الهجرة عند اليد العاملة المؤهلة في إفريقيا، و توصل الباحث إلى أن معدل البطالة يرتفع بشدة عند حاملي الشهادات في العلوم و التكنولوجيا، هذا ما يدفعهم للهجرة إلى جنوب إفريقيا، أمريكا أو بريطانيا، أو لتسحين دخلهم الصافي. و بالتالي فللهجرة على العموم سببين رئيسيين هما:

*البحث عن عمل، في بلاد غير البلاد الأم.

*تحسين المستوى المعيشي، نتيجة الفارق في الأجور.

حسب دراسة قامت بها وزارة العمل و الحماية الإجتماعية لسنة 2003، لأجل قياس مستوى و تطور الأجور في القطاع الإقتصادي لسنة 2003. تبين أن العمال الذين يشتغلون في القطاع المختلط و الأجنبي يتحصلون على أعلى الأجور، و هي على الترتيب 32.713 دج و 32.635 دج، مرتفعة بقيمة 42 بالمائة على الأجر الشهري المتوسط الخام الوطني و الذي يقدر ب 22.925 دج.

بالإضافة لهذا، و حسب نفس المصدر، المؤسسات العمومية المحلية و المؤسسات الخاصة الوطنية سجلت أدنى مستويات الأجور، و هي على الترتيب 17.496 دج و 18.400 دج للشهر الواحد، بمعدل 23 بالمائة و 20 بالمائة من الأجر الشهري الوطني الخام.

الأجر الشهري الخام المتوسط حسب الصفة القانونية للقطاع، هي كالتالي:

- القطاع العام الوطني: 23.687دج
- القطاع العام المحلي:17.496 دج

- القطاع الخاص الوطني: 18.400 دج
- المؤسسات المختلطة:32.713 دج
- المؤسسات الأجنبية:32.635دج

حسب الرتبة المهنية :

- الإطارات المسيرة: 63.922 دج
- الإطارات الجامعية:35.722 دج
- عمال التحكم: 26.012 دج
- العمال التنفيذيون:18.693دج

تطور الأجور الشهرية المتوسطة الخامة في القطاع الإقتصادي:

الجدول رقم 82[82] :حسب طبيعة القطاع القانونية:

	ONS 1996	MTSS 2002	التطور %
عام وطني	14.063	23.687	+68.4
عام محلي	10.211	17.496	+71.3
خاص وطني *		18.400	-
مؤسسات مختلطة	-	32.713	-
مؤسسات أجنبية	-	32.635	-
المجموع	13.255	22.925	72.95

*:الأجر الشهري المتوسط الصافي ، دراسة لمستوى المعيشة 1995 :6.069دج.

الجدول رقم83[83]: حسب طبيعة الرتبة المهنية:

	ONS 1996*	MTSS 2002	% التطور

[82]RafikBouklia-Hassane, FatihaTalahite, « labour markets performance and migration flows in arabmediterraneancountrie : determinants and effects", volume 2, MOROCCO, ALGERIA, TUNISIA, EC, 2010

[83]RafikBouklia-Hassane, FatihaTalahite, « labour markets performance and migration flows in arabmediterraneancountrie : determinants and effects", volume 2, MOROCCO, ALGERIA, TUNISIA, EC, 2010.

الإطارات المسيرة	-	63.922	
الإطارات	20.648	35.722	73+
أعوان التحكم	14.332	26.012	81.5+
التنفيذيون	10.899	18.693	71.5+
المجموع	13.255	22.925	72.95

*القطاع الخاص غير مدمج في المعطيات.

الفارق في الأجور بين القطاعات ذات الأجور المرتفعة و الأجور المنخفضة:

أ-القطاعات حيث الأجور مرتفعة على المتوسط الوطني:

- المحروقات: 48.686 دج
- الخدمات و الأشغال العمومية البترولية :38.686 دج
- الصناعات المختلفة :28.541 دج
- كيمياء، البلاستيك: 27.612دج
- المؤسسات المالية:26.480دج
- الخدمات الغير السلعية الممولة للهيئات العمومية: 24.870دج Services non marchands fournis aux collectivités
- صناعات التلحيم/ الميكانيك/ الكهرباء:24.562 دج
- النقل: 24.424دج
- أدوات الإنشاء:23.998دج
- الماء و الطاقة:23.512دج
- التجارة:23.451دج
- الصناعة الغذائية:22.939 دج

ب-القطاعات حيث الأجور منخفضة على المتوسط الوطني:

- المناجم:22.691 دج
- صناعة الخشب، و الورق: 21.837 دج
- خدمات مقدمة للمؤسسات: 21.830 دج
- القهوة، الفندقة و المطاعم: 20.136 دج
- وكالات الأراضي و المنازل: 19.942دج
- خدمات سلعية مقدمة للعائلات:18.627دج
- البناء و الأشغال العمومية و المياه: 17.381دج
- الفلاحة:15.885دج
- صناعة النسيج و الحلويات:15.817دج
- صناعة الجلود و الأحذية: 14.758دج

هذه النتائج تبين أن قطاع المحروقات يبقى الرائد في الأجور المرتفعة. و حسب نفس الدراسة تبين أن حتى منحة المردودية تبقى مرتفعة في هذا القطاع مقارنة مع القطاعات الأخرى و التي ترتفع إلى 28.558دج قطاع المحروقات و 24.538 دج لقطاع البناء البترولية و هي بذلك أكثر ب 58 بالمائة و 63 بالمائة من الأجر المتوسط الخام، في حين أنها قطاعات لا تحتاج إلى عدد كبير من العمال.

في حين تبقى قطاعات أخرى كقطاع الفلاحة تحتل المراتب الدنيا في معدلات الأجور في حين أنها من بين القطاعات التي تمتص عدد معتبر من العمال.

بقيت هذه التفاوتات الأجرية مرتفعة بين قطاع المحروقات و القطاعات الأخرى حسب دراسة أخرى قام بها الديوان الوطني للأحصاء و صندوق الضمان الإجتماعي.

الجدول التالي يبين تطور الأجور في شتى القطاعات بالجزائر وهو يبين التفاوتات في الأجور بين قطاع المحروقات و القطاعات الأخرى.

الجدول رقم84[84] : تطور الأجر الإسمي حسب القطاعات

TCMA %	2006 CNAS	ONS1996	

[84]RafikBouklia-Hassane, FatihaTalahite, « labour markets performance and migration flows in arabmediterraneancountrie : determinants and effects », volume 2, MOROCCO, ALGERIA, TUNISIA, EC, 2010.

المحروقات و الأشغال العمومية البترولية	22 911	51 021	8.34
الصناعة	13 009	22 240	5.51
البناء و الأشغال العمومية الغير بترولية	11 173	15 318	3.21
النقل	15 315	28 421	6.38
التجارة	13 824	27 160	6.99
الخدمات	16 665	20 512	2.10
المجموع	14 006	21 875	4.56

المصدر: ONS بالنسبة لسنة 1996، CNASلسنة 2006.

من خلال الجدول يتضح أن قطاعي البناء و الأشغال العمومية و الخدمات هي التي عرفت تطور بطيء، أقل من المعدل في القطاعات الأخرى. في حين أنها تمثل حوالي 75 بالمائة من الشغل العام في مجموع القطاعات، و بذلك فهي تأثر سلبا على تطور الأجر المتوسط خلال الفترة المدروسة.

من خلال ما سبق يتضح أن التفاوتات الأجرية توجد بين القطاعات و هذا ما يسبب تفاوتات في المستوى المعيشي، و هذا ما أنتج تفاوتات طبقية، مما يدفع بالأفراد التطلع لتعظيم دخلهم و البحث الدائم عن تحسين المستوى المعيشي.

في دراسة حديثة للديوان الوطني للإحصائيات لسنة 2010 ، تظهر أن التفاوتات تبقى دائما موجودة بين القطاعات حسب طبيعتها القانونية و حتى بين القطاعات العمومية. فحسب نتائج هذه الدراسة دائما، الأجر الصافي المتوسط الشهري في المؤسسات العمومية هو 50038 دج مقابل 50021 دج في القطاع الخاص الوطني.بفارق يقدر ب 00017 دج. و يبقى قطاع المحروقات هو القطاع الذي يوزع أجور الأكثر إرتفاعا.

التفاوتات الأجرية بين الفروع في القطاع العام تبقى نوعا ما مهمة. الأجر الصافي المتوسط العام لجميع العمال في القطاع الصناعي و القطاع الماليصل إلى 00073 دج و 80038 دج.، في حين أنه في قطاع الخدمات العمومية و العقارات و الخدمات الموجه للمؤسسات، ما هو إلا20026دج و 50025دج.

حسب نفس الدراسة لons لسنة 2010، التفاوتات الأجرية بين مختلف المؤهلات تبقى مرتفعة نسبيا. ايطار في القطاع العام يتقاضى أجر صافي متوسط يقدر ب 60058 دج، و بالتالي حوالي 1.5مرةالأجر

المتوسط العام. عكس العمال التنفيذيون الذين لا يتقاضون سوى 20026 دج، التي تمثل 68 بالمائة فقط من الأجر الصافي المتوسط العام.

لا يوجد هناك معدل أجر قابل لأن يكون مؤشر للمقارنة لكن معظم الدراسات في هذا المجال إعتبرتالناتج الداخلي الخام للفرد كمؤشر للمقارنة.الأشخاص المهاجرين نحو الخارج عادت ما يبحثون عن ظروف جيدة للعمل ، و لتحسين ظروفهم المعيشية، حسب تقرير (PNUD، 2009)، يبين أنه هناك عدة مقاييس لقياس أثر الهجرة على الفرد المهاجر، و يعتبر أن أثرها يظهر من خلال مقارنة أحواله إذا بقي في البلد الأصل، و ما آل إليه مصيره في بلد المهجر. و بالتالي تصب كل التحليلات في الأجر المتحصل عيله في الخارج. حسب نفس التقرير، المهاجرين عادة ما يكونون متحصلين على مستوى عالي و أجور لا بأس بها مقارنة مع الآخرين.

تعتبر فرنسا أحد أهم الدول التي يتجه لها المهاجرين الجزائريين نظرا لظروف تاريخية و جغرافية. إنطلاقا من المعطيات السابقة، يمكننا إنجاز الجدول التالي، تحت فرضية خطر تضاعف معدل البطالة ب 2.5 بالمائة بالنسبة للسكان الجزائريين المهاجرين في فرنسا مقارنة بالسكان الفرنسيين أصلا.

الجدول رقم 85: تقديرات التفاوتات الأجرية للبطال الجزائري

بين الجزائر و فرنسا 1996–2006–2010

		الأجر المتوسط السنوي (بالدولار ppa)	1990	2000	2010
الجزائر	أ	معدل البطالة	0.197	0.288	0.102
	ب	الأجر المحتمل بالدولار	6.215	6.086	7.421
	ج=أ*(1–ب)	الأجر المتوسط السنوي	4.990	4.333	6.664
فرنسا	د*	معدل البطالة	0.096	0.102	0.090
	ه*	الأجر المحتمل بالدولار	24.315	28.403	29.577
	م*=د*(1–ه*)	الأجر المتوسط السنوي	21.980	25.506	26.915
	و=م–ج	الأجر المتوسط السنوي	16.990	21.173	20.251

		بالدولار PPA			

إستعين لإنجاز هذا الجدول بالمقالة العلمية للمحلل رفيق بوكلي حسن للمكتب الدولي للعمل.

المصدر: من إعداد الطالبة، انطلاقا من معطيات ONS، BM

الجدول يبين الفارق في الأجر خلال عشرين سنة حيث بقي الفارق في الأجر كبير و بقي يتفاقم خلال طول هذه المدة رغم محاولات الدولة من التقليص من معدل البطالة.

خلاصة المبحث:

العوامل السابقة كانت السبب الرئيسي في هجرة الشباب الجزائري سواء كان مؤهل أو غير مؤهل، هذه الهجرة كلفت الدولة ملاييرالدينارات انفقت في تأهيل شبابها، كان من الممكن أن يكون له الدور الفعال في احداث تنمية، لكن الظروف المستعصية و عدم مرونة سوق الشغل الجزائري حالة دون ذلك.

المبحث الثاني: الجزائر بلد مصدر لقوة يد عاملة مؤهلة و غير مؤهلة:

خصوصية سوق الشغل الجزائري الذي يتسم بعدم مرونته، نتيجة فشل سياسات الدولة للتشغيل و اتساع رقعة السوق الموازي الذي يتميز بمخاطر العمل فيه في غياب ضمانات و حماية، ولد للشباب الجزائري فكرة الهجرة، هذه الفكرة ليست جديدة على الشعب الجزائري إذ عرفت منذ الاستعمار الفرنسي.

في مجموع المهاجرين الجزائريين هناك نحو 60 بالمائة هم رجال. نحو 70 بالمائة من المهاجرين الجزائريين يحتفظون بالجنسية الجزائرية حسب تقرير لCNESحتى بعد الإستقرارالدائم بالدولة المستقطبة. أكثر من 52 بالمائة من المهاجرين الجزائريين في دول OCDE يفوق سنهم 45 سنة، (Rafik-boukliahassane).

تعد فرنسا أهم دولة مستقطبة للمهاجرين الجزائريين وهذا راجع لعدة عوامل منها تاريخية، عائلية، لغة وغيرها من العوامل. حتى بعد ظهور توجهات أخرى نحو دول الخليج العربي و كندا. آخر المعطيات الإحصائية المتاحة تأكد وجود تدفق أكثر من 28.000 مهاجر من الجزائر نحو فرنسا سنة 2006، (Nacer-Eddine Hammouda،2009).

حسب نفس المصدر، تليها إسبانيا 46.995 جزائري حسب احصائيات لسنة 2008 ، حيث 73 بالمائة ذكور و 27 بالمائة اينات. هذه الإحصائيات دائما في ازدياد اذا ما قورنت بسنة 2006 حيث سجل 3.266 جزائري في اسبانيا، حيث 82 بالمائة رجال. و تبين الاحصائيات أن الهجرة نحو اسبانيا تتميز بهجرة العائلات، مع ضعف في الأطفال و الشيوخ المهاجرين.

دائما و حسب نفس المصدر، تحتل كندا المرتبة الثالثة في البلدان المستقطبة للمهاجرين الجزائريين، إلا أن الهجرة نحو هذا البلد تتسم بهجرة الكفاءات الجزائرية. حيث سجل عدد الجزائريين المهاجرين إلى كندا ب 33.450 جزائري سنة 2006، عرفت الهجرة الجزائرية نحو كندا معدل متسارع منذ سنوات التسعينات حيث خلال عشر سنوات من 1996 إلى سبتمبر 2006 سجل 27.188 مهاجر شرعي مولود بالجزائر و مهاجر نحو كندا. هذه الإحصائيات لا تأخذ بعين الإعتبار المهاجرين الغير شرعيين.

1-نوعية اليد العاملة المهاجرة:

الجدول التالي يبين توزيع اليد العاملة الجزائرية المهاجرة حسب مستوى التأهيل في مختلف الدول المستقطبة.تعد فرنساكأهم دولة مستقطبة للجزائريين المهاجرين بنسبة 85 بالمائة لكن عند التوزيع حسب مستوى التأهيل العالي لا تسجل سوى 68.5 بالمائة، (Rafikboukliahassane، 2010).

من خلال الجدول يتضح لنا أن معظم الحرفيين الجزائريين المهاجرين يتمركزون في فرنسا، حسب إحصائيات L'INSEE هناك 90.000 مقاول من جنسية جزائرية في أوروبا يشغلون حوالي 2.200.000 شخص (CNES، 2003)، في حين أن الدول الأخرى و خاصة الولايات المتحدة الأمريكية و بريطانيا تسيطر فيها العلاقة بين المستوى التأهيلي و القبول في هذه البلدان، أين نجد أن نسبة المثقفين و المتخصصين في الفيزياء و العلوم بنسب عالية.

الجدول رقم86: توزيع اليد العاملة الشغيلة المهاجرة الجزائرية حسب نوعية النشاط[85]

البلد المستقطب	1	2	3	4	5	6	7	8	9	10	المجموع

[85] HOCINE LABDELAOUI, La dimension sociopolitique de la question « migration et développement » en Algérie, CARIM 2009.

كندا	10.6	30.5	11.6	12.1	19.1	8.7	0.3	5.6	1.4	0.1	100
اسبانيا	7.2	0.7	3.8	6.3	13.4	23.7	31.3	13.5	0.1	0.7	100
الو.م.أ	-	4.5	-	17.0	20.9	-	-	12.5	-	5.6	100
فرنسا	2.4	3.3	11.4	14.3	17.2	0.1	26.3	0.6	18.9	5.4	100
بريطانيا	30	7.2	24.1	-	13.9	6.2	-	9.2	8.7	-	100
تونس	16.3	18.7	12.9	8.1	9.1	1.8	10.8	8.1	13.4	1.0	100
المجموع	4.1	4.0	11.2	13.7	17.1	1.2	24.9	1.5	17.3	4.9	100

1:عضو تنفيذي و المجالس التشريعية.

2:مهن علمية

3:مهن في علوم الفيزياء و التقنيين.

4:عمال في الإدارة

5:عمال خدمات، و بائعون في المتاجر و الاسواق

6:فلاحون و عمال مؤهلون في الفلاحة و الصيد

7:حرفيون و عمال في مهن ذات طابع حرفي

8:سائقون و عمال آلات

9: عمال مؤهلون

10: آخرون

ما يقارب 15 بالمائة من مجموع السكان المهاجرين من جنسية جزائرية، الذين يتجاوزون 15 سنة، متمركزين في دول OCDE لديهم مستوى تعليم عالي، (RAFIK BOUKLIA HASSANE، 2010).

1-1:هجرة الكفاءات:

ذهبت بعض الدراسات إلى التعريف بأهمية الكفاءات المهاجرة في التأثير على التنمية و تكمن في المساعدات العلمية المقدمة من طرف الكفاءات المهاجرة عن طريق تحويل الكفـــاءات و المعرفة لصالح دول الجنوب (Eric BESSON,2008).

المغتربين اصحاب الكفاءات عادة ما يتنظمون في جمعيات لهدف المساهمة ولو عن بعد في تنمية البلد المنشأ، (Jean-Baptiste Meyer، 2008)، حسب المحلل، فإن أعمال هذه المنظمات تتمثل في مجموعة متعددة من الأفعال تهدف إلى تبادل المعلومات مع الزملاء المتخصصين في الوطن و بالتالي يساهمون في نقل التكنولوجيا إلى الوطن المنشأ، من خلال توجيه طلاب الدراسات العليا في المختبرات في الشمال حيث يتم إدراج المغتربين

و المشاركة من حين لآخر في دورات تدريبية لهم في الجامعات المنشأ أو لتحقيق مشاريع البحوث أو التنمية المشتركة.

حسب نفس المصدر دائما، المهاجرين أصحاب الكفاءات من المغرب العربي هم أيضا إستطاعواالتنظم في منظمات، المغاربة أو التونسيون لهم أيضا عدة جمعيات للمغتربين أصحاب الكفاءات، بعضها في فرنسا و الآخر في الجامعات الأمريكية الشمالية (المعرفة و التنمية، و الإتحاد العلمي التونسي ، رابطة الأساتذة الباحثين التونسيين في فرنسا)، البيولوجيين الجزائريين اسسوا شبكة Algebio.

إلا أن الكفاءات المهاجرة يمكن أن تأثر بطريقة سلبية على التنمية من ناحية تكوينها، حيث أن تكوين الكفاءات في البلد الأصل يعتبر مكلفا و خاصة عند الدول التي تتحمل فيها الدولة نفقات التعليم، و هذا ما يظهر جليا في الجزائر، حيث يمكن لهذه الهجرات أن تشوه سوق العمل، حيث هجرة هذه الكفاءات يمكن أن يسبب ندرة أو نقص في الكفاءات التي تظطر البلاد جلبها من جديد عن طريق اتفاقيات مع دول أخرى. حسب الجدول التالي يتضح أن تكلفة الطالب في مستوى المتوسط و الثانويإرتفعت من 2001 إلى 2006، فبعدما كان يكلف 829 25 دج سنة 2001 أصبح الطالب يكلف الدولة 380 40 دج هذا يعني زيادة بمعدل 36 بالمائة، الطالب الجامعي هوالآخر ارتفعت تـــــكلفته من 192125دج ســـنة 2001 إلى 201 129 دج سنة 2005 بمعدل زيادة يقدر ب 3 بالمائة. ليصل إلى مستويات عالية سنة 2010 حيث أصبح الطالب الجامعي يكلف الدولة 684 158دج. و إذا إعتبرنا متوسط سنوات التكوين في الجامعة الجزائرية هو خمس سنوات نلاحظ أن تكوين الطالب جامعي سيكلف ما يقارب 529 682 دج، و الذي في أغلب الأحيان سيكون مصيره البطالة أو الهجرة للبلاد الخارجية التي سيتمكن فيها في خلق قيمة مضافة، و بالتالي المساهمة في تنمية بلد آخر.

و بذلك تكون دول كالجزائر و البلدان الأخرى المصدرة للقوى العاملة المؤهلة تسهاهم في تنمية بلدان المهجر على حسابها.حسب تقرير لUNESCO،2011[86]، يبين أن من 2010-2011 استقبلت فرنسا 818 22 طالب جزائري من بينهم 61720 (90.4 بالمائة) سجلوا في الجامعات الفرنسية، هذا يبين هروب الطلبة الجزائريين من الجامعة الجزائرية، و هذا راجع لسببين أولا: لتخلف البرامج في الجامعات الجزائرية و عدم مواكبتها للتطورات التكنولوجيا، و السبب الثاني: عدم موافقة البرامج الجامعية لسوق العمل الأوروبي مما دفع

[86] الملحق رقم 04 يعطي معلومات أكثر توضيحا.

بالطلبة التكوين في الخارج و لو لحسابهم حتى يكون تكوينهم ملائم لمتطلبات سوق العمل الأوروبي. و حسب نفس التقرير دائما، خمس دول الأكثر استقطابا للطلبة الجزائريين لسنة 2009: هـــــي فرنسا ب 17119، كندا 796 طالب سنة 2007، انجلترا 261، الولايات المتحدة الأمريكية 169 طالب و ألمانيا 167 طالب، و كما ذكرنا سابقا، ما عدا فرنسا، الأربع دول الأخرى تشترط التأهيل في الهجرات إليها.عدد الطلبة الجزائريين في حالة حركة أي إنتقال قدر ب 52921 و قد ارتفع بمعدل 29.6 بالمائة من2002 إلى 2009، و الذي كان يزداد بمعدل سنوي قدر ب 1.8 بالمائة بين 1990–2000[87].

حسب الوزارة الفرنسية المكلفة بالهجرة، إرتفع معدل التأشيرات للطلبة الجزائريين بين 2007-2010 لأكثر من ثلاثة أشهر ب 57.4 بالمائة، هذا ما يبين من جهة ضعف سوق العمل الجزائري في امتصاص اليد العاملة المؤهلة هذا في غياب قطاع خاص قوي من جهة و قلة الإستثمارات الجنبية التي تجلب التكنولوجيا، من جهة أخرى. حسب نفس التقرير دائما، إرتفع عدد الطلبة في ليسانس من 2007–2011 ب 10.2 بالمائة، للحصول على الماستير في نفس المدة بلغ 15.5 بالمائة في حين للحصول على الدكتوراه و في نفس المدة تراجع ب 1.3 بالمائة.

إذا أخذنا على سبيل المثال سنة 2010 كان هناك 186 طالب جزائري مسجل في الدكتوراه في الجامعات الفرنسية[88]، و التكلفة المتوسطة للطالب الجزائري في الجامعة الجزائرية هي 529 682 دج، إذا بعملية حسابية بسيطة نجد أن في سنة 2010 الجزائر فقدت 529 682 دج * 186 = 394 059 126 دج. بالمقابل تعجز الجزائر من جلب مستثمرين أجانب، و لا توجد إحصائيات كافية لمقارنة هذه الخسارة مع تحويلات المهاجرين لكل سنة.في سنة 2006 ، وصل إلى الجامعات الفرنسية 714 18[89] طالب مسجلين في الليسانس، ماستير و الدكتوراه، بنفس طريقة الحساب فقدت الجزائر ما يقارب 1.7 مليار دولار أمريكيفي حين أن تحويلات المهاجرين لسنة 2006 وصلت 1.6 مليار دولار امريكي فقط. و بالتالي الجزائر تدفع تكلفة باهظة الثمن في تكوين إطارات تستفيد منها دول تعد متطورة.

حسب تقرير للبنك العالمي لسنة 2008، تحتل المغرب أعلى نسبة للمهاجرين أصحاب الكفاءات بنسبة 10.3 بالمائة، تليها تونس ب 9.6 بالمائة، الجزائرب6.5 بالمائة و أخيرا ليبيا ب 3.8 بالمائة.

[87] الملحق رقم 04 الجدول رقم 01.
[88] الملحق رقم 04.
[89] حسب الملحق رقم 04

الجدول رقم87: التمويل العمومي للتربية و التعليم في الجزائر

	2001	2002	2003	2004	2005	2006
مجموع التكاليف بملايير الدينارات (المصدر: قوانين المالية)						
متوسطوثانوي	199 2	210 00	220 41	246 03	266 03	303 34
جامعي	61 17	75 16	81 79	87 67	97 61	116 56
عدد الطلبة المصادر:MESR,MEN, ONS)						
متوسط و ثانوي	7 712 182	7 849 004	7 894 642	7 851 893	7 741 099	7 512 281
جامعي	488 617	569 929	616 572	653 201	755 463	*809 792
التكوين و التعليم المهنيين	333 501	338 797	323 432	333 501	497 025	463 524
التكاليف بالنسبة لكل طالب بالدينار						
متوسط و ثانوي	25 829	26 755	27 919	31 334	34 490	40 380
جامعي	125 192	131 881	132 654	134 210	129 202	143 938

	2007	2008	2009	2010
مجموع التكاليف بملايير الدينارات (المصدر: قوانين المالية)				
متوسطوثانوي	236 90	327 30	374 27	662 91
جامعي	95 70	129 19	154 63	173 48
التكوين و التعليم المهنيين	17 05	22 63	25 94	28 50
عدد الطلبة المصادر:MESR,MEN, ONS)				
متوسط و ثانوي	7 557 994	7 502 370	7 380 111	7 531 613
جامعي	864 122	1 000 831	1 103 823	1 093 258
التكوين و التعليم المهنيين	412 635	583 952	581 710	
التكاليف بالنسبة لكل طالب بالدينار				
متوسط و ثانوي	31 210	43 625	50 714	88 019

جامعي	110 736	129 083	140 088	158 685
التكوينوالتعليمالمهنيين	41 330	44 417	44 588	/

*قيمة مقدرة.

المصدر: وزارة المالية، وزارة التعليم العالي (MESRS)، وزارة التربية الوطنية MEN، ONS.

1-2: الهجرة الأنثوية:

حسب إحصائيات المجلس الوطني الإقتصادي و الإجتماعي(CNES,2003)، عدد الجزائريين المسجلين في القنصليات الجزائرية في فرنسا ارتفع إلى 1.1 مليون شخص سنة 2002، حيث سجلت الإناث نسبة 42 بالمائة. غياب نسبة الإناث من إحصائيات الهيئات الرسمية الجزائرية يمنع من التحصل على تحليلات و تقديرات لنوعيات الهجرة، وخاصة عند دراسة رجوع الطلاب اللذين أنهوا دراستهم في الخارج.

الإحصائيات المعلن عنها من طرف OCDE, EUROSTAT تبين أن تدفق المهاجرين الجزائريين نحو دول OCDE ارتفع منذ 2000 إلى 2008، من 23.487 شخص إلى36.816(OCDE ، 2010). حصة الاينات من هذه التدفقات لم تتراجع بل بقيت بمعدلات مرتفعة، سنة 1946، الإناث يمثلن 2.3بالمائة من مجموع المهاجرين الجزائريين في فرنسا، ثم 6.45 بالمائة سنة 1954، 32.31 بالمائة سنة 1975 و 42.35 بالمائة سنة 1990، (Hocine labdelaoui، 2011). و قد وصلت هذه النسبة إلى أعلى مستوى سنة 1996 بمعدل 60 بالمائة من المجموع، لتستقر بين 42 بالمائة و 45 بالمائة بين 2003 و 2006. بالموازاة، في اسبانيا و التي تعد ثاني دولة مستقطبة للجالية الجزائرية، حصة المرأة ارتفعت من 20 بالمائة سنة 2000 إلى 32 بالمائة سنة 2008. كندا، إنجلترا، الولايات المتحدة الأمريكية و إيطاليا تمثل المرأة الجزائرية نسبة 40 إلى 50 بالمائة من تدفقات الجزائريين(OIT-IIES ,2010).

في فرنسا، سنة 2000 المرأة مثلت 21 بالمائة من المهاجرين البالغين أكثر من 60سنة، 17 بالمائة بين 40–59 سنة، 9 بالمائة بين 25–39 سنة و 2 بالمائة بين 16–24 سنة. في حين في ايطاليا، بلغت نسبة الاينات بين 25–39 سنة نسبة 13 بالمائة، 8 بالمائة بين 40–59 سنة، 3 بالمائة بين 16–24 سنةو 9 بالمائة أكثر من 60

سنة، في اسبانيا، 10 بالمائة هي نسبة المهاجرات الجزائريات اللواتي يبلغن بين 25–39 سنة، 6 بالمائة بين 40–59 سنة، 3 بالمائة بين 16–24 سنة و 9 بالمائة أكثر من 60 سنة(OIT-IIES, 2010). هذه الإحصائيات تؤكد فرضية ظهور هجرة المرأة لوحدها.

في فرنسا تمثل نسبة الإناث اللواتي واصلن دراسات عليا 18 بالمائة من مجموع النساء المهاجرات الجزائريات في فرنسا، 20.7 بالمائة في اسبانيا، و 18.3 بالمائة في ايطاليا. يؤكد المكتب الدولي للعمل في تقريره أن نسبة النساء اللواتي واصلن دراسات عليا تفوق نسبة الذكور (11.3 بالمائة في اسبانياو 11.1 بالمائة في ايطاليا) (OIT-IIES, 2010). و هذا ما يفسر النسبة المرتفعة للإناث في التدفقات الطلابية على الدول الأوروبية و خاصة فرنسا. في سنة 2008، نسبة الإناث مثلت 41.4 بالمائة من مجموع الطلبة الجزائريين المسجلين في الهيئات الجامعية. هذه الإحصائيات تبين أن المرأة أصبحت عامل مهم في حركة الهجرة و هي ترفع نسبة الهجرة الكلية بمعدلاتها المرتفعة و المتزايدة. هذا كان نتيجة حتمية لإرتفاع نسبة التمدرس لذا المرأة و وصولها إلى أعلى المستويات، و مشاركتها في سوق العمل و التي أصبحت تبحث هي الأخرى على تحسين مستواها العلمي و مستوى الدخل لتوفير عيش كريم و لو كان خارج الوطن، حيث لم تصبح هجرة المرأة لوحدها عامل غير مرغوب فيه نتيجة التقاليد و العادات بل ربما هو مرحب فيه في جل العائلات الجزائرية.

يجب الإشارة أن معدل نمو الهجرة الأنثوية ذات مستوى عالي (HighSkills)انتقل من 1.8بالمائة بين 1990–2000 إلى 2.7بالمائة بين 2000-2006، (RafikBouklia-Hassane، 2011).

خلاصة المبحث:

لم تعد الهجرة حركا على العمال الغير المؤهلين كما ألف الشعب الجزائري بعد فترة الإستعمار، و لا على الذكور المتحصلين على شهادات، و إنما انتقلت حتى الى الإناث سواء بمستوى تعليمي عالي أو لا، و هذا ما سيحدث نقص في الإنتاج الذي لم يستفيد من المهارات الجزائرية التي أصبحت و للأسف تكبد البلاد مبالغ طائلة.

المبحث الثالث: الهجرة كمصدر لدفع عجلة التنمية:

اهتمت الدراسات الحديثة بالعلاقة الممكنة بين الهجرة و التنمية. فالهجرة تعتبر كأهم مشاكل القرن الحالي. اليوم أكثر من 190 مليون شخص يعيش خارج حدود الوطن الأم، و هذا ما يقارب 3 بالمائة(Manpower Inc., 2008).

احتلت العلاقة بين الهجرة و التنمية الإقتصادية و الإجتماعية في دول الجنوب معظم النقاشات عند مختلف المحللين الإقتصاديين و الباحثين، دون التوصل إلى توافق. بعض المحللين يبينون الخسارة الناجمة عن الهجرة بسبب فقدان المهارات عن طريق هجرة الأدمغة و غيرها، والبعض الآخر، ينظر إلى الهجرة كفرصة للدول النامية عن طريق عودة الثروات و المهارات التي ترافق أي حركة للهجرة. و بالتالي تقدير التحويلات التي يقوم بها المهاجرين تعد أحد أهم الأسباب لدراسة العلاقة بين الهجرة و التنمية.

في دراسة قام بها المحلل(Philippe Wanner، 2008)،يبين أنه رغم أهمية تحويلات المهاجرين إلا أنها لا تساهم دائما بطريقة مثلى في تنمية الدول الأكثر فقرا. المستفيدين الأساسيين من هذه التحويلات، على مستوى الدول، هي بعض الدول في طريق التحول التي لديها نسبة عالية من المهاجرين، و حتى في هذه الدول، أثر التحويلات ليس مستغل كليا و يمكن أن يقود إلى تفاوتات بين مستفيدين و غير مستفيدين. فعادة ، حسب المحلل، لا توجه هذه الأموال إلى الاستثمار في الأنشطة التي تولد فرص عمل و ثروة.

دائما حسب المحلل Philippe Wanner، تحليل التحويلات يبين أيضا في المرحلة الأولى، أن سياسات الهجرة لدول الشمال يمكن أن تنمي دورها في محاربة الفقر في دول الجنوب. في الواقع هذه السياسات تتمحور اليوم حول معايير انتقائية تهدف إلى تفضيل هجرة الكفاءات و عائلاتهم.
لهذاالسبب،فإنالاحتمالإلىالهجرةفياتجاهالشمالهوأقلمنذلكفيالبلدانذاتالدخلالمنخفضفيحينتميلإلىزيادةفيالبلدانالتيتمربمرحلةانتقالية،حيثيتمتعليمأفضلللسكانوتلبيةالمزيدمنالفرصللهجرة.
لذا،يتمتوجيهفوائدالهجرةفيالمقامالأولإلىالبلدانالتيلديهاالبنيةالتحتيةللتدريبودعمفرصالهجرة،مثلاالهندأوالصين،وأقلبكثيرللبلدانالأكثرفقرا،مثلتلكالواقعةجنوبالصحراءالكبرىبأفريقيا.

يستخلص المحلل في دراسته أنه حتى تساهم الهجرة بشكل كامل في تحقيق أهداف للتنمية، يجب الحفاظ على العلاقات بين المهاجر و الوطن الأصل. مثل هذا الهدف يمكن التوصل إليه سواء عندما تكون الهجرة مؤقتة، تدوم لعدة سنوات مع وضع هدف العودة إلى الوطن الأصلي، أو عندما تكون مصحوبة باتصال منتظم و علاقات مع البلد المنشأ، هذا النوع من الهجرات يقدم الأفضل ليس فقط من ناحية التحويلات، و

لكن أيضا الكفاءات التي تتحرك من بلد لآخر. أخيرا، وضع معايير موجهة للتقليص من تكاليف التحويلات و حماية الحوالات تبقى اليوم محل الدراسة.

تأثر الهجرة بعدة طرق على التنمية في البلد الأصل. فظاهرة الهجرة ممكن أن تنقص من الفقر و تحرض النمو بثلاثة طرق: بالتأثير على عرض العمل، الرفع من الإنتاجية، و التحويلات المالية، حسب (Denis Drechsler& Jason Gagnon, 2008) ، هذه الأخيرة لها أثر أكبر من المساعدات الحكومية للتنمية، بعض الدول المنبثقة تعتمد على هذه التحويلات في الإستثمارات الإنتاجية. سنة 2006، قدر البنك العالمي، تحويلات المهاجرين ب 206 مليار دولار، في حين المساعدات العمومية للتنمية من بلدان OCDE لم تتجاوز 104 مليار دولار، (Denis Efionayi-Mäder، 2008).

اثر هذه التحويلات المالية يتعلق بأهمية عدد المهاجرين و عوائدهم النقدية، و حجم و طبيعة الإستعمالات لهذه التحويلات في البلد الأصل.

تعتبر الجزائر اليوم كبلد منبثق. انصهار الإقتصاد الجزائري في دوامة العولمة ليس كلي. لكن كعموم الدول الإفريقية، جذب رؤوس الأموال الأجنبية يبقى ضعيف رغم كل المحاولات. التطورات الحديثة للتحويلات المالية تبين ارتفاع نسبتها مقارنة برؤوس الأموال الأجنبية و المساعدات على التنمية.

سنة 2006، مثلت تحويلات المهاجرين الجزائريين نسبة 2.8 بالمائة من الناتج الداخلي خارج قطاع المحروقات، (Rafik-boukliahassane). هناك عامل آخر يبين أثر التحويلات على نمو الإقتصاد، ألا و هو طبيعة استعمال هذه التحويلات، على العموم في الجزائر ، تستعمل أغلب التحويلات في الإستهلاك النهائي للعائلات، حيث تساهم هذه التحويلات في إشباع الحاجيات الأساسية لإستهلاك العائلات الفقيرة أو المتوسطة الدخل و بهذا تساهم هذه التحويلات من إنقاص الفقر، و الذي بدوره سيساهم في الرفع من نسبة التمدرس لدى الأطفال، و بالتالي التقليص من نسبة تشغيل الأطفال في السوق الغير الرسمي. و عادة ما يشتري المستفدين من التحويلات منازل عقارات، و لا تستعمل هذه التحويلات كما ذكر المحلل Philippe Wannerفي استثمارات تخلق مناصب شغل.

المخطط رقم34 تطور التحويلات الحكومية للمهاجرين الجزائريين ،الاستثمارات الأجنبية المباشرة، ومساعدات التنمية 1996-2006

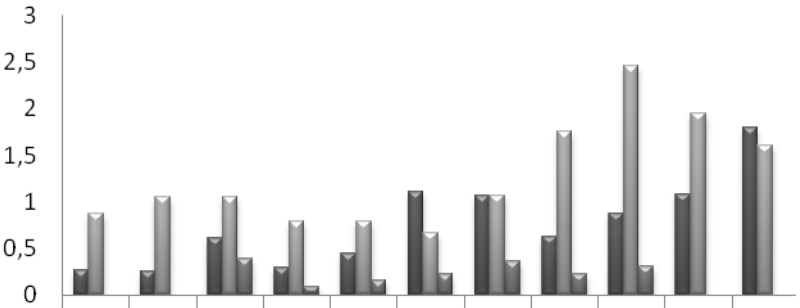

	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006
IDE mds de dollars	0,27	0,26	0,61	0,29	0,44	1,11	1,07	0,63	0,88	1,08	1,8
Transferts des fonds mds de dollars	0,88	1,06	1,06	0,79	0,79	0,67	1,07	1,75	2,46	1,95	1,6
aides au developpement			0,39	0,09	0,16	0,22	0,36	0,23	0,31		

المصدر:من إعداد الباحثة إنطلاقامن معطيات البنك العالمي و صندوق النقد الدولي، لمختلف السنوات.

من خلال المنحنى، يتضح أن التحويلات للمهاجرين الجزائريين فاقت IDE خلال عشر سنوات و مساعدات التنمية.

هذا الإرتفاع في التحويلات للمهاجرين الجزائريين يتزامن و عودة المهاجرين و هذه ظاهرة جديدة خصت الجزائر(Musette, 2007).من خلال هذه الدراسة للإقتصاديMusette يستخلص أن :

✓ التجربة الجزائرية في عودة المهاجرين الجزائريين إلى أرض الوطن تبقى فريدة من نوعها في دول شمال إفريقيا، و حتى إفريقيا. ففي الواقع، الجزائر طورت سياستها في إعادة كل مغتربيها عن طريق تشريعات مسهلة لإعادة إدماج العمال.

✓ أصبحت الجالية الجزائرية المقيمة في الدول المستقطبة و خاصة فرنسا تلعب دورا هاما في المجتمع سواءا من الناحية الإجتماعيةالإقتصادية أو حتى السياسية. فالعودة النهائية إلى أرض الوطن تبقى بعيدة عن الأذهان.

✓ ارتفعت نسبة المغتربين الذين عادوا إلى أرض الوطن منذ سنة 2000. المهاجرين الجزائريين يعودون إلى أرض الوطن دون أي سياسة جاذبة لا من ناحية البلد الأصلي و لا البلد المستقبل. و ربما تعود هذه الظاهرة

لعودة الأمن، انفتاح الإقتصاد، الإستقرار السياسي، تراجع معدلات البطالة، تراجع معدلات الفقر. إضافة لهذا، الجيل الثاني من المهاجرين الجزائريين، المولودين في فرنسا و المتحصلين على جنسية فرنسية، يجدون فرص استثنائية في الجزائر، مع مجموعة من الأجور الجاذبة للمهاجرين.

خلاصة المبحث:

بينا خلال هذا المبحث، أن آثار تحويلات المهاجرين لها الأثر المباشر على استهلاك الأفراد و بالتالي في تحسين مستوى معيشة هاته العائلات لأن الأشخاص المهاجرين عادة ما يكونون من الطبقات الفقيرة و المتوسطة.

المبحث الرابع: أثر رؤوس الأموال الأجنبية على سوق العمل:

ترتبط جاذبية أي دولة للإستثمار الأجنبي المباشر بمستوى فاعلية مناخه الإستثماري، الأمر الذي يبرر التباين الملحوظ بين الدول النامية و المتقدمة، وبين الدول النامية في ما بينها.

تعرف المنظمة العربية لضمان الإستثمار، لسنة 2003، المناخ بأنه، يعبر عن مجموع الأوضاع القانونية و الإقتصادية و السياسية و الإجتماعية، المكونة للبيئة التي يتم فيها الإستثمار، و مكونات هذه البيئة متغيرة و متداخلة إلى حد كبير، إلا أنه أمكن حصر عدة عناصر يمكن أن تغطي بمجموعها أهم العناصر المحفزة للمستثمر، التي يبني المستثمر عليها قراره الإستثماري على النحو التالي:

- ✓ تمتع الدولة المضيفة بالإستقرار السياسي و الإقتصادي.
- ✓ حرية تحويل الأرباح و الإستثمار للخارج.
- ✓ إستقرار سعر العملة الوطنية.
- ✓ سهولة إجراءات الحصول على ترخيص الإستثمار و التعامل مع الجهات الرسمية المسؤولة.
- ✓ إمكانية تحقيق عائد مرتفع من الإستثمار.
- ✓ الإعفاء الضريبي و الرسوم الجمركية.
- ✓ وضوح القوانين المنظمة للإستثمار و استقرارها.
- ✓ توفر شريك محلي من الدولة المضيفة.
- ✓ حرية التنقل، و حرية التصدير و توفر فرص إستثمارية.

من جهة أخرى، يعتبر المستثمر الأجنبي في البلد المستقطب كحامل لتكنولوجيات متقدمة تساهم في الرفع من انتاجية البلد، الرؤية الجديدة هي أن الاختراع و التبادلات التكنولوجية قابلة لخلق استمرارية مصادر

جديدة للتخصص. هذه الرؤية الجديدة تسمح بالتخلي عن الفكرة القديمة الخاصة بالمزايا المقارنة "للموارد الطبيعية" لأجل المزايا المقارنة "المنشأة". فهي تأخذ بعين الإعتبار طبيعة التكنولوجيا التي هي ليست بسلعة كالسلع الأخرى.

منذ عدة سنوات شرعت الجزائر تشريعات متعددة تسهل دخول المستثمر الأجنبي الجالب لرؤوس الأموال، التكنولوجيا، و التسيير، لكن تبقى النتائج خارج قطاع المحروقات ضعيفة جدا.

الجدول رقم 88[90]: تطور IDE(Fflux- inflows) في دول شمال إفريقيا 1985-2001

مليار EU$

البلد	المتوسطالسنوي1995/1985	1997	1998	1999	2000	2001
الجزائر	17	260	501	507	438	1 196
مصر	871	887	1 065	2 919	1 235	510
المغرب	264	1 076	333	850	201	2 658
تونس	262	365	668	368	779	486
إفريقيا	3 446	10 744	9 021	12 821	8 694	17 165
دولفيطريقالنمو	50 912	191 022	187 611	225 140	237 894	204 801
العالم	181 101	478 082	694 457	1 088 263	1 491 934	735 146

Source : World Investment Report, 2002, Unctad, New York & Geneva.

الجدول رقم 89[91] : تطور IDE(stock- inflows) في دول شمال إفريقيا 1985-2001

مليار EU$

البلد	المتوسطالسنوي1995/1985	1997	1998	1999	2000	2001
الجزائر	1 320	1 281	1 355	1 465	3 441	4 637
مصر	2 260	11 043	11 043	14 102	20 845	21 355
المغرب	189	917	917	3 320	6 141	8 798
تونس	6 155	7 615	7 615	10 967	11 451	11 672
إفريقيا	34 326	50 291	50 291	77 863	142 379	158 840
دولفيطريقالنمو	245 819	484 954	484 954	849 915	2 002 173	2 181 249
العالم	635 534	913 182	1 871 594	2 911 725	6 258 263	6 845 723

Source : World Investment Report, 2002, Unctad, New York & Geneva.

[90]Mohamed Saib MUSETTE, Mohamed Arezki ISLI, Nacer Eddine HAMMOUDA, « marché du travail et emploi en Algérie, éléments pour une politique nationale de l'emploi profil de pays », OIT, 2003, page 48.
[91] Mohamed Saib MUSETTE, et al. Ouvrage déjà cité page 48.

تطور الإستثمار الأجنبي من جهة التدفقات تبقى حسب معطيات الجدول، انطلاق جيد خلال السنوات 2000–2001، انتقلت التدفقات من 260 مليار $EUإلى 196 1 مليار $EU، وهذا يعني ارتفاع ب 5 مرات خلال 5 سنوات. مقارنة مع الدول الأخرى تبقى الجزائر ذات قدرة ضعيفة في جلب المستثمر الأجنبي. المغرب سجل معدلا جيدا سنة 2001 بعدما كان المعدل ضعيف. في حين أن تونس و مصر عرفت انخفاض سنة 2001 بعدما عرفتا تدفقات جيدة خلال السنوات الخمسة.

حسب التقرير الدولي الإقتصادي لسنة 2009 للتنافسية في إفريقيا، تراجعت الجزائر ب 18 رتبة و هو بذلك البلد الذي يعلن على أسوء النتائج. فرغم معدلات النمو المرتفعة التي سجلها الإقتصاد خلال الفترة 2003–2007 و التي وصل فيها بالمتوسط إلى 4.8 بالسنة، و استقرار الأوضاع إقتصادية على المستوى الكلي، المؤسسات تحكم على أن مناخ الأعمال جد صعب و معقد و خاصة السنوات الأخيرة و خاصة في ما يخص الهيئات العمومية، القطاع الخاص و القدرة على الإختراع، نتيجة عدم وجود ثقة في الجهات السياسية، إضافة إلى أنها تمتلك سوق عمل، يعتبر الأكثر صعوبة في العالم محتلا المرتبة رقم 132، و نظام المالي غير فعال محتلا المرتبة 132.

من خلال ما سبق يمكننا تفسير انخفاض حصة الجزائر من الإستثمارات الأجنبية، إضافة لذلك، يتضح ضعف الإستثمارات الأجنبية الداخلة للجزائر في ما يخص القطاعات الأخرى حيث أنها تكتفي بقطاع الحر وقات.

حسب تقرير لصندوق النقد الدولي لسنة 2011، الإستثمارات الأجنبية لسنة 2009 خارج قطاع المحروقات و القطاع المالي تراجعت بنسبة 60 بالمائة و لم تستدرك الوضعية في سنة 2010، و بذلك يجب على السلطات المحلية البحث على سبيل لتحسين الأوضاع لجلب المستثمر الأجنبي الذي يساهم في خلق تنوع في الاقتصاد.

الجدول رقم 90: تطور تدفق الإستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر

من 2000-2010

	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
IDE (10^6) dollars	438	1 196	1 065	634	882	1 081	1 760	1 336	2 595	2 760	2 291

المصدر:البنك العالمي 2010.

تقوم الجزائر حاليا بإنجاز مشاريع استثمارية داخلية ضخمة تخصشق الطرقات السريعة (الطريق شرق غرب) و بناء السدود و انجاز المساكن الإجتماعية، و من شأن هذه الإستثمارات العامة أن تخلق نوعا ما مناصب شغل جديدة و تقلل من حدة البطالة، إلا أنها تبقى مؤقتة، فلا بد من خلق جو ملائم للإستثمارات الخاصة و على رأسها الاستثمارات الأجنبية المباشرة، و ذلك لإمتصاص القدر الأكبر من البطالة في الجزائر، هذا من جهة و الإستفادة من المهارات و الخبرات التقنية المتطورة التي تتمتع بها الشركات الأجنبية، خاصة في قطاعي الطاقة و الإتصالات من جهة أخرى.

حسب الوكالة الوطنية لترقية الإستثمار، فإن المستثمريين المحليين يساهمون بحوالي 76650 مشروع من هذه المشاريع التي من المنتظر أن توفر أكثر من 000 843 فرصة عمل، حيث بلغت استثماراتهم حوالي 1534 مليار دينار جزائري، أي ما يمثل 71.6 بالمائة من حجم الاستثمارات الإجمالي. و بخصوص الإستثمارات في شكل عقود شراكة بين الشركات الجزائرية و الأجنبية، فقد شملت 291 مشروعا إستثمر فيها 722.5 مليار دينار جزائري أي مايعادل12.5 بالمائة من إجمالي الإستثمارات.

أما بالنسبة للإستثمارات الأجنبية المباشرة المسجلة لدى الوكالة، فقد طالت 399 مشروعا، بما قيمته 922.6 مليار دينار جزائري بين عامي 2002 و 2008 أي ما يعادل 15.9 بالمائة. و قد ركزت الإستثمارات الأجنبية المباشرة على الصناعة و تحلية مياه البحر و إنتاج الأسمدة و الأمونيا و مصانع الإسمنت و الصناعة الغذائية و السياحية. و قد سجلت الوكالة خلال الثلاث سنوات الأخيرة 39735 مشروع تترافق مع خلق 000 477 فرصة عمل مقابل 00016 مشروع فقط في الفترة الممتدة بين 2002–2005 (محمد داودي ، 2011).

خلاصة المبحث:

من خلال ما سبق يمكننا استخلاص أن بعض المحللين الإقتصاديين بينوا أن الهجرة سواءا كانت للكفاءات أو لليد العاملة الغير مؤهلة تعتبر كخسارة للدول في الجنوب حيث أن التحويلات المالية للمهاجرين لا تستعمل في المشاريع الإستثمارية و بالتالي لا تخلق مناصب شغل بالمقابل فهي تخلق تفاوتات بين المستفيدين وغير المستفيدين، في حين أن محللين آخرين اعتبروا للهجرة محاسن من خلال التحويلات التي ستساهم في ارتفاع الإستهلاك النهائي و بالتالي تحريض الطلب النهائي.

في الجزائر و حسب المعطيات المتوفرة، يظهر أن تحويلات المهاجرين تفوق خلال معظم الدراسات تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية و مساعدات التنمية. إلا أن أثر الكفاءات في تحويل التكنولوجيا تبقى غير مقدرة و بالتالي تبقى الجزائر تتكبد خسائر تكوين كفاءات تم تحولها إلى دول الشمال. و يبقى البحث في هذا المجال مفتوح.

المبحث الخامس:الجزائر بلد جاذب للأجانب:

قامت الجزائر بدعوة عامة لكل الشركات الأجنبية في كافة المجالات الإقتصادية و مجال الأشغال العمومية و المحروقات بصفة خاصة. تشغل هذه المؤسسات اليد العاملة المحلية و تستعين باليد العاملة الأجنبية في حالة عدم توفر اليد العاملة المؤهلة المحلية. و بذلك وصل عدد العمال الأجانب بطريقة شرعية في الجزائر إلى 40000 عامل، إضافة إلى أكثر من تسعة ملايين و نصف من اليد العاملة النشيطة، (NACER-EDDINE HAMMOUDA،2009).

هناك ثلاث أنواع من المقيمين الأجانب في الجزائرين (Hocine labdelaoui،2009):

*الأجانب الشرعيين الغير مقيمين: و هم الأجانب الحائزين على تأشيرة دخول مؤقتة، لأجل السياحة أو القيام بمهام.لمعرفة هذا النوع من الأجانب يكفي التقرب من مكاتب الشرطة، عند انتهاء مدة التأشيرة و لا يغادر هذا الأجنبي فهو بذلك يتحول إلى النوع الثالث من الأجانب المقيمين في الجزائر.

*الأجانب الشرعيين المقيمين: و هم الأجانب الذين دخلوا بطريقة شرعية إلى الجزائر حاملين لتأشيرة طويلة الأجل أو يملكون شهادة إقامة. معرفة عدد الأجانب في هذه الفئة صعبة للغاية نتيجة صعوبة التحصل على احصائيات من وزارات الشغل و الداخلية.

احصائيات RGPHلسنة 1998 سجل في الجزائر 74551 مقيم أجنبي في الجزائر، سنة 2002، ارتفع هذا العدد حسب احصائيات المديرية العامة للأمن الوطني DGSN إلى 80138 شخص، (Musette et Al، 2004).

حسبالإحصائيات للمكتب الدولي للعمل بالجزائر2005، (N.E. HAMMOUDA، 2005)، الأشخاص الأجانب ذكور يمثلون 49.2 بالمائة من مجموع السكان المقيمين مقابل 50.8 بالمائة من الإناث. الأشخاص أقل من 15 سنة يمثلون 28.7 بالمائة. بين 6-14 سنة يمثلون 17 بالمائة و هم في سن التمدرس، الشريحة السكانية للأجانب بين 15-59 سنة تمثل 57.4 بالمائة. و الأشخاص من العمر الثالث يمثلون 13.9 بالمائة.

الأشخاص المتزوجون يمثلون 32.9 بالمائة من مجموع السكان لأكثر من 15 سنة ، 46.6 بالمائة ذكور و 20.5 بالمائة اناث. الأجانب الغير متزوجون يمثلون 53.3بالمائة، حيث 48.6 بالمائة ذكور و 57.5 بالمائة إناث. المطلقون و الأرامل حوالي 10 بالمائة من مجموع السكان الأجانب الذين يبلغون 15 سنة و أكثر.

الوصف السابق للسكان الأجانب يبين أن الهرم السكاني لهاته الشريحة من المجتمع ذو قاعدة واسعة و هذا ما يترجم تعدد العائلات الأجنبية المقيمة في الجزائر. فحسب احصائيات RGPH لسنة 1998 عدد العائلات الأجنبية المقيمة وصل إلى 15443 بحجم متوسط قدره 4.8 فرد. العائلات المتكونة من فرد واحد لا تمثل سوى 8 بالمائة من المجموع. 76.9 بالمائة من أرباب العائلات هم رجال و 23.1 بالمائة نساء، (Hocine labdelaoui،2009).

من ناحية الشغل، 24 بالمائة من هؤلاء الأجانب لديهم شغل و يبقى 15 بالمائة بطالين. يقطن الأجانب في منازل تقليدية ، أو شقق ذات خمسة غرف. يقيم الأغلبية منهم (86 بالمائة) في شقق مستقلة أو منازل تقليدية. يبلغ معدل الأمية لدى الأجانب 38 بالمائة و معدل التمدرس لدى الأطفال بين 6-14 سنة أقل من المتوسط الوطني(Mohamed saib musette، و آخرون، 2004).

*الأجانب الغير شرعيين: تحولت الجزائر في الآونة الأخيرة كممر للمهاجرين الغير شرعيين الذين يحاولون العبور إلى أوروبا و القادمين من أفريقا الوسطى و الدول الإفريقية الأخرى و من جهة أخرى كوطن جديد يمكن الإستقرار به و لو بطريقة غير شرعية.

تتضارب المعطيات حول عدد الأجانب الغير شرعيين الموقوفين في الجزائر و هو حوالي 250.000 (Hocine labdelaoui، 2009).

1-دور الأجانب الشرعيين في الجزائر:

سنحاول خلال تشريح العمال الأجانب المقيمين بطريقة شرعية في الوطن. و مدى تأثيرها على عالم الشغل و المستوى التأهيلي عند العمال المحليين، و القطاعات التي كانت عامل في جلب هؤلاء الأجانب.

1-1-تشكيلة الجنسيات الموجودة في الوطن:

تبين الإحصائيات أن الجالية الأجنبية تتشكل من نسيج متنوع من الجنسيات يغلب عليها جانب الجنسيات العربية بنسبة 78.2 بالمائة (76.3 بالمائة بالنسبة لRGPH)، و التي تحتكر من طرف المغاربة بمعدل 55.1 بالمائة (25.0 بالمائة بالنسبة لRGPH) [92].

المخطط رقم35:توزيع الأجانب المقيمين في الجزائر بطريقة شرعية حسب مصادر مختلفة

[92](*) (**) أنجز المخططين انطلاقا من Mohamed saib musette, et al "les migrants et leurs droits en Algérie », article déjà cité.، (***) إنطلاقا من http://www.algeria-watch.org/ 2007/07/28***

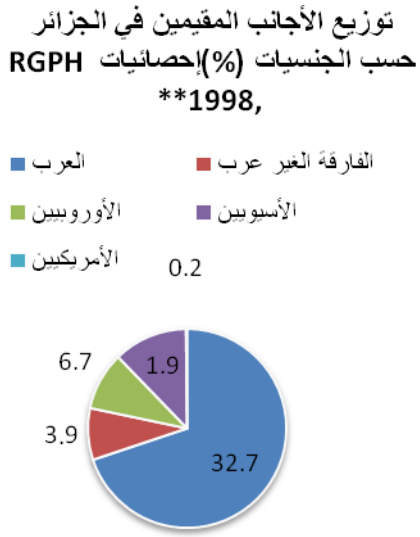

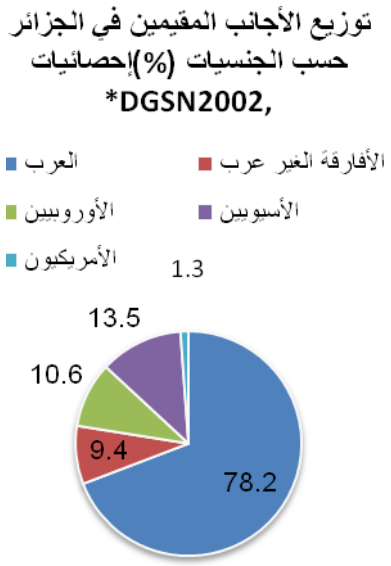

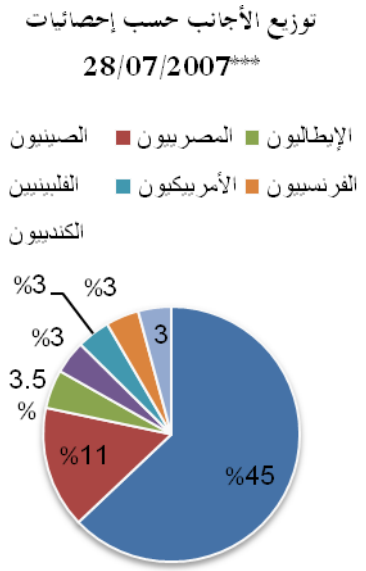

المصدر:من انجاز الطالبة انطلاقا من عدة مصادر

مايلاحظ من خلال المخططات الثلاثة السابقة هو استقرار اليد العاملة الأجنبية الأوروبية و أمريكية و الكندية في ما يقارب 3 بالمائة، و هذا لتركيزها على المشاريع في قطاع المحروقات و الذي لا يتطلب يد عاملة كثيفة. في حين نلاحظ إرتفاع كبير في حجم اليد العاملة الصينية سنة 2007 ليصل إلى حدود 45 بالمائة و هذا

راجع لانطلاق مشاريع في قطاع البناء و الأشغال العمومية كبناء نزل الهيلتون و الطريق السيار شرق غرب و الذي كان من نصيب الشركات الصينية.

في إعلان قام به وزير العمل و الحماية الإجتماعيةللإعلام الجزائري، بلغ عدد العمال الأجانب في الجزائر 50.760 عامل أجنبي يوم 30 سبتمبر 2011 على مستوى التراب الوطني ، معلن ومسجل لدى الضمان الإجتماعي. حسب نفس المصدر، يمثل هذا العدد 1.05 بالمائة من العدد الإجمالي للعمال الأجراء.

تبقى اليد العاملة الصينية تحتل المرتبة الأولى ب 21.962 عمال (43.27 بالمائة) من مجموع العمال الأجانب. يليهم المصريون ب 4.078 عمال (8.03 بالمائة) من مجموع العمال الأجانب.

1-2-نوعية اليد العاملة الأجنبية :

منذ سنة 2000، استقبلت الجزائر العديد من الشركات الأجنبية و التي وظفت لديها عمال مؤهلين و أقل تأهيل لإنجاز المشاريع التي أطلقتها الحكومة. فأصبحت نوعية اليد العاملة الاجنبية عامل مهم في التحليل.

الجدول رقم91: تطور العمال الأجانب في الجزائر.

السنوات	العدد
1999	*543
2001	1.107
2002	5.190
2003	10.564
2004	6.963
2005	18.000
2006	18.191
2007	***32.000
2009	**45.000

المصدر: أنجز الجدول إنطلاقا من عدة مصادر(*) (**) الجريدة الإلكترونية المغرب المنشور 2010/02/02، http://www.algeria-watch.org/***ANEM،2007/07/28

ما يمكن ملاحظته من الجدول السابق هو إرتفاع عدد الأجانب في الوطن انطلاقا من سنة 2001، ليصل إلى أعلى قيمة سنة 2007 ليصل إلى 32000 عامل أجنبي، ثم 45 ألف سنة 2009 و هذا راجع لإنطلاق مشروع الطريق السيار شرق غرب سنة 2008 و الذي كان من حصة الصينيون و اليابانيون.

تنوع الجنسيات للعمال الأجانب المقيمين في الجزائر، يدفعنا للتساؤل على مؤهلات هؤلاء العمال و نوع القطاعات التي يشغلونها.هيكل اليد العاملة المقيمة في الجزائر يوضح الشروط المفروضة على العمال الأجانب.

المخطط رقم36: توزيع العمال الأجانب حسب مستوى التأهيل ب % لسنة 2005

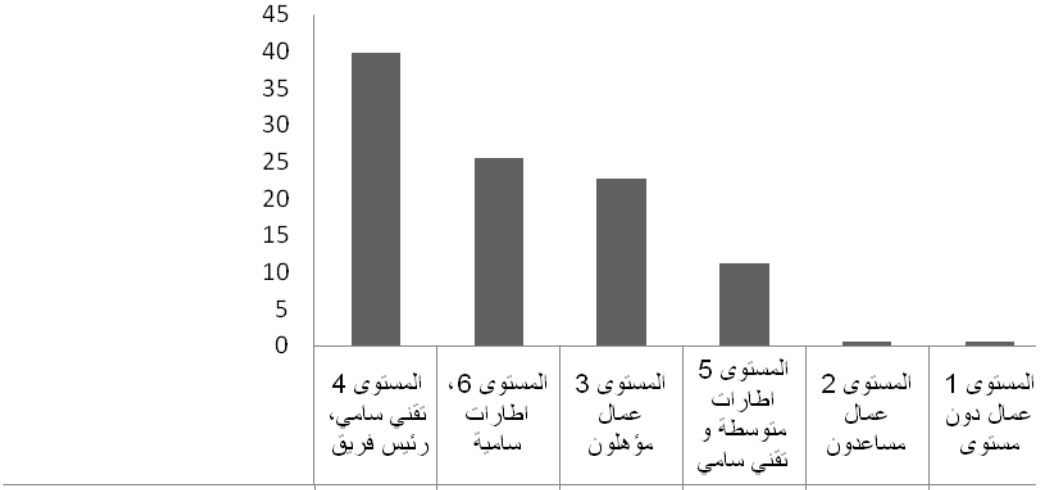

	المستوى 4 تقني سامي، رئيس فريق	المستوى 6، اطارات سامية	المستوى 3 عمال مؤهلون	المستوى 5 اطارات متوسطة و تقني سامي	المستوى 2 عمال مساعدون	المستوى 1 عمال دون مستوى
توزيع العمال الأجانب حسب مستوى التأهيل لسنة 2005.	39,7	25,47	22,59	11,15	0,57	0,48

المصدر: من إنجاز الطالبة انطلاقا من معطيات ANEM 2005.

المخطط رقم37: توزيع العمال الأجانب حسب مستوى التأهيل ب % لسنة 2007

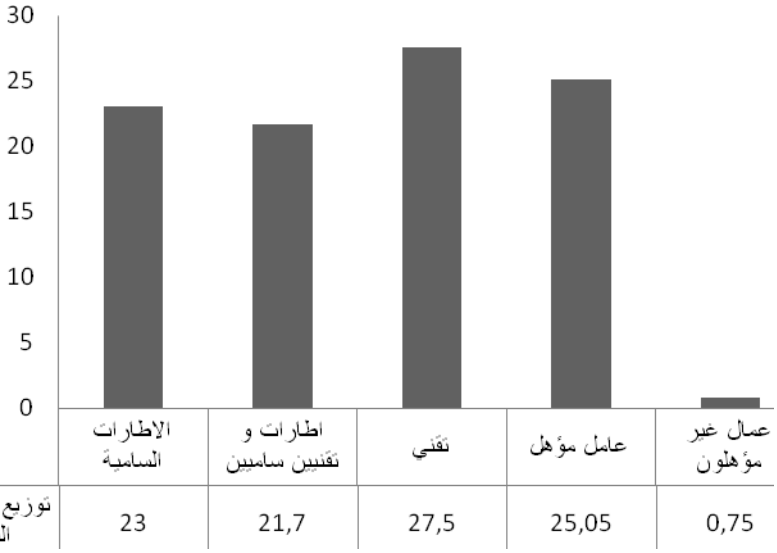

	الإطارات السامية	اطارات و تقنيين ساميين	تقني	عامل مؤهل	عمال غير مؤهلون
توزيع العمال الجانب حسب مستوى التأهيل (%) لسنة 2007	23	21,7	27,5	25,05	0,75

المصدر:من إعداد الطالبة إنطلاقا من الموقعhttp://www.algeria-watch.org/2007/07/28

المخطط السابق يبين أن دخول العمال الأجانب إلى الجزائر يخضع لقوانين صارمة تفرض دخول اليد العاملة المؤهلة فقط إلا أن هذا لا يمنع من بعض الاختراقات للعمال خاصة الصينيون.حيث إرتفع عدد العمال الغير مؤهلين من 0.48بالمائة سنة 2005إلى0.75بالمائة سنة 2007. من جهة أخرى، انخفاض في اليد العاملة المؤهلة بين سنة 2005 و 2007 حيث كانت تمثل الإطارات السامية 25.47لتنزل إلى 23 بالمائة، على الترتيب.

حسب احصائيات ANEM لسنة 2005، يتوزع العمال الأجانب حسب القطاعات، بالشكل التالي:

المخطط رقم38: توزيع العمال الأجانب (%)حسب القطاعات الإقتصادية لسنة 2005

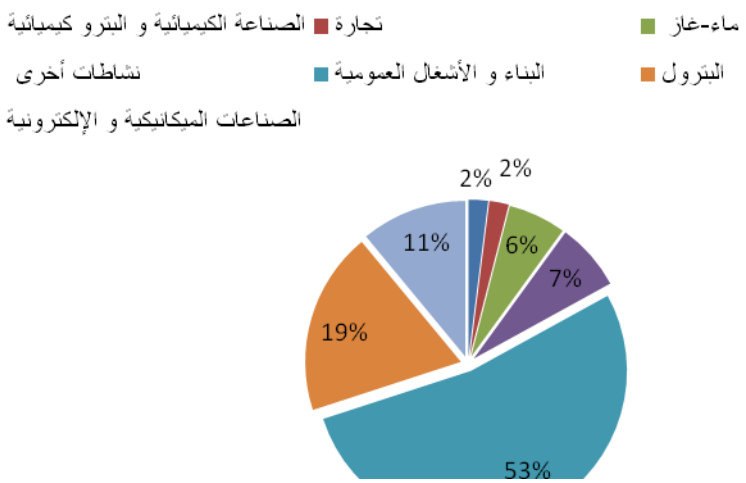

يتوزع هؤلاء العمال على مختلف القطاعات حسب احصائيات 2007، خاصة قطاع البناء و الأشغال العمومية ب 51 بالمائة، الصناعة و خاصة المحروقات 41.21 بالمائة، 3.6 بالمائة قطاع الخدمات، و 0.2 بالمائة الفلاحة[93].

حسب احصائيات سنة 2011، يهتم العمال الأجانب بقطاع البناء الأشغال العمومية و الري حيث سجل 27.176عمال أجنبي بنسبة 53.54 بالمائة، قطاع الصناعة21.699 عامل،و الزراعة 208 عامل . يعلن وزير العمل و الضمان الإجتماعي أن العمال الأجانب يجب أن تتوفر فيهم الشروط المتعاقد عليها في اتفاقيات بين الدول. و على أن العمال الأجانب يكونون مؤهلين في مجال و تقنيات نادرة في سوق العمل المحلي.

من جهة أخرى، يلاحظ ارتفاع عدد التجار الأجانب الذين حصلوا على سجل تجاري و خاصة بعد التعاون مع الإتحاد الأوروبي. النشاطات التجارية للأجانب تكون عن طريق تسيير شركات بالشراكة مع جزائريين أو أجانب. عدد الأجانب الذين يمارسون هذا النوع من النشاطات حوالي 4400 شخص، (Hocine labdelaoui، 2009)، يعتبر الفرنسيون، السوريون، و الصينيون أهم الجنسيات للتجار المقيمين في الجزائر.

حسب إحصائيات المركز الوطني للسجل التجاري (CNRC)، أكثر من 2600 مؤسسة أجنبية تمارس نشاطها في الجزائر، لها جنسيات متعددة حوالي 71 جنسية. معظم هذه المؤسسات من النوع المتوسط و الصغير، متخصصة في الإستيراد و الأشغال العامة.

التقرير السنوي ل(CNRC) لسنة 2006، يبين وجود أكثر من 455 مؤسسة سورية تمارس نشاطها على التراب الوطني، حوالي أكثر من 17.4 بالمائة متخصصة في استيراد و تصدير النسيج. يليهم الفرنسيين في المرتبة الثانية ب 429 مؤسسة، بمعدل 16.4 بالمائة، حيث مكاتب دراسات و خبرات و استراد الوسائل و التجهيزات الصناعية، خاصة في مجال الإعلام الآلي، المكاتب، البنوك، و بنسبة بسيطة في قطاع الخدمات. يأتي في المرتبة الثالثة، الصينيون ب 278 شركة، متخصصة في استيراد مواد التجهيز للتلحيم، الملابس و الآلات الإلكترونية و الإلكترومترلية، متبوعين بالمصريين 187 مؤسسة. نفس المصدر يوضح وجود تونسيين، تركيين، إيطاليين، أردنيين، و لبنانيين حيث معظم هاته الجنسيات لها أكثر من 100 مؤسسة. ثم يليهم الليبيون ب 86شركة، الفلسطينيين 76، الإسبان 55، الإنجليزيون42، البلجيكيون 33، الألمان 28، المغاربة 26، الهنديون

[93] http://www.algeria-watch.org/ « pourquoi l'algérie attire les travailleurs étrangers » par Hafida AMEYAR, liberté, 28/07/2007.

25، كنديون 24 ، و الأمريكييون ب 20 شركة متخصصين في قطاع الإتصالات، استيراد تجهيزات الإعلام و الإتصال، و مكاتب الدراسات.

اضافة لهذا المؤسسات الأجنبية و الوطنية تقوم بجلب العمال الأكثر كفاءة حتى تتمكن من تطوير نشاطها حسب المعايير الدولية، مقدمة لهم عروض مغرية بمنحهم أجور بنفس مستوى الأجور المقترحة في الدول الأوروبية.

خلاصة المبحث:

في غياب احصائيات حديثة عن المتعاملين الأجانب في الجزائر. تبين الإحصائيات المتوفرة ضعف الجزائر في جلب مستثمرين أجانب الأمر الذي أدى إلى إضعاف قوة الإقتصاد في مص اليد العاملة المؤهلة و حتى الغير مؤهلة.

الخلاصة:

حسب دراسة أجراها البنك الإفريقي للتنمية BADجويلية لسنة 2012، المعنونة ب " التفاوتات و ثورات الربيع العربي في شمال إفريقيا و الشرق الأوسط" بينت أن التفاوتات و عدم المساواة يعرقل النمو الإقتصادي و يرفع من الفقر و بالطالة. أظهرت هذه الدراسة أنه يوجد علاقة سلبية بين التفاوتات الأجرية و النمو الإقتصادي. عن طريق السلاسل الزمنية لمتعدد المتغيرات لدول شمال إفريقيا و الشرق الأوسط في الفترة الممتدة من 1985–2009، بينت أن ارتفاع معدلات التفاوتات الاجرية تتسبب في تراجع فعلي للنمو الاقتصادي. ارتفاع ب 1 بالمائة في التفاوتات الاجرية يترجم بتراجع بنسبة 0.57 بالمائة في النمو الإقتصادي.

باستعمال نفس المعطيات، بينت الدراسة أن إرتفاع ب 1 بالمائة من التفاوتات الأجرية يرفع من معدل البطالة ب 0.78 بالمائة و 0.78بالمائة من الفقر.

كانت الجزائر من بين الدول التي شملتها الدراسة، و التي بينت أثر التفاوتات الأجرية على النمو الإقتصادي، في الوقت الذي ينشر فيه الديوان الوطني للإحصاء لسنة 2010 دراسة يبين فيها التفاوتات الأجرية بين القطاع العام و الخاص و حتى داخل الفروع في القطاع الواحد. فيمكن استخلاص أن التفاوتات الأجرية و التي بيناها سابقا كانت وراء ارتفاع معدلات البطالة في الجزائر إذا ما إعتمدنا على الدراسة السابقة هذه البطالة هي التي دفعت بالشاب الجزائري البحث عن العمل خارج حدود الوطن لتحسين مستواه المعيشي. و الذي للأسف لم يشارك في تحريك عجلة التنمية في الجزائر نظرا من جهة لضعف التحويلات و من جهة أخرى لعدم استعمالها في مشاريع اقتصادية بل وجهت للإستهلاك النهائي في أغلب الأحيان.

الخاتمة العامة:

طيلة بحثنا هذا حاولنا ابراز أثر الإنفتاح على العالم الخارجي على سوق العمل، سواء عند الدول المنبثقة و التي خطت خطوات عملاقة في هذا المجال كدول شرق اسيا و دول أمريكا اللاتينية و أيضا و بالخصوص في الجزائر.

النتائج أوضحت أن الإنفتاح في الدول المنبثقة و الدخول في بوتقة العولمة من بابها الواسع عن طريق الإندماج في منظمة التجارة العالمية ساهم في الرفع من معدلات النمو و استيراد التكنولوجيا عن طريق الإستثمارات الأجنبية المباشرة، بمعنى آخر أن الإنفتاح على العالم الخارجي كان له الأثر الإيجابي على هذه الدول.

و بالتالي يمكن الإستفادة من تجارب هذه الدول، فبعض المحللين الاقتصاديين يعتبرون أن تحويل الصناعات الوطنية البدائية الغير الفعالة ، المحمية من وراء الحواجز التجارية، إلى صناعات قادرة على المنافسة في الاسواق الدولية لا يمكن أن يتحقق إلا عن طريق تفكيك التفاوتات في السعر في اسواق السلع و عوامل الانتاج،(البنك العالمي 1993). بالنسبة للبعض الآخر، يفسرون انفتاح الدول الاسيوية عن طريق التدخل الجيد للدولة و المنتقى عن طريق سياسة رشيدة استطاعت أن تدعم منافسة الشركات الوطنية عن طريق متابعة حماية للصناعات التي تمتلك فيها تخصص. دور الدولة المطورة l'Etat développeur هذا يكشف على أنه يمكن للدولة أن تلعب دور أداة استدراك إقتصادي(Amsden 1989 , Wade 1990). و هذا ما يبين أنه لا يوجد تناقض بين انفتاح الاسواق و الدور الفعال للدولة و لاكن إمكانية التلاؤم و الانسجام. التنمية السريعة للدول الأسيوية تميزت ب (Gemdev 1995):

- ✓ وجود استراتيجيات للتنمية و سياسات صناعية للمدى الطويل.
- ✓ تمفصل قطاعي لمختلف مركبات هذه الإستراتيجيات.
- ✓ نفعية تدخل الدولة، متجاوزة في ذلك مبادئ مثل التبادل بين إحلال الواردات و التوجه ناحية الصادرات.

إلا أنه حسب بعض الدراسات حول الصين، و نأخذ الصين كمثال لأنها تعد من أكثر البلدان التي استفادت من هذا الاندماج في التجارة العالمية، تبين أن الصين ليست لها مكانة مهيمنة على الصناعة العالمية. في

الواقع، الصين تعتبر المصنع الأول للعديد من السلع حيث 80 سلعة صناعية تتوزع على أكثر من 10 قطاعات، إلا أنها لا تحقق سوى 5 بالمائة من الإنتاج الصناعي العالمي، بعيدا وراء الولايات المتحدة الأمريكية ب 20 بالمائة و اليابان ب 15 بالمائة و ألمانيا، حسب (Lu، 2003).

تعتبر الصين ضعيفة في الصناعات المرتبطة بالتجهيزات حيث القيمة المضافة مرتفعة، مع العلم أن الصين حاليا لا تمتلك مستوى تكنولوجي هام لتصبح مركز تصنيع عالمي حيث أنها لا تزال مرتبطة بالتكنولوجيات المتطورة المستوردة من الخارج، و هذا يشمل كل الصناعات (Zhan Su ، 2009).

في 2006، من بين 500 مؤسسة الأكثر أهمية في التجارة العالمية للصين، 60.8 بالمائة تعتبر مؤسسات أجنبية، (Zhang et al، 2008). الميزة المطلقة للصين تتمثل في قدرتها على توفير يد عاملة بدون توقف. فيجب الإشارة إلى أن التخفيض من الأجور و ضعف شروط العمل للعامل الصيني هي التي سمحت بتحقيق هذه الميزة التنافسية، إذ أن معدل الأرباح للمؤسسات الصناعية الصينية لا يتعدى 3 إلى 5 بالمائة في أغلب الأحيان، (Zhan Su، 2009). حسب الإحصائيات الرسمية للحكومة الصينية، ما بين 1990 و 2005، حصة الكتلة الأجرية العامة للعمال الصينيين بالنسبة للناتج الوطني الخام انخفضت من 53 بالمائة إلى 44 بالمائة و النسبة بين الكتلة الأجرية لعمال المؤسسات الصناعية و المجموع العام من الأرباح لهذه المؤسسات انتقل من 2.4 بالمائة إلى 0.43 بالمائة.

مما سبق نستنتج أن الإنفتاح على العالم الخارجي ليس له دائما صفة رابح/ رابح فالدول المتطورة لا تصدر التكنولوجيات المتطورة إلى الدول في طريق النمو حتى تترك لنفسها الميزة التنافسية فيها. و يثبت فكرة أن العولمة ليست عادلة فهي تدعم فكرة أن الجنوب يبقى دائما تابعا للشمال، و بالتالي يبقى شمال غني و متطور أمام جنوب فقير ومتخلف، و لو أن ظاهر بعض الدول فيه متطور.

أما الجزائر التي تحاول أن تحذو حذو هذه الدول و الإنصهار في التجارة العالمية مطبقة برامج التصحيح الهيكلي و الذي و رغم تمكنه من إحداث توازنات على المستوى الكلي، إلا أن هذه البرامج استطاعت أن تفقر الفرد الجزائري عن طريق ادخاله ضمن خانة بطال أو عامل مؤقت.

تراجع الدولة الجزائرية من الحياة الإقتصادية و الإجتماعية للأفراد، و تدعيمها للقطاع الخاص للنهوض بعجلة التنمية، لم يساهم في تحقيق توازنات على مستوى سوق العمل و الذي بقي يعاني من إختلالات دائمة،

رغم ما ينشر من أن معدلات البطالة قد انخفضت من حدود 30 بالمائة سنوات تسعينات إلى 10 بالمائة سنة 2010، إلا أن تحليلنا أوضح أن معدلات البطالة هذه غير صحيحة إذا ماحذف العمل المؤقت و الذي يمثل النسبة الواسعة من التشغيل حيث بينا أنه إرتفع بنسبة تقارب 51 بالمائة من سنة 1997 إلى سنة 2010. في حين أن العمل الدائم سجل تراجعا قدر ب 17 بالمائة خلال نفس الفترة.

كان هذا راجع من جهة لسياسات التشغيل المعتمدة من طرف الدولة، و من جهة أخرى كما أوضحنا لغياب قطاع الصناعة، و الذي يعتبر مولد لمناصب الشغل الدائمة، فبينت نتائج الدراسة أن التغير في الشغل الصناعي بوحدة واحدة يولد 04 مناصب شغل في الشغل الكلي و يبقى هذا غير كافي للنهوض بالشغل و النمو في البلاد. فكانت نتائج دراستنا مطابقة للنتائج التي أعلن عنها الديوان الوطني للإحصاء في آخر تقرير له لسنة 2011، بأن الجزائر فقدت نسيجها الصناعي خلال العشرين سنة الأخيرة، حيث تمكن القطاع التجاري من الهيمنة الشبه المطلقة على النشاط الإقتصادي، إذ بينا أن الشغل الصناعي في الجزائر تراجع و بمعدلات كبيرة وصل معدل نموه سنوات 95،96،97 إلى -2،-3،و -3 بالمائة على الترتيب، ليصل إلى -42 بالمائة سنة 2002 ثم -19 بالمائة سنة 2007.

هذا الإرتفاع في معدلات البطالة مع فشل المحاولات المتكررة للدخول في منظمة التجارة العالمية في غياب قطاع ذي ميزة تنافسية في الإقتصاد الوطني، و ضعف تنافسيته في جلب الإستثمارات الأجنبية المباشرة، و الإكتفاء بالإنفتاح التجاري عن طريق معاهدات الشراكة مع الإتحاد الأوروبي و التبادلات المغاربية التي لا تزال ضعيفة، ساهم في تنويع السلع الإستهلاكية المستوردة في غياب سلع تجهيزية تساهم في الرفع من الإنتاج الداخلي، و تدقيقنا في نوعية السلع المعتبرة سلع تجهيزية إتضح لنا أنها تتمثل في مكيفات هوائية، سيارات، أدوات الإعلام الآلي و غيرها من التجهيزات التي لا تمثل حقا تجهيزات لمصانع أو آلات تمكن من جلب تكنولوجيات جديدة.

إلا أنه عند اتخاذنا للإنتاجية كمؤشر للنمو الإقتصادي و بالتالي لتطور الثروة الوطنية و بالتالي تطور العوائد و الأجور التي ترتبط بالكيفية التي استعملت فيها تطورات إنتاجية العمل. و بهذا المعنى يصبح تطور انتاجية العمل كمؤشر ملائم لتنافسية البلد. ظهر أن قطاعي البناء و الأشغال العمومية و قطاع الفلاحة يمتلكان معدلات مرتفعة و متزايدة منذ سنة 2000، عكس القطاعات الأخرى التي كانت متنقاصة. ارتفعت في قطاع البناء و الأشغال العمومية نتيجة الشراكة مع الشركات الصينية و الأجنبية الأخرى في انشاء الطريق السيار

شرق غرب و غيرها من الفنادق، لكن بقي قطاع الفلاحة و الذي في غياب مستثمر أجنبي تمكن من تحقيق معدلات مرتفعة و متزايدة، و بالتالي يمكن القول أن الجزائر تمتلك قطاع الفلاحة كقطاع يمكن من خلاله جلب مستثمرين أجانب، و بالتالي تمكنها من إلغاء التبعية الأجنبية فيه. هذه العوامل مجتمعة أدت إلى توسع رقعة السوق الموازي الذي يمتاز بمرونته و توفيره لمناصب شغل لمختلف شرائح المجتمع، و حتى لليد العاملة المؤهلة و الغير مؤهلة.

خصوصية سوق الشغل الجزائري الذي يتسم بعدم مرونته، نتيجة فشل سياسات الدولة للتشغيل و اتساع رقعة السوق الموازي الذي يتميز بمخاطر العمل فيه في غياب ضمانات و حماية، و في غياب قطاع خاص قوي، ولد للشباب الجزائري فكرة الهجرة، هذه الفكرة ليست جديدة على الشعب الجزائري إذ عرفت منذ الاستعمار الفرنسي.

إلا أن دولة كالجزائر تأخذ على عاتقها مجانية التعليم، تتكبد خسائر فادحة كل سنة حسب النتائج المتوصل إليها في هذا البحث يكلف الطالب الجزائري إذا إعتبرنا متوسط سنوات التكوين في الجامعة الجزائرية هو خمس سنوات ما يقارب 529 682 دج، و الذي في أغلب الأحيان سيكون مصيره البطالة أو الهجرة للبلاد الخارجية التي سيتمكن فيها في خلق قيمة مضافة، و بالتالي المساهمة في تنمية بلد آخر. و بذلك تكون دول كالجزائر و البلدان الأخرى المصدرة للقوى العاملة المؤهلة تساهم في تنمية بلدان المهجر على حسابها.

حسب تقرير لUNESCO،2011، عدد الطلبة الجزائريين في حالة حركة أي إنتقال قدر ب 529 21 و قد ارتفع بمعدل 29.6 بالمائة من 2002 إلى 2009، و الذي كان يزداد بمعدل سنوي قدر ب 1.8 بالمائة بين 1990–2000. حسب نفس التقرير دائما، إرتفع عدد الطلبة في ليسانس من 2007–2011 ب 10.2 بالمائة، للحصول على الماستير في نفس المدة بلغ 15.5 بالمائة في حين للحصول على الدكتوراه و في نفس المدة تراجع ب 1.3 بالمائة. من جهة أخرى، المؤسسات الأجنبية و الوطنية تقوم بجلب العمال الأكثر كفاءة حتى تتمكن من تطوير نشاطها حسب المعايير الدولية، مقدمة لهم عروض مغرية بمنحهم أجور بنفس مستوى الأجور المقترحة في الدول الأوروبية. هذا ما يبين ضعف التأطير في الجامعات الجزائرية و من جهة أخرى يفسر الاحصائيات السابقة التي تبين تزايد عدد الطلبة الجزائريين المسجلين في الجامعات الفرنسية للحصول على شهادتي الليسانس و الماستير.

و نظرا لما يعرفه العالم في العشريات الأخيرة من عولمة في كافة المجالات استطاعت الجزائر أن تستقبل مؤسسات من دول المحيط رغم فشلها الكبير في خلق مناخ أعمال مغري لشركات العملاقة و رؤوس الأموال الأجنبية، فتنوعت الجنسيات الموجودة في الجزائر من عدة بلدان سواء كانت هذه اليد العاملة المهاجرة إلى الجزائر مؤهلة أو غير مؤهلة، و أيضا و لكون موقعها الجغرافي القريب من أوروبا فهي تعتبر كمكان عبور للهجرة الغير الشرعية من دول إفريقيا. إلا أن معظم النشاطات التي تركز عليها نشاط الأجانب توجهت ناحية التجارة.

هذه النتائج السلبية الناتجة عن دراستنا التحليلية للإقتصاد الوطني، تفتح المجال الواسع أمام إصلاحات عملية و جادة، لإظهار قطاع الفلاحة كقطاع ذو ميزة تنافسية يمكن للجزائر أن تستعمله كورقة رابحة للدخول في منظمة التجارة العالمية، و النهوض بقطاع الصناعة لما له من أثر على طبيعة الشغل، و احداث رابط بين الجامعة ، سوق العمل و آخر التطورات العلمية.

خاتمة الجزء التطبيقي:

من خلال ما سبق، يمكن القول أن الإقتصاد الجزائري لا يزال يرمي خطوات بطيئة جدا نحو التحرر، في غياب قطاع خاص قوي يدعم التوجهات الجديدة في طرق التسيير فرغم ما منحته له الدولة من تسهيلات إلا أنه لا زال خارج عجلة الإنتاج، فعوض أن ينمي مهاراته في انتاج سلع تنافسية و فتح أسواق خارجية، استفاد هذا القطاع من تحرير التجارة في استراد السلع الاستهلاكية و تخصص في التجارة و خاصة تجارة التجزئة.

أثر هذا الإنفتاح و التوجه ناحية التجارة للقطاع الخاص على قطاع الصناعة ، فدمر النسيج الصناعي الجزائري خلال العشريتين الأخيرتين، و هو ما أثر بدوره على طبيعة الشغل، و الذي اتجه ناحية الشغل المؤقت، هذا الأخير دعم من طرف الدولة نتيجة لسياساتها في التشغيل، الدراسة التحليلية للشغل في الجزائر تبين أن حصة الصناعة بقيت ثابتة خلال عقدين من الزمن في مستوى حوالي 10 بالمائة من مناصب الشغل المحدثة، 12 بالمائة سنة 1994، 8 بالمائة سنة 2000 و 14 بالمائة سنة 2010. حصة الفلاحة في خلق مناصب الشغل تناقصت حيث انتقلت من 24 بالمائة سنة 1994 إلى 20 بالمائة سنة 2000 و 12 بالمائة سنة 2010. حصة قطاع الخدمات انتقلت من 49 بالمائة سنة 1994، 59 بالمائة سنة 2000 و 55 بالمائة سنة 2010، انطلاقا من معطيات الديوان الوطني للإحصاء. مناصب الشغل المحدثة هذه كانت على العموم مؤقتة. هذا ما أدى إلى انخفاض معدلات الإنتاجية في الجزائر فتراوحت في حدود 2.4310^{-3} في قطاع الصناعة خارج قطاع المحروقات، 2.5710^{-3}في قطاع الخدمات و 3.3310^{-3} في قطاع البناء و الأشغال العمومية، مناصب الشغل المحدثة كانت في القطاعات التي تملك إنتاجية ضعيفة.

فشل الجزائر في جلب مستثمرين أجانب خارج قطاع المحروقات نظرا لغياب قطاعات ذو ميزة تنافسية، فوت الفرصة على الجزائر في الرفع من انتاجها و تطوير هياكل انتاجها عن طريق التكنولوجيات المستوردة من طرف هذا الأخير.

خصوصية سوق الشغل الجزائري الذي يتسم بعدم مرونته، نتيجة فشل سياسات الدولة للتشغيل و اتساع رقعة السوق الموازي الذي يتميز بمخاطر العمل فيه في غياب ضمانات و حماية، و في غياب قطاع

خاص قوي، ولد للشباب الجزائري فكرة الهجرة، و التي لا تعتبر جديدة على الشعب الجزائري إذ عرفت منذ الاستعمار الفرنسي.

قائمة المراجع

المراجع باللغة العربية:

- الإتحاد البرلماني الدولي،"تهيئة فرص العمل و الأمن الوظيفي في عصر العولمة "،الوثيقة رقم 30،أبريل 2007.
- الأمم المتحدة اللجنة الإقتصادية لأفريقيا، "الأحوال االإقتصادية و الإجتماعية في شمال أفريقيا تحليل ظرفية سنة 2008، مايو 2009.
- الأهرام الإقتصادي،"تقرير لجنة الصناعة و الطاقة بمجلس الشعب المصري"،العدد22،2008/12/2085
- الداويالشيخ،"الأزمة العالمية، انعكاساتها و حلولها،" ،جامعة الجنان، طرابلس- لبنان،2009
- الكساني، "بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع "، دار الكتاب العربي، لبنان، الطبعة الثانية 1402.
- المجلسالوطنيالاقتصاديالاجتماعي،"مشروعالتقريرالتمهيديحولالانعكاساتالاقتصاديةوالاجتماعيةلبرنامجالتعديلالهيكلي"،.1998
- المنظمةالعربيةلضمانالإستثمار، "تقريرمناخالإستثمارفيالبلدانالعربية"،الكويت،.2003
- أونكتاد، "تحتاج افريقيا إلى حل عن طريق الشركات؟دراسةللأونكتادتقيمأثرالإستثمارالأجنبيالمباشرعلىالتنميةالأفريقية،2005
- بنحمودةسكينة،"دروس في الإقتصاد السياسي"، دار الملكية للطباعة و الإعلام، .2006
- بوصافيكمال، حدودالبطالةالظرفيةوالبطالةالبنيويةفيالجزائرخلالالمرحلةالإنتقالية، جامعةالعلومالإقتصاديةوالتسييرالجزائرالعاصمة،سنة2006.
- تقرير منظمة التجارة العالمية لسنة2008، إحصائيات التجارة العالمية.
- تقرير وزارة الصناعة، فيفري 2001
- جامعةأبيبكربلقايد،مجلةالإقتصادوالمناجمنت" الفقروالتعاون" ،ص214،عدد2،مارس2003.
- رفيقةحروش، "الإقتصاد السياسي"، شركة دار الأمة، 2011.
- سامر مظهر قنطقجي،"ضوابط الإقتصاد الإسلامي في معالجة الأزمات المالية العالمية"، الطبعة الأولى، 2008.

- صلواتشي هشام سفيان،"عوامل ظهور الأزمة المالية العالمية الراهنة و عواقبها على بعض الإقتصاديات"،المدرسة العليا للتجارة رقم 07،2009
- ضوابط الإقتصاد الإسلامي في معالجة الأزمات المالية العالمية، 2008 .
- ضياء مجيد الموسوي،" الخوصصة و التصحيحات الهيكلية آراء و اتجاهات"، الديوان الوطني للمطبوعات، ص 47.
- عبد العزيز قاسم محارب"الأزمة المالية العالمية و العلاج" ، دار الجامعة الجديدة، 2011.
- عبد القادر عطية محمد،" الإتجاهات الحديثة في التنمية كلية التجارة الإسكندرية، الدار الجامعية للنشر سنة 2000، ص 216.
- عبدالمجيدمزيان، " النظريات الإقتصادية عند ابن خلدون "الجزائر المؤسسة الوطنية للإتصال، النشر و الإشهار.
- عجة الجيلالي، "التجربة الجزائرية في تنظيم التجارة الخارجية من إحتكار الدولة إلى إحتكار الخواص"، دار الخلدونية للنشر و التوزيع، سنة 2007، ص 209.
- مجلةالعلومالإقتصاديةوعلومالتسييرفرحاتعباسسطيفالعدد1/2002.
- محمدالإسكندراني، "العلامة عبد الرحمان بن محمد بن خلدون"مقدمة بن خلدون"دار الكتاب العربي، 2005، ص 172، 171، 227، 278
- محمدداودي،"محدداتالإستثمارالمباشرالأجنبيفيالجزائر : دراسةقياسية"، مجلةالتنميةوالسياساتالإقتصادية،المعهدالعربيللتخطيط،2011 .

المراجع باللغات الأجنبية:

- ABBAS, 2008. La PME et le développement territorial dans l'Union Européenne. In Colloque international :Entreprenariat et Développement Territorial et rural. Université de Tlemcen. 03-04 décembre.

- Abdelmadjid BOUZIDI, « les années 90 de l'économie algérienne »,Edition ENAG , 1999, page 145, 146, 147, 159, 160

- Acemoglu, D. (2003) ''Why do New Technologies Complement Skills? Directed Technical Change and Wage Inequality'' Quarterly Journal of Economics, Vol.113, pp.1055-1089.

- Acosta FRAZER A.HEDERMAN R.S.2005, "here's to good year: a look at employment gains in 2004, heritage foundationn°634.

- Agnès CHEVALLIER et DenizUnal-KESENCI, (2001) « la productivité des industries méditerranéennes », CEPII, n°2001-16.

- Ahmed TOUIL (2007), « éléments d'analyse de l'impact de la libéralisation commerciale sur la dynamique de l'emploi : le cas algérien », les cahiers du MECAS, N°03.

- Ahmed TOUIL(1999) , « la productivité du travail concept et portée dans la détermination du niveau de l'emploi », thèse de doctorat en science économiques. Page 183.

- Aissa MOUHOUBI (2010), « la rente pétrolière repensée »colloque international Tunisie.

- Amsden a. (1989), « Asia'snextgiant : South Korea and lateindustrialization », New York, Oxford UniversityPress.

- Andrée KARTCHEVERSKY, Ahmed TOUIL, 2007 « problématique de la libéralisation commerciale : étude empirique comparée des marché de l'emploi ».

- Arbache, J. S. et Menezes-Filho, N. (2000) "Rent-sharing in Brazil: Using Meeting of the Latin American and Caribbean Economic Association, Rio de Janeiro, Trade Liberalization as a Natural Experiment.'' Annals of the V Annual.

- Aubert P. et SillardP. ,(2005) « délocalisations et réductions d'effectifs dans l'industrie française », in INSEE, l'économie française comptes et dossiers 2005-2006,INSSE, paris pp57-92.

- Audric-Lerenard A., Tanay A. (2000), « ouvriers et employés non qualifiés : disparités et similitudes sur le marché du travail », premières synthèses, DARES.

- B.fourcade et N.E. Hammouda (2002), « les observatoires sur l'emploi et la formation professionnelle en Algérie et Tunisie : contexte, obstacles, priorités »,CREAD.

- B.M., 2007 « A la recherche d'un investissement public de qualité » une revue des dépenses publiques, volume I : texte principal, rapport n° 36270- DZ, le 15 aout 2007.

- B.M., 2007 « A la recherche d'un investissement public de qualité » une revue des dépenses publiques, volume II : Annexes et suppléments statistiques, rapport n° 36270- DZ, le 15 septembre2007.

- BAD (2012), « l'inégalité et les révolutions du printemps arabe en Afrique du Nord et au moyen-orient », volume 3, numéro 7, 2012.
- BAD *et al*. (2011). Perspectives économiques en Afrique 2011. Paris : Publications de l'OCDE
- BAD(2009), « l'effet de la crise financière mondiale sur l'Afrique », workingpaper n° 96, mars 2009.
- BALAND Jean-Marie et FRANÇOIS Patrick, (2000), « Rent-seeking and resource booms », journal of developmentEconomics, volume 61, issue 2, pp527-542.
- Banque Mondiale 2008. Doing Business : CountyProfle for Algeria. Washington. 82p.
- Baylis&Smith (1997) ;" The 248lobalization of world politics" oxford, university press, London, p15.
- Benmouffok (2006), « The rise of employment in algeria : what are the trends », global policy network, algeria, november, 28-30.
- Bernard GUIUOCHON, Annie KAWECKI, « L'économie internationale commerce et macroéconomie », 5ème Édition DUNOD, 2006.
- Bevan A. and S. Estrin, (2004). « The determinants of foreign direct investment into European transition economies, » Journal of Comparative Economics, Vol. 32, No. 4
- BHORAT Haroon et LUNDALL Paul (2004),« Employment and labour market effect of 248lobalization : selected issues for policy management ". ILO, employment strategy papers,3/2004
- BIT (2009) , « Lutter contre la crise financière et économique par le travail décent », première édition.
- BIT (2009), « faire face à la crise mondiale de l'emploi », conférence international de travail 98 ème session 2009 Genève , mai 2009.
- Boilot J.J. et lepade Y., 2002, « évolution des localisations dans les pays candidats à l'élargissement convergence et conséquences possibles sur la géographie économique de l'Europe : enseignements de 10 ans d'intégration européenne », papier présenté à la conférence « innovation and growth : new challenges for the régions « Sophia Antipolis, janvier.
- BONTOUT et Jean (1998), « sensibilité des salaries relatives aux chocs exogènes de commerce international et de Progress technique : une évaluation d'équilibre général », Document de travail du CEPII, n° 1998-09
- Borjas G,J. (1987) « Self-Selection and the earnings of immigrants » The American EconomicReview Vol 77 N°4.
- BOUFENIK fatma, « travail et genre en Algérie », Colloque rabat.
- BOUNOUA C, 2002, « le rôle des facteurs institutionnels dans le processus d' illégalisation de l'économie Algérienne », in Revue » économie et management », N° : 1, Mars 2002, p : 24.

- BOUOIYOUR Jamal,Mouhoud El MOUHOUB, HANCHANE Hicham,(2008) « Investissements directs étrangers et croissance économique : Estimation d'un modèle à erreurs composées ».
- BOURENANE, directeur de l'institut national d'études des stratégies globales,(1996) « situation et perspectives économiques et sociales », Oran, 15/02/1996.
- CAMPUS France (2011), « Afrique et Maghreb ».
- CAPC (2009), « mondialisation et développement durable : les effets économiques, sociaux et environnementaux de l'ouverture commerciale » n°69, 03 avril 2009.
- CARSTENSEN K. and F. TOUBAL, (2004) « Foreign direct investment in Central and Eastern European countries: a dynamic panel analysis, » Journal of Comparative Economics,
- CEPII, « la compétitivité des nations », 1999
- Cf. Gafsi I m l'Horty Y et MIHOUBI F, (2004) « vingt and d'évolution de l'emploi peu qualifié et du cout du travail : des ruptures qui coïncident ? », document de recherche du centre d'études des politiques économiques de l'université d'Evry.
- Chapitre 04_06 finance publiques.
- Chavagneux CHRISTIAN, (2011) »une brève histoire des crises financières : des tulipes aux subprime » Lavoisier librairie, 2011.
- Chiquiar, D. et G. H. Hanson (2002) "International migration, self selection and the distribution of wages : evidencefrom Mexico end the United States" NBER ,N°9242
- Christophe BLOT, Sabine le BAYON, Matthieu LEMOINE et Sandrine LEVASSEUR, (2009) « De la crise financière à la crise économique : une analyse comparative France-États-Unis ».
- CLAIRE GUELAUD,(2009) « la France est en récession économique », publié dans « la crise financière mondiale ».
- Claude POTTIER (.) « les multinationales et la mise en concurrence des salariés », le Harmattan, préface de François CHESNAIS.
- CNES, (2003) « la communauté algérienne établie en France : quel apport dans le développement économique et social de l'Algérie », 2003
- CNES,(2003) « Algérie chronique économique et sociale 1995-1999 », 13 mars 2003.
- Cnuced 2003, *World Investment Report 2003, FDI policies for development*, Genève
- Cortès et Jean, (1997) « quel est l'impact du commerce extérieur sur la productivité et l'emploi ? une analyse comparée des cas de la France, de l'Allemagne et des Etats-Unis », document de travail CEPII, n° 1997-08

- Davis, Donald R., (1996) "Trade Liberalization and Income Distribution", NBER Working Paper, No.5693.
- Déclaration de politique générale du gouvernement, (2005) « Les grandes entreprises à privatiser sont au nombre de 1200 », 22 mai 2005.
- Denis clerc « Alternative économique », Juin 2001. N°193, page 80.
- Denis DRECHSLER et Jason GAGNON, (2008), « les migrations, une source de développement à exploiter »,revue.org vol.27, 2008.
- Denis EFIONAYI-MÄDER Gérard PERROULAZ et Catherine SCHÜMPERLI YOUNOSSIAN,(2008) "Migration et développement : les enjeux d'une relation controversée »,annuaire suisse de politique de développement, vol. 27 n°2(2008).
- DGTPE (2006), « Mondialisation et marché du travail dans les pays développés », n°96-janvier, 2006.
- Dipak DASGUPTA, Jennifer KELLER and T.G. Srinivasan "Reform elusive growth in middle-est-what has happened in the 1990 "
- Direction des Etudes et des Systèmes d'Information, (2003) « synthèse des résultats de l'enquête sur les salaires dans les secteurs économiques en Algérie en 2002 », Ministère du travail et de la sécurité sociale, février 2003
- Direction générale du trésor et de la politique économique, (2006) « Diagnostics prévisions et analyses économiques » » mondialisation et marché du travail dans les pays développés, N°96, Janvier 2006
- Djoufelkit –conttenet « rente, développement du secteur productif et croissance en Algérie » agence française de développement, document de travail, 64 juin.
- Docquier FRÉDÉRIC. Et Abdeslam MARKOUFB ,(2004) « Measuring the international mobility of skilled workers 1990-2000 " , 2004
- Dorothée BOCCANFUSO, Luc Savard, Bernice SAVY, « Capital humain et croissance : évidences sur données de pays africains » Groupe de Recherche en Économie et Développement International GREDI, Cahier de recherche, université de Sherbrooke, juillet 2009.
- DREE, « marchés émergents »n°60/18/11/2004.
- Edward GARDNER,(2003) « Enquête d'emplois : le chômage constitue un problème énorme pour les pays du Moyen-Orient et Afrique du nord » ,Finance & développement, Mars 2003.
- Eltope GELPI, « Travail et mondialisation regards du nord et du sud », Edition le harmattan, 2003
- Eric BESSON,(2008) « Les migrants, acteurs du développement solidaire soutenir les initiatives des migrants en faveur du développement de leur pays d'origine »,septembre 2008.
- Eric VATTEEVILLE, « Management stratégique de l'emploi », Editions EMS juin, 2003

- Estelle BRACK, (2009) « Etats-Unis, soupe primitive de la crise financière », Mars 2009.
- FMI (2006),” Algérie: questions choisies”, rapport du FMI, n°.05/52, mai 2006.
- FMI (2011), « Algérie : Consultation de 2010 au titre de l'article IV — Rapport des services du FMI; note d'information au public sur l'examen par le Conseil d'administration; et déclaration de l'administrateur pour l'Algérie », Rapport n° 11/39, 2011.
- FMI (2011) « Perspectives économiques régionales-Afrique subsaharienne: maintenir la Croissance ». Octobre 2011.
- FMI Algeria Country Report 03/69 Mars 2003-Selected Issues And Statistical Appendix.
- FMI, (2007),” Algérie: questions choisies”, rapport du FMI, n°.07/61, février 2007.
- FMI, (2000) « La mondialisation : faut-il s'en réjouir ou la redoute ? », Etude thématiques 00/01 F, Washington.
- Fondation européenne pour l'amélioration des conditions de vie et de travail, (2006), « restructuration et emploi : l'impact de la mondialisation dans l'UE ».
- Fontagne L. et J.H. Lorenzi, (2005) « désindustrialisation, délocalisation » , rapport du CAE.
- Fontagné L. et L. Guerin (1997), « l'ouverture, catalyseur de la croissance » économie internationale, 71, pp 135-167.
- François J.F. et Nelson D, (1998) « trade, technology and wages : general equilibrium mechanics », the economic journal, vol.108, n° 450, 1998
- Freeman R. (2005) "The doubling of the global workforce the globalist », 03 juin (2005).
- Frenkel. M, Katja. F and Georg. S (2004). « A panel analysis of bilateral FDI flows to emerging economies, » Economic systems, Vol. 23, No. 3, 281-300.
- Freudenberg M. et Lemoine, 1999, « les pays d'Europe centrale et orientale dans la division du travail en Europe », économie internationale, n°80, 4ème trimestre.
- Fuentes, O. et Gilchrist, Simon, (2005) « Trade liberalization and labour market evolution: Evidence from Chilean plant level data In Labor Market and Institutions, Restrepo, J. and A. Tokman (eds.) forthcoming, 2005
- Garibaldi. P, Mora. N, Sahay. R et Zettelmeyer. J (2001) « What moves capital to transition Economies ». IMF Staff Papers, volume 48.
- Gemdev (1995), « Etats politiques publiques et développement en Asie, cahiers du GEMDEV, 25 novembre.
- Gérard DUTHIL, « Economie de l'emploi et du chômage », ellipses, 1994
- Ghose, A. "Trade liberalization, employment and global inequality " InternationalLabour

Review, Vol.139(3),2000.

- Goldberg, P. et N. Pavcnik (2001) "Trade Protection and Wages: Evidence from Colombian Trade Reforms" Working Paper 8755. National Bureau of Economic Research, Cambridge, MA 02183.
- GROSSMAN et HELPMAN (1991), « Trade, knowledgespillovers, and growth », EuropeanEconomicReview, 1991.
- Guilhem BENTOGLIO, Guillaume GUIDONI, (2009) « Les banques centrales face à la crise »,
- Hadji RAMZI, 2009 « Institution et soutenabilité sociale en Algérie : approcher le niveau de la soutenabilité sociale », université Montesquieu-bordeaux-IV,2009.
- Hans-HENRIK HOLUN &George SORENSEN, "World order westview press", boulder, 1995, p1.
- Hanson, Gordon H. et Ann Harrison (1999) ''Trade liberalization and wage inequality in Mexico.'' Industrial and Labor Relations Review, Vol.52,pp. 271-288.
- Henri LERAGE « le libéralisme de friedrich-august Hayek », les cahiers français, Octobre/novembre 1988,N° 228,page 35.
- Hocine BENISSAD , « le plan d'ajustement structurel », 1997
- Hocine LABDELAOUI 2011, « genre et migration, en Algérie », CARIM 2011
- Hocine LABDELAOUI, 2009 « La dimension sociopolitique de la question « migration et développement » en Algérie », CARIM 2009
- Hocine LABDELAOUI, « les étrangers en Algérie : vers la constitution de communautés d'immigrés », CARIM-AS 2009/04.
- Hubert p. Janicki et Phanindra u. Wannava, (2004), « Determants of foreign direct investment : empiricalevidencefrom EU accession candidates », Appliedeconomics, volume 36, 2004, pp. 505-509.
- IssacJOHSUA , « craintes excessives ou péril en la demeure », Document de travail 18 mars 2006.
- Issac JOHSUA, « délocalisation : craintes excessives ou péril en en la demeure », Document de travail ,18/mars/2006
- J.fourastié, 1965, »la prévision économique au service de l'entreprise et de la nation », paris, presses universitaires de France.
- Jacques CHARMES et Saib MUSETTE, « employabilité au Maghreb : cas des femmes et des diplômés de l'enseignement supérieur », colloque économie méditerranée monde arabe, Sousse,20-21 septembre 2002
- Jan art SCHOLTE ; "Globalisation in : Acritical introduction "st martin's press, inc., new 252lob, 2000, p15.

- Jean Pierre ALLEGRET, et Pascal le MERRER, « Economie de la mondialisation opportunités et facteurs », Edition de Boeck, 2007
- Jean-Baptiste MEYER, « La circulation des compétences, un enjeu pour le développement », annuaire suisse de politique de développement, vol.27, n°02(2008).
- Jean-Marie CARDEBAT, « la mondialisation et l'emploi » édition la découverte, 2002
- Jean-Pierre CLING « commerce, croissance, pauvreté et inégalités dans les PED : une revue de littérature », document de travail, DIAL,DT/2006-07.
- Jean-Pierre DELAS, « économie contemporaine, Faits concepts, Théorie », Edition ellipses 1992,page 337, 418, 338
- Jennifer Keller and T.G. Srinivasan, " Reform and Elusive Growth in the Middle-East-What has happened in the 1990s ?", DipakDasgupta,
- Joseph E.stiglitz-carlE.Walsh, « Principe d'économie moderne », De Boeck 2ème édition, 2004, page 828, 829
- Julien MIANNAY, « L'industrialisation des pays émergents : Autonomie de l'émergence ou émergence d'une nouvelle dépendance ? », 2007
- K.BENMOUFFOK, « l'évolution de l'emploi en Algérie, quelle tendances ? », Alger 28-november- 2006.
- Kassim Bouhou,2009 « l'Algérie des réformes économiques : un gout d'inachevé » , politique étrangère 2-2009
- Keller etYeaple, "multinational enterprises, international trade and productivity growth. Firm-level evidence from the united states", NBER, n°9504, 2003
- Krugman P. et Obstfeld M. (1995), « Economie internationale », Bruxelles, De Boeck-Wesmael.
- Krugman P., 1991, "geography and trade", the MIT Press.
- Krugman P.et Venables A.J. (1995), »globalization and the inequality of nation », quartely journal of economics.
- Kuzvinetsa Peter DZVIMBO, « la migration internationale du capital humain qualifié de pays en développement », la banque mondiale, ACCRA, du 23 au 25 septembre 2003
- L. Fontagné et L. Guérin, (1997) « l'ouverture, catalyseur de la croissance », economie internationale, 71, pp 135-167.
- La banque mondiale, « le nouveau plan d'action de l'Algérie de focalise pour la lutte contre la pauvreté et l'appui au programme de réformes », 13/06/2003.
- Les dossiers de la mondialisation, « mondialisation et grands pays émergents : la concurrence de la chine et de l'inde détruit-elle des emplois ? », 2007

- Lichèle DEBONNEUIL et Lionel FONTAGNE « compétitivité » rapport du conseil d'analyse économique, 2003.
- Lu, Z., Will "China become world factory?" , Economic Management Publishing House, 2003, Chine.
- Luc EYRAUD, « Mondialisation et inégalités », MINEFI, contribution au séminaire du g20 sydney, Mai 2002
- Manpower, « la mondialisation de la main-d'œuvre », Un livre blanc, INC, 2008.
- Marouane ALAYA, Dalila NICET-CHENAF, Eric ROUGIER (2007), « Politique d'attractivité des IDE et dynamique de croissance et de convergence dans les Pays du Sud Est de la Méditerranée », Cahiers du GRETHA n°2007-06.
- MEDEF, « un ralentissement qui n'est pas brutal, mais qui peut être durable », 16/06/2008.
- Michel-henry BOUCHET, Ceram Sophia-ANTIPOLIS, « La globalisation introduction à l'économie du nouveau monde , Pearson éducation , France 2005
- MINISTERE DU COMMERCE, Accord d'Association entre l'Algérie et l'Union européenne, 2012 « Nouveau schéma du démantèlement tarifaire des produits industriels et les concessions tarifaires révisées des produits agricoles et agro-alimentaires », 2012.
- Mohamed Saib MUSETTE, (2007) « migration de retour en Algérie une nouvelle stratégie en perspective ? », MIREM-AR 2007/01
- Mohamed Saib MUSETTE, Azzouz KERDOUN, Houcine LABDELLAOUI et Hassan SOUABER , (2004) « les migrants et leurs droits en Algérie les migrants et leurs droits au maghreb avec une référence spéciale à la convention sur la protection des droits de tous les travailleurs migrants », série UNESCO, 09 septembre 2004.
- Mohammed Saïb Musette (2010), « Algérie Migration, marché du travail et développement », UNE ETUDE SUR L'AFRIQUE DU NORD ET L'AFRIQUE DE L'OUEST.
- Mohammed Saib MUSETTE, Mohammed Arezki ISIL ,Nacer Eddine HAMMOUDA, " marché du travail et emploi en Algérie éléments pour une politique nationale de l'emploi profil de pays bureau de l'OIT à Alger, 2003.
- MPAT, (1985), « rapport du Iie plan quinquennal 1985-1989, rapport général », alger, janvier 1985.
- Muriel MAILLEFERT, « L'économie du travail concepts, débats, et analyses », 2ème édition Studyrama, 2004
- N Driffield and k Taylor « FDI and the labour market : areview of the evidence and policy implications », Oxford Review of Economic Policy, Volume 16, ISSUE 3, P.P. 90-103.
- Nacer-Eddine Hammouda , « statistiques sur les migrations internationales en Algérie » ,rapport bureau de l'OIT à Alger, 2005
- Nacer-Eddine Hammouda, « Algérie : la dimension démographique et économique des

migrations »,

CARIM 2008-2009.

- Nicolas VANNECLOO, « Thèorie de la transformation de la main d'œuvre », Economica , 1982

- O.N.S. « Rétrospective 1962-1991 » n° 35 pp14-18.
- O.N.S. « Rétrospective 1970-1996 -1999 » pp19-24
- O.N.S. , le marché du travail en Algérie » , 2003.
- O.N.S. « Données sur l'activité » n° 241
- O.N.S., « L'emploi et le chômage en Algérie» n° 226
- Ministère du travail de l'emploi et de la sécurité sociale (2008), « stratégie de promotion de l'emploi et de lutte contre le chomage », Mars (2008).
- OCDE, 2008 , « Incidence de la crise économique sur l'emploi et le chômage dans les pays de l'OCDE », novembre, 2008.
- OCDE,2006 « la chine est-elle un nouveau centre de délocalisation des services informatiques et des services liés aux TIC ? », 2006
- OIT(2010), « faire des migrations un facteur de développement : une étude sur l'Afrique du nord et l'afrique de l'ouest ».
- OIT-IIES, 2010 « faire des migrations un facteur de développement, une étude sur l'Afrique du Nord et de l'Afrique de l'Ouest Genève, publications de l'OIT , 2010.
- Omar BENDERRA et Ghazi HIDOUCI,2004 « Algérie : économie, prédation et Etat policier » ,dossier n° 14 Mai 2004.
- P.AUBERT ET P . SILLARD,2005 « Délocalisations et réductions d'effectifs dans l'industrie française », document de travail INSEE, g 2005/03, avril 2005
- Patrick A. MESSERLIN, (1995), »l'impact du commerce et des mouvements de capitaux sur le travail : une analyse du cas français » revue économique de l'OCDE, n°24,1995.
- PAUL Krugman, « pourquoi les crises reviennent toujours », édition nouveaux horizons, 2009.

- Pearson H. & Y. Shin," Generalized impulse response analysis in linear multivariate models 1998", economicslettres 58.page 17-29.1998.
- Philippe ABECASSIS, Phillipe BATIFOULIER, Sybain ZEGHIN, « Le rôle de l'Etat dans la vie économique et sociale », edition ellipses, 1996.
- Philippe BARBET, Saïd SOUAM, Fatiha TALAHITE, 2009, « enjeux et impact du processus d'adhésion de l'Algérie à l'OMC », document de travail du CEPN, N°2009-05.

- Philippe HUGON « La crise mondiale et l'Afrique : transmission, impacts et enjeux », De Boeck Université | *Afrique contemporaine, CAIRN,* 2009/4 – n° 232, pages 151 à 170.
- Philippe WANNER, « L'apport des migrants au développement : une perspective économique », annuaire suisse de politique de développement », vol.27, n°2,2008
- Pierre MORIN ,« La grande mutation du travail et de l'emploi », Les éditions d'organisation, 1997.
- Pierre-noël GIRAUD (1997), « l'inégalité du monde : économie du monde contemporain », Economica.
- Pierre-Richard AGENOR and Karim EL AYNAOUI « Labortmarketpolicies and unemployment in morroco », the world bank, washington, DC 20433.
- Pierre-Yves CABANNES, Vincent LAPEGUE, Erwan POULIQUEN, Magali BEFFY et Mathilde GAINI, 2009 « quelle croissance de moyen terme après la crise ».
- PNUD (2009), « Rapport mondial sur le développement humain 2009 ».
- Puga d et venablesa.j. (1998), « tradingarragements and industrialdevelopment », world bankeconomicreview, 12(2), mai, p 221-249.
- Puga d et venablesa.j. (1999), « agglomeration and economicdevelopment : import substitution vs, tradeliberalisation », economic journal, 109 (455), avril, p 292-311.
- Rafik BOUKLIA HASSANE , Fatiha TALAHITE, 2007 « marché du travail, régulation et croissance économique en algérie »,janvier 2007.
- Rafik BOUKLIA HASSANE, 2010 « la migration hautement qualifiée de, vers et à travers les pays de l'Est et du Sud de la méditerranée et d'Afrique subsaharienne », CARIM, 2010
- Rafik BOUKLIA-HASSANE, Fatiha TALAHITE, 2010« Labour markets performance and migration flows in arab256lobalizationcountrie : determinants and effects", volume 2, MOROCCO, ALGERIA, TUNISIA, EC, 2010
- Rafik BOUKLIA-HASSANE,2011 « La féminisation de l'immigration d'origine algérienne : un état de lieux »,CARIM .
- Rafik-BOUKLIA HASSANE, 2010 « Migration pour tavail décent, la croissance économique et le développement : le cas de l'Algérie »,BIT
- Rapport des nations unies, 2005 « Algérie bilan commun de pays » septembre 2005.
- Rapport économique sur l'Afrique 2010 « Promouvoir une croissance forte et durable pour réduire le chômage en Afrique ».
- Reber ARSENE et Tirant Hi Anh-Dao, 2002 « stratégies de politique commerciale pour une sortie de la trappe de sous-développement », revue économique CAIRN, 2002/2 Vol.53

- Revenga, A. (1997) ‘’Employment and wage effects of trade liberalization: the case of Mexican manufacturing’’. Journal of Labor Economics, Vol. 15,pp. 20-43.
- Richard FREEMAN (2005), « Doesglobalization of the scientific engineering workforcethreaten U.S. Economic leadership ? », national bureau of economicresearch, june NBER workingpaper n° 1145, 2005.
- Robbins, D. J. (1996) “Stolper Samuelsson in the tropics? Trade Liberalization and wage in Colombia 1976-1994.” Development discussion paper no 563 Harvard Institute for international development Harward university Cambridge Massachusetts.
- Rodriguez F et Rodrik D. (2000), tradepolicy and economicgrowth : Askeptic’s guide to the gross-national evidence », workingpaper n°7081 ,washingon, dc , national bureau of economicresearchmay.
- Romer Paul M 1986, « Increasingreturns and long rungrowth » WorkingPaper n°1002-37.
- ROWTHORN R.E. et R. RAMASWANI (1998), « growth, trade and desindustrialization », IMF working paper, n°wp/98/60.
- S.DUPUCH, E.M. MOUHOUD et F. TALAHITE, 2003 « les perspectives d’intégration entre l’union européenne, les PECO et les pays sud méditerranéens : incidences sur les tendances de la spécialisation des activités en Europe »CEPN-CNRS UMR 7115, Université de paris 13, février 2003.
- Sachs J.D. et Warner A. (1995), « economicreform and the process of global integration », Brookingpapers on economic activity,1995,1.
- Sadik, A. and BOLBOL, A. (2001) « Capital flows, FDI and technology spillovers: evidence from Arab countries Arab countries », World Development, Vol. 29, No. 12, pp.2111–2125
- Samuelson NORDHAUS , « Economie », 18 ème édition economica, 2005.
- Samuelson P.A « where Ricardo and mill rebut and confirm arguments of mainstream economists supporting globalization “ Journal of economic perspectives, vol.18, n°3 .2004.
- SESSI, 2006 « l’industrie en France et la mondialisation ».
- Strauss-khan v , 2003 « The role of 257lobalization in the within-industry shift away from virskilledwotkers in france”, NBER. Working paper N° 9716, 2003
- TeVelde, D. K., 2003 “Foreign Direct Investment and Income Inequality in Latin America: Experiences and policy implications”, Overseas Development Institute, Avril 2003
- TeVelde, D., K. et Morrissey, O.,2004 “Foreign Direct Investment, Skills and Wage Inequality in East Asia” ,Journal of African Economies, Vol.12(1),2004
- Tornell Aaron and Philip R. LANE (1999), « The voracityeffect », American economicreview 89 (1), 22-46

- Torvik RAGNAR, (2002), « Naturel resources, rentseeking and welfare », journal of developmenteconomics, volume 67, issue 2, pages 455-470.
- Tremblay D.G. et Tremblay R. (2006) « la compétitivité urbain à l'ère de la nouvelle économie » enjeux et défis, sous la direction de diane –Gabrielle Tremblay et Remy Tremblay. Presses de l'université du Québec.
- Trésor-éco, 2007 « effets des nouvelles caractéristiques de la mondialisation sur les marchés du travail européens »n°11, 2007.
- UNCTAD (2009). « World Investment Report 2009 ». United Nations Conference on Trade and Development.
- UNCTAD, 2011, *World Investment Report*, Geneva, United Nations.
- Wacziarg, R. et Wallack, S.J.," Trade liberalization and intersectorallabour movement", Journal of international Economics.Vol.64, 2004
- Wade r. (1990), « Governing the market, economictheory and the role of government in eastasianindustrialization, princeton (N.J.), princetonuniversitypress.
- William C .Byrd,(2003), « Algérie-contre-performances économiques et fragilité institutionnelle », Confluences Méditerranée n°45 PRINTEMPS, 2003
- Williamson J. (1990), « whatwashingtonmeans by policyreform » in J.williamson (ed.) ; latin americanadjustment : how much has happened ?, washington D.C., institute for internationaeconomics.
- Wood. A (1997) "Openness and wage inequality in developing countries: the Latin American challenge to East Asian conventional wisdom.'' TheWorld Bank Economic Review, Vol. 11 (1) pp. 33–57.
- WORLD ECONOMIC FORUM, la compétitivité en Afrique 2009.
- Zhan su, « participation de la chine à la nouvelle division international du travail: défis et perspectives », revue économique et sociale, volume 67, no.1, Suisse, 2009.
- Zhang, Y.-W. et al., Explorer la Remontée en Gamme de la Stratégie d'Ouverture, Édition Académie des sciences sociales de Shanghai, 2008, Chine.

المواقع على الأنترنيت:

- World economique outlook-avril 2003 –http://www.imf.org/external/pubs/ft/weo/2003/01/index.htm
- World development indicators-http://www.worldbank.org/data/wdi2002/index.htm
- www.google.fr/algérie étude pays 2005.pdf.
- http://www.worldbank.org/wbi/governance/govdata2001.htm

- World economique outlook-avril 2003 –http://www.imf.org/external/pubs/ft/weo/2003/01/index.htm
- World development indicators-http://www.worldbank.org/data/wdi2002/index.htm
- www.ilo.org/laborsta, 2003.
- www.missioneco.org/algerie.
- www.carim.org/Publications.
- www.douane.gov.dz
- www.africaneconomicoutlook.org/fr/contries/north-africa/algeria/recent-economic_developments.
- www.campusfrance.org/afrique&maghreb/fiches pays rencontres campusfrance 2011.
- www.ons.dz/مختلف التقارير و الإحصائيات
- Le quotidien algérien El Watan, le 24 aout 2008/pdf
- El watan, 19 septembre 2009/pdf.
- Le jeune indépendant, 30/01/2000./ R.Hammouda, pour une réconciliation sociale/pdf

الجرائد الرسمية الخاصة بميزانية الدولة:

- الجريدة الرسمية رقم 72 الصادرة بتاريخ 29 /12/ 2011 الموافق ل 4صفر1433.
- الجريدة الرسمية رقم80، الصادرة بتاريخ 2010/12/30 المرافق ل 24 محرم 1432.
- الجريدة الرسمية رقم85 الصادرة بتاريخ 2006/12/27 الموافق ل 07 ذو الحجة 1427.
- الجريدة الرسمية رقم74 الصادرة بتاريخ 2008/12/31 المرافق ل 03 محرم 1430.

قائمة الجداول

رقم	عنوان الجدول	الصفحة
	عرض أولى الأزمات (1637–1720–1797)	16
	عرض أزمات القرن التاسع عشر (1810–1819–1825–1836)	16
	عرض أزمات القرن العشرين (1929–1974–1979)	17
	عرض أزمات ثمانينات القرن العشرين(1982–1985–1987)	18
	عرض أزمات تسعينات القرن العشرين (1990–1992–1994–1997–1998)	19
	عرض أزمات الألفية الثالثة (2000–2001–2007)	19
	معدلات نمو الإجمالي المحلي الحقيقي لبعض الإقتصاديات المتقدمة 2006–2009	27
	معدلات البطالة لبعض الإقتصاديات المتقدمة من 2006–2009	28
	حصة الصادرات العالمية (%)	43
	تطور العائد المتعلق بمستوى التكوين في الولايات المتحدة الأمركية بأساس 100 للعمال "المتوسطي التأهيل" 2003/1997	44
	تطورات الشغل في الفروع الخاصة بالشركات الأمريكية	50
	القطاعاتالأكثرتأثرابالوارداتالمباشرةمنمنالسلعالمانيفاكتورياذاتالمنشأمنالدولالمنبثقةحصةالوارداتذاتالمنشأمنالدولالمنبثقةمنالوارداتالصناعيةالمباشرةفيالقطاع	55
	أثر الإستثمارات الأجنبية على الأجور في الدول النامية.	59

	الحصة من الناتج الداخلي الخام العالمي حسب مجموع الدول %	60
	تغيرات حصة الشغل حسب القطاع بين1980–1997 (%)	64
	حصة الشغل للعمال المؤهلين في الشغل الكلي لكل الإقتصاد(%)	65
	حصة العمال الأكثر تأهيلا في الشغل الكلي (%)	67
	معدل أجور العمال المؤهلين مقابل العمال الغير مؤهلين في قطاع المانيفاكتوريا حسب الدولة خلال السنوات 1980–1990	68
	توزيع الإستثماراتحسب القطاعات و حسب المخططات	80
	الإستثمار الصناعي بملاييرالدينارات	80
	محاسبة مفسرة للنمو 1965–2000	81
	الحوكمة حسب مؤشراتها	82
	النمو العقدي للإنتاجية لمجموعة من الدول	83
	معدل PIB للفرد في الجزائر مقارنة مع دول مختارة	84
	الفقر في الجزائر لسنة1995	89
	مقارنة للفقر في الجزائر بين 1988–1995	90
	تطور معدلات التضخم 1990–2000	90
	الأسعار بالدينار	91
	تطور النفقات الإجتماعية للدولة 1992–2000	92
	تطور معدل الإرتباط	96

	معدل المشاركة الخام الأنثوي حسب ONS	96
	تطور الشغل حسب القطاعات (1990–2001)	98
	توزيع مناصب العمل المفقودة حسب نوع المؤسسة و فرع النشاط الإقتصادي من 1994–2001	101
	حصيلة حل المؤسسات حسب قطاعات نشاطها واطارها القانوني إلى غاية 1998/06/30	101
	حصة الشغل الموازي من الشغل العام (%)	102
	توزيع اليد العاملة الشغيلة خارج قطاع الفلاحة في القطاع الخاص حسب طبيعة النشاط و نوع تسجيل المؤسسة	103
	تطور معدل البطالة 1966–2001%	104
	تطور سوق الشغل 1999–2003	108
	معدل البطالة حسب السن و مستوى الشهادة	108
	توزيع العاطلين عن العمل حسب الجنس و المستوى التعليمي في الجزائر (بالآلاف)	109
	التطور الإسمي و الحقيقي في الكتلة النقدية الأجرية	112
	تطور الأجر الأدنى المضمون للعمال من1990–2001	112
	تطور الكتلة الأجرية و العوائد للخواص	113
	العائد الأجري الشهري الصافي حسب القطاع القانوني ووضعية الأجراء	114
	الأجر الشهري الصافي المتوسط حسب القطاع القانوني و كفاءة العمال الدائمون و الغير دائمون	114
	مؤشر Krugman (التخصص المتعلق بدول الإتحاد الأوروبي15)	118
	مؤشر التماثلFinger1999	120

	جدول التوازنات الكلية 1990-2009.	123
	معدلات النمو (% بالنسبة للسنة السابقة) من1996-2009	126
	مؤشراتالتجارةالخارجية (%منالناتجالداخليالخام، والناتجالداخليالخامخارجقطاعالمحروقاتمن1992-2009	130
	تطورهيكلالوارداتوالصادراتفيالجزائرمن2004إلى2011 (%)	132
	قوائم للسلع و المنتوجات المشمولة باتفاق التفكيك الجمركي (حالة الجزائر)	135
	تطورالشغلفيكافةالقطاعاتمن1994-2010	138
	تطور الإنتاجية القطاعية في الجزائر من 1996-2010	139
	أثر الإنفتاح خارج قطاع المحروقات في ابراز القطاعات ذات المبزة التنافسية في الجزائر من 1998-2010	140
	تطور الإنتاجية الحدية حسب القطاعات بين 1997-2010.	141
	مرونة الشغل مقابل النمو الإقتصادي1989-2005	144
	نمو قطاع الصناعة العمومية %	146
	مشاركة الصناعة في القيمة المضافة العامة %	147
	نموالشغلالصناعيمن1994-2010	148
	أثر الشغل الصناعي على طبيعة الشغل العام.	150
	تطور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة من 2001-2010	152
	تطور مساهمة القطاع القطاع الخاص في تكوين القمة المضافة بالجزائر حسب كل قطاع من 2000-إلى 2010	153

	توزيع مناصب الشغل بين القطاع العام و الخاص و المختلط في الجزائر.	154
	تطور مناصب الشغل المحدثة من طرف المؤسسات المتوسطة و الصغيرة من 2004 إلى 2010	154
	تطور انتاجية القطاع الخاص من 2004 إلى 2010	155
	تطور معدل الإرتباط من 1970-2010	160
	تطورمعدلالمشاركة%حسبالنوع.1996-2010	161
	تقسيماليدالعاملةحسبطبيعةالشغلمن1997-2010.%	163
	تطور عدد مناصب الشغل في إطار عقود ما قبل التشغيل 1998-2007	164
	عدد مناصب الشغل في إطار TU/PHIMO	164
	مناصبالعملالمحدثةفي اطار IAIG	164
	مناصب العمل المحدثة حسب مختلف التشريعات	166
	توزيعمناصبالشغلالمعلنعنهافيCNAS2007	166
	تطورالبطالة % فيأوساطالشبابمن2000-2010	168
	تطورالسكانوالبطالةعندالشبابين15-24سنة2000-2010.	168
	العددالمتوسطللأشهرللبحثعنالعملحسبالجنسوالمستوىالتعليمي2008-2009	169
	توزيعالبطالينحسبمدةالبحثعنالعملوالجنس2010(بالملايين)	169
	حصةالبطالينالذينيقبلونبمناصبشغلتحتظروفمختلفةلشروطالعملحسبالجنس	170
	تطورنسبةالبطالةحسبالجنسومستوىالتأهيلفيالجزائر2008-2010.	170
	تطور حصة الشغل الغير رسمي في الشغل الكلي(%)	173

	حسبطبيعةالقطاعالقانونية	174
	حسب طبيعة الرتبة المهنية	175
	تطور الأجر الإسمي حسب القطاعات	177
	تقديراتالتفاوتاتالأجريةللبطالالجزائري بينالجزائروفرنسا1996–2006–2010	178
	توزيعاليدالعاملةالشغيلةالمهاجرةالجزائريةحسبنوعيةالنشاط	180
	التمويلالعموميللتربيةوالتعليمفيالجزائر	183
	تطور (IDE (FLUX-INFLOWS في دول شمال افريقيا 1985–2001	189
	تطور (IDE(SCTOCK-INFLOWS) في دول شمال افريقيا 1985–2001	189
	تطور تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر من 2000–2010	190
	تطورالعمالالأجانبفيالجزائر	195

قائمة المخططات

رقم	عنوان المخطط	الصفحة
.1	عدم نفعية السياسة الإقتصادية	11
.2	تطور التخصص	39

.3	توازن البلد في اقتصاد مفتوح	41
.4	الأجور و العوائد في حالة اقتصاد مفتوح نموذج هكشر أولين ساموبلسون	42
.5	تطور معدلات البطالة حسب مستوى التكوين في ألمانيا	44
.6	تطور الطلب على الشغل حسب التأهل في الصناعة بين 2002-2020.	54
.7	ارتفاع مشاركة قطاع الخدمات في الناتج الداخلي الخام من 1991-2003	54
.8	مخزون الإستثمارات الخارجية المباشرة ب % من PIB2000-2004	61
.9	حصة العمال المؤهلين مقابل العمال الغير مؤهلين على مستوى الإقتصاد	66
.10	تطور حصة الشغل عند العمال المؤهلين	68
.11	التفاوتات الأجرية (الأجر النسبي) (1990=1)	69
.12	الأجر النسبي في بوليفيا و كولمبيا (1990=1)	70
.13	تطور الإستهلاك للفرد بالسعر الثابت	89
.14	تطور حصة الأجور من نفقات الإجتماعية للدولة من 1993-2000	91
.15	تطور الشغل المؤقت من1990-2001	93
.16	تطور معدل نمو السكانالطبيعي 1990-2002	95
.17	توزيع الشغل حسب القطاعات سنة 1990	98
.18	توزيع الشغل حسب القطاعات سنة 2001	98
.19	تطور معدل البطالة من 1990-2001	104
.20	تطبيق منحنى بيفريدج على سوق العمل الجزائري 1990-2001.	110

.21	تطور هيكل الواردات الجزائرية من 1994 إلى السداسي الأول من 2011 بالنسبة المؤوية	132
.22	تطورهيكلالصادراتالجزائريةبالنسبةالمؤويةخلالالفترة2004–السداسيالأولمن2011 بالنسبة المؤوية	133
.23	نسبة مشاركة الرسوم الجمركية في الناتج الداخلي الخام من2000–2010	134
.24	تطور القيمة المضافة في مختلف القطاعات الإنتاجية خارج قطاع المحروقات من 2000–2011	137
.25	علاقة معدلات الإنفتاح التجاري مع معدلات النمو الإقتصادي من 1990–2009	142
.26	تطور الشغل في كافة القطاعات سنوات 1994–2000–2010 (%)	143
.27	أثر الشغل الصناعي على الشغل العام من1997– 2010	148
.28	تطور عدد المؤسسات المتوسطة و الصغيرة العمومية و الخاصة من 2001 إلى السداسي الأول من 2010	152
.29	تطور طبيعة الشغل في الجزائر من1993–2010	162
.30	تطورمناصبالشغلحسبESIL	165
.31	تطورمناصبالشغلفيANSEJ +MICRO CREDITS	165
.32	معدل البطالة من1993–2010	167
.33	معدلالحمايةالإقتصاديةفيالجزائرمن1997–2005	172
.34	تطور التحويلات الحكومية للمهاجرين الجزائريين، الإستثمارات الأجنبية المباشرة، ومساعدات التنمية 1996–2006.	187

35.	توزيعالأجانبالمقيمينفيالجزائربطريقةشرعيةحسبمصادرمختلفة	194
36.	نوزيع العمال الأجانب حسب مستوى التأهيل % لسنة 2005.	196
37.	توزيع العمال الأجانب حسب مستوى التأهيل % لسنة 2007	196
38.	توزيع العمال الأجانب % حسب القطاعات الإقتصادية لسنة 2005.	197